الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر باتنة | قسم العلوم الاجتماعية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية | شعبة علم الاجتماع



التنمية البشرية للمرأة العاملة ودورها في التنمية الاجتماعية

دراسة ميدانية بالمؤسسات الخدماتية بباتنة

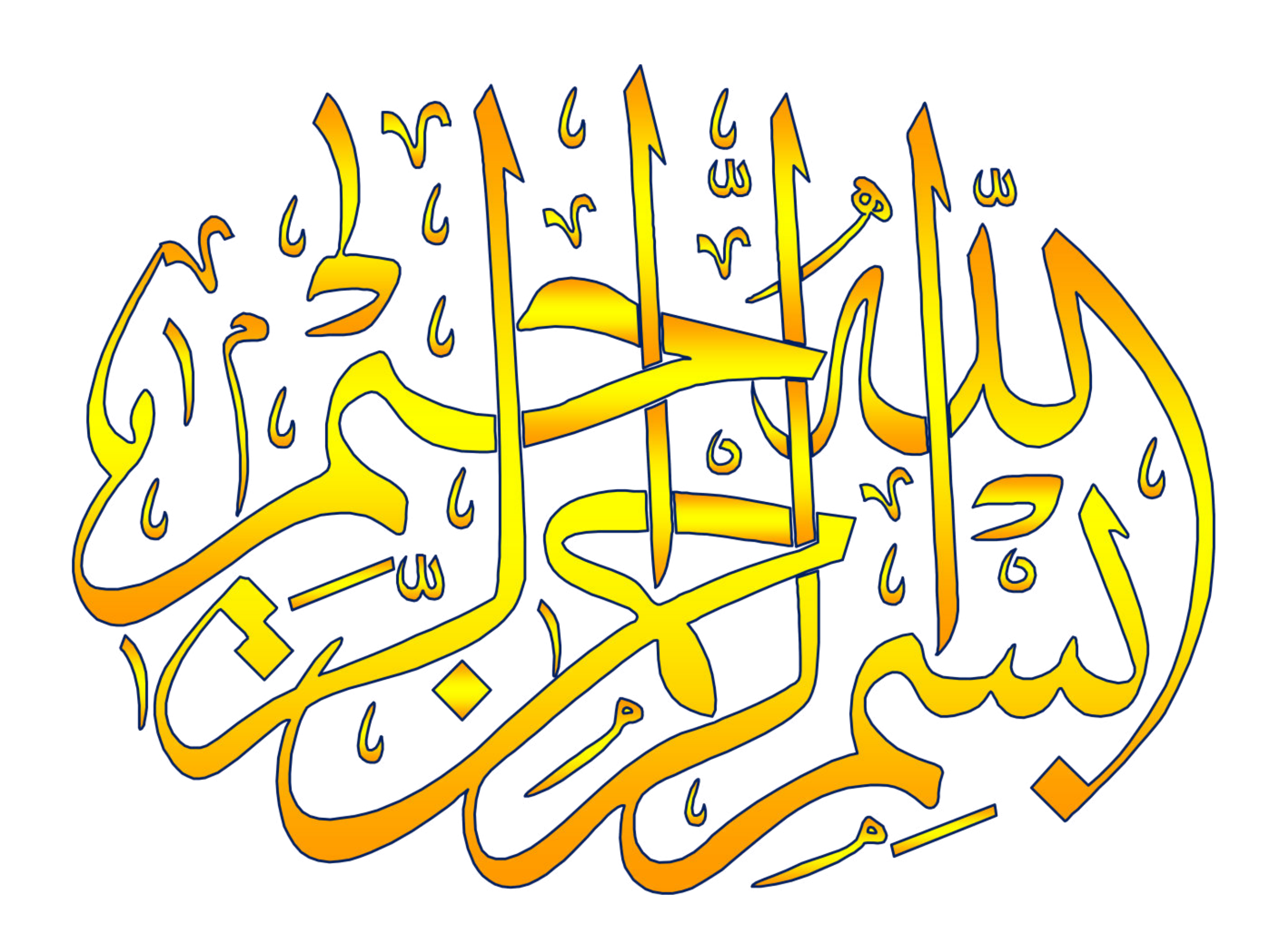
دراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع

-تخصص تنظيم وعمل-

من إعداد الطالبة: | تحت إشراف:

غزال آسيا | أ/د عوفي مصطفى

السنة الجامعية: 2014/2013


بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــــــــــــر و عرفان

نحمد الله حمدا طيبا مباركا فيه ونشكره عز وجل على فضله وعطائه وعونه لنا والحمد لله الذي منحني القوة لإتمام هذا العمل المتواضع، فلك كل الحمد والشكر حتى آخر نفس في حياتي.

من تمام شكر الله عز وجل شكر عباده الذين وضعهم لخدمة الناس ومنهم أستاذي الدكتور **"عوفي مصطفى"** الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث فكان لنا نعم الأستاذ الناصح والصابر فله علينا دين سنبقى عاجزين على أدائه.

كما أتوجه بالشكر الجزيل و الامتنان الكبير وأطيب التقدير والعرفان إلى كل من أمد لنا يد العون لإتمام هذه الدراسة وانجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

شكرا لكم جميعا.

إهــداء

إلى الوالدين الكريمين إجلالا وإكراما

إلى زوجي الفاضل محفزا ومعينا

إلى الذين إختلفت أعمارهم في ضوضاء البحث الجميلة

-أولادي

عبد الرحيم ، مريم و التوأم يوسف و يونس

-كافة أفراد عائلتي (غزال ، غسيري)

الفهرس

فهرس الجداول

المقدمة

مقدمة:

تنال التنمية البشرية اهتمام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك لمواجهة تحديات المستقبل و يعتبر الإنسان القوة المنتجة وهو في نفس الوقت الغاية من كل نشاط وتتوقف طاقته الإنتاجية على ما يتمتع به من تعلم وثقافة وما يملكه من مهارة وقدرة على التعامل مع كل المتغيرات التي تطرأ على المجتمع. وإن تنمية مجتمع ما تتم عن طريق توظيف قدرات الأفراد الذي يستفيدون منها في أخر المطاف مما يستدعي المشاركة سواء بالجهود الذاتية أو غير الذاتية لان لها دورا أساسيا في برامج التنمية الشاملة.

والتنمية أبعد من أن تكون من أن تكون هدف بحد ذاتها ولكن تستمد قيمتها ومدلولها من مقاصدها والتي تبدو خفي نفس الوقت أنها تحق إنسانية الإنسان، وتفتح طاقاته وتأمين حاجاته الروحية والفكرية والمادية وعليه أصبح الإنسان فاعلا للتنمية وهدفها في نفس الوقت، والدولة الجزائرية من بين الدول التي اهتمت بتغيير أوضاع مجتمعها، من خلال إحداث تنمية شاملة في كل القطاعات ويتجلى ذلك في الاهتمام بالمرأة التي تلعب دور في المساهمة والتطوير وتنمية المجتمع بجانب الرجل، فلقد أكدت تقارير التنمية البشرية الصادرة منذ عام 1990 حتى الآن أنه لا تنمية بشرية، بدون تمكين المرأة من توسيع خبراتها من خلال إتاحة وتسيير فرص الحصول على التعليم بمراحله و مستوياته المتعددة و التدريب بكافة أنواعه.

كما أكد تقرير التنمية الإنسانية للعام 2002 على أن التنمية التي لا تشارك فيها المرأة تنمية معرضة للخطر .[1] وعليه يعد الدور التنموي للمرأة في المجتمع الجزائري جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة التي أصبحت ضرورة ملحة في عصر ازدادت فيه الصعوبات والتحديات فتعلم المرأة والاهتمام بها، جعلها تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على التنمية الاجتماعية وبصورة أدق على نظام التعليم الذي يعتبر صورة حقيقية وهامة من صور التنمية الاجتماعية التي هي متنوعة داخل المجتمع، وهو ما أدى إلى ضرورة الاهتمام بالتعلم الذي يعتبر أهم عامل في إعداد و تدريب المجتمع بالشكل والمستوى الذي يستطيع من خلاله استغلال طاقتهم وإمكاناتهم وإحداث التنمية في المجتمع.

[1]- برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 2002، نيويورك، جامعة أكسفورد، القاهرة، 1990، ص 25.

فمن أهم الوظائف التي استقطبت اهتمام عمل المرأة، العمل بقطاع التعليم، وكان ذلك بدخولها إلى المراحل التعليمية، وذلك ابتداء من رياض الأطفال، وصولا إلى المراحل الجامعية، واقتحامها للعمل في ميدان التربية والتعليم، وهي ظاهرة مكنتها من تخطي حدود إطارها الضيق وتجاوز دورها التقليدي للمساهمة في عميلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي التنمية الشاملة ومن جهة أخرى فان عملها بوصفه نشاطا اجتماعيا تستطيع من خلاله إثبات قدرتها في الأداء والمشاركة الفعالة في البناء في المجتمع وذلك من خلال المهام الوظيفية التي تقوم بها إزاء تلاميذها داخل المدرسة من أجل تكوين جيل جديد يعمل على تطوير وتغيير المجتمع، من اجل مواكبة التطور الحضاري.

وعليه يعتبر عمل المرأة في قطاع التعليم لبنة مهمة في المجتمع.

ولقد تناولنا الدراسة في هذا الموضوع من خلال خطة البحث التي شملت على المقدمة وسبعة فصول وخاتمة.

الفصل الأول، تناول مشكلة وفرضياتها وتحديد أهداف الدراسة وأهميتها وذكر بعض الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني، فعالج التنمية البشرية وتطوير مفهومها، ثم التطرق إلى مؤشراتها، وكذا عناصرها.

في حين الفصل الثالث، تمحور حول المرأة العاملة في الدولة الجزائرية.

أما الفصل الرابع، جاء تحت عنوان التنمية الإجتماعية، وتناول المفاهيم المرتبطة بالتنمية ونظريات التنمية.

أما الفصل الخامس، فخصص لشرح التعليم في الجزائر، قبل الاحتلال وبعد الاستقلال وكذا تنظيم التعليم في الجزائر وتطور التعليم.

الفصل السادس، يتناول الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية من تحديد مجال الدراسة والمناهج والأدوات.

الفصل السابع، الأخير لعرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية وفق معالجة إحصائية.

أولا: إشكالية الدراسة

أصبحت التنمية من ضروريات المجتمعات الحالية، بل الشغل الشاغل للفرد والمجتمع خاصة وأنها عملية شاملة تتكامل فيها كل العناصر من اقتصاد وثقافة وسياسيه وغيرها من القطاعات فهي حتمية ومطلب ضروري عند المجتمعات النامية باعتبارها وصفة مضمونة لعبور وتخطي التخلف ومحاولة منها للحاق مركب الدول المتقدمة وهي عملية لتحقيق فرص حياة كريمة للجميع في زمن قياسي وذلك من خلال تعبئة مختلف الموارد المتوفرة والاستخدام الأمثل لها، وهذا كله من أجل دفع خطوات نحو الأمام.

لقد بات واضحا أن الثروة الحقيقية للدول والمجتـمـعات تكمن في أبنائها رجالا ونساءا فهم الأمل والعنصر الفاعل لتحقيق أهداف التنمية وتحرير الإنسان من الخوف والجهل والحرمان، فالإنسان هو محور التنمية التي تستهدف طاقاته واستمتاعه بحقوقه، فهو في حد ذاته فاعلها ومنظمها ومطورها وهكذا يقع الإنسان هدفا ووسيلة لجهود التنمية.

إن التنمية ترتكز في منطلقاتها على كل الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين الرجال والنساء، فتقدم أي مجتمع وازدهاره يتوقف على حسن استثماره لكل أفراد مجتمع من رجال ونساء باعتباره م أهم عناصر عملية الإنتاج والتسيير لأجل ذلك يجب الاهتمام بجميع الطاقات البشرية الكامنة.

ففي إطار الاهتمام بقضية التنمية وانطلاقا من أن التنمية الحقيقية لا تستقيم إلا بالمشاركة الواسعة لكل أفراد المجتمع، يصبح الاهتمام بالمرأة و بدورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية جزءا أساسيا في عملية التنمية ذاتها بالإضافة إلى تأثيرها المباشر في النصف الأخر، ذلك أن النساء يشكلن نصف المجتمع وبالتالي نصف طاقاته الإنتاجية، وأصبح لزاما عليهن أن يسهمن في العملية التنموية، على قدم المساواة مع الرجل.

إن بلوغ أهداف التنمية يبقى مرهونا، بمدى القدرة على الاستفادة مما توصلت إليه نتائج البحوث العلمية وتطبيقها بفعالية من جهة وبمدى استعداد المجتمعات لنشر العلم والمعرفة ليشمل أكبر عدد ممكن من الأفراد، لتعظيم قدراتهم وخياراتهم ودفعهم لتوليد معارف جديدة بانخراطهم الواسع في مجهود البحث العلمي، قصد فتح أفاق الإبداع والابتكار الذي يخدم أغراض التنمية من جهة وعلى هذا الأساس، تم التركيز في البحث

على احد أهم دعائم التنمية الاجتماعية، وهو التعليم، لأن التنمية الاجتماعية مفهوم واسع و شامل ويحتل التعليم أهمية بالغة فيه.

يعتبر التعليم هو المؤشر الفعال لجميع مؤشرات التنمية الاجتماعية، فالتعليم هو عملية أساسية وأهم شرط من اجل بلوغ التنمية وإحداث التغير المطلوب داخل المجتمع يقع على عاتقه الفرد المتعلم وعلى حد قول الاقتصاديين فالقوى العاملة الماهرة والمدربة تدريبا عاليا، هي أهم ركائز الاقتصاد الحديث وهي في الوقت نفسه المحصلة النهائية لعملية الاستثمار في الإنسان عن طريق التعليم واهتمام بصحته وبظروف معيشته.

ومن ثم فان تعليم المرأة الجزائرية جعلها تتمتع بمكانة داخل المجتمع وسهل لها فرص العمل والتدريب والارتقاء بها مثلها مثل الرجل، فلقد خرجت المرأة للعمل وعرفت هذه الظاهرة انتشارا واسعا في المجتمع، وأصبحت إعدادها تفوق أحيانا أعداد الرجال في بعض الوظائف والمهن، كالصحة والتعليم و الإدارة، وأصبح ينظر للمرأة الجزائرية على أنها طاقة بشرية يجب إدماجها في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

فالحديث عن إدماج المرأة في التنمية يرتبط بخروج المرأة للعمل، ولكن هذا لا يعني أن المرأة الماكثة في البيت لا تشارك في عملية التنمية بل على العكس فهي تعمل على تنمية الفرد داخل البيت وتقوم بإعداد الجيل الذي يقوم بوظائف التنمية في المجتمع فهي المسؤلة الأولى عن تربية الأجيال لذا يجب أن تكون على مستوى علمي لأن مردود التعليم ليس محصورا فقط فيها بل في المجتمع ككل، حيث أن المرأة المتعلمة تسهم في تنمية مجتمعها وذلك بفضل التعلم الذي تملكه وتستثمره في إعداد الأفراد داخل المجتمع.

وإن عمل المرأة خارج الفضاء الأسري، في المجتمع الجزائري يمثل وضعا جديدا سواء بالنسبة للمرأة أو للمجتمع، وهذا بالرغم من الحماية القانونية التي توفرها الدولة الجزائرية للمرأة العاملة من خلال خطابها السياسي وقوانينـــها وتشريعاتها المشجعة والتي تصل في أحيان كثيرة إلى حد التناقض مع الرأي العام.

ومن هذا المنطلق فان عمل المرأة خارج الفضاء الأسري يخضع بشكل غير مباشر لعملية انتقاء طبيعية، حيث نجد أن النساء العاملات في قطاع الإدارة والتربية والصحة يصل

إلى 64.5% والتي أصبحت تعرف بالقطاعات النسوية، بينما قطاع الصناعة بلغ نسبة 27.9% ويأتي قطاع الزراعة في المؤخرة بنسبة 6.7% .

وعليه فإن عمل المرأة في القطاعات المختلفة وخاصة قطاع التربية والتعليم يعتبر مدخلا مهما في تحقيق أطراف التنمية، بحيث يعتبر طاقة محركة من خلال تكوين قدرات ومعارف ومهارات بل واكتساب القيم والاتجاهات التي تمثل الإطار الرسمي للمجتمع الجزائري، الذي لا يعارض خروج المـــرأة للعمل إلا أنه لا يجب أن يتعارض خروجها للعمل مع وظيفتها الأساسية داخل الأسرة، ففي وظيفتها الأولية كربة بيت لها مسؤولية تربية ورعاية أبناءها، وخدمة زوجها، لان المرأة في خروجها للعمل أوجدت استراتيجيات دفاعية جديدة كاختيار القطاع الذي تعمل فيه، وهو ما أدى إلى ظهور ما يعرف المهر ذات الطابع النسوي، كالتعليم الذي طغى فيه العنصر النسوي، وعليه هذه الدراسة تحاول فهم وتفسير العلاقة بين المرأة والتعلم من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي الذي يفرض نفسه وهو:

- كيف تسهم التنمية البشرية للمرأة العاملة الجزائرية الأستاذة، في تحقيق أهداف التعليم؟

ثانيا: أهمية الدراسة

- تأتي أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على الواقع الجزائري من خلال مخططات التنمية المتعاقبة، لأنها تتطلب أقصى مساهمة من قبل المرأة جنب إلى جنب الرجل.
- إن الواقع الذي عاشته المرأة داخل المجتمع الجزائري وإدماجها في مسار التنمية من خلال خروجها للعمل وإدماجها في مختلف القطاعات جعلها تقتصر قطاعات عمل دون أخرى.
- يعتبر ظاهرة حديثة تستحق الاهتمام، ومساهمتها يعتبر مؤشرا هاما لمعرفة درجة تأثرها بالتنمية.

- إن نجاح أي مجهود تنموي مرهون بتفــعيل تعليم المرأة ودورها في التنمية فما كان للبلدان المتقدمة أن تحرز تقدما وتصورا لولا توظيفها واستغلالها لكل الطاقات البشرية حيث يعتبر العنصر البشري رجالا ونساءا من أهم الموارد التي إذا أحسن استغلالها يكون لذلك انعكاسات ايجابية هامة على مسار التنمية.
- التعرف على الآليات التي تساعد المرأة العاملة الجزائرية على القيام بأدوارها في التنمية في الأسرة ثم في المجتمع.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

– يعيش الفرد متأثرا بما يدور حوله من أحداث، وبما أن الباحث الاجتماعي أكثر هؤلاء شعورا وتأثرا نجده يختار مواضيع دون أخرى لأسباب ودوافع تخصه.

– نتيجة للتطورات التي طرأت على المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة، فقد أصبح خروج المرأة للعمل من السمات البارزة في المجتمع، مما جعل لها مكانة ووزنا في تركيبة اليد العاملة وهو ما دعا إلى دراسة هذه الظاهرة ومميزاتها وتأثيرها على المرأة والأسرة وكذا المجتمع، وتنمية أفراده وتكوين مهاراته.

– إدراكنا الكامل بتزايد مكانة المرأة في قطاعات التنمية الشاملة ومنها التنمية البشرية ومساهمتها في تحريك عملية التنمية وذلك من خلال دورها في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة.

– نتيجة لقلة الدراسات الميدانية المتعلقة بظاهرة عمل المرأة الجزائرية ومشاركتها في تكوين جيل يخدم المجتمع ويعمل على تطويره.

– إن مكانة المرأة تتزايد في قطاعات التنمية البشرية سواء التعليم أو الصحة، مما أدى بضرورة إلى التعرف على التغيرات التي يمكن أن تمس بشكل جوهري وظيفة المرأة ودورها في عملية التنمية البشرية انطلاقا من العائلة مرورا بالمجتمع وصولا إلى مجال العمل.

– قناعتنا بأن المشكلة الحالية تندرج ضمن السياق التنموي الجديد وذلك من خلال التغيرات التي طرأت على المنظومة التربوية التعليمية وهي التي تعتبر أهم ركيزة من ركائز تقدم الدول، مثالا كوريا، وماليزيا.

رغبتنا الحقيقية في الإطلاع ميدانيا على بعض المجريات التي تتحكم من بعيد أو قريب في اقتحام المرأة للمجال التعليمي وضبط مدى قدرتها في تنشئة أجيال الغد، القادرة على تغيير مسيرة البلاد إلى الأحسن، وكذا التحقق من حدة العراقيل والتحديات التي تواجهها أثناء العمل، لأن مهام التعليم في الأطوار المختلفة من التحضيري إلى ما بعد التدرج ليست سهلة، بل تتطلب إرادة وصبرا دءوبا كي تنجح فيها المرأة، وتكون فعلا قد ساهمت في عملية التنمية وفي مواكبة الدول المتقدمة.

يمثل عمل المرأة في جميع القطاعات مؤشرا هاما في مجال إحداث تغير في التنمية البشرية، خاصة إذا علمنا أن نسبة التعليم عند الإناث في الجزائر فاقت لأول مرة نسبة عدد المتمدرسين الذكور، وهو ما يحفز عددا كبيرا من النساء المتعلمات في دخول مجال العمل، ومازال عددهن في تزايد مستمر مما يوحي بتغير مورفولوجية اليد العاملة في الجزائر.

- المرأة الجزائرية المربية أصبحت تحتل مكانة عالية سيما مع بداية الألفية الثالثة بالمقابل فهي تشكل نصف الأمة، وعليها يتوقف نجاح المجتمع، والفرد والمدرسة والجماعة.

رابعا: أهداف الدراسة

إن أي دراسة علمية صحيحة لابد أن تكون لها أهداف واضحة، سواء عند الباحث أو القارئ، لذا فقدتم تحديد جملة من الأهداف لدراستنا هذه وهي مصنفة كالتالي:

I – الأهداف العلمية:

- التعرف النظري على متغيرات الدراسة التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية.
- دراسة متغيرات الدراسة في ارتباطها بالدراسات النظرية في الحقل العلمي.

- تزويد المكتبة بالدراسات العلمية المتعلقة بالمرأة والتنمية.-دراسة العلاقة بين اهتمام الدولة بالمرأة والدور الذي تلعبه هذه الأخير في التنمية من خلال تعليم الأفراد والاهتمام بهم.

II – الأهداف التطبيقية:

– التعرف على الدور الذي يلعبه المستوى التعليمي الذي حصلته المرأة والتخصص المكتسب في رفع مستوى التعليم، مما يجعلها تساهم في عملية التنمية البشرية.

– التقرب الميداني لوضعية المرأة الجزائرية العاملة من أجل التعرف على العوامل التي ساعدتها على التوفيق في أدوارها، حتى تستطيع المساهمة في بناء القدرات البشرية وتكوين معارفها ومهاراتها.

– الكشف عن نشاط ومجهود المرأة العاملة في تجاوز معظم العراقيل ومراعاة الظروف التي من خلالها يتم الاستثمار في تعليم الأفراد من أجل رفع المهارات وزيادة أو تحقيق الرفاهية للمجتمع.

– التعرف على أهمية دخل المرأة من خلال عملها في تحقيق مستوى معيشة مرتفع مما يؤدي إلى زيادة في تحقيق رفاهية الأسرة.

خامسا: مفاهيم الدراسة

تعتبر عملية تحديد المفاهيم من الخطوات الأساسية في البحث العلمي لما لها من دور كبير في تحديد مسار البحث، حيث يساعد تحديد المفاهيم في تبسيط المسائل الغامضة، بحيث نتناول المفاهيم ذات الصلة المباشرة بالموضوع أو ببعض جوانبه.

I - مفهوم التنمية البشرية:

لقد أثبتت العديد من التجارب التنموية في العديد من بلدان العالم النامي فشل النموذج الاقتصادي للتنمية ومعيار الزيادة السنوية في معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي، حيث تبين أن عدة دول حققت تقدما ملحوظا في نموها الاقتصادي، وما تزال أحوال البشر فيها متدنية، في حين أن هناك أقطارا ودولا أخرى قد أنجزت تقدما ملموسا في أحوال البشر. رغم الزيادة المتواضعة في نموها الاقتصادي، وفي هذا الصدد أكدت تقارير التنمية

الصادرة عن الأمم المتحدة بأنه توجد علاقة تلقائية بين النمو الاقتصادي والتقدم البشري. إلا إذا صاحب ذلك سياسات مرتبطة بتوزيع عادل للدخل، واهتمام بقضايا التوظيف، وإشباع حاجات الأفراد الأساسية، وفي ضوء ذلك برز مفهوم التنمية البشرية الذي سيهدف إلى وضع الإنسان في موقع الصدارة.

فالتنمية البشرية تهدف إلى توفير الشروط والظروف التي تمكن الإنسان من تحقيق إنسانيته، بحيث يعتبر خط البداية في تصور مطالب الإنجاز الإنمائي، وهو كذلك خط النهاية في تقييم ذلك الإنجاز في آماده القريبة والمتوسطة والبعيدة. ويتطلب تحقيق ذاتية الإنسان ومقومات إنسانية والإدراك المتكامل لكينونته وصيرورته.

لكن مع مطلع التسعينات ومع صدور تقرير التنمية البشرية لعام 1990، حصلت قفزة نوعية في الفكر التنموي، من حيث معالجة التنمية البشرية، فإذا ما كان مفهوم تنمية الموارد البشرية قد تطور حتى نهاية الثمانينات، ليشمل تشكيل القدرات البشرية كافة لاستخدامها في العملية الإنتاجية، فإن مفهوم التنمية البشرية قد ركز بالإضافة إلى ذلك على الانتفاع بالقدرات البشرية المتوفرة لدى البشر، بحيث أعاد التوازن للمقولة الداعية بأن الإنسان هو صانع التنمية وهو هدفها.

وبدأ مفهوم التنمية البشرية يهتم بمأزق الناس في الشمال، وحرمان الناس في الجنوب، ويعطي جميع اختيارات البشر في كل المجتمعات وفي جميع مراحل التنمية وبذلك فهي توسع مجالات المشاركة وتهتم بالنمو الاقتصادي بقدر ما تهتم بالتوزيع العادل وتهتم بالاحتياجات الرئيسية بقدر ما تهتم بالشريعة الكاملة للتطلعات الإنسانية فهي تنسج التنمية حول الناس وليس حول التنمية.[1]

كما تم تعريف التنمية بكونها تنمية الناس من أجل وبواسطة الناس[2] ، وتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو

[1] : برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 1992، بيروت، مركز الدراسات، الوحدة العربية، نيويورك، 1992، ص3.
[2] : نفس المرجع، ص4.

الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق وعادلا، والتنمية بواسطة الناس هي إعطاء كل مرة فرصة المشاركة فيها.

ويتضح من خلال التعاريف أن التنمية البشرية تتضمن عناصر عديدة منها:

– تحرير البشر من الفقر والحرمان وعدم المساواة وتمكينهم من إشباع حاجاتهم الإنسانية والحصول على نصيب عادل من ثمار يحققها المجتمع من نمو اقتصادي.

– تحرير البشر من القيود التي تحرمهم من المشاركة في صنع القرارات التي ترتبط بأوضاعهم وأوضاع مجتمعاتهم.

– تمكين البشر من تحسين نوعية حياتهم، فالتنمية البشرية ينبغي أن توفر المناخ الذي يستطيع الأفراد من خلاله تنمية إمكانياتهم وإتاحة الفرصة أهم للإبداع والابتكار.

– تمكين البشر من توظيف قدراتهم ومعارفهم ومهاراتهم في أعمال مفيدة من خلال التوسع المستمر في الطاقات الإنتاجية التي تكفل فرصا كافية لتشغيل كل قادر على العمل وراغب فيه.

وعليه فإن مفهوم التنمية البشرية يرتكز على القدرات الذاتية واكتساب المعارف والمهارات اللازمة للوصول إلى الهدف، والاقتناع بهذه القدرات المكتسبة واستمتاع الأشخاص في كافة النواحي في المجتمع والقيام بدور فعال وتحقيق قدرة اجتماعية متفاعلة ومشاركة ومكانة فعالة ومؤهلة لقيادة المجتمع نحو مزيد من التقدم والازدهار.

التعريف الإجرائي:

تمكين البشر من تحسين نوعية حياتهم، وتوفر المناخ الذي يستطيع الأفراد من خلالها تنمية إمكانيتهم باكتساب المعارف والمهارات.

II - المرأة العاملة:

تعرف المرأة العاملة بأنها تلك التي تمارس عملا مأجورا، أي التي تتقاضى أجرا عن جهد عقلي وعضلي تقوم به في مؤسسة ما.[1]

[1] : فتيحة عمران، إدارة التطور وشبح اسمع البطالة، مجلة جزائرية العدد 177، الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات سنة 1989، ص ص 10،11.

وتعرفها كامليا عبد الفتاح، المرأة العاملة بأنها المرأة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مادي مقابل عملها وهي التي تقوم بدورين أساسيين في الحياة، دور ربة بيت، ودور الموظفة.[1]

فأما تماضر زهري حسون فتعرفها على أنها المرأة التي تزاول أو عملها خارج المنزل لقاء أجر مادي مدفوعا لها إضافة إلى أنها تقوم بدور الأم والزوجة وربة البيت.[2]

وهذا يعني أن عمل المرأة لابد أن يكون له مقابل مادي، أي الحصول على أجر على عكس عملها بالبيت، والذي لا يمكن اعتباره عملا بالمفهوم الاقتصادي.

في حين يرى محمد نجيب توفيق حسن الدين أن المرأة العاملة هي تلك المرأة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مادي، مقابل عملها وتقوم في نفس الوقت بعملها كزوجة وكأم.[3]

والمرأة العاملة موضوع هذه الدراسة هي المرأة التي تعمل خارج المنزل في مؤسسة جديدة عن المؤسسات السابقة–المنزل أو العائلة– حيث أنها من خلال هذا العمل الذي تقوم به تحصل على أجر مادي، مقابل عملها، وأن هذه العاملة تقوم بأدوار مختلفة، منها أنها ربة بيت وما ينجر عنه من مسؤوليات في تربية الأفراد وتكوين مهاراتهم وقدراتهم، والحفاظ على صحتهم لأن المرأة لها تأثير أكبر من الرجل من حيث تحسين المستوى الصحي عند الأطفال والاهتمام بغذائهم حتى يكون جيلا يعتمد عليه في تغير معطيات التنمية، كما أن لها دور كعاملة في مهنة وخاضعة لقانون عمل، بحيث يجب أن يكون أداؤها لعملها، بمستوى عال وتدريب كاف حتى تسهم في تحقيق الرفاهية للمجتمع، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية البشرية.

وبهذا نصل إلى تعريف إجرائي هو أن المرأة العاملة هي التي تلتحق بالقطاعات العملية بغرض أداء عملها حسبما تخوله لها وظيفتها، وذلك من اختصاصات لتفرض عليها مسؤولية المشاركة في تنفيذ السياسة العامة لمؤسسة، ويتم ذلك في ظل مجموعة من

---

[1] : كامليا إبراهيم عبد الفتاح، سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية، بيروت لبنان 1984، ص110.

[2] : تماضر زهري حسون، تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي، دار النشر الرياض، بدون سنة نشر، ص 304.

[3] : محمد نجيب توفيق حسن الديب، الخدمة الاجتماعية مع الأسرة والطفولة والمسنين، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، مصر 1988، ص 261.

القواعد والإجراءات التي تنظم عملها وعلاقتها بمختلف المؤسسات التعليمية في إطار من الحقوق والالتزامات المتبادلة.

III -العمل:

يعرف العمل على أنه نشاط اجتماعي يقوم به الفرد بهدف تحويل المعطيات الطبيعية لتكيفها مع حاجاته الإنسانية، فالعمل إذن هو شكل من أشكال النشاط الإنساني، كما أنه يعرف بأنه الجهد المبذول في وقت محدد لتحقيق هدف معين في مقابل الأجر المادي الذي تقدمه جهة العمل.

ونتيجة لتطور المجتمعات وتغيير متطلبات الأسرة، أدى ذلك إلى ضرورة تغيير كامل حتى تصبح التنمية متكاملة، مما أدى إلى توسع العمل المأجور ليشمل المرأة أيضا.

ويعرف كواسون العمل بأنه الوظيفة التي يقوم بها الإنسان بقواه الجسدية والعقلية لإنتاج الثروات والخدمات.[1]

من خلال ما سبق يمكننا الوصول إلى تعريف إجرائي، هو أن العمل هو الجهد العضلي أو الفكري، الذي يقوم به الإنسان مقابل حصوله على منفعة ما.

IV -الدور:

يعتبر من المصطلحات التي تختلف في معانيها لدرجة قد يصعب معها التوصل إلى تعريف يمكن قبوله على نطاق واسع.

ويعني مصطلح الدور: مجموعة من الأساليب المعتادة في عمل أشياء معينة أو إنجاز وظائف محددة في موقف اجتماعي ما.[2]

إذا نظرنا من ناحية البناء الاجتماعي نجد أنه وضع اجتماعي، ترتبط به مجموعة من الخصائص الشخصية، ومجموعة من ضوابط النشاط التي يعتمد عليها القائم بها والمجتمع معا.[3]

[1] : أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1982، ص 236.

[2] :كامليا إبراهيم عبد الفتاح، مرجع سابق، ص106.

[3] : على عبد الرزاق علي، دراسات المجتمع والثقافة والشخصية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص15.

أما إذا نظرنا من زاوية التفاعل الاجتماعي، فهو سياق مؤلف من مجموعة من الأفعال المكتبية، يؤديها شخص في موقف تفاعل اجتماعي[1] فلا يمكن تصور أدوار بلا مراكز أو العكس، كما إعتبر المظهر الديناميكي للمكانة والجانب السلوكي لتنفيذ الحقوق والواجبات.

وقد يأتي مفهوم الدور أيضا بأنه مجموعة الأنشطة التي يلعبها الفرد نتيجة شغله مركز اجتماعي أو مكانة في المجتمع، ولهذه الأنشطة صفة الانتظام والتكرار.

ولهذا فالمرأة العاملة واستنادا إلى هذا التعريف، فهي تؤدي دورين:

الأول: هو الدور الأسري، وهي الأنشطة التي تقوم بها المرأة في إطار الأسرة.

الثاني: هو الدور المهني، وهي الأنشطة التي تقوم بها في مكان العمل، خارج إطار الأسرة وذلك لتجسيد مركزها ومكانتها داخل عملها.

في حين أن نادية جمال الدين عرفت الدور بأنه: مجموعة من الصفات والتوقعات المحددة اجتماعيا والمرتبطة بمكانة معينة، فالدور له أهمية اجتماعية لأنه يوضح أن أنشطة الأفراد محكومة اجتماعية، وتتبع نماذج سلوكية محددة، فالمرأة في أسرتها تشغل مكانة اجتماعية، معينة ويتوقع منها القيام بمجموعة من الأنماط السلوكية تمثل الدور المطلوب منها.

V - التنمية:

تتباين تعريفات التنمية، ويرجع هذا التباين إلى اختلاف المفكرين كل وفق تخصصه، وإلى اختلاف الاستناد النظري لصوغ المفهوم، وتباين الإيديولوجيات، التي تستند عليها عمليات التنمية، وأساليبها وهذا ما دعا أدوين ساندرز إلى القول: إنني سوف لا أحاول إعطاء تعريف محدد ودقيق للتنمية، لكن أفضل أن أترك هذا المصطلح ليعني ما يعنيه حسب ما يريد كل دارس سواء كان في أفغانستان أو الهند أو الشيلي أو الصين.[2]

[1] : إبراهيم مذكور وآخرون، معجم العلوم الاجتماعية الهيئة المصرية للكتاب مصر سنة 1976، ص267.

[2] : حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا، مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة، 2009، ص28.

ولأنه لا يمكن تطبيق مفهوم التنمية على منطقة خالية من البشر، فهي إذن تعتمد على العنصر البشري كوسيلة للتنمية، لأنه في نفس الوقت هو العامل والغاية من التنمية.

ومن بين تعاريف التنمية:

تعريف أحمد زكي بدوي، الذي ير بأنها تحول المجتمع الثابت إلى المجتمع المتغير، وفق احتياجات جماهير الشعب.[1] فالتنمية عملية ضرورية لتحريك المجتمعات المختلفة والنامية إلى مراحل متقدمة وفق مبدأ التحول والتغيير من مجتمع إلى آخر.

كما تعرف بأنها: العمل على تحقيق زيادة سريعة وتراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن[2]، وأنها تحتاج إلى دفعة قوية، لكي يخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو.

كما عرفت التنمية بأنها: توظف جهود الكل من أجل صالح الكل خاصة بتلك القطاعات والفئات الاجتماعية، التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم.[3]

وفي إطار ذلك يمكن القول بأن التنمية لا تهتم بجانب واحد فقط كالجانب الاقتصادي والاجتماعي، أو السياسي، وإنما تشمل كل جوانب الحياة، وعلى اختلاف صورها وأشكالها، فتحدث فيها تغيرات كمية وكيفية عميقة وشاملة.

في حين يرى محمد الجوهري أن هناك ثلاث مستويات للتنمية وهي:

- المستوى التكنولوجي، ويعمل على تغير أساليب الإنتاج.
- المستوى الاقتصادي، ويعمل على تحقيق الإنتاجية وتوزيع العائد.
- المستوى الاجتماعي، ويشمل مجال العلاقات والوعي والمسؤولية، والتعليم والدخل.

- ويلاحظ من خلال ذلك أن التنمية تسعى إلى إشباع احتياجات المجتمع وتحقيق آماله، كما أنها مجتمعية أي تشمل المجتمع يوجد باطن الأرض من كنوز، وما عليها من

---

[1] : أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص 238.

[2] : رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، إسكندرية 2002، ص17.

[3] : نفس المرجع، ص 20.

مياه...والاستفادة بأقصى قدر مستطاع، مما يؤدي إلى خدمة الإنسان وتحسين أوضاع حياته في مجتمعه.

التعريف الاجرائي:

مما سبق يتضح أن عملية التنمية هي غاية الإنسان وهو وسيلتها وهو الذي يشارك في إحداثها، لذلك فإن التنمية تركز على الإنسان، فتعمل على تنمية قدراته المختلفة إلى أقصى حد ممكن وتحقيق أقصى استثمار للطاقات والإمكانيات البشرية الموجودة في المجتمع لدفع عملية التنمية الاقتصادية من خلال تزويده بخبرات ومهارات جديدة، وتعمل على تغيير اتجاهاته، وقيمه وعاداته فضلا عن تحسين ظروفه الصحية والتعليمية والبيئية.

VI –مفهوم التنمية الاجتماعية:

تباينت الآراء ووجهات النظر بين العلماء والباحثين حول تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية، وترجع صعوبة الاتفاق إلى الاختلاف في التوجهات الفكرية والإيديولوجية، وكذلك اختلاف التخصصات للعلماء. فمحور عملية التنمية الاجتماعية هو إحداث التغيرات الاجتماعية والسلوكية التي تزيد من قدرة المجتمع لاستفادة من طاقاته البشرية، التي بدورها تعمل في جميع نشاطات المجتمع، فيتحقق بذلك تنمية وتقدم المجتمع.

تعرف التنمية الاجتماعية بأنها عملية توافق اجتماعي وبأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة، أو أنها عملية تغير موجه يحقق عن طريق إشباع الاحتياجات.

في حين أن روب يميز بين التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي، ويعتبرها تكيفا يهدف لتغير الظروف أو التكيف الهادف مع الظروف. بينما نجد عاطف غيث يعرفها على أنها التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الإجتماعية والإقصادية من خلال الإيديولوجيا معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الإنتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها[1] فالتنمية الاجتماعية من وجهة نظره تعتبر تغيرا من مواقف غير مرغوب فيها إلى مواقف أخرى مرغوب فيها، كما أنها تعني استخدام الإدارة البشرية

[1]: عبد الهادي الجوهري، المنظور التنموي في الخدمة الإجتماعية، مكتبة النهضة، القاهرة، 1988، ص 57.

لإعطاء التغير اتجاها منطقيا، من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة، وهي بذلك مرتبطة بالأهداف الإنسانية والقيم الاجتماعية، وينظر إلى القيم الاجتماعية من ثلاث زوايا:[1]

* نمو قدرة الإنسان على التحكم وضبط الأحوال والظروف المعيشية في بيئته الطبيعية والاجتماعية.

* نمو اتجاهات الإنسان نحو التعاون الاجتماعي الداخلي والخارجي.

* نمو العلاقات التعاونية الحرة.

فالتنمية الاجتماعية، بما تتطلب من عناصر تحمل معنى التماسك، بين أفراد يعيشون معا في علاقات مستمرة، خلال فترة زمنية محددة، يتقاسمون ظروفا معيشية واحدة، ويعملون من أجل عطاء معنى واضح، واتجاه لبعض جوانب التغير الاجتماعي لتحقيق رفاهيتهم ويدركونها.

وللتنمية الاجتماعية، معنى عند ساندرز حيث يميز بين التنمية الاجتماعية.[2]

كعملية يكون التركيز فيها على المتغيرات المتتابعة، التي من خلالها ينتقل المجتمع من النمط البسيط إلى النمط الأكثر تعقيدا، وهي بذلك تؤكد على الآثار الاجتماعية والنفسية على الأفراد. كمنهج حيث يعتبر اتجاها نحو الفعل، وهي بهذا تتضمن معنى العملية مع التركيز على المرحلة النهائية، وليس على عملية التتابع وعليه فهي وسيلة لتحقيق غاية.

كحركة حيث تحمل معنى الالتزام وتكون موجهة نحو التقدم وتصبح نوعا من التنظيم.

في حين يذهب البعض في تعريفهم للتنمية الاجتماعية إلى التركيز على العلاقات والروابط لرفع مستوى الفرد اجتماعيا وثقافيا وصحيا، فالمقصود بالتنمية الاجتماعية هنا، هو تنمية العلاقات والروابط القائمة في المجتمع ورفع مستوى الخدمات، التي تحقق تأمين الفرد على يومه وعده، ورفع مستواه الاجتماعية والثقافي، وزيادة قدرته على تفهم مشاكله وتعاونه مع أفراد المجتمع للوصول إلى حياة أفضل.[3]

---

[1]: الفاروق زكي يونس، المجتمع في الدول النامية، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة 1967.

[2]: هناء حافظ بدوي، التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000 ص 88.

[3] : محمد عبد الفتاح محمد، التنمية الاجتماعية من منظور الممارسات المهنية للخدمة الاجتماعية المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2003، ص 49.

ويؤكد هذا التعريف على أن التنمية الاجتماعية المقصود منها رفع مستوى الحياة الاجتماعية، من حيث الصحة والتعليم والمستوى المعيشي، والخدمات بشتى أنواعها وهي بذلك تنمية التي تربط أفراد المجتمع ببعضهم البعض.

ويعرفها وفيق أشرف أنها هدف معنوي لعملية ديناميكية، تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع[1]، أي أن الهدف يكون طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية والعامة، كالتعليم، الصحة، النقل، كما يتيح لهم هذا القدر فرصة المساهمة والمشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي القائم، وذلك لتحقيق الأهداف المجتمعية المنشودة.

لقد كثرت تعاريف التنمية الاجتماعية واختلطت في بعض الأحيان مع مفاهيم سوسيولوجية أخرى، فنجد أنها عبارة عن تغيير اجتماعي يلحق بالبناء الاجتماعي للمجتمع و وظائف بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية الأخرى، فوجود الإنسان في المجتمع يفرض عليه الدخول في علاقات اجتماعية مع غيره من أفراد المجتمع، ومن زاوية أخرى فهي تغيير الأوضاع القديمة التي لم تعد تساير روح العصر بطرق ديمقراطية، تهدف إلى بناء اجتماعي جديد ينبثق عنه علاقات جديدة، وقيم مستحدثة وتسمح للأفراد بتحقيق اكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات.[2]

من الواضح أن التنمية الاجتماعية تهتم بتنمية العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة في المجتمع ورفع مستوى الخدمات وتلبية الحاجات للأفراد ورفع مستوياتهم الاجتماعية والثقافية وزيادة قدراتهم على فهم مشاكلهم وحثهم على التعاون مع أعضاء المجتمع للوصول إلى حياة أفضل.[3]

إذن هناك اتفاق شامل في مختلف ميادين التنمية أن العنصر البشري هو محور الاهتمام وعن طريقه تتم وتتحقق أهداف التغيرات الاجتماعية الشاملة في المجتمع، ذلك

---

[1] : منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2001، ص 86.

[2] : السيد عبد العاطي، السيد محمد احمد بيومي: علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000 ص 120.

[3] : عبد الرحيم تمام أبو كريشة، دراسات في علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، 2003، ص 222.

من اجل تحسين حياة الإنسان بما يوسع قاعدة الانتفاع من الخدمات من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية لكل أفراد المجتمع، وكذا العدل الاجتماعي.

VII-التعليم:

التعليم في اللغة من علم يعلم تعليما ومعناه التلقين أو التدريس.[1]

ويعرف أيضا بأنه نقل المعلومات المنسقة في حصص قابلة للاستظهار والحفظ، ومودعة في كتب مدرسية معينة.[2]

ويعرف التدريس من جهة النظرية التقليدية على أنه، عملية تقديم الحقائق والمعلومات والمفاهيم للمتعلم، داخل الفصل الدراسي.

وجاء تعريفه في معجم مصطلحات التربية والتعليم بأنه العمل الذي يقوم به المدرس أو المعلم لنقل المعرفة والعمل إلى تلاميذ مستخدما بذلك كل الطرق والأساليب التعليمية المساعدة على إيصال المعرفة بأسلوب واضح وسهل.

ويعد التدريس نشاطا متواصلا يهدف إلى إثارة التعلم وتسهيل مهمة تحقيقه، ويتضمن سلوك التدريس مجموعة الأفعال التواصلية والقرارات التي يتم استغلالها بكيفية مقصودة من المدرس الذي يعمل كوسيط في إطار موقف تربوي تعليمي.

كما يعرف أنه عملية مخططة هادفة ترمي إلى مخرجات تعليمية وتربوية على مدى القريب كما ترمي إلى تحقيق مخرجات تربوية على المدى البعيد.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن:

التعليم قديما هو مجرد تقديم معلومات للمتعلم داخل الصف يعتمد في ذلك على الأساليب وكل الطرق التعليمية لإيصال المعرفة بأسلوب واضح وهي عملية مركبة تعتمد على إجراءات معينة من أهمها ما يصدر عن المعلم من أقوال وأفعال كما يعد التعليم نشاطا متواصلا يهدف إلى إثارة التعلم وأنه عملية مخططة وهادفة لتحقيق المخرجات التربوية التعليمية.

التعريف الإجرائي:

---

[1] : معجم الكنز، منشورات عشاش، الجزائر، 2007، ص61.

[2] : د/جنا غالب، مواد وطراق التعليم في التربية المجددة، بيروت 1996، ص332.

فالتعليم هو العمل الذي يقوم به المدرسة لنقل الحقائق والمعارف للمتعلم بواسطة إجراءات معينة وبأساليب وطرق خاصة به، يعتمد على الوسائل التربوية الواجب إتباعها بكيفية مقصودة من الدرس في عملية التعليم.

سادسا: فرضيات الدراسة

الفرضية العامة:

ساهمت التنمية البشرية للمرأة العاملة (الأستاذة) في تحقيق أهداف التعليم.

الفرضية الأولى: تستقطب المنظومة التربوية حجم عمالة للمرأة أكثر من الرجال في مجتمع الدراسة

الفرضية الثانية: ظروف العمل تساعد المرأة على التوجه نحو مهنة التعليم.

الفرضية الثالثة: رفع المستوى التعليمي للمرأة العاملة (الأستاذة) ساهم في رفع التحصيل التعليمي للمتمدرسين.

الفرضية الرابعة: الوضع الإقتصادي للمرأة العاملة (الأستاذة) ساهم في تحقيق أهداف التنمية الإجتماعية.

سابعا: الدراسات السابقة

I - الدراسة الأولى:

- مسعودة خنونة الأستاذة الجامعية بين التزامات دورها في المؤسسة الجامعية والأسرية (جامعة قسنطينة نموذجا) أطروحة دكتورا دولة ، جامعة من تـوري، قسنطينة 2003 م.

ارتأت الباحثة من خلال دراساتها إلى طرح مجموعة من التساؤلات حول مدى قدرة الأستاذة الجامعية أن تفي بالتزاماتها الجامعية والأسرية، وكيف يؤثر تعدد وتداخل

الأدوار في حدوث والضغوط المتعددة التي تتعرض لها بالاستجابة إلى متطلباتها على المستويين الأسري والجامعي وقد وضعت الباحثة ثلاثة فروض وهي :

* **الفرضية 1:** ترتبط استجابة الأستاذة الجامعية لمتطلبات دورها لعدد من الضغوط التنظيمية والأسرية.

* **فرضية2:** يتأثر أداء الأستاذة الجامعية لدورها سلبا وإيجابا بالمحيط.

* **فرضية3:** يوجد ارتباط بين أداء الأستاذة لدورها وإحداث سلوكيات جديدة.

ولقد قامت الباحثة بتحليل الواقع الاجتماعي للمرأة العاملة من خلال تتبع تاريخه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وفي بحثها اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي وشملت عينة البحث 100 أستاذة من بين 422 أستاذة بجامعة قسنطينة واستعملت المقابلة الحرة والاستبيان وآخر تحليل البيانات وتوصلت إلى:

– فيما يتعلق **بالفرضية الأولى** تؤكد الشواهد الميدانية أن الأستاذة يجب عليها القيام بالتزاماتها البيداغوجية بشكل جيد حيث بلغت النسبة 70% كما أكدت النتائج اندماج المرأة الأستاذة في الشق الاجتماعي أوضحت النتائج أن الأستاذة مطالبة بتأدية دورها كربة بيت من إعداد وتحضير الطعام كما تتحمل دورها التربوي اتجاه الأطفال واعترفت الأستاذة الجامعية انها تعاني من مشاكل وصعوبات الإرهاق.

– وفيما يتعلق **بالفرضية الثانية** أكدت نتائج الدراسة تقبل المحيط ويتجلى ذلك من خلال قدرة الأستاذة على نسج علاقات ايجابية في محيط العمل والأسرة.

– أما **الفرضية الثالثة** فقد كشفت في تحقيق الأستاذة لعدة اشباعات مادية ومعنوية من خلال شعورها بالثقة والقدرة على المواجهة وحل مشاكلها وبناء نسق جديد للعلاقات الأسرية.

أكدت هذه الدراسة مشكلة التداخل الموجود بين وظيفة المرأة داخل وخارج الفضاء الأسري، وهذا بالرغم من طبيعة الوظيفة الجامعية التي تختلف كثيرا عن الوظائف الأخرى الصحة والخدمات حيث لا تتطلب جهدا ووقتا كبيرين كما رسخت فكرة عدم قدرة

المرأة العاملة المتزوجة والتي لها أطفال من الاندماج كلية في الحياة العميلة للجامعة وهذا لما يتطلبه هذا الاندماج من تخصيص وقت اكبر للبحث السفر خارج الوطن.

II- الدراسة الثانية:

- عمار مانع: الوضع الاجتماعي المهني بالنسبة للمرأة الجزائرية العاملة أطروحة دكتوراه دولة تحت إشراف أ-د رشيد زرواتي، جامعة قسنطينة، 2008- 2009.

لقد أوضح الباحث أن المرأة في المجتمع تتحكم فيه مجموعة من العوامل الثقافية والاجتماعية التي تمثل في الواقع المعالم الأساسية التي تتحكم في تحديد الوعي الجعي تجاه علماء خارج الفضاء الأسري، حيث يعتبر عمل المرأة من بين الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي جاء لتعيد النظر في نظام القيم التقليدي وتعيد توزيع الأدوار داخل فضاء العائلة. وتقرر موقفا اجتماعيا يرفض عمل المرأة.

وواضح أن عمل المرأة يخضع بشكل مباشرا وغير مباشر لعملية انتقاء طبيعة. ويجب أن يتكيف هذا العمل الدور الذي يحدده نظام القيم الاجتماعي بحيث لا يتعارض خروجها للعمل مع وظيفتها الأساسية داخل الأسرة ولا يتعارض مع منظومة القيم الإجتماعية التي وإن سمحت للمرأة بالخروج للعمل فإنها أوجدت استراتيجيات دفاعية جديدة كاختيار المهنة أو القطاع الذي تعمل فيه وهو ما أدى إلى ظهور ما يعرف بالمهن ذات الطابع النسوي. وعليه فقد طرح الباحث تساؤلات الدراسة:

- **التساؤل الأول:** ما هي وجهة نظر المنظومة القيمية الإسلامية و القانونية و المجتمع من عمل المرأة الجزائرية خارج فضاء الأسرة ؟

- **التساؤل الثاني:** ما هي الظروف الاجتماعية و المهنية المصاحبة لخروج المرأة الجزائرية للعمل ؟

- **التساؤل الثالث:** كيف توفق المرأة الجزائرية العاملة خاصة المتزوجة بين متطلبات الوظيفة الأسرية و متطلبات وظيفتها المهنية؟

وانطلاقا من هذه التساؤلات طرح الباحث ثلاث فرضيات:

- **الفرضية 1:** تختلف كل من المنظومة القيمية الإسلامية والمنظومة القانونية وموقف المجتمع حول عمل المرأة الجزائرية والفضاء الأسري.

- **الفرضية 2:** تواجه المرأة الجزائرية العاملة ظروفا اجتماعية ومهنية تؤثر على حياتها المهنية والعائلية.

- **الفرضية 3:** تواجه المرأة الجزائرية العاملة المتزوجة الأم صعوبات في التوفيق بين وظيفتها داخل الفضاء الأسري ووظيفتها المهنية خارج الفضاء الأسري.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لوصف الظاهرة المدروسة ،وشملت عينة البحث:

*لقد تم اختيار 3%من كل قطاع ،بدأ بقطاع التربية 228 عاملة ثم الإدارة ب 80 امرأة وأخيرا قطاع الصحة 22 امرأة ليكون المجموع 330 عاملة. وقد توصل الباحث إلى:

- بالنسبة **للفرضية الأولى:** وتوضح موقف المجتمع نحو عمل المرأة فقد تطورت نظرته إلى عمل المرأة بشكل ملحوظ وبدأت النظرة تتغير تدريجيا حيث انه يوافق على عمل المرأة ولكن بشروط. أما المنظومة التشريعية الجزائرية تشجع على عمل المرأة خارج المنزل دون شروط أو تحديد بيئة العمل عكس المجتمع الذي يرى خروج المرأة للعمل وفق شروط.

-أما بالنسبة لنتائج **الفرضية الثانية:** إن المهن الني تتجه إليها المرأة العاملة لها علاقة وطيدة بالمنظومة القيمية الإسلامية وتوجيه العائلة و المجتمع كما أنها تعاني من طبيعة الإشراف في علاقتها مع الزملاء الرجال داخل المؤسسة.

- بينت نتائج **الفرضية الثالثة:** أن حياة الزوجة المهنية والمنزلية تتأثر بشكل كبير بمجيء الأطفال ودورهم في حياتها كما اظهر ذلك أن العلاقات الزوجية تأثرت كثيرا بخروجها للعمل وهي تعاني من مشكلة تسيير وتوزيع الوقت بين وظيفتها المهنيةو المنزلية وغياب المنشات والوسائل المساندة لخروج المرأة للعمل.

أولا: تطور مفهوم التنمية البشرية

تعكس مسيرة التنمية البشرية، مسيرة نظريات التنمية نفسها ومسيرة نظريات النمو الاقتصادي، ذلك أن التنمية البشرية هي جزء من الكل، فهي لم تطرح مستقلة بحد ذاتها، ولقد تطور مفهوم التنمية البشرية من عقد إلى آخر مع تطور الأصل، وكان في كل فترة يعكس جملة المقاربات المعروفة، تماما كما تعكس التنمية المتبعة حاليا في بلد معين خلال فترة محددة، أكثر من جانب لأكثر من نظرية تنموية.

ولقد استخدم أكثر من مصطلح للدلالة على مفهوم التنمية البشرية، فلقد استخدم مثلا في البداية تنمية العنصر البشري أو تنمية الرأسمال البشري أو تنمية الموارد البشرية إلى أن استقر الرأي حاليا، أقله على المستوى الفكري، عند استخدام هذا المفهوم بالشكل الذي حدده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عبر عمله الرائد والذي برز مع بداية التسعينات عبر إصدار تقرير التنمية البشرية وهو تقرير كان له الفضل في إعادة تأكيد المقولة أن البشر هم صانعوا التنمية ويجب أن يكونوا هدفها، [1] وبالطبع كان مضمون التنمية البشرية يختلف باختلاف التسميات المعتمدة.

فخلال الخمسينات مثلا ارتبط المضمون بمسائل الرفاه الاجتماعي، وانتقل بعد ذلك الاهتمام للتركيز على أهمية التعليم والتدريب ومن ثم على إشباع الحاجات الأساسية ليقدم مؤخرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مضمون "تشكيل القدرات البشرية وكذلك مضمون تمتع البشر بقدراتهم. في جو من الحرية السياسية واحترام حقوق الإنسان.[2]

I - التنمية البشرية قبل التسعينات:

يبدو أن الفكر التنموي الحديث، بعد أكثر من أربعة عقود من النقاش عاد ليكشف الحقيقة البديهية وهي أن البشر هم صانعوا التنمية، يجب أن يكونوا هدفها وكما وضحها أرسطو عندما قال: من الواضح أن الثروة لا تمثل الخير الذي تسعى إلى تحقيقه، فهي

---

[1] : إبراهيم أحمد السيد إبراهيم، التعليم والتنمية البشرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص15.

[2] : التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 174.

مجرد شيء مفيد للوصول إلى شيء آخر[1] أو كما ذكر ابن خلدون في مقدمته أن الإنسان غاية جميع ما في الطبيعة وكل ما في الطبيعة مسخر له.[2]

ساد في الخمسينات النموذج الاقتصادي المتمحور حول تكوين رأس المال والقائل بأن عملية التنمية تحتاج أساسا إلى تمويل خارجي، حيث تدعم قوى عاملة مؤهلة عاليا أصلا ومجتمعا ذو مستوى تعليمي مرتفع، فجاءت الأموال لتوفر التشغيل لقوى عاملة، ذات إنتاجية مرتفعة نسبيا. فمن هذا النموذج، تم النظر إلى العنصر البشري كوسيلة للتنمية، وتم إغفال أن هذا العنصر هو هدف التنمية، بحجة أن النمو الاقتصادي المرتفع كاف بحد ذاته لتوفير المكاسب الاجتماعية لأفراد المجتمع كافة.

مع بداية الستينات وفي هذا السياق الاقتصادي، الذي غلب على أطر التنمية وخططها، برر مفهوم تنمية الموارد البشرية واتجهت إلى العنصر البشري، من خلال الالتفافة إلى أهمية عنصر القوى العاملة في مجمل عوامل الإنتاج، بعد ما كانت قوة العمل لا تحظى بتقديرها، ولقد دلت بعض الدراسات التي قام بها كندريك وتسولتز على نتائج مذهلة، حول أثر تحسين قدرات البشر في النمو الاقتصادي، وأن 90%من ذلك النمو كان نتيجة لتحسين قدرات الإنسان ومهاراته...[3]

وهكذا يتضح أن مفهوم تنمية الموارد البشرية الشائع في تلك الفترة، قد أولى للبشر عناية خاصة من حيث توفير المستلزمات الضرورية لتمكينهم من مزاولة إنتاجهم ورفع إنتاجيتهم.

مع السبعينات عالج الفكر التنموي مسألتين مهمتين الأولى تتعلق بعدالة توزيع الدخل وظاهرة الفقر، والثانية ترتبط بأهمية تأمين الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع[4] ولقد لقيت هاتان المسألتان دعما قويا من خلال تبنيهما من قبل منظمة العمل الدولية والبنك الدولي، حيث تبين أن جانب البشر هم هدف التنمية قد بدأ يتضح أكثر فأكثر، حتى وإن

---

[1] : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصندوق العربي الإنمائي والاقتصادي والاجتماعي تقرير التنمية الإنسانية للعام 2003، المكتب الإقليمي للدول العربية، الأردن، ص ص 17-18.

[2] : نفس المرجع، ص ص 17-18.

[3] : حامد عمار، دراسات في التربية والثقافة، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1999، ص 32.

[4] : نفس المرجع، ص 33.

بقي الأمر مقتصرا على توزيع الثمار المادية للتنمية، من دون التطرق إلى النواحي السياسية والثقافية والروحية.

وفي الثمانينات انحرف المسار الإيجابي للفكر التنموي، وتم تغليب المقاربة الاقتصادية من جديد، من خلال التأكيد على جانب التمويل الذي كان قد سار في الخمسينات، وعلى هذا الأساس، قد تم ركن البشر في هذا السياسات إلى الصف الثاني، وأصبح الأمر منصبا من جديد على النمو الاقتصادي، بحد ذاته دون النظر إلى آثار هذه السياسات في الفئات الاجتماعية المختلفة وهو ما أدى طلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يطلب التعاون مع الجمعية الدولية للتنمية وطلبوا من صندوق النقد الدولي أن يعطي اهتماما أكبر للنواحي البشرية، عند المساعدة في وضع برامج التكييف.[1]

II -التنمية البشرية مع مطلع التسعينات:

تعد قضية التنمية البشرية من القضايا بالغة الأهمية، وتعتبر وبدون شك تغير قاعدة كل تنمية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية ولقد بدأ استخدام مفهوم التنمية البشرية، في أدبيات التنمية والعلوم الاجتماعية وعلى نطاق واسع، منذ ظهور تقرير التنمية البشرية لعام 1990، حيث حصلت قفزة نوعية في الفكر التنموي من حيث معالجة التنمية البشرية، فإذا كان مفهوم تنمية الموارد البشرية، قد تطور حتى نهاية الثمانينات، ليشمل بعد ذلك جوانب تشكيل القدرات البشرية كافة لاستخدامها في العملية الإنتاجية فإن مفهوم التنمية البشرية قد ركز بالإضافة إلى ذلك على الانتفاع بالقدرات البشرية، حيث أعيد التوازن للمقولة الداعية أن الإنسان هو صانع التنمية وهو هدفها، عملية إعادة التوازن هذه تمت صياغتها بشكل مرن وخلاق، قد ترك الباب مفتوحا للاجتهاد في مجال توسيع مفهوم تشكيل القدرات تشكيل القدرات البرية ومجال مفهوم الإنتفاع بهذه القدرات بحيث يتم الارتقاء من مستوى معين إلى مستوى آخر أكثر تقدما، مما يضفي على هذه العملية التنموية الديناميكية.

[1] : على أحمد الطرح، غسان منير حمزة سنو، التنمية البشرية في المجتمعات النامية المتحولة، دراسات في آثار العولمة والتحولات العالمية، دار النهضة العربية، مصر، 2004، ص108.

ونستعرض في ما يلي مفهوم التنمية البشرية كما ورد في التقارير الصادرة منذ عام (1990).

لقد عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة التنمية البشرية في أول تقرير له سنة (1990) بأنها عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، وهذه الخيارات هي أساسا غير محددة وتم التأكيد على ثلاثة خيارات أساسية[1] هي:

أن يحي الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعارف، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وتتسع الخيارات بعد ذلك لتشمل الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوفير فرص الإبداع واحترام حقوق الإنسان.

وللتنمية البشرية جانبان: الأول هو تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة، والمعرفة والمهارات والثاني اندفاع الناس بقدراتهم المكتسبة [2]، إما للتمتع بأوقات الفراغ، أو في الأغراض الإنتاجية أو في الشؤون الثقافية والاجتماعية والسياسية أي طريقة التوظيف الكفء للقدرات البشرية في جميع مجالات النشاط الإنساني.

وعليه فمفهوم التنمية البشرية المقدم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حدود علاقته مع ما سبقه من مفاهيم، فهو يوافق على أهمية النمو الاقتصادي المستمر، غير أنه لا يوافق النموذج الاقتصادي الذي يرى هذا النمو هدفا في حد ذاته وبذلك كان تقرير (1990) مقاسا جديدا للتقييم البشري، هو دليل التنمية البشرية وهذا الدليل يجمع بين مؤشرات القوة الشرائية الحقيقية والتعليم والصحة، ويتيح مقاسا أشمل لتنمية البشرية الذي يشمل فقط على الناتج الإجمالي للدولة.كما أكد التقرير أنه لا توجد علاقة تلقائية بين النمو الاقتصادي والتقدم البشري، إذ أن التوزيع العادل للنمو الاقتصادي هو الأساس، والأهم في تحسين دليل التنمية البشرية. أما التقرير الثاني الذي أصدرته في عام (1999)، فقد تناول مسألة تحويل التنمية البشرية ودور الحكومات في تغيير حياة الناس داخل المجتمع

[1] : علي أحمد الطرح، غسان منير، حمزة سنو، مرجع سابق، ص 25.

[2] : إبراهيم أحمد السيد إبراهيم، مرج سابق، ص16.

فقد فحص إمكانيات إعادة تشكيل الميزانيات الوطنية بعيدا عن التبذير على المؤسسات العسكرية، وعلى المؤسسات العامة التي تحقق خسائر، واتجه نحو الأولويات الأهلية كالتعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأولية.[1]

كذلك دعا التقرير إلى استئصال الفساد الإداري، وخلص إلى نتيجة هامة مفادها أن غياب الالتزام السياسي بقضايا التنمية، وليس ندرة الموارد الأولية، ؤهو السبب الرئيسي في تدهور أداء التنمية البشرية في الدول النامية، كما قدم التقرير مفهوما جديدا للحرية البشرية.

وفي تقرير (1992)، فلقد صيغ مفهوم التنمية البشرية بشكل جديد، حيث أصبحت التنمية البشرية فكرة أوسع وأشمل ، فهي تغطي جميع اختيارات الإنسان وفي كل المجتمعات وفي جميع المراحل،[2] فهي توسع حوار التنمية من مجرد مناقشة إلى عملية تطبيقية على مختلف البلدان العربية، وعليه فهي تهتم بالنمو الاقتصادي بالقدر الذي تهتم فيه بالتوزيع كما تهتم بالاحتياجات الرئيسية بقدر ما تهتم بالشريحة الكاملة للمتطلعات الإنسانية، وتهتم بأرق الناس في الشمال، بقدر ما تهتم بحرمان الناس في الجنوب ولا تبدأ فكرة التنمية البشرية بأي نمط سبق إعداده، إنها تستمد إلهامها من الأهداف بعيدة المدى لأي مجتمع، وهي بذلك يضع التنمية حول الناس وليس حول التنمية، [3] وعليه فقد ركز التقرير على الأبعاد الدولية للتنمية البشرية وعلى ضرورة فتح الأسواق العالمية أمام منتجات دول العالم.

أما في عام (1993) تم توسيع المشاركة الشعبية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، وتم تعريف التنمية على أنها تنمية الناس من أجل الناس، بواسطة الناس، [4] تنمية الناس تعود بنا إلى مفهوم تنمية الموارد البشرية، من حيث توفير التعليم التدريب والخدمات الصحية أو المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من

[1] : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1991م، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، نيويورك، 1991 ص3.

[2] : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1992، مرجع سابق، ص3.

[3] : نفس المرجع، ص 04.

[4] : مركز دراسات الوحدة العربية، التنمية البشرية في الوطن العربي، بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة بجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مجموعة الباحثين، 1995، ص91.

أجل الناس هي التركيز على النمو الاقتصادي وضرورة توزيعه توزيعا عادلا، على مختلف الفئات الاجتماعية، والتنمية بواسطة الناس فقد شكلت محور التقرير، فهي تمثل المشاركة الشعبية على كافة الأصعدة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وقد أدخل هذا التقرير كذلك مفهوم الأمن البشري حيث أعاد تعريف الأمن ليكون الأمن البشري وليس أمن الأرض فقط.

ومن ثم فإن الهدف الرئيسي لاستراتيجيات التنمية البشرية، يجب أن تمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف ممكن في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعتبر هذه المطالب في الحياة هي الوسيلة الأساسية المشتركة التي تربط بين مطالب التنمية البشرية اليوم بضرورات التنمية في الغد، ولاسيما الحاجة إلى الحفاظ على البيئة وإعادة توليدها من أجل المستقبل.[1]

وكان محور التقرير الخامس الذي صدر عام (1994) الأمن البشري، وأكد كذلك على أن أمن الناس هو في حياتهم وعملهم ودخلهم وصحتهم وبيئتهم، كما دعا إلى التحول من التركيز الحصري على امن الأرض، إلى التركيز بدرجة اكبر على امن البشر، والتحول من الأمن المرتكز على التسليح إلى الأمن المرتكز على التنمية البشرية.

في حين أن تقرير (1995) فقد كان حول التنمية المرتبطة بالجنس والتنمية البشرية وتقرير (1996) حول النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، أي تركز حول العلاقة التي تربط تزايد النمو الاقتصادي، بتغير التنمية البشرية في المجتمع أما تقرير (1997) فكان حول التنمية البشرية للقضاء على الفقر، فتحسين توزيع الدخل وتقليل معدلات الفقر ما هو إلا نتيجة حتمية للعمليات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع.[2]

أما تقرير (1998) فكان حول الاستهلاك من أجل التنمية البشرية، وتقرير (1999)، كان حول العولمة وعلاقتها بالإنسان، وتقرير (2000) حول حقوق الإنسان والتنمية البشرية، وتقرير (2001) حول توظيف التنمية الحديثة لخدمة التنمية البشرية، وتقرير

[1] : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص13.

[2] : نفس المرجع، ص 16

(2002) حول تعميق الديمقراطية في عالم مجزأ، وتقرير (2003) حول التعاهد بين الأمم لاهتمام بالثقافة البشرية.

بينما اختلف تقرير التنمية البشرية لعام (2004) عن بقية التقارير السابقة من حيث تناوله لقضية جديدة لم تطرح من قبل وهي الحرية الثقافية في هذا العالم المختلف والمتنوع وتعني الحرية الثقافية حرية الإنسان في اختيار هويته وحريته في الانتماء [1]، فالإنسان ينتمي إلى مجتمع وكل مجتمع يتمتع بثقافة تم صنعها بمختلف جوانبها المختلفة.

وهكذا يبدو واضحا أن مفهوم التنمية البشرية المقترح من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هو مفهوم شمولي دينامي يحفظ التوازن بين اكتساب القدرات البشرية والانتفاع بها، ويوسع الخيارات اللامحدودة أصلا أمام البشر.

وتعد تقارير التنمية البشرية منذ انطلاق أول تقرير لها في عام (1990) أكثر المصادر الحديثة اهتماما بمتابعة التطور الفكري في مفاهيم تحليل مسائل التنمية البشرية ومناهجها وكذلك للمتابعة الرقمية والحسابية للتطور مؤشرات التنمية في نختلف بلدان العالم.

فمن جهة لا تشمل تنمية القدرات والمهارات والاتجاهات البشرية اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي إنتاجية العمل والكفاءة فقط، فهي يشكل أيضا نطاقا أوسع يضم العناصر الاجتماعية والنفسية والثقافية كالخصائص الفكرية الضرورية للمواطنين ويمكن الفرد من أن يعيش حياة أغنى، والتي تحقق المزيد من الرخاء الاجتماعي.

وكما تعرف التنمية البشرية بأنها زيادة الخيارات أمام الأفراد الذين يمثلون الثروة الحقيقة للأمم،[2] أي أنها تؤكد على أن الإنسان هو أداة وغاية التنمية حيث تعتبر التنمية البشرية النمو الاقتصادي وسيلة لضمان الرخاء الاجتماعي للمجتمع، وأن توسيع الخيارات المختلفة المتاحة أمام الإنسان، وهي تمثل جوهر عملية التنمية ذاتها، وهذا عملت ما عليه اليابان حتى وصلت لدرجة التقدم التي تعرفها الآن، رغم مختلف المعيقات الطبيعية الموجودة فيها.

[1] : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2002، مرجع سابق، ص 4.

[2] : إبراهيم أحمد السيد إبراهيم، مرجع سابق، ص14.

كما تعرف التنمية البشرية بأنها تأمين فرص الحياة لأجيال المستقبل وذلك يجعل الغرض الرئيسي من عملية التنمية هو توفير بيئة يمكن للجميع فيها أن يعيشوا ويتمتعوا بحياة طويلة وصحية،[1] فالتنمية البشرية تسعى إلى وضع الناس في مستوى طموح يتوافق مع كل القضايا الإنسانية، وليست مجرد إبقاء الإنسان على قيد الحياة.

وتعرف أيضا بأنها: عملية أو عمليات تحدث نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل والمداخلات المتعددة والمتنوعة بغية الوصول إلى تحقيق تأثيرات وتشكيلات معينة في حالة الإنسان وفي سياقه المجتمعي.[2]

فالتنمية البشرية هي مفهوم مركب من جملة من المعطيات والأوضاع والديناميات الموجودة عبر المراحل المختلفة للمجتمع بحيث أن عمليات التنمية تحدث نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل والمداخل المتعددة من أجل الوصول إلى تحقيق تأثيرات وتشكيلات معينة في حياة الإنسان وفي سياقه المجتمعي وهي حركة متصلة تتواصل عبر الأجيال زمانا ومكانا وعبر المواقع الجغرافية والبيئية على هذا الكوكب.

ولها تعريف آخر فالتنمية تشمل كل جوانب الحياة الإنسانية وبكل عناصر التقدم وهي إذن غير محدودة، تتغير مع الزمن، وتشمل أحقيات أساسية تتمثل في تكوين القدرات البشرية من خلال العيش الكريم وتحسين الصحة وتطوير المعارف والمهارات والحصول على أرقى درجات العلم وكذا تتمثل به استخدام البشر لهذه القدرات في الاستمتاع بسلع وخدمات والمساهمة في النشاطات الثقافية والاجتماعية، وتحسن علاقة الإنسان بالبيئة [3]، حتى يستطيع الوصول إلى مستوى الرفاهية البشرية المطلوبة.

وتعرف على أنها تنمية طاقات الإنسان التي تحوي إمكانياته الجسيمة والعقلية والسلوكية. وذلك عن طريق الوفاء بحاجاته الإنسانية واكتساب القدرة على المشاركة الفاعلة في صياغة الحياة،[4] فالتنمية البشرية تنظر إلى الإنسان هدفا في حد ذاته، حين تتضمن كينونته والوفاء بحاجاته الإنسانية في النمو والنضج والإعداد للحياة، والإنسان هو

---

[1] : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2002، مرجع سابق، ص60.

[2] : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2002، مرجع سابق، ص 61.

[3] : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العربية 1999، نيويورك، ص 58.

[4] : نفس المرجع، ص60.

محرك الحياة في مجتمعه ومنظمها وقائدها، ومطورها ومجددها [1]، وهي بهذا المعنى تشمل تنمية الإنسان في مجتمع ما بكل أبعاده الاقتصادية والسياسية وبمختلف طبقاته الاجتماعية، واتجاهاته العلمية والفكرية.

والتنمية البشرية إذن تعمل على زيادة الخيارات المتاحة للبشر باعتبارها عملية تهدف إلى إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير من حيث الاستخدام الأمثل لثروة البشرية والثروة المادية، فهي تقوم على تعبئة الإمكانيات البشرية وتوظيفها التوظيف الأمثل لتحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية، و في هذا السياق يعتبر الإنسان محور عملية التنمية، والمحرك الأساسي لها.

من خلال استعراض المفاهيم السابقة للتنمية البشرية يلاحظ اهتمامها ب:

- أن يعيش أفراد المجتمع حياتهم أصحاء دون أمراض.
- إتاحة فرص للحصول على التعليم والمعرفة لأفراد المجتمع.
- توفير الموارد المادية لتحسين مستوى المعيشة لأفراد المجتمع.
- مشاركة أفراد المجتمع في الحياة السياسية والاجتماعية.
- تحسين الأحوال المعيشية للأجيال الحالية ولا يمكن أن يكون على حساب الأجيال القادمة.
- التنمية تنظر إلى الإنسان كغاية ووسيلة للتنمية، أي أن الإنسان هو مصدر التنمية وذلك من خلال الاهتمام به بتوفير متطلبات حياة كريمة من تعليم وصحة، وتغذية...الخ.

فالإنسان إذن هو مصب التنمية وهدفها ومن أجله وضعت سائر برامج التنمية ونشاطاتها المتعددة، وبدونه لا توجد هذه البرامج، وتأتي إلى حيز الواقع بنتيجة ملموسة.

وهو هدفها ووسيلتها ومن ثم جاء الاهتمام بتنمية العنصر البشري وصقله كما جاء الاهتمام بوضعه في مقدمة اهتمامات العمل الإنمائي، والتنمية التي تتمحور حول الإنسان ومشاركتهم في التنمية واستفادتهم منها لتحسين نوعية حياتهم، فلقد أعطى العلم الحديث

---

[1] : نفس المرجع، ص 61.

اهتماما أكبر للإنسان الفاعل الذي يسخر كل قوى الطبيعة ومصادرها لصالحه، والارتفاع بمستوى معيشته، فالتخلف من جهة نظر هذا المنهج، لا يعتبر افتقارا للدخل ولكنه افتقار للقدرات البشرية، وهو ما يلاحظ خاصة على الدول العربية الغنية بثرواتها والمتخلفة في تصنيفاتها.

فالتنمية البشرية أوضحت بأن الاستثمار في التعليم والتدريب والصحة، يؤدي إلى زيادة القدرات البشرية وارتفاع مستويات الإنتاجية وزيادة الحياة الإنتاجية للأفراد مما يؤدي إلى تحقيق النمو من خلال زيادة نصيب الفرد من الدخل الإجمالي. والتنمية البشرية تعمل على رفع قدرات الأفراد، فهي تدور حول الإنسان على أساس أنه هو الذي يصنع التقدم وهو الذي يستفيد منه باعتباره وسيلة للتنمية، وهدف في نفس الوقت.

والاستثمار في الموارد البشرية، يؤدي إلى تغيرات متوقعة في نوعية المعارف والمهارات المطلوبة حاليا ومستقبلا، مما دعا المؤسسات بمختلف عملياتها، إلى تبني وجهة نظر استثمارية اتجاه البشر، من خلال انتهاج سياسات التنمية البشرية واستثمار في رأس المال البشري. وطبعا يكون هذا الاستثمار في حساب هذه المعرفة والمهارات وكذا المستوى العلمي وكفاءته للأفراد من خلال تعليمهم وتدريبهم.

ثانيا: المفاهيم المرتبطة بمفهوم التنمية البشرية

قد لا نبالغ في الحديث إذا ما قلنا أن رأس المال البشري هو عماد التقدم الإنساني على مر العصور، فالمتتبع لتاريخ البشرية يعرف أن هناك حضارات عاشت وانتهت، وأتت حضارات أخرى والرابط الوحيد بينها هو الإنسان. ولا يختلف اثنان على أن الاستثمار الموجه إلى الموارد البشرية هو ركيزة للتطور ومحور التنمية وهدفها، فالإنسان هو ثروة الأمم والركيزة الأولى والأخيرة لتحقيق معدلات متسارعة للتنمية الشاملة، فلقد تداخلت المفاهيم والتصورات حول التنمية من أهمها:

I - تعريف رأس المال البشري: من بين هذه التعاريف.

تعريف "كيند ريك حيث أعطى تعريفا أكثر تحديد لرأسمال البشري وأطلق عليه رأس المال غير المادي أو غير الملموس الذي يتراكم بالاستثمار في التعليم والبحوث

بهدف زيادة كفاءة الموارد في المستقبل. [1] وعرّفه رمضان محمد: بأنه القوة العاملة التي تكتسب من خلال التدريب والتعليم والرعاية الصحية والمستوى التعليمي للفرد أو هو عبارة عن المهارات والقدرات المتجسدة في الفرد العامل.[2] في حين عرفه مايكل تودارو ذلك الجزء المضاف إلى العمالة الخامة، [3] وهو بذلك يقصد به قيمة الموارد البشرية المتاحة للمنظمة محسوبة بقدر ما أنفق عليها من تعليم وتدريب ورعاية اجتماعية وثقافية للتعلم وتؤكد هذه المفاهيم أن الإنسان يمتلك رأس مال يتمثل في مهاراته ومعارفه، كما أنه لديه القدرة على الاستثمار التي تتمثل في قدرته على بناء نفسه، ومن هنا اعتبر الإنفاق على التعليم استثمار اقتصادي لأهم عنصر من عناصر الاستثمار لإعداد القوى البشرية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية.

أن تقدم المجتمعات لا يقاس بما تملكه من ثروات طبيعية فقط بل بما تملكه من عقول مفكرة، والاقتصاد الرابح الذي وصل إلى حد المعجزة في دول جنوب شرق آسيا والتي كانت قد عانت من تدمير رأس مالها الطبيعي، في الحرب العالمية الثانية إنما يرجع إلى المحافظة على رأس المال البشري الذي تبقى بعد الحرب.

بمعنى أن تلك الأمم اهتمت بتجميع رأس المال البشري وتحويله إلى طاقة تنافسية عالية، تم توجيهها إلى استثمارات عالية للإنتاجية، كان مبعثه إيمانا بأن سر تطورها ونموها، يكمن في عقول أبنائها وسواعدهم وقد كان ثمار ذلك أن حققت اقتصاديات تلك البلدان معدلات مشاركة في النمو، فاقت بها أكثر البلدان تقدما في العالم. وقد عاد هذا التقدم الكبير وفي مختلف الميادين إلى الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي الذي وضع في خدمة مجالات التنمية، فساهم ذلك في رقي التقدم الصناعي والاجتماعي في تلك المجتمعات.

وقد وضح مفهوم رأس المال البشري اهتمام الاستثمار في الموارد البشرية القادرة على التعامل مع مختلف المتغيرات الجديدة، ولا يكون ذلك إلا من خلال تطوير نظم التعليم لتكوين المهارات القادرة على التعامل مع التكنولوجيا الجديدة بل وتطويرها. فمثلا

---

[1] : إيمان محمد فؤاد، المؤتمر السنوي 22 للاقتصاديين المصريين للتنمية البشرية، القاهرة، مصر، 2000، ص43.

[2] :علي سليمي، إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص 47.

[3] : علي سليمي، مرجع سابق، ص48.

في ماليزيا والتي تتميز بالاستخدام الأمثل لمواردها البشرية، ركزت على النظام التعليمي من خلال تقديم نمط تربوي موحد وشامل، بعيد عن العنصرية كما أنها عملت على رفع المستوى التعليمي للمواطنين.

II -تنمية الموارد البشرية:

إن تنمية الموارد البشرية تمثل محورا من محاور إستراتيجية التنمية الشاملة، وتعرف بأنها هي استثمار في رأس المال البشري من خلال توفير التغذية الجيدة والصحة والتدريب، وحساب عوائد هذا الاستثمار من خلال تحليل الفائدة من التكلفة، [1] فالمورد البشري ليس موردا فحسب بل إنه يعتبر أيضا المستهلك للسلع والخدمات المادية التي يقوم بتقديمها.

كما تعرف بأنها الإعداد والتوظيف للإنسان لكي يصبح قوة عمل منتجة بدرجات متفاوتة من المهارة حسب قدرته وطاقته وفرص العمل المتاحة لتشغيله. [2] وتعرف أيضا بأنها عملية تنمية الخبرات البشرية من خلال تطوير المؤسسة وتدريب الأفراد وتطوير قدراتهم بقصد تحسين أدائهم.[3] وتقوم تنمية الموارد البشرية بذلك بالتركيز على الفرد في المجتمع وفي المؤسسة التي تزود بالمهارات وغيرها من الاحتياجات الأساسية الضرورية لتحقيق حياة كريمة ومشاركة كافية من الحياة الاجتماعية.

يمكن القول بأنه يوجد اتفاق بين مفهوم التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية، فكلاهما يعملان على تنمية قدرات الإنسان إلى أقصى درجة ممكنة، مما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال التعليم والتدريب المقدم لأفراد المجتمع، إلا أن هناك اختلاف واضح، فتنمية الموارد البشرية يركز على البشر في مرحلة العمر الإنتاجي في حين أن التنمية البشرية تهتم بجميع مراحل الحياة بجوانبها المختلفة.

III - التنمية المستدامة:

نتيجة لما تعرضت له البيئة في السنوات الأخيرة من فساد كبير من قبل الإنسان، ونتيجة لنشاطاته المتزايدة التي بدأت تهدد حياة الإنسان فوق هذه الأرض، تعالت

---

[1] : إبراهيم أحمد السيد إبراهيم، مرجع سابق، ص20.

[2] : إبراهيم أحمد السيد إبراهيم، مرجع سابق، ص21.

[3] : حامد عمار، مقالات في التنمية البشرية العربية، الأحوال والبيئة الثقافية، مصر، 1998، ص62.

الأصوات المنبهة والمحذرة من خطورة الوضع البيئي على المستوى العالمي، وقد جاء ذلك كرد فعل على التدني المستمر والجنوني للنظام البيئي نتيجة نشاطات الإنسان المتنوعة والمختلفة والمتغيرة من محيط إلى آخر.

وعلى العموم فإن حماية البيئة في مدلولها العام تسير إلى الحفاظ على التوازن البيئي من خلال تناسق عناصره، بما يضمن استمرارية التنمية على المدى البعيد حيث يشير تقرير الطاقة العربي الخامس بهذا الشأن انه يتعذر استمرارية التنمية على قاعدة من الموارد البيئية المتدهورة، كما أنه لا يمكن حماية البيئة عندما تهمل التنمية تكلفة الأضرار البيئية.[1] فكان لا بد من وجود نماذج تنموية جديدة تساعد على إيجاد حلول لمختلف المشاكل التي تقلل من تكاليف التنمية، وخلالها ظهر مفهوم جديد في الساحة العالمية، يتعلق بالإنسان والبيئة، وهو التنمية المستدامة.

وبحكم أن الإنسان المحور الأساسي للتنمية، وهو أيضا المحور الأساسي الذي تحيط به البيئة فلقد أصبح من الضروري حماية البيئة الأرضية التي يعيش عليها، وهذه الحماية تعني جميع التدابير المتخذة لصيانة البيئة ولإعادة الأوضاع الطبيعية لبيئة الجنس البشري.[2]

فالتنمية المستدامة هو مفهوم شاع تداوله كثيرا وقد انبثق من قلق المختصين بالبيئة وعلاقة هذه الأخيرة بالإنسان، لأنه كلما زاد التلوث، أدى هذا إلى المرض، وعليه سوف يؤدي إلى قلة العمل وقلة الإنتاج مما يؤدي إلى عدم وجودة نوعية حياة جيدة، فالتنمية التي تعمل عليها معظم الدول المتقدمة هي تحسن المستوى الصحي لأفراد المجتمع وتحقيق نوعية حياة جيدة لسكانها. صار هذا الموضوع اهتمام يشيره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصورة منهجية منتظمة عقب قمة الأرض في ريو ديجانيرو إضافة إلى اعتماد جدول أعمال القرن الحادي والعشرين في عام (1952) مما أعطى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور كبير في الإهتمام بالقضايا التي تتعلق، يتعلق بقضايا البيئة وإدارة الموارد الطبيعية.

---

[1] : عصام الحناوي، قضايا البيئة وانعكاساتها على التنمية في الوطن العربي، مجلة النفط الكويت، 1994، ص ص 126-127.

[2] : عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي حول مشكلات التنمية والبيئة في ظل العلاقات الدولية الراهنة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص253.

وقد عرفت التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة، على تلبية حاجاتهم،[1] وهي بذلك تحتوي على مفهومين أساسيين مفهوم الحاجات: وخاصة الحاجة الأساسية لفقراء العالم، والتي ينبغي أن تعطي الأولوية المطلقة. فكرة القيود: التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة الاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل.

إن العلاقة بين الإنسان والبيئة والتنمية ثلاثية أساسية يجب الاهتمام بها انطلاقا من أن التنمية البشرية تعني ضمنيا إعطاء البشر سلطة انتقاء خياراتهم بأنفسهم[2] سواء فيما يخص الموارد المكتسبة، أو الأمن الشخصي أو الوضع السياسي، كما أنها تؤكد على وجود صلة وثيقة بالقيم المحلية التي تعتبر أداة مرشدة لاعتماد هذه الخيارات ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا كانت الإرادة السياسية الوطنية مستعدة لتقديم بيئة تنعش ضمنها الخيارات والمبادرات المحلية، وهذا يعني أيضا خلق بيئة تتيح ذلك من خلال الإصلاحات الهيكلية، وإعادة تخصيص الأموال ولا مركزية السلطة وتحويل الصلاحيات للجماعات المحرومة والمهمشة، فالتنمية يجب أن تستخدم منظور شامل يجعل العمل منها متكاملا ومندمجا بين الاختصاصات والقطاعات المختلفة، فزيادة الطلب على زيادة الدخل والثروة، تعملان على زيادة الطلب على الهواء النقي والبيئة النظيفة كسلع لذاتها، مما يجعل هذه السلع ذات مرونة مرتفعة الدخل.

فهناك تخوفا لا مبرر له من أن القيود البيئية سوف تحد من التنمية ومن أن هذه الأخيرة تسبب أضرار البيئة.

ولقد عرف وليام روكلز هاوس التنمية المستدامة على أنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي تتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هي عمليات متكاملة وليست متناقضة.[3] فهي بالتالي تدل على تلك الجهود المتواصلة والممتدة والهادفة للاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية المختلفة، التي تحقق من خلالها الثروة والرفاهية للمجتمع لكن مع مراعاة التجديد الدائم للبيئة

[1] : على سليمي، مرجع سابق، ص 62.

[2] : إبراهيم أحمد إبراهيم، مرجع سابق، ص43.

[3] : عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص88.

والموارد الطبيعية، لضمان حق الأجيال الحالية والأجيال القادمة فيها، كي تستفيد منها بطريقة عقلانية، دون الإفراط في استغلالها، مثل ما يحدث حاليا مثلا في الجزائر، الاستغلال المفرط للمورد الطبيعي في الوقت الحالي، دون التفكير في مصير الأجيال القادمة من هذه الثروات والموارد الطبيعية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الفقر في الجزائر. وزيادة المشاكل الأخرى المترتبة عن عدم قدرة الدولة في تقديم ما يتطلبه المجتمع.

بينما عرفها بروند لند أنها تعني، القضاء على الآثار السلبية للنشاطات الإنسانية على البيئة.[1] ولقد أدى استحداث نماذج لتحليل العلاقات المتبادلة بين المواد والبشر والبيئة والتنمية إلى فهم العلاقة المتشابكة، والمعقدة بين الإنسان ومحيطه العام، فقد ظهر مصطلح جديد والذي بدا من النظرة الأولى كأنه أفضل تسوية لما يدور حولنا ألا وهو التنمية البشرية المستدامة. وتعرف التنمية البشرية المستدامة بأنها: توسيع اختيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي، الذي يستخدم بأكبر درجة ممكنة من عائداته لتلبية حاجات الأجيال الحالية، دون تعريض حاجات الأجيال المستقبلية للخطر.[2]

فالتنمية البشرية المستدامة برزت بوصفها تركيبة مشكلة من استراتيجيات التنمية البشرية الأصلية، كما عبرت عنها تقارير التنمية البشرية، التي يصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

فمفهوم التنمية البشرية المستدامة كما طوره والمعنيون يرتبط بالإنسان والبيئة والتي لم يتم الانتباه لها، إلا بعد تغيرات كبيرة التي طرأت على المستوى المحلي والعالمي والتي أثرت في طريقة التنمية.

وبذلك فالتنمية البشرية المستدامة هي تنمية لا تولد فقط نمو اقتصاديا ولكن توزع منافعه بالتساوي، وكذلك هي تعمل على إعادة البيئة في المحافظة عليها، بدلا من تدميرها وهي تؤهل البشر بدل من أن تهمشهم، كما أنها تعطي الأولوية للفقراء وتوسع خياراتهم وفرص مشاركتهم في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم، إنها تنمية موالية للفقراء،

[1] : banque mondiale ,le développement et l’environnement , rapport sur le développement dans le monde 1992, Washington 1993, p36 .

[2] : عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص89.

موالية لطبيعته وموالية لخلق فرص العمل موالية للنساء في كل مراحل حياتها داخل المجتمع، وموالية للطفل.[1]

ثالثا: مؤشرات التنمية البشرية

لقد لقي مقياس التنمية ومؤشراتها اهتماما كبيرا من العاملين في مجال التخطيط وذلك للوصول إلى مقاييس ومؤشرات يمكن أن يستعان بها في مجالات التنمية في دول العالم، سواء المتقدمة منها أو النامية، فعن طريقها يمكن تحديد الفوارق بين هذه الدول، في جميع جوانب الحياة، ومن هذه المؤشرات ما يلي:

ا –مؤشر التعليم:

يعد التعليم أحد أهم مؤشرات التنمية البشرية، فتحسين وارتفاع المستوى التعليمي للمواطن يجعله أكثر ايجابية في مواجهة قضايا وطنه، ويسمح له بمشاركة أكثر فعالية في عملية التنمية.

ويعتبر التعليم أحد الأسس الإستراتيجية الضرورية لتحقيق التنمية البشرية، فهو ضروري من أجل البقاء في عالم تتزايد فيه حدة التنافس الاقتصادي والثقافي، لذا كان على المجتمع أن يستثمر استثمارات كبيرة في تعزيز التعليم لأفراده وتدريبهم وتكوين مهاراتهم بما يمكّنهم من مواكبة فرص العمل الجديدة. ويتكوّن مؤشر التعليم من معدل القراءة والكتابة، كما ظهر في التقرير الأول للتنمية البشرية، ثم أضيف إليه متوسط سنوات التمدرس،[2] حيث أصبح العنصر مكوّنا من مؤشرين هما: معدل القراءة والكتابة ومتوسط سنوات التمدرس.

ويعتبر الإلمام بالقراءة والكتابة الخطوة الأساسية في مجال التعليم الذي يعدّ من الضروريات المهمة للحياة المنتجة، لذا يعد من المعايير الأساسية لقياس التنمية البشرية، وتماشيا مع ذلك تعاظم اهتمام دول العالم بالأمية وآثارها على التنمية البشرية خاصة أننا نعيش في عصر يسمى بالعصر التكنولوجي. ويستحقّ التعليم الأساسي أن يعطى أولوية

---

[1] : حامد عمار، في التنمية البشرية وتعليم المستقبل، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 80.

[2] : البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية في العالم، 1994، نيويورك، ص90.

عالية من الاهتمام، حيث أنه الأساس الذي يبنى عليه التعليم العالي، وأن معدلات العائد من التعليم أعلى من التعليم العالي حسبما تشير إلى ذلك الدراسات حول التعليم.[1]

ويعمل التعلم على نشر المعرفة للتخلص من الأمية ويحقق تنمية للقدرات البشرية، فهو البوابة الأساسية للتقدم، ويعتبر التعليم بمراحله استثمارا بصورة واضحة عندما يهدف إلى مساعدة الفرد على زيادة كفاءته ومهارته بهدف تكوين القوة البشرية اللازمة لقطاع العمل والإنتاج على المستوى القومي، مما يترتب عليه من زيادة في الدخل القومي.

II -مؤشر الصحّة:

يسهم الاستثمار في الصحة والتغذية إلى زيادة إنتاجية الفرد وبالتالي يسهم في زيادة الاقتصاد القومي مما يجعل للتنمية البشرية دورا مهما في مكافحة الفرد والتخفيف من معانات أفراد المجتمع.

وتعد حياة الإنسان حياة طويلة خالية من العلل هدفا من الأهداف الأساسية للتنمية البشرية، والتي يجب على أي مجتمع أن يسعى لتحقيقه، كما أنه أيضا أحد الوسائل الفعّالة التي يمكن من خلالها رفع إنتاجية البشر وبالتالي تزداد من مداخيلهم وتصبح المحصلة النهائية لتحقيق مستويات عالية من التنمية البشرية في المجتمع ككل.[2]

وأفضل أسلوب لتحقيق نتائج صحة جيدة قد يتمثل في الانفاق المباشر الذي يكون على التغذية ويشجع على مواجهة المشكلات السلبية التي يعاني منها المجتمع عوضا عن الإنفاقات المباشرة على الرعاية الصحية. وقد حدد مصطلح معدل الوفيات دون سن الخامسة هو احتمال أن يموت طفل قبل أن يصل سن الخامسة إذا انطبقت عليه معدلات الوفيات الجارية المرتبطة بعمر معين عن الاحتمال بالمعدل لكل ألف.[3]

ويرتبط عدد المواليد ارتباطا ايجابيا بالدخل الدائم، ويعتمد هذا على المشاركة في القوة العاملة التي ترتبط بدورها بمعدل الالتحاق بمراحل التعليم.[4] وتؤكد تقارير التنمية البشرية على معدل توقع الحياة بعد الولادة باعتباره من المؤشرات الأكثر قبولا في إظهار

---

[1] : البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2000م، مرجع سابق، ص 11.

[2] : البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية 2003م، مرجع سابق، ص133.

[3] : البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2000، مرجع سابق، ص25.

[4] : البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2003، مرجع سابق، ص522.

المستوى الصحي في المجتمع، وعلى الرغم من أهمية هذا المؤشر في هذا المجال لا يعني عدم أهمية مؤشرات أخرى مثل معدل وفيات الأطفال ومعدل وفيات الأمهات وغيرها والتي تعكس ملامح الحالة الصحية في المجتمع.[1]

ويكون الشخص المتعلم أكثر قدرة على اكتساب المعارف الجديدة وأكثر اهتماما برعاية صحته وصحة أسرته، وتوجد علاقة عكسية بين مستوى تعليم الأم وبين وفيات الأطفال. كما تشير مختلف الدلائل إلى أن انخفاض وفيات الأطفال يرجع إلى تحسن التغذية للأم والطفل وكذلك إلى ارتفاع المستوى التعليمي بين أفراد المجتمع وخاصة الأمهات، وأدى تحسين التغذية والتحكم في الأمراض المعدية إلى الارتفاع بنوعية الحياة، فساعدت هذه التحسينات في إطالة الحياة مما جعلت من الاستثمار في المعرفة والمهارة أمر جدير بالاهتمام، حيث لا ننكر أن الجسم السليم والمواهب العقلية الناضجة هي الطريق لزيادة قدرة الفرد على الإنتاج، كما أنه إذا اكتسب الفرد الصحة والمعرفة فذلك يعود عليه من خلال أنه يستطيع أن يحسن إنتاجيته ويزيد من دخله.

وأن العمر المرتقب يرتبط بدرجة كبيرة بمستوى الدخل، فمن خلال الارتفاع في المستوى الاقتصادي للمجتمع، يتم توفير مستوى عال من الصحة والرفاهية في المجتمع وذلك من خلال توفير الغذاء لأفراد المجتمع وتعليمهم تعليما جيدا، وتعمل التنمية البشرية على الاهتمام بالمستوى الصحي والتعليمي للأمهات والأطفال بصفة خاصة وللمجتمع بصفة عامة، كما توجد مراحل متعددة لتنمية صحة الإنسان منها،

- الاهتمام بالأم من الناحية الصحية والثقافية، الاهتمام بمرحلة الطفولة باعتبارها فترة التكوين، كما يجب أن ينال الطفل حظا من التربية الدينية السليمة وأن ينشأ على القيم والمبادئ.[2]
- وتقدم الخدمات الصحية الجيدة للعمال يزيد من قوتهم ويرفع من قدراتهم على التحمل والتركيز في العمل، كذلك فإن التغذية السليمة والصحية للأطفال تؤدي

---

[1] : حامد عمار: في التنمية البشرية وتعليم المستقبل، مرجع سابق، ص59.

[2] : إبراهيم أحمد السيد إبراهيم، مرجع سابق، ص32.

إلى زيادة الإنتاجية في المستقبل كما أنها تساعد الأطفال في الحصول على تعليمهم مهارات منتجة خلال سنوات الدراسة.[1]

III -مؤشر الدخل:

نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي

يعتبر هذا المؤشر من أقدم المؤشرات، ويمكن الحصول على نصيب الفرد من الناتج القومي من خلال قسمة الناتج الدخل القومي على عدد السكان نفس البيئة، ولقد اتضح خلال عقد الثمانينات أن اتخاذ متوسط الدخل وحده كمقياس للتنمية غير كاف، كما أنه لا يستطيع توضيح المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية البشرية، لذلك قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 1990م بتقديم دليل التنمية البشرية كمؤشر مركب يتكون من دليل توقع الحياة، ودليل التعلم ودليل الناتج المحلي.[2]

فالتنمية البشرية أوسع من أن تكون في دليل واحد ومركب وهذا ما اعترف به منذ بداية تقارير التنمية البشرية، الفرق بين مؤشر الدخل والتنمية البشرية هو أن الأول يركز على توسيع اختيار واحد هو الدخل، بينما تركز الثانية على التوسع في كل الاختيارات البشرية منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.[3]

وتعتبر عدالة التوزيع لرأس المال عنصر مهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ولكن قد يفشل القطاع الخاص في القضاء على الفقر حتى إن نجح في تحقيق التنمية الاقتصادية.كما أن ارتفاع معدل الناتج المحلي يؤدي إلى توفير الموارد اللازمة للإنفاق على التنمية البشرية، ومن ناحية أخرى فإن الاهتمام بالتنمية البشرية يؤدي إلى رفع كفاءة عنصر العمل الذي ينعكس على ارتفاع إنتاجيته ومن ثم يتأثر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ايجابيا، وقد أظهرت بعض الدراسات أن العوائد الاجتماعية للاستثمار في التعليم تساوي بل تزيد عن عوائد الاستثمار في رؤوس الأموال.[4]

---

[1] : حامد عمار، التنمية البشرية وتعليم المستقبل، مرجع سابق، ص60.

[2] : البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية سنة 1993، نيويورك، ص ص 226-227.

[3] : البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم 1999، القاهرة، مركز الأهرامات للترجمة والنشر، ص55.

[4] : برنامج الأمم المتحدة 1999، المرجع السابق، ص16.

وتوجد علاقة قوية بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، فالتنمية البشرية تعد وسيلة لتحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاج من خلال وجود عمالة جيدة صحيا وتعليميا وهذا من أهم دعائم العملية الاقتصادية، وبالعكس أيضا يعد النمو الاقتصادي عصب التنمية البشرية. ولا يمكن أن يكون ارتفاع الدخل أداة للحكم على تقدم المجتمع ففي دول الخليج مثلا كان الارتفاع في الدخل نتيجة لوجود البترول، فالتنمية الاقتصادية تتضمن تغييرات أساسية، في الهيكل الاقتصادي بالإضافة إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي، كذلك مشاركة السكان في التنمية. فالدخل الفردي إذن، يعطي صورة تقريبية لواقع المجتمع ومدى قدرته على إشباع حاجات أفراده المادية والمعنوية.

IV - مؤشر الفقر البشري:

وهو يفسر أوجه الحرمان من نفس أبعاد التنمية البشرية الأساسية، فتحسين توزيع الدخل وتقليل معدلات الفقر ما هي إلا نتيجة للعمليات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، فالعامل الرئيسي للحد من حدوث الفقر، هو الزيادة في المستوى الاقتصادي حتى يزيد دخل الفرد ويعمل على تحسين المستوى المعيشي داخل المجتمع، ويمكنهم من إشباع احتياجاتهم الإنسانية من ثم تضييق الفوارق بين طبقات المجتمع.

ويعمل التعليم على مساعدة وتقوية الفقراء عن طريق مهاجمة الجهل وبناء المهارات، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية الأفراد في سوق العمل، وبذلك يزيد من فرص الكسب إلى أقصى درجة ممكنة، مما يعمل على تحسين نوعية الحياة.

ويعد التعليم استثمار طويل المدى في الثروة البشرية ويعطي عوائد اقتصادية أكبر من الاستثمار في رأس المال الطبيعي، وعليه يسهم التعليم في تذويب الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الأفراد، كما يساهم في حراكهم الاقتصادي والاجتماعي من مستويات معيشة أقل إلى مستويات أعلى، فنظام التعليم من شأنه أن يقلل من نسبة الفقر، حيث أن الجهل في العديد من الدول النامية، يمنع الأفراد من الحصول على وظيفة ما أو المشاركة في وضع القرارات. ويتمثل دور الدول نحو مجتمعها في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية ولاسيما التعليم الأساسي والرعاية الصحية لأفراد المجتمع.

رابعا: عناصر التنمية البشرية

I –التمكين:

يجب أن تكون التنمية من صنع الناس، وليس من أجلهم فقط ومن ثم يجب أن يشارك الناس مشاركة كاملة، في القرارات والعمليات التي تشكل حياتهم فالتنمية تعتمد بصفة أساسية على المشاركة الشعبية وهذا يعني ضرورة أن يساهم جميع أفراد المجتمع وأعضاء المجتمع في كل مراحل التنمية ابتداء من التخطيط لها حتى أخر مراحلها، وذلك حتى تأتي المشاريع التنموية محققة لأهداف أفراد المجتمع ومعبرة عن احتياجاتهم العقلية وآمالهم وتطلعاتهم، فالمشاركة هي السبيل الوحيد لإتاحة الفرصة أمام أعضاء المجتمع لكي يساهموا بصورة فعالة في صنع القرارات التي تتعلق بجوانب حياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

ويرتبط التمكين بالتقوية ويركز على إتاحة الفرص وبصفة خاصة للفئات الأقل قوة وتأثير في المجتمع، كالفقراء والمرأة، وذوي الاحتياجات الخاصة.

ويتأتى التمكين من خلال تقوية جميع أفراد المجتمع بمختلف فئاته وشرائحه، في مشاركتهم وإتاحة الفرص والخيارات،التي تساهم بشكل أو بآخر على تمكين هؤلاء من تقرير مصيرهم بأنفسهم ومشاركتهم الفاعلة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم الخاصة أو حياة المجتمع عامة.

II –الإنتاجية:

وهي تمكين الأفراد داخل المجتمع من زيادة إنتاجيتهم ومن المشاركة الكاملة في عملية توليد الدخل من خلال إتاحة فرص العمل والحصول على أجر ملائم نظير ما يقومون به من أعمال، فالتنمية البشرية موجهة إلى الإنسان باعتباره العنصر البشري الفعال الذي يساهم في عملية تنمية المجتمع، كما أن عملية التنمية تهدف في حد ذاتها إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للإنسان على أساس أنه وسيلة التنمية وغايتها.

III – الإنصاف:

يجب أن يكون بإمكان جميع أفراد المجتمع الحصول على فرص متساوية ومن ثم يجب إزالة جميع الحواجز التي تحول دون الحصول على الفرص الاقتصادية والسياسية لكي يتمكن الأفراد من المشاركة في هذه الفرص ومن ثم الاستفادة منها، فالتنمية لا تسعى

إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لطبقة أو فئة معينة دون أخرى، ولكنها تنطوي على استغلال كافة إمكانيات المجتمع وموارده المادية والطبيعية والبشرية، من أجل صالح الكل وخاصة تلك الفئات الاجتماعية التي حرمت طويلا من فرص النمو والتقدم.

IV – الحريات والديمقراطية:

يرتبط حدوث التنمية البشرية ونهوضها على توافر الحريات الديمقراطية الصحيحة في بيئة مجتمعية تساعد الأفراد على القيام بمسؤولياتهم وضمان حقوقهم وتساهم بشكل أو بآخر في تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين والتوزيع العادل لعائد التنمية وتعتبر المواطنة كمقومات التنمية البشرية. وإن قياس الديمقراطية الصحية مسألة ذات أهمية للغالبية العظمى من الناس الذين يتفقون على أن الديمقراطية الصحيحة هي مكون هام من مكونات التقدم والرفاهية، لكن نادرا ما نجد مقاييس تقيس صحة الديمقراطية، في المؤشرات القومية التي يضعها المجتمع وهذا يرجع إلى كون مثل هذه المقاييس موضع خلاف كبير.

ولكن النظر إلى الديمقراطية كفكرة وكممارسة وفي إطار سياق اجتماعي أكثر اتساعا قد يعني وجود أربعة مستويات أو أبعاد في غاية الأهمية بالنسبة للديمقراطية وهي:

- المستوى المؤسساتي (وجود برلمان...).
- الفاعلية الحقيقية من جراء ممارسة الحقوق الديمقراطية تمتع الجميع بهذه الحقوق.
- المستوى اللامؤسساتي أو الغير رسمي كالمجتمعات المحلية، المدارس...
- آخر مستوى وهو لا يقل عن المستويات السابقة يتمثل في ثقافة الديمقراطية على اعتبار أنها إحدى أهم القيم السياسية وعملية ديناميكية تتيح الأفراد الفرصة للمشاركة في الإدلاء بأصواتهم وبآرائهم في مختلف مجالات الحياة.

V نوعية الحياة:

لم تعد المؤشرات القديمة لمعدل الوفيات ومتوسط العمر ومعدل وفيات الأطفال الرضع، مؤشرات حقيقية لمتابعة الصحة السكانية بالرغم من استخدامها أكثر من مائة عام. بل يجب أن تشمل هذه المؤشرات نوعية الحياة (كمؤشر نوعي وليس كمي) ولذا يجب الجمع بين معدل الوفيات ومؤشرات نوعية الحياة في مؤشر واحد يعكس متوسط سنوات السلامة الصحية ويشمل مفهوم الصحة مفاهيم السلامة البدنية والعقلية والاجتماعية والروحية.

وإن وجود الرضا عن نوعية الحياة المختلفة للفرد داخل المجتمع كمؤشرات للتقدم في حين يمتد مفهوم نوعية الحياة ليشمل نوعية العمل، ويتضمن أمان الوظيفة والثقة في الدخل واستمراريته، والتي تؤثر على شعور الناس بالأمان. الوظيفي من أهم أسباب الحياة الكريمة، وفرص توفيرها بالإضافة إلى نمو الثقة بالذات والمرونة وبناء القدرات.

خامسا: الملامح العامة للتنمية البشرية في الجزائر

انطلاقا من المفاهيم السابقة للتنمية، نتساءل عن مفهوم التنمية البشرية في الجزائر خلال مسيرة تطور المجتمع الجزائري. الواقع أنه لو تفحصنا مسيرة أثر من أربعين سن من عمر تجربة التنمية والنمو الاقتصادي في الجزائر لميزنا ما بين مرحلتين اثنتين متميزتين.

الأولى والتي سادت منذ البدايات الأولى للاستقلال وحتى نهاية عشرية الثمانينات حيث اتضح بجلاء أن مفهوم التنمية البشرية مشتق من التوجيهات والمنطلقات التي تحكم فلسفتها التنموية والتنمية الانسانية على وجه الخصوص وهي:

- القضاء على التخلف الاقتصادي وتحقيق التقدم والعيش الكريم للمواطن الجزائري؛
- رفع مستوى معيشة المواطنين وإزالة مظاهر الفقر والعوز وضمان العدالة في توزيع الدخل؛
- الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وذلك بتكوين وتنمية القدرات القدرات والكفاءات العلمية والمعرفية.

أما الثانية حيث بدأت ملامحها مع بداية الثمانينات، حيث ملامح نموذج تنمية جديد بدأت ترسو على السياسات المنتهجة اقتصاديا واجتماعيا، أي التحول إلى اقتصاد السوق، وبداية الإصلاحات الاقتصادية.

الواقع مفهوم التنمية في ظل هذه التوجيهات الجديد لابد وان يتغير وفقا لذلك ويأخذ المسار الجديد وفقا لنموذج التنمية الجديدة المرتكز على القطاع الخاص واليات السوق، بعد أن تخلت الدولة عن الكثير من الوظائف التي كانت تقوم بها وبشكل كبير للمجتمع، وتحرير الأسعار وإطلاق العنان لها، بعد انهيار القطاع العام واعتماد الاقتصاد الحر. و إن يطرح السؤال، هل إن الافتتاح والخوصصة وانحصار دور الدولة أفضل للتنمية البشرية من السياسات السابقة القائمة على امتلاك أو إداراتها للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية؟ وهل هناك علاقة بين التنمية البشرية وانفتاح الاقتصادي

يرى البعض أن زيادة التحرر زاد من الخلل في توزيع الدخل في المجتمع الواحد وبين المجتمعات المختلفة، حيث زاد دخل فئة محدودة وبمعدلات خيالية، وفي نفس الوقت انتشر الفقر لجزء أكبر من المجتمع. غير أن هناك جهات أخرى مثل البنك الدولي والذي يرى أن زيادة التحرر الاقتصادي سيزيد من المساهمة في زيادة الكفاءة الاقتصادية، وهذا بدوره سيزيد من فرص العمل المتاحة وخاصة للطبقة المحرومة.[1]

في الواقع إن زيادة التحرر الاقتصادي في الجزائر أدت إلى تخلي الدولة عن سياسة الدعم للسلع وخاصة الموارد الضرورية، كما أن الجانب الصحي الذي كان يستفيد منه غالبية السكان المحتاجين قد قلة فعاليته بسب انخفاض المخصصات المالية له، في نفس الوقت بدأت تظهر المدارس الخصوصية إلى جانب المدارس العمومية، ورغم أن هذه الأخيرة لازالت تلتقي بعض الإهتمام من طرف الدولة إلا أن فعاليتها تنخفض وبشكل كبير عن تلك التي يديرها القطاع الخاص، بسبب الاكتظاظ وقلة الأساتذة الأكفاء وانخفاض أجورهم وتردي حالتهم الاجتماعية.

وعلى ما يبدو، أن أنصار انسحاب الدولة من المجال الاجتماعي وتقديم الخدمات الاجتماعية قد نجحوا في تحقيق أهدافهم، كما حصل تماما في المجال الاقتصادي عندما أهمل

---

[1]: محمد غانم، دمج البعد البيئ في التخطيط الإنمائي، معهد الأبحاث التطبيقية القدس، 2001، ص45.

تجديد القطاع العام الاقتصادي لإظهاره بمظهر الفاشل تمهيدا الخصخصة وفسح المجال أمام القطاع الخاص ومنحه التسهيلات الكاملة والدعم اللازم. إلا أن الذي حصل هو أن فئة قليلة ومحدودة من القطاع الخاص استطاعت الاستفادة من الفرصة في حين أن هذه السياسة أدت إلى تراجع دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي في الوقت الذي لم يستطيع القطاع الخاص ملء الفراغ.

I - الصحة:

حدث في السنوات الأخيرة تحول كبير في النظرة إلى التنمية وفي مصطلحاتها، ففي حين كان ينظر في ما مضى إلى التنمية باعتبارها مرادفا للنمو الاقتصادي، الذي كان يعتبر الغرض النهائي للتنمية. وفي حين أن الطريق إلى النمو الاقتصادي كان في ما مضى يتمثل في الاستثمار في رأس المال المادي، فإنه من المعترف به الآن أن العديد من أشكال رأس المال، بما فيها رأس المال البشري، ورأس المال الاجتماعي، تسهم في نمو الناتج. وينظر إلى الفقر ذاته باعتباره مفهوم متعدد الأوجه، فهو لا يعني عدم كفاية الدخل، فحسب، بل يعني أيضا عدم كفاية القدرات على الكسب أو عدم ملا ئمة هذه القدرات لمقتضى الحال، بسبب اعتلال الصحة، والجهل، والافتقار إلى السلطة والصوت المسموع. وفي حين أنه كان يفترض في ما مضى أن فؤاد النمو الاقتصادي تعود في نهاية المطاف بالنفع شيئا فشيئا على الفقراء، فإنه ينظر الآن إلى رعاية الفقراء بتحسين أسباب معيشتهم، وتوفير الخدمات الصحية لهم، والتدبير الآني لشؤونهم، باعتبارها حملة مباشرة على ضروب الحرمان تلك، واستثمارا في قدرات الفقراء على تخليص أنفسهم من شرك الفقر. ولا يزال النمو الاقتصادي يعتبر أمرا مرغوبا، ولكن من حيث دوره المحوري في تعزيز قدرة قاعدة الموارد على إيتاء الخدمات الاجتماعية، وتعزيز فرص العمل المنتج، وتحسين الإدارة، وليس من حيث كونه غاية في حد ذاته.[1]

إن الصحة الجيدة من دون شك تعتبر رأس المال الإنسان، فالحياة بحد ذاتها من أكثر السلع نفاسة. كما أن الصحة تعتبر ضرورة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية البشرية، ذلك أن الصلة القوية بين الصحة والإنتاجية بالسبة للفرد وللمجتمع، فالصحة تساهم في معالجة

[1]: منظمة الصحة العالمية، الاستثمار في صحة الفقراء، الاستراتجيى الاقليمية لتنمية الصحة المضمونة، www.emro.who.int

الضعف والوهن وعدم القدرة على التحمل للإنسان. وهذه كلها توسع قاعدة المورد البشري وتحسنه إلى أنها حق لكل إنسان.

وبين التنمية البشرية المستدامة وبين الصحة علاقة طردية ومركبة، فبينما الصحة من أهم القطاعات التي تستهدفها التنمية فهي من جانب أخر تعد من أهم ركائز التنمية ودعائمها، لأن الصحة بالدرجة الأولي مرتبطة بالحاجة الشخصية للإنسان، الذي هو منطلق للتنمية وغايتها.[1] من جانب آخر، عندما نتكلم عن الصحة فإننا لا نعني بذلك انعدام المرض فقط بل كذلك حق الإنسان في المياه النظيفة والمرافق الصحة والخدمات الصحية العالية الجودة والمحتملة مادية والتي يراع فيها المساواة.

وسنحاول ملاحظة وتحليل واقع الصحة في الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية، فحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2004 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يشير إلى أن نسبة الإنفاق على الصحة في القطاع العام في سنة 2001 بلغ 3,1% من الناتج المحلي الإجمالي ولم يزد عن سنة 1990 الذي بلغ فيه 3% سوى بنسبة بسيطة جدا [2]، رغم أن وضع البلاد المالي وكذا الاقتصادي تحسن بشكل كبير في سنة 2001 مقارنة بنسبة 1990 حيث كانت الجزائر تعيش حالة أزمة متعددة الجوانب اقتصاديا وماليا وكذا اجتماعيا. ومن جانب آخر لو تتبعنا إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء حول واقع الصحة في الجزائر حسب ما تبينه الأرقام الموالية في الجدول حيث يمثل بعض الأنواع من الأمراض الفتاكة وتطويرها خلال سنوات 1998-2003 الأخيرة.

جدول رقم 01: تطوير بعض الأمراض في الجزائر خلال سنوات 1998-2003

أنواع الأمراض	1998	1999	2000	2001	2002	2003
مرض	3250	3789	3623	4027	4607	6241

[1]: الصحة والتنمية... العلاقة المتجذرة www.hewaraat.com

[2]: تقرير التنمية البشرية لعام 2004، واشطن، مرجع سابق.

السحايا						
التيفويد	2767	2881	2805	2077	3218	1110
الكيس المائي	678	627	771	651	644	692
أبو حمرون	3132	2295	1601	2423	6674	12688
التراكوما	749	649	791	914	1495	1359
التيتانوس	28	18	12	14	4	2
السعال الديكي	13	7	32	141	60	17

المصدر: www.ONS.dz

واضح من الأرقام أن الحاجة تدعو إلى معالجة المسائل الصحية لا من جانب وزارة الصحة وقطاع الصحة فحسب بل أيضا وربما كان هذا أكثر أهمية، من جانب قطاعات أخرى مثل الري والزراعة والطاقة، وفي هذا الإطار لابد من:

مكافحة واستئصال الأمراض التي تنتقل بالعدوى؛

التشخيص والمعالجة الفورية للأمراض الشائعة؛

الوقاية من الأمراض الصحية والحوادث المهنية؛

تحسين سبل الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي؛

حماية صحة القطاعات السكنية المستضعفة، خاصة الأطفال والنساء وكبار السن، وغيرها من الأمور التي تتصل بأغلى ما يملكه الإنسان، ألا وهو صحته.

ورغم أن هذا العمل يتطلب موارد كبيرة إلا أن الجزائر لا تنقصها مثل هذه الموارد الخاصة في الوقت الحاضر، فهي قادرة على تغطية الاحتياجات في مجال الصحة وتوفير المياه العذبة والمرافق والخدمات الصحية بالكمية والجودة المطلوبتين.

وقناعتنا أن الصحة مطلوبة، ليس فقط في انتشارها وامتدادها أفقي بما يتيح ديمقراطية الخدمة الصحية وسهولة وصولها إلى السواد الأعظم من أفراد المجتمع، ولكنها

مطلوبة أيضا في نوعيتها ونموها الرأسي، بما يعني الجودة التي تتحقق من خلال تأهيل الطاقات البشرية وتدريبها في مختلف تخصصات المهن الصحية الأساسية والمساعدة. فحدوث خلل في أي هذه المهن ينعكس سلبا على مجموع القطاع الصحي، بل على مسار التنمية. ولذلك فالتخطيط السليم ينبغي أن يوازن بين المهن والخدمات الصحية وبين احتياجات المجتمع، فالأموال الطائلة التي ترصد لتشييد مستشفيات ضخمة فخمة تخدم شريحة ضئيلة بخدمات عالية التخصص، لا ينبغي أن يواجهها تقتير على مستوى الرعاية الصحية الأولية، التي تدعم التوعية الصحية وتعزز مفهوم الصحة الشعبية. كما لا يجب أن يحوز الطلب العلاجي جل الموارد بينما لا يوجه للصحة الوقائية اهتمام مواز. وفي السياق نفسه فإن خدمة أساسية مثل التمريض تحتاج إلى مزيد من الاهتمام، حيث إن من الأمور اللافتة من مجتمعنا الفجوة الواسعة في توطين مهنة التمريض على الرغم من الصلة العضوية بين هذه المهنة الإنسانية وطبيعة كل مجتمع.

II - **التعليم:**

إن تقدم الدول يعتمد أولا وقبل كل شيء على تقدم شعوبها، وما لم تنم أرواحها وإمكانياتهم الإنسانية فلن تستطيع أن تنمي أي شيء آخر من الناحية المادية والاقتصادية وحتى الثقافية.

إن قضية التعليم باعتبارها عاملا في التنمية يعتمد على أساس عملي: إنها استثمار جيد، وفي الحقيقة أن الدليل المتاح يشير إلى أنها استثمار جيد جدا. فمنطق القضية في إيجاز يقول، أن معظم نمونا اقتصادي يمكن تفسيره بالاستثمارات المتزايدة في رأس المال البشري وفي تعليم الناس وتربيتهم ومهاراتهم, ومن دون شك فإن الموارد البشرية المتعلمة والمستثمرة في النشاط الاقتصادي لا بد أن تنتج الثروة المتزايدة، وإن أحسن استثمارات الانسان كما تدل الدلائل هي استثمارات الإنسان لنفسه.[1]

إن لفترة التسعينات وحتى الوقت الحاضر أهمية خاصة في تطور المجتمع الجزائري، إذ أنها تناظر فترة الإصلاحات، ولعل أهم ما تلح هذه الإصلاحات بحجة تحقيق التوازنات الكبرى، هو التخلي المفاجئ للدولة عن الوظائف التي كانت تؤديها للمواطنين منذ الاستقلال

[1]: جون هانس وآخرون، التربية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي للدول النامية، القاهرة، 1976، ص 3.

في مجلات الدعم المباشر والغير المباشر لمختلف أسعار السلع الاستهلاكية، الطب المجاني، السكن الاجتماعي، والتعليم بمختلف أطواره.

الواقع إن الجزائر قد نجحت في توسيع قاعدة التدريس بشكل كبير، فبالرغم من عدم كفاية عدد المعلمين والأساتذة وقلة المدارس والجامعات والوسائل والإمكانيات الأخرى ذات العلاقة بالتعليم مع بداية فترة الاستقلال، إلا أن وجه التعليم وحقيقته قد تغير بشكل جوهري دون أدنى شك، ذلك إن عدد المدارس والثانويات والجامعات قد تضاعف عدة مرات كما أن القيد المدرسي والتسجيل الجامعي هو كذلك ضاعف وبشكل أكبر.

إلا أنه ورغم أن الإنفاق على التعليم يعبر من النشطات الحكومية في جميع الدول دون استثناء، فإن المخصصات المالية من ميزانية الدولة لقطاع التعليم تكون قد انخفضت وما فتئت تتناقص على مر السنين رغم التحسن في ميزانية الدولة بعد الارتفاعات التي شاهدتها أسعار البترول. فعلى سبيل المقال فإن الحصة التعليم الابتدائي والثانوي من ميزانية الدولة بلغ 7,42% في السنة 1999 بعدما وصل إلى 20,7% سنة 1990. أما المخصصات المالية الموجهة للتعليم العالي من ميزانية الدولة فإنها هي ك ذلك شهدت انخفاضا مستمرا، فبعد أن كانت تشكل 4.11% سنة 1994 فقد تقهقرت إلى مستوى أدنى لتصل إلى 2,37% سنة 1999.[1]

إن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي أدارت وجهها عن القطاع حساس مثل التعليم أدى إلى ظاهرة كثيرا ما أدت إلى إنخفاض المستوى والتحصيل المعرفي إنها ظاهرة الاكتظاظ داخل الأقسام نتيجة قلة وتواضع المخصصات المالية لهذا القطاع الاستراتيجي.من جانب آخر، فإذا كان الأستاذ هو عماد التعليم، إلا أن هذا الأخير لم يحسن إعداده ولم يرفع من مستواه المادي والمعنوي، ولم تقدم له تلك الحوافز الضرورية للقيام بمهنته الإنسانية الكبيرة مما أعاق العملية التعليمي ونشاط البحث العلمي للوصول إلى المستوى المطلوب في الجزائر المتطلعة للعصرنة. ويجب وضع سياسة وطنية شاملة، من قبل الدولة لمختلف أطوار التعليم وذلك على أساس أن التعليم قضية وطنية، ت ه م كل المجتمع الجزائري وإنها استثمار جيد لأي تقدم نصبوا إليه؛

[1]: الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 89 لسنة 1997 وعدد 92 لسنة 2001.

III - الفقر وتوزيع الدخل:

تعاني البشرية من مشاكل كبرى على جميع الأصعدة، إلا أن الفقر يبقى المعضلة الأكثر أهمية نظرا لتعدد أبعاده وسبل معالجته. ولقد جرت العادة أن يقع تناول قضية الفقر من حيث هو ظاهرة اقتصادية واجتماعية عادية مألوفة موجودة في جميع المجتمعات وفي جميع العصور، وإن بدرجات متفاوتة. وتزخر آداب الشعوب بالإشارات إلى الفقراء والأغنياء كما لا تخلو الأديان من ذكر واجب الأغنياء تجاه الفقراء باعتبار الفقر والغني محنة لهؤلاء وامتحانات لأولئك.

لقد تعددت المقاربات والسياسات للدول من أجل تحقيق التنمية ومن تم القضاء على الفقر، مسخرة في ذلك موارد طبيعية ومالية هائلة، اضطرت معها مجموعة من الدول أن ترهن اقتصاديا وماليتا تجاه الصناديق الدولية لمدة عقود من الزمن. إلا أن مسألة الواقع تبين بجلاء أن نسبة كبيرة من الدول لازالت تعيش وتتخبط في ظروف أقل ما يمكن أن نقول عنها، بأنها ظروف غير إنسانية.

تسعى المؤسسات الأممية إلى تحديد عتبات الفقر حسب مستوى المعيشة في كل بلد، ولكنها تورد غالبا معدلا يطبق على البلدان الفقيرة، مقدرة عتبة الفقر بمعدل دخل فردي دون الدولارين في اليوم، ومعتبرة ما دون الدولار الواحد علامة فقر مدقع.

إن الرأي الذي أخذ يسود في العقود الأخيرة ولا سيما في السنين الأخيرة، هو أن الفقر شكل من أشكال الإقصاء والتهميش بمس بكرامة الإنسان، ومن ثم فهو انتهاك لحق جوهري من حقوق الإنسان ينجز عنه انتهاك لعديد الحقوق المتفرعة، منها الحق في الشغل والدخل المناسب والعيش الكريم والضمان الاجتماعي والصحة، الخ. وهي حقوق اقتصادية واجتماعية أساسية.

الفقر هو عدم القدرة على بلوغ الحد الأدنى من الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الفرد من أن يحيا حياة كريمة، والفقر له أبعاد وأشكال متعددة، هناك بعد اقتصادي، إنساني، سياسي وسوسيو ثقافي. غير أننا في هذه النقطة، سوف نركز على البعد الاقتصادي للفقر، ذلك أن منهجية البحث تطلبت إثراء الأبعاد الأخرى منفصلة.[1]

[1]: هندسة الفقر www.tanmia.ma

إن البعد الاقتصادي، يرى بأن الفقر يعني عدم قدرة الفرد على كسب المال، على الاستهلاك، على التملك، الوصول للغذاء...إلخ. أما البعد الإنساني فينظر إلى الفقر على أنه عدم تمكن الفرد من الصحة، التربية، التغذية، الماء الصالح للشرب والمسكن، هذه العناصر التي تعتبر أساس تحسين معيشية الفرد والوجود. في حين البعد السياسي للفقر يتجلى في غيا حقوق الإنساني، المشاركة السياسية، هدر الحريات الأساسية والانسانية. أما بعد السوسيو ثقافي للفقر فيتميز بعدم القدرة على المشاركة على اعتبار الفرد هو محور الجماعة والمجتمع، في مجتمع الأشكال الثقافية واللهوية والانتماء التي تربط الفرد بالمجتمع.

أن استئصال آفة الفقر تعتبر من أركان الأساسية لتحقيق التنمية البشرية المنشودة، وبالتالي تشكل واحد من التحديات التي تواجه الكثير من الدول خاصة في الدول النامية حيث الجزء الأكبر من البشر فيها يعاني سوء التغذية والملبس والمسكن وغيرها من المؤشرات ذات العلاقة بظاهرة الفقر.

والجزائر واحدة من الدول النامية التي وإن كانت برامجها وسياستها الأولى مع بداية الاستقلال كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى القضاء على التخلف بما في ذلك الفقر، والتبعية للخارج. هذه السياسات وإن شابها بعض القصور فإنها كانت منحازة وبدرجة كبيرة تجاه المحرومين والفقراء من دون شك. إلا أن السنوات الأخيرة شهدت الكثير من الضغوطات الداخلية والخارجية، جعلت من مسيرة التنمية تغير من مسارها بشكل جذري حيث تخلت الدولة عن مختلف الوظائف التي كانت تؤديها للمواطن في فترة الستينات والسبعينات وحتى الثمانينات. وهكذا تم إطلاق العنان للأسعار، كما أن الكثير من الخدمات أصبحت تخضع للكثير من الرسوم وأصبحت تقيم سوقيا.

فإذا تتبعنا مجموعة الإحصائيات فيما يخص حالة الفقر في الجزائر، ورغم أن مؤشر الدخل لوحده لا يعكس طبيعية الظاهرة لانعدام إلا أنه المعلومات الإحصائية التي تعتبر عن هذه الظاهرة من مختلف الأبعاد.

فحسب الإحصائيات الرسمية فإن الحد الأدنى للأجر المضمون يكون قد زاد بشكل كبير مثلما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم 2: تطور الأجر الأدنى المضمون في الجزائر خلال 1990-2007

السنوات	1990	1991	1992	1994	1997	1998	2001	2004	2007
الأجر الأدنى	1000	1800	2500	4000	4800	6000	8000	10000	12000

المصدر: www.ons.dz

إلا أنه حسب تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة الصادرة عن سنة 2004 يبين بأن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد كان سالبا بين سنوات 1985-2002 حيث بلغ - 0,2% مما يبين بأن سنوات السبعينات كانت أفضل بكثير من السنوات الأخيرة بالنسبة الأخيرة بالنسبة للحالة الاجتماعية للفرد الجزائري، رغم أن هذا المؤشر ظهر موجبا خلال التسعينات، ففي خلال سنوات 1990-2002 بلغ هذا المؤشر 0,3%.[1]

إن استخدام مؤشر معدل النمو السنوي في الناتج المحلي للفرد لوحده سوف لن تكون له أية دلالة إذا ما لم يقرن بمؤشر آخر وهو معدل التغيير السنوي في المؤشر أسعار المستهلكك. ذلك إن التجارب بينت بأن تحقيق النمو لا ينجز عنه ضرورة تحقيق التنمية البشرية إذا لم يصاحبه توزيع عادل نسبيا لخيرات البلاد. فالبشرية قد حققت في الثمانينات نسبة نمو عام محترم لكن ذلك لم يمنع زيادة عدد الفقراء في النفس الفترة زيادة قدرت بمائة مليون فقيرة جديدة.[2]

فحسب نفس التقرير، فإنه يشار إلى أن هذا المعدل بلغ بين سنوات 1990-2000 في المتوسط 14% و1,4% خلال سنتي 2001-2002، مما يعني بأن التغير في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي للفرد الواحد كان سالبا. كما أن إحصائيات 1999 تبين بأن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الجزائر قد وصل إلى 23% من مجموع السكان [3].

جدول رقم 3: نسب مداخيل أكثر السكان غنى وأشدهم فقرا في الجزائر سنة 1995

أغنى 10% إلى أفقر 10% (أ)	أغنى 20% إلى أفقر 20% (أ)	متسبب جنبي (ب)

[1]: تقرير التنمية البشرية لعام 2002، واشنطن، مرجع سابق.
[2]: د. الطيب البكوش، الفقر وحقوق الإنسان www.aihr.org
[3]: الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة الجزائر، 14-15 نوفمبر 2005، ص 47.

9,6	6,1	35,3

المصدر : منظمة الصحة العالمية المكتب الإقليمي شرق المتوسط.

www.emro.who.int

(أ) تبين المعطيات نسبة دخل أغنى الفئات أو نصيبها من الاستهلاك إلى دخل أفقر الفئات أو نصيبها من الاستهلاك.

(ب) يقيس منسب جني أوجه عدم المساواة في التوزيع الكلي للدخل أو الإستهلاك.

من جانب آخر لو تتبعنا توزيع فئات المجتمع حسب الفئات الغنية والفقيرة لوجدنا بأن الفجوة بين الإثنين ما فتئت تتوسع بشكل مستمر. فحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2004 يبين بأن أفقر 10% من سكان الجزائر لا تتصل سوى على 2,8% من الدخل الوطني وال 20% من الفقراء لا تتحصل سوى على 7%، بينما ال 20% من أغنى الناس تتحصل على 42,6% وكذلك ال 10% الأخيرة من أغنى الجزائريين تتحصل على 26,8% من الدخل الوطني. نا ه يك عن إحصائيات السنوات الأخيرة حيث الفجوة بين أغنى الأغنياء وأفقر الفقراء في اتساع كبير ومستمر.

إنه من أجل معالجة آفة الفقر والتخفيف منها، ودون اعتماد إجراءات قديمة وفاسدة، كتلك التي اعتمدت في الجزائر للتخفيف من ظاهرة الفقر والعوز والحاجة، مثل سياسة تشغيل الشباب وبرامج الحماية الاجتماعية وقفة رمضان وغيرها من الإجراءات التي اختلط فيها الحابل مع النابل، هناك العديد من التجارب التي نجحت في ذلك، رغم اختلاف وتمايز الظروف الذاتية والموضوعية. لأجل ذلك يجب من الضروري الإعتماد فلسفة جديدة شعارها أن النمو الاقتصادي يقود حتما إلى المساواة في الدخل وذلك عن طريق.

- القناعة والالتزام السياسي والحكومي بأن التنمية البشرية هي وحدها القادرة على أن تحدث النمو الاقتصادي تترجم في صورة إعادة توزيع الاستثمارات لتحقيق التنمية البشرية.
- رفع الأجور وتماشيها بشكل فعلي وصحيح مع الارتفاعات في الأسعار مع التركيز على العمل الحقيقي؛

إعداد وتنفيذ برنامج للتنمية للأسر الأشد فقرا يقدم فرصا للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بتحسين نوعية الحياة؛

برامج تمويلية تقدم القروض بدون فوائد إلى الفقراء من السكان،

تمكين الفقراء من القروض لشراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها بعد تطوير السوق المالي والنقدي؛

تقديم إعانات شهرية بعد الجرد الدقيق والحازم والرادع لفئة السكان الفقراء، بما يعادل الأجر الأدنى القاعدي،

توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة؛

توسيع إقامة أنشطة حقيقية يستفيد منها السكان الفقراء مثل الخدمات ذات المنفعة العامة.

أن استراتجية مكافحة الفقر لابد أن ترتكز على أربعة محاور كبيرة تتضافر فيما بينها من أجل تحقيق الأهداف المحددة لهذه الاستراتجية وهي تسريع وتيرة النمو الاقتصادي كأساس لتقليص الفقر وتحسين تنافسية الاقتصاد والحد من تبعيته للعوامل الخارجية؛ تثمين قدرات النمو والإنتاجية لدى الفقراء؛ تنمية الموارد البشرية والنفاذ إلى البنى التحتية الأساسية؛ وأخيرا، ترقية تنمية مؤسسة حقيقية تستند إلى الحكم الراشد وإلى المشاركة الكاملة لجميع الفاعلين في مكافحة الفقر.

IV - البطالة:

البطالة هي مشكلة اقتصادية، كما هي مشكلة نفسية، واجتماعية، وآمنية، وسياسية. فالشاب يفكر في بناء أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية بالاعتماد على نفسه من خلال العمل والإنتاج، لا سيما ذوي الكفاءات والخريجين الذن أمضوا الشطر المهم من حياتهم في الدراسة والتخصيص، واكتساب المعارف والخبرات العلمية.

إن الاحصائيات تؤكد بأن هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم هم من جيل الشباب، وبالتالي يعانون من الفقر والحاجة والحرمان

وتخلف أوضاعهم الصحية، بل أن تعطيل الطاقة الجسدية بسبب الفراغ، لاسيما بين الشباب الممتلئ طاقة وحيوية ولا يجد المجال لتصريف تلك الطاقة، يؤدي إلى أن ترتد عليه تلك الطاقة لتهدمه نفسيا مسببة له مشاكل كثيرة.

لاشك أن البحث في أسباب مشكلة البطالة لابد من ربطه بنمط عملية التنمية السائدة، فقد شهد الاقتصاد الجزائري تقلبا في أكثر من نمط من أنماط التنمية فمن نمط اقتصاد الحر الرأسمالي قبل الاستقلال، إلى نمط الاقتصاد الاشتراكي الموجه مع ما صاحبه من التزام الدولة باستيعاب الجزء الأكبر من العمالة في دواليب العمل الحكومي بشقيه الإنتاجي والخدمي، حيث أدى ذلك إلى خفض معدلات البطالة في تلك الفترة. فرغم ما مر به الاقتصاد الجزائري في الفترة من 1965 إلى 1980 من صعوبات نتيجة لتوجيه وتعبئة الجزء الأكبر من موارده لبناء قاعدة صناعية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية المستهدفة، إلا أن معدلات البطالة في تلك الفترة كانت تدور حول معدلات منخفضة إذا ما قورنت بالوقت الراهن. إلا أنه بداية تحول الاقتصاد الجزائري من نمط التنمية المعتمد على الاقتصاد الاشتراكي الموجه إلى تنفيذ ما سم ى بسياسات الانفتاح الاقتصادي في النصف الثاني من الثمانينات اتجهت معدلات البطالة نحو الارتفاع النسبي.

ولقد تبين أن نفشي ظاهرة البطالة في الجزائر يعود بالدرجة الأولى إلى سببين اثنين:

1 - فشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب، وتراجع الأداء الاقتصادي، وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي، إضافة إلى تراجع دور الدولة في إيجاد فرص عمل بالحكومة، والمرافق العامة وانسحابها تدريجيا من ميدان الإنتاج، والاستغناء عن خدمات بعض العاملين في ظل برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي التي تستجيب لمتطلبات صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص.

2 - ارتفاع معدل نمو العمالة الجزائري، مقابل انخفاض نمو الناتج الإجمالي الحقيقي؛ ففي الوقت الذي يبلغ فيه نم العمالة 2,5% سنويا، فإن نمو الناتج الإجمالي الحقيقي لا يسير بالوتيرة نفسها، بل يصل في بعض السنوات إلى الركود، وأحيانا يكون سالبا.

لقد برزت مشكلة البطالة مشكلة البطالة في الجزائر في النصف من عقد الثمانينات واتضحت بشكل ملفت وتفاقمت أكثر في التسعينات من القرن الماضي، إذ قدرت نسبة العاطلين عن العمل في الجزائر 16% سنة 1985 لتنتقل إلى 28,5% عام 1995[1].

ولعل أهم الأسباب المباشرة في زيادة البطالة في الجزائر ترجع إلى السياسية الانكماشية التي اتبعت في عقدي الثمانينات والتسعينات عن طريق توقف الاستثمارات لتوسع الطاقة الإنتاجية وتوقف تمويل المؤسسات بل حلها وخوصصتها وتسريح العمال وتطبيق نظام التعاقد المسبق بهدف الجدوى الاقتصادية. وفي بعض الحالات تحويل مؤسسات القطاع العام إلى الملكية الخاصة وتقليل التوظيف الجديد في القطاع الحكومي تماشيا مع سياسية خفض النفقات وتقليل تدخل الدولة في سوق العمل من ناحية أخرى.

الواقع أن هناك أيدي عاملة تزداد سنويا ولا يحسب لها أي حساب ولا تجد أية فرصة للعمل إذ يتوافدسنويا أكثر من 300 ألف قادر على العمل خاصة فئة الشباب المتعلم على سوق العمل دون جدوى، ولا تجد أمامها أية فرصة للعمل.

رغم أن السنوات الأخيرة من تطور المجتمع الجزائري شهدت بعض التحسن في التوظيف وخلق مناصب الشغل إلا أن معظمها ليس حقيقيا ولا دائما. فحسب الإحصائيات الرسمية فإن معدل البطالة يكون قد انخفض إلى 12,30% سنة 2006 بعدما وصل إلى أكثر من 29% خلال سنوات التسعينات. هذا المؤشر يتوزع حسب الحضر والريف ب 12,80% و11,50% على التوالي. والجدول الموالي يبين مؤشر البطالة في الجزائر.

جدول رقم 4: مؤشر البطالة حسب الفئات العمرية وما بين الريف والحضر في الجزائر لسنة 2005

الفئات	الحضر	الريف	المجموع
-20 سنة	100328	105089	205417
24-20	277413	203756	481169
29-25	244181	154598	398779
34-30	104465	72201	17666

[1] : les cahiers du CREAD,N° 46/47.4 trimestre 1998 et trimestre 1999, P. 45.

39-35	47324	36933	84257
44-40	24258	18838	43096
49-45	22266	9347	31613
54-50	11479	8019	19798
59-55	3341	4450	7791
المجموع	835056	613232	1448288
النسبية السنوية	%60	%40	%100

المصدر: www.ons.dz/emploi/emploi2005/

إن البطالة في الجزائر هي بطالة متعلمة فالغالبية العظمى من العاطلين هم من خريجي الجامعات ومدارس ثانوية. أن نسبة المتعلمين المتعلين في كتلة المتعطلين أخذه في الازدياد وهو ما يعني إهدار طاقات وموارد استثمارية تم استثمارها في العلمية التعليمية دون أن ينتج عنها عائد، يتمثل في تشغيل هذه الطاقة البشرية لتصحيح منتجة. من جانب آخر، إن الزيادة في حجم القوى العاملة هي نتيجة المنطقية لزيادة السكان، لكن السؤال الذي يبرز ويطرح نفسه بالحاج هو، هل في إمكان الجائر استعاب كل هذه الزيادات في الأيدي العملة استيعابا اقتصاديا؟

أن حل مشكلة البطالة ومحاربة الفقر ومعالجة الزيادة السكانية وتحقيق العدالة الاجتماعية لا ينفصل عن أي تخطيط أو خطط ترسم معالم المجتمع الجزائري مستقبلا على أسس صحية، وتحديد ملامح الاتجاه والطريق الذي يجب أن نضع أولى الخطوات الواثقة علية، وإن المسألة ليست فقط بأن نقول نحن أصبحنا في اقتصاد السوق. فالبطالة في الجزائر لا تشبه البطالة في أوروبا أو أمريكا أو اليابان، حيث تدفع الحكومات راتبا للعاطلين عن العمل شهريا، وهكذا فإن العديد من الكسالى يفضلون عدم العمل والاعتماد على راتب الرعاية الاجتماعية وهو أمر يثقل كاهل ميزانية الحكومية ودافعي الضرائب.

لهذا فإنه من الضروري اعتماد تصور بعيد المدى قادرا على تأمين فرص العمل والتخفيف من آفة البطالة وذلك عن طريق:

التأهيل الحرفي والمهني واكتساب المهارات والخبرات العلمية؛ لأنه يعتبر من أو مستلزمات العمل في عصرنا الحاضر. ومن جانب آخر يتعين الارتقاء بنوعية رأس المال البشري، من حلال الاستثمار المكثف في التعليم والتدريب المستمرين وفي الرعاية الصحية، مع إيلاء عناية خاصة للمستضعفين، الفقراء والنساء، حتى يتأهل الأفراد في سوق العمل لفرص العمل الأفضل. وهذه مهمة تاريخية ليس لها إلا الدولة وعلى حد وفاتها بهذه المهمة سيتحدد مدى خدمتها لغاية التقدم.

وحيث لا يتوقع أن يتمكن رأس المال الكبير، من خلق فرص العمل الكافية لمواجهة تحدي البطالة، فيتعين توفير البنية المؤسسية المواتية لقيام المشروعات الصغيرة والمصغرة بدور مهم في خلق فرص العمل، مع حلق التضافر الفعال بين المشروعات الصغيرة وقطاع الأعمال الحديث. وبهدف تحقيق ذلك الهدف، لابد من تمكين عموم الناس، خاصة الفقراء، من الأصول الإنتاجية بالإظافة إلى رأس المال البشري. ويأتي على رأس القائمة الإئتمان، بشروط ميسرة، والأرض والماء في المناطق الريفية حيث يعيش كثرة الفقراء.

تطوير نظام مصرفي قادر على مسايرة تطلعات الشباب الجزائري واستراتجيات التحول؛ كذلك يتعين أن توفر البيئة القانونية والإدارية لتسهيل قيام المشروعات الصغيرة ورعايتها، حيث تتسم هذه المشروعات بالضعف وارتفاع احتمال الفشل. إظافة إلى الشفافية في منح التمويل واعتماد المشاريع؛

فسح المجال للجيل الجديد لإدارة شؤونية حسب تصوراته وما تقتضيه المرحلة؛

لا تحقق التنمية المتواصلة القادرة على البقاء المرتكزة على التنمية البشرية إلا ببناء تكنولوجيات محلية تتسم بأنها كثيفة العمل، كفئة في استخدام الطاقة، منخفضة التكاليف غير ملوثة للبيئة وتؤدي لرفع إنتاجية عناصر الإنتاج المحدودة وتحافظ على الموارد الطبيعة.

تحسين الأداء الاقتصادي، وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، وإزالة القيود التنظيمية والقانونية التي تحول دون اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، ولا شك أن ذلك سوف يساهم في كبح جماع مشكلة البطالة، ويساعد على توفير فرص عمل لا حصر لها للشباب.

فإن بلوغ التوجيهات الاستراتجية السابقة غاياتها في مكافحة البطالة يتطلب تغييرات مؤسسية بعيدة المدى في البنية الاقتصادية والسياسية تشمل زادة كفاءة سوق العمل في سياق

تدعيم تنافسية الأسواق عامة وضبط نشاطها، في إطار من سيادة القانون التامة واستقلال للقضاء غير منقوص، وإصلاح الخدمة الحكومية، وإقامة نظم فعالة للأمان الاجتماعي، وإصلاح نظم الحكم لتصبح معبرة عن الناس بشفافية ومسؤ ولة أمام هم بفعالية، ولتمكن من تقوية مؤسسات المجتمع المدني الجماهيرية بحق، حتى يصبح لعموم الناس، وللفقراء خاصة، صوت مسموع في الشأن العام.

أولا: الاتجاهات المختلفة نحو عمل المرأة

اصطدم خروج المرأة للعمل بمجموعة من آراء بعض الفقهاء والمجتهدين من المسلمين وغير المسلمين إلا أنه لم يتم الاتفاق على رأي واحد سواء في البلد الواحد أو بين الدول العربية، لذا برزت ثلاث اتجاهات لعمل المرأة وهي:

I. الاتجاه المعارض لعمل المرأة:

إن العجز لإيجاد صيغة ملائمة لحل مشاكل المرأة خصوصا ما يتعلق بالحمل والولادة ومشاكل الرضاعة، وتأثيره على الإنتاج، برزت فكرة بقاء المرأة في المنزل حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المكان الطبيعي للمرأة هو المنزل، وتكمن وظيفتها في تربية الأجيال التي خلقت من أجلها، ولا يجوز أن يشغلها في أداء هذه الرسالة شغل آخر واعتبروا المرأة كائن ضعيف يجب حمايته، وأن دورها يتمثل في الإنجاب والأمومة وخدمة الزوج، فهم بهذا يدعون إلى التقسيم التقليدي للعمل بين الجنسين ومن بين أصحاب هذا الاتجاه الرافض لعمل المرأة خارج المنزل الشيخ المفتي عبد العزيز بن باز الذي يرى في الاختلاط بين الجنسين للمجتمع يتعارض مع تقاليدنا الإسلامية قوله إن نزول المرأة للعمل إلى جانب الرجل في ميدان الرجال، المؤدي إلى الاختلاط، سواء كان ذلك على جهة التصريح أو التلويح بحجة أن ذلك من مقتضيات الحضارة أمر خطير وثمرات عواقبه وخيمة[1]، واستدل بآيات من القرآن الكريم في قوله تعالى "وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى"[2]، وبقوله تعالى" الرجال قوامون على النساء"[3] وتتمثل هذه القوامة في المسؤولية المسندة إليه مع وجود الإنفاق على الأسرة وحمايتها وتحقيق كل مصالحها وغير ذلك.

هذه الفتوى لاقت موافقة بعض العلماء ويتحدث الدكتور محمد علي البار بمصطلح جديد هو الجنس الثالث الذي اعتبره نتيجة من نتائج خروج المرأة للعمل، واستدل على بعض الأبحاث الطبية أن هناك تغيرات فسيولوجية تطرأ على المرأة العاملة نفقدها أنوثتها وذلك بانصرافها عن وظيفتها الأساسية وهي وظيفة الأمومة، بالإضافة إلى الاختلاط

---

[1] : محمد علي البار، عمل المرأة في الميزان، القاهرة، بدون سنة النشر، ص 215.

[2] : سورة الأحزاب الآية 33.

[3] : سورة النساء، الآية 34.

الكبير في ميدان العمل بالرجال ومن هذا المنطلق يرى أن العمل الأول للمرأة هو حسن القيام بشؤون البيت، وأحوال الأسرة، ورعاية الرجل، والأولاد ووجود المرأة لهذا الواجب يغنيها عن سائر الواجبات العامة اجتماعية وسياسية، فالإسلام يذهب بعيدا في عملية الفصل بين وظيفة المرأة والرجل، معتبرا أن لكل من الرجل والمرأة ما يناسب طبيعته ويلائم تكوينه وتركيب شخصيته، خاصة إذا اعتبرنا أن علاقة الرجل بالمرأة هي أولى العلاقات المجتمعية وستظل كذلك مادامت المجتمعات قائمة فالرجل له وظيفته في السعي على الرزق ورعاية زوجته وأولاده وتوفير أسباب الحياة لهم والمرأة لها مهمتها، في رعاية البيت وإنجاب الأولاد وتكون سكنا للزوج عندما يعود إلى بيته متعبا من حركة الحياة، فالقوامة لا تعني إلغاء شخصية المرأة في البيت ولا في المجتمع الإنساني ولا إلغاء وضعها المدني وإنما هي وظيفة داخل كيان الأسرة لإدارة هذه المؤسسة الحساسة وصيانتها وحمايتها.

لذلك نجد أن عمل المرأة قد لقي معارضة من رجال ونساء غير المسلمين أيضا ونوهوا بمساوئ الاختلاط ومفاسده والمتاعب التي تتلقاها الأسرة والمجتمع من عمل المرأة خارج المنزل وفي هذا الشأن تقول إيدايلين أن سبب الأزمات العائلية في أمريكا وسر كثرة الجرائم في المجتمع هو أن الزوجة تركت بيتها لتضاعف دخل الأسرة، فزاد الدخل وانخفض مستوى الأخلاق، ثم قالت أن التجارب أثبتت أن عودة المرأة إلى المنزل هو الطريقة الوجيهة لإنقاذ الجيل الجديد من التدهور الذي يسير فيه المجتمع.

وعليه فإن ما يميز نظرة الإسلام إلى تقسيم الأدوار والوظائف بين الرجل والمرأة داخل الأسرة تركيزه على الجانب الطبيعي والأخلاقي وابتعاده عن النظرة الاقتصادية البحتة، بحيث نجده يهتم بما يحفظ للمرأة والرجل دينهما ويرسخ مبدأ المساواة بينهما على أساس العمل الصالح كيف ما كانت طبيعته مادية أو معنوية داخل المجال الأسري كان أو خارجه، ويتجلى هذا في قوله تعالى " أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض".[1]

[1] : سورة آل عمران الآية 195.

II. الاتجاه المؤيد لعمل المرأة:

إن الاتجاه المؤيد لعمل المرأة يطلق العنان لها ويحررها من القيود الاجتماعية التي تفرضها العادات والتقاليد ويرى أن العمل حق من حقوق المرأة، وبه تستطيع أن تحقق استغلالها وترفع مكانتها داخل الأسرة والمجتمع، وتعد الحركات النسوية وبعض المفكرين والكتاب من نادوا بضرورة تحرير المرأة من قيود المجتمع وإعطائها المساواة الكاملة مع الرجل في العمل التفكير والإنتاج. وقد ارتبطت بداية هذه الصيحات ببعض المفكرين العرب الذين زاروا أوروبا ودرسوا فيها وعادوا إلى بلدانهم العربية، كان من بينهم رفاعة الطهطاوي وأحمد فارس، فقد نادوا بضرورة تعليم المرأة العربية لتأخذ دورها في المجتمع إلى جانب الرجل[1]، حيث أصدر كتابه المرشد الأمين في تربية البنات والبنين وهو الذي دفع السلطات إلى إصدار قرار بحق المرأة المصرية في التعليم.

وأخذت الدعوات إلى تحرير المرأة تتزايد في مطلع القرن العشرين، مؤكدة على أن تحرير المرأة يعتمد على محاور عديدة وليس فقط على تعليم المرأة، حيث ظهر في هذا الموضوع كتابات قاسم أمين يقول فيها لا نهضة لمجتمع نساؤه قاعدات متحجبات وكان يدعو لتحرير المرأة والتصدي لهيمنة المتخلفين ما بين التقليديين وربيعيين لا يرون في المرأة إلا العورة واللذة.[2]

كما أعطت هدى الشعراوي التي كان دأبها في النضال من اجل تحرير المرأة ورفع شانها، فعملت على تحديد سن الزواج للبنت ومساواة الجنسين في التعليم والوظائف الحكومية لذوات الكفاءة والاختصاص كما كانت تلح على أن تأخذ المرأة حقوقها السياسية. وكان توجيهها وجهادها يشملان نساء العروبة وكل الأرض[3].

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن تخلف المجتمع العربي، يعود لكون المرأة عضوا غير فعال ومنتج في هذا المجتمع وهؤلاء يطالبون بفتح الأبواب أمام المرأة في التعليم والتدريب والعمل بمختلف أنواعه.

---

[1] : رفاعة الطهطاري، الأعمال الكاملة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983، ص 47.

[2] : قاسم أمين، تحرير المرأة، موفم للنشر، الجزائر، 1990، ص 13.

[3] : نفس المرجع، ص 18.

III. الاتجاه المسامح لعمل المرأة شروط:

يقر أصحاب هذا الاتجاه بعمل المرأة لكن بشروط معينة، حيث يكاد يجمع العلماء المسلمين على أن الإسلام منح للمرأة حق في العمل، غير أنهم يتفقون كلهم على ضرورة مراعاة الشروط الإسلامية لعملها خارج المنزل، كما أنها تستوعب الاستثناءات التي قد تصنعها ظروف الفرد او تفرضها مصلحة الجماعة، فيجوز للمرأة انطلاقا من ظرف خاص أو تلبية مصلحة عامة أن تخرج لممارسة بعض الوظائف التي تمكنها أو تمكن المجتمع من التغلب على هذه الطوارئ[1] ويقول خالد عبد الرحمان العلا في حق المرأة في العمل في ظل الإسلام، إن من رحمة الإسلام للمرأة، انه لم يفرض عليها العمل خارج بيتها، بل كلف الرجل بمزاولة مثل هذه الأعمال، ومن سماحة الإسلام أنه أباح للمرأة العمل خارج بيتها في حالة الضرورة القصوى، مراعاة لحاجة المرأة وحاجة مجتمعها، فإذا كانت حاجة شخصية أو حاجة اجتماعية تستدعي خروجها للعمل، كموت الزوج، وغياب العائل، وحاجة المجتمع كتطبيب النساء، وتمريضهن، وتعليم البنات ونحو ذلك من كل ما يخص المرأة، فالأولى أن تتعامل مع امرأة مثلها لا مع رجل وقبول الرجل في بعض الأحيان يكون من باب الضرورة التي يقدرها ولا يصبح قاعدة ثابتة، وإذا أجيز عمل المرأة فقد قيد بعدة شروط، نذكر منها:[2]

* ألا تخرج إلا للحاجة.
* لا تخرج إلا بإذن زوجها.
* لا تخرج إلا متحجبة.
* لا تخرج متعطرة.
* لا تختلط مع الرجال.
* لا تسافر إلا معها محرم.

---

[1] : حسن علي، مصطفى حمدان، مكانة المرأة في الإسلام، دراسة في علم الاجتماع العائلة، شركة الشهاب الجزائر، بدون سنة، ص ص 165 – 166.

[2] : وهبة الزحيلي، الأسرة المسلمة في العالم المعاصر، دار الفكر بدمشق، سوريا، 2000، ص ص 297 – 302.

ويؤكد سعيد حوى على أن للمرأة شخصية مستقلة، تتملك وتتصرف في ملكها، وتبيع وتشتري كما تشاء، لقوله تعالى "للرجال نصيب مما اكتسبوا، وللنساء نصيب مما اكتسبن"[1] وأن عمل المرأة يتم وفق مبادئ الإسلام وأخلاقه، فلا يجب أن تكون الوظيفة معطلة لعمل المرأة في بيتها، وإشرافها على شؤون بيتها ولا يصح أن تختلط مع الرجال.

فالعمل حق من حقوق المرأة ما يتناسب مع فطرتها وطبيعتها ولا يعرضها للأذى، أو يضطرها لتجاوز الحدود الشرعية، والقرآن يقرر حق العمل للمرأة ونصيبها من كسبها مثلها مثل الرجل، سواء داخل الأسرة أو خارجها.

إن عمل المرأة من الناحية الدينية مقبول لكنه يكون وفق شروط ومبادئ إسلامية، لا يجوز أن تتجاوزها المرأة، فالله سبحانه وتعالى لم يحرم المرأة من العمل، ولا من التعلم، بل العكس من ذلك فقد كان المجتمع الإسلامي قديما، يحترم المرأة، وكانت لها مكانة مرموقة، فكانت تتعلم وتكتب وتتملك، وتكسب آجر على عملها وكانت لها شخصية مستقلة وتستشار في أمور مختلفة وتعطي برأيها ولم يحرم عليها العمل بل أن هناك أعمال ينبغي أن تقوم بها المرأة.

كما يوضح محمد الغزالي في تأكيد على مشاركة المرأة المسلمة في الحياة الإسلامية، فيقول أن الإسلام مكنها من الجهاد وتعين على نصرة الحق، وأن الإسلام سوى بين الجنسين في أعمال البر كلها فأرجحها عند الله ميزانا وأكثرهما سعيا وفي هذا السياق، يقول الله تعالى "ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نقيرا"[2]، وكما جاء في سورة النساء الآية 32 "للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن واسألوا الله من فضله".[3]

فالإسلام يجد العمل أمر شرعي وواجب ديني يؤديه الإنسان وفق طاقته، وبقدر استطاعته وفق أصوله وقواعده المأمور بها شرعا ولكن يجب أن يكون العمل عملا صالحا ذلك أن العمل الصالح هو أساس التفاضل بين الناس وهو المجال الأساسي لخدمة

---

[1] : سورة النساء الآية 32.

[2] : سورة النساء.الآية 124.

[3] : سورة النساء الآية 32.

المجتمع ودفعه نحو الارتقاء والتقدم وإعلاء شأنه ويقول الله تعالى "من عمل سيئة فلا يجزى إلا مثلها، ومن عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ويرزقون فيها بغير حساب".[1]

إن عمل المرأة يجب أن يكون العمل في حد ذاته مشروعا ولا تشوبه شائبة فلا يجوز لمسلمة أن تعمل في مقهى أو سكرتيرة خاصة لرجل يقتضي عملها الخلوة متى شاء لذلك وجب على المرأة المسلمة أن تلتزم بالآداب والأخلاق الإسلامية إذا خرجت من بيتها في الزى والمشي والكلام والحركة ولا يجب أن يكون عملها على حساب واجبات أخرى، لا يجوز إهمالها كواجبها نحو زوجها وأولادها وهو واجبها الأول وعملها الأساسي والمهم.

ومما ورد في السنة دليلا على جواز خروج المرأة للعمل للضرورة ما قاله جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال طلقت خالتي فأرادت أن تجد نخلها أي تقطع تمرها، فزجرها رجل أن تخرج، فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقال بلى فجدي نخلك، فإنك عسى أن تصدقي، أو تفعلي معروفا[2] ويشير هذا الحديث إلى أن خروج المرأة للعمل وفق شروط أن يكون ضمن الحدود التي لا يجوز أن تتجاوزها المرأة فالعمل الذي يؤدي إلى تبرجها، وخلوة الأجانب بها واختلافها بمن لا يحل وفتنتها فهذا العمل لا يجوز ضمنيا ويجب أن تخرج في كامل حشمتها وحجابها وتجنب الاختلاط بالرجال وتبتعد عن مواقع الفتنة والشر والفساد.[3]

ثانيا: المرأة العاملة في ظل التشريعات الجزائرية

نظرا لما تمثله المرأة من قوى العمل، في مختلف المجالات، فقد أملى وجود تنظيم تشريعي خاص لعملها، تأكدت الحاجة إليه نتيجة لرواسب الماضي، التي كانت تنظر إلى عمل المرأة خارج المنزل أنه من اختصاص الرجل، كما أن هذا التنظيم ضروري لحماية المرأة العاملة التي تؤدي وظيفتين داخل وخارج المنزل، وبذلك جمعت المرأة بين دورها

[1] : سورة غافر، الآية 40.

[2] : صحيح المسلم كتاب الطلاق، باب جوان خروج المعتمد البائن، الجزء الثاني، ص 112.

[3] : خالد عبد الرحمان العك، شخصية المرأة المسلمة في ضوء القرآن والسنة، دار المعارف، بيروت، 1999، ص ص 413 –414.

في العمل في مختلف قطاعات الإنتاج كعاملة ودورها في العمل داخل البيت كربة بيت وأم فكان لابد لتشريع أن يراع هذا الأدوار ويعالج نصوصه وأوضاعها.

I. الميثاق الوطني:

بعد استقلال الجزائر سنة 1962، عملت المواثيق الجزائرية على ضرورة الاهتمام بالمرأة، وذلك نتيجة لما كانت تقوم به في الثورة، بحيث كانت جنبا إلى جنب مع الرجل وهذا ما جعل الدولة تهتم بها في مختلف مجالاتها، وإثر التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري على مختلف الأصعدة، جاءت مواثيق الدولة التي أفرزت أحداث تغيرات شملت مختلف المجالات، من أجل تكريس مبادئ الاشتراكية والقيم الاجتماعية للمجتمع الجزائري والرقي بأفراده رجالا ونساء.

لقد احتوى ميثاق 1964 في نصوصه على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تهدف إلى ترقية الفرد وإدماجه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وقد بين هذا الميثاق على ضرورة المبدأ الأساسي والمهم بين الرجل والمرأة من حيث المساواة وكذا إعطاء حق المرأة من حيث مكانتها التي يجب أن تتمتع بها داخل المجتمع في حين أن ميثاق 1976، جاء مرة أخرى ليؤكد على ضرورة ترقية المرأة وتمكينها من المساهمة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية [1]، وقد بين أن وضع المرأة الذي طالما تأخرت بسب الأفكار الإقطاعية والتقاليد المضادة لروح الإسلام إلا أنه قد تحسن كثيرا منذ حرب التحرير بعدما كانت المرأة في المجتمع الجزائري محرومة من حقوقها وهي بذلك معرضة لسلوك تمييزي لجنسها [2] بالرغم من تحسن حالها الملحوظ، فإن ترقيتها المشروعة تتطلب المزيد من الجهود المستمرة والمبادرات الجريئة وهي ليست مرهونة بالدور الوطني والاجتماعي الذي أدته المرأة بجانب رفيقها الرجل أثناء الثورة المسلحة، بل هي مطلب تستلزمه روح العدالة والإنصاف والتقدم [3]، فالمرأة الجزائرية أثناء الاستعمار عانت من ويلات الاستعمار بكل أساليبه فالزوج التحق بالثورة وبقيت مسؤولية العائلة كلها تحت

---

[1] : جبهة التحرير الوطني الميثاق الوطني، الجزائر، 1976، ص 47.

[2] : نفس المرجع، ص 104.

[3] : نفس المرجع، ص 104.

عاتقها، وكذا فلذات كبدها إلتحقوا أيضا بالجيش وتركوا لها جرح، بالإضافة إلى الوضعية المزرية التي عرفتها من خلال التمييز والجهل الذي عانت منه لفترة طويلة.

وقد جاء في نص آخر على الثورة الجزائرية أن تستجيب لتطلعات كل النساء في البلاد وذلك بتوفير الشروط الضرورية لترقيتهن، وستظل الثورة دون أهدافها إن هي لم تصمم على أن تدمج بنفسها سيرتها ملايين من النساء الجزائريات اللواتي يشكلن طاقة هائلة للتحول في المجتمع[1]، فالميثاق يبين الوضع المجحف الذي عاشته المرأة الجزائرية، إلا أن الثورة قد غيرت من الأوضاع التي عانت منها لفترة طويلة، لكن ترقيتها تتطلب جهود والمزيد من الاهتمام، والدعوة إلى النهوض بالمرأة في مختلف ميادين الحياة، وإدماجها في كل القطاعات الاجتماعية، لتنال حقوقها وتقوم بكافة واجباتها.

وكانت الدعوة إلى ترقية المرأة ومنحها الحق في التعليم والعمل والحق في المشاركة السياسية حيث وردت في نصوص أما الدولة التي اعترفت لها بكل حقوقها السياسية، إلا إنها لا تزال ملتزمة بالنهوض بوضعية المرأة الجزائرية ومصرة على متابعة الجهود في سبيل ترقيتها[2] وذلك بمنحها الحق في العمل انطلاقا من مبدأ المساواة بين الجنسين، لأن الاشتراكية التي كانت اعترفت بالمكانة الأساسية التي تحتلها المرأة في الخلية العائلية بوصفها أما وزوجة ومواطنة تشجعها على أن تشتغل لأن في ذلك مصلحة المجتمع.[3]

في حين أن الميثاق الوطني أكد على ضرورة إشراك المرأة العاملة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، واعتبر إقصاؤها وضعية لا تخدم تطور المجتمع.[4]

كما يؤكد الميثاق على ضرورة تعبئة كافة القوى العاملة المتوفرة بين المواطنين، وهذا ليس للقضاء على البطالة، وإنما الاستخدام الكامل للقادرين على العمل في البلاد من أجل النهوض بالدولة وتقدم مختلف فئات المجتمع، إن التعبئة لكل المواطنين القادرين على العمل في ميدان الإنتاج تطرح تشغيل المرأة، فالنساء يمثلن نصف السكان، القادرين على العمل وتعتبر احتياطا هاما من قوة العمل في البلاد لا يعني تعطيله إلا ضعفا في الاقتصاد

---

[1]: جبهة التحرير الوطني الميثاق الوطني، ص 23.

[2] : جبهة التحرير الوطني الميثاق الوطني، ص 104.

[3] : نفس المرجع، ص44.

[4] : مانع عمار، الوضع الاجتماعي والمهني للمرأة الجزائرية العاملة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009.

وتأخر في التطور الاجتماعي[1] ويؤكد الدولة في السنوات الأخيرة هذه الفترة على ضرورة مشاركة كامل فئات المجتمع في التنمية الشاملة وتجنيد كافة الطاقات البشرية القادرة على العمل لأن المرأة تشكل نصف المجتمع وبالتالي نصف طاقاته بالإضافة إلى تأثيرها المباشر على أفرادها وكذا على الطرف الآخر وعليه يصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها في تنمية المجتمع جزء أساسيا في عملية التنمية ذاتها.

فالمرأة العربية في المجتمعات الإسلامية تكد وتكدح وتساهم بكل طاقاتها من أجل رعاية أبنائها وأفراد أسرتها، فهي الأم التي تقع على عاتقها مسؤولية تربية الأجيال القادمة وهي الزوجة التي تدير البيت وتوجه اقتصادياته وعلى هذا الأساس نلاحظ في فقرات الميثاق الوطني التأكيد على عمل المرأة لكن يشترط عليها مراعاة خصوصيتها كزوجة وأم ودورها في الأسرة، حيث أكد على أن إدخال المرأة الجزائرية إلى دوائر الإنتاج يجب أن يراعي ما يقتضيه دورها كزوجة، ومربية لبناء ودعم العائلة التي تشكل الخلية الأساسية للأمة.[2]

فالأعمال والأدوار التي تقوم بها المرأة في بناء المجتمع سواء كانت منزلية أو خارجية في المدينة أو الريف لا يستهان بها، ولا يمكن إغفالها أو التقليل من شأنها ولكن قدرة المرأة على القيام بهذه الأدوار المختلفة، يتوقف على مدى مساعدة الدولة لها، وحتى تتمكن من التوفيق بين حياتها الأسرية وضمان مشاركتها في عملية التنمية وتوسع مداركها والقيام بمسؤولياتها ويرى أنه يجب على الدولة أن تشجع المرأة على شغل المناصب التي تناسب استعداداتها وكفاءاتها، وبالتالي تكثر من مراكز التدريب المهني المتخصصة في أعمال المرأة كما يجب أن يحاط تشغيل المرأة بقوانين صارمة تحفظ الأمومة وتوفر أمن الأسرة، وتدخل التحويلات اللازمة على الأعمال التي تباشرها النساء حتى يكون عمل المرأة أحد عناصر الانسجام العائلي والاجتماعي.[3]

---

[1] : جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، مرجع سابق، ص 212.

[2] : جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 213.

[3] : نفس المرجع، ص 213.

إن للمرأة بخلاف الرجل رسالة سامية في المجتمعات تتمثل في تربية الأجيال والقيام عليه أحسن قيام، ولها مسؤوليات كذلك في بيتها، فهي القائمة على حسن تدبيره ومن الصعب عليها إن كانت عاملة أن توفق بين أعباء البيت المتعبة ومتطلبات الأسرة، وبين مقتضيات العمل المرهقة المقيدة بمواعيد مضبوطة وروتين متناهي لذلك يؤكد الميثاق على ضرورة اتخاذ إجراءات خاصة بالمرأة العاملة وذلك بتنظيم عمل المرأة بما يتلاءم مع واجبات المنزل والأسرة، ضمانا لحماية الأمومة، على الخصوص وذلك بأن تقام تدريجيا وحسب إمكانيات البلاد دور الحضانة ورياض الأطفال، والمطاعم المدرسية [1] وإن ترقية المرأة في مجال عملها وفي ميادينها المختلفة لا يعني ذلك أنها تنسى سلوكاتها وأخلاقها والعمل على الحفاظ على كرامتها، بل يجب أن تدرك كل الإدراك بأن ترقية المرأة ليس معناه التخلي عن المثل الأخلاقية، التي بقي شعبنا متشبعا بها.[2]

II. الدستور:

لقد عرفت الجزائر منذ استقلالها إلى اليوم أربعة دساتير متعاقبة كان أولها في سنة 1963 ورغم أن هذه الدساتير لا تعتمد على نفس النهج السياسي الإيديولوجي، في هذا الإطار إلا أنها كرست كلها مبدأ المساواة بين الجنسين، انطلاقا من التعليم والتكوين إلى العمل، ونصت على مبدأ منع التميز الذي يكون أساسه الجنس.[3]

في دستور 1963 كان أول دستور يصدر غداة الاستقلال، جاء بمبادئ هامة، خاصة فيما يتعلق بمبدأ المساواة بين الجنسين ومنع التميز، فقد نصت المادة 12 منه على أن كل المواطنين من الجنسين لهم نفس الحقوق ونفس الواجبات والقانون لا يكون هناك تميز

---

[1] : الميثاق الوطني، 1976، مرجع سابق، ص 219.

[2] : الميثاق الوطني، 1976، مرجع سابق، ص 74.

[3]: تاج عطا الله، المرأة العاملة في تشريع العمل الجزائري بين المساواة والحماية القانونية دراسة مقارنة ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 112.

تميز عدلي بين هذا وذاك[1]، كما نصت المادة 10 على أن من أهداف الجمهورية الجزائرية مقاومة كل نوع من التميز القائم على أساس من الجنس والدين.[2]

أما دستور 1976 ثاني دستور للبلاد، والذي كان يكرس النظرة الاشتراكية نصا وروحا فبعد أن أكد على أهداف الاشتراكية التي من بينها ترقية الإنسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها، وجعل رفع المستوى التعليمي ومستوى الكفاءة للأمة، هدفا من أهداف الثورة الثقافية، وكرس مبدأ المساواة بين الجنسين ومنع التميز، في المادة 39 إذ نصت على أن تضمن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن، وكل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات ويلغ كل تميز قائم على أحكام مسبقة، تتعلق بالجنس أو العرق أو الحرفة.[3]

ولم يقف المشرع عند هذا الحد، بل التزم بإزالة كل العقبات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي تحد في الواقع من المساواة بين المواطنين، وضمن كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية.

في حين أن دستور 1989 على الرغم من أنه عرف بدستور الانفتاح والتعددية السياسية، والتراجع الواضح عن المبادئ الاشتراكية وما تبع ذلك من تخلي الدولة عن تدعيم الطبقات الشعبية الواسعة إلا أنه كرس وبجهد كبير مبدأ المساواة بين الجنسين والقضاء على الخلفيات القائمة، على الأفكار والمعتقدات الخاطئة في دور المرأة في المجتمع الجزائري من خلال نضالها الطويل سواء أثناء الاستعمار، وبعد البناء والتشييد، فقد نصت المادة 29 منه على أن كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو الجنس أو الرأي، أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي.[4]

---

[1] : جبهة التحرير الوطني، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور 1963، ص 35.

[2] : نفس المرجع، ص36.

[3] : جبهة التحرير الوطني، الدستور 1963، نفس المرجع، ص37.

[4] : جبهة التحرير الوطني، دستور المعدل في استفتاء نوفمبر 1996، ص42.

كما نص على ضرورة احترام مبدأ المساواة بين المواطنين وذلك من خلال المادة 31 التي تنص على ضمان مساواة المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة كل العقبات التي تعوق تفتيح شخصية الإنسان، فلقد حمل المشرع مسؤولية ضرورة وضمان مشاركة جميع أفراد المجتمع سواء المرأة والرجل، وذلك بإزالة العقبات التي تعيقهم في إنجاز مهامهم ومشاركتهم في مختلف أعمالهم.

إن عمل المواطنين يعتبر حقا دستوريا، وذلك من خلال ضمان كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأفراد المجتمع، وللمرأة بصفة خاصة، ذلك لتكفل الصريح الذي تبنته الدولة الجزائرية لكل قضايا المرأة محاولة إشراكها في بناء الوطن، باعتبارها عضوا فعالا في المجتمع، حيث تنص المادة 55 على أن "لكل المواطنين الحق في العمل ويحدد القانون كيفيات ممارسته [1] والملاحظ في هذا الدستور أكد بشكل صريح على ضمان كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية، الأمر الذي سيؤثر على وضعها العام داخل المجتمع من حيث طريقة مشاركتها في تنمية المجتمع.

ثالثا: أسباب خروج المرأة للعمل

إن من أهم الأدوار التي تضطلع عليها المرأة سواء كانت عاملة أو ماكثة في المنزل الدور التربوي الذي يعتبر من أهم الأدوار، لأن المسؤولية الأولى المكلفة بها هي الإنجاب وذلك من أجل الحفاظ على استمرار أسرتها وكذلك التربية ورعاية الأبناء، التي تقع على عاتق المرأة دون سواها، ويرجع ذلك إلى التكوين الفسيولوجي من غريزة الأمومة والحب والحنان، بالإضافة إلى القيم الثقافية والاجتماعية الموروثة التي توكل الوظيفة التربوية وترمي بأعبائها على المرأة فقط وكذا الأعمال المنزلية المختلفة وإن هاته الأدوار الطبيعية المختلفة، التي أوكلت للمرأة لا يمكن لأي شخص آخر القيام بها وبالتالي تحمل المرأة لهذه المسؤوليات الاجتماعية والتربوية والصحية لأبنائها هي مسؤولية فريدة لا يجيدها سواها إذ في المؤسسات الصحية والغذائية والتربوية المعاصرة، لم تستطع تقديم

[1] : جبهة التحرير الوطني، دستور المعدل في استفتاء نوفمبر 1996، ص38.

ما قدمته وما تقدمه الأم بنفس الأداء والكفاءة، بل إن إشرافها على شؤون المنزل وتنظيمه لا يخدم الرجل فقط بل لها ولأبنائها[1] وبالرغم هذا فإنه لا يمنع من خروج المرأة إلى ميدان العمل، ولكن في ظل توافر مجموعة من الأسباب والمبررات التي قد تكون اقتصادية أو اجتماعية وقد تكون نفسية في تفسير أسباب خروج المرأة الجزائرية للعمل، والتي تمليها الحياة بصفة عامة وإذا كانت العوامل الاقتصادية لا تختلف فيها المرأة الجزائرية عن باقي نساء العالم كسبب لخروجها للعمل، إلا أنه لابد من الإشارة إلى مجموعة الحوافز والأوضاع الاجتماعية الموضوعية التي مهدت الطريق للمرأة للاقتحام الحياة الاقتصادية والمتمثلة في:

* ظاهرة الفقر التي مست العائلات الجزائرية خاصة في العقدين الأخريين نتيجة للأوضاع المأسوية التي مر بها المجتمع الجزائري.[2]

* ظاهرة التمدرس الكثيف للإناث في الجزائر، والتي فاقت نسبة تمدرس الذكور، خاصة في السنوات الأخيرة، وهو ما نتج عنه عدد كبير من الفتيات ذوات الشهادات الجامعية والتكوين اللازم الذي يسمح لهن بالعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدماتية.

* التعليم المكثف للمرأة وامتصاصه لسنوات طويلة من عمرها أثر وبشكل ملحوظ سن زواجها وهذا أدى بدوره إلى انتشار ظاهرة العنوسة، بين المتعلمات مما جعلها مضطرة للبحث عن عمل لتلبية حاجاتها الضرورية.

* فمعظم الدراسات أكدت أن نسبة خروج المرأة للعمل تزداد يوما بعد يوم وأن خروجها للعمل ظاهرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه فإن خروج المرأة للعمل منذ القديم لم يكن وليد الصدفة بل أفرزته ظروف موضوعية جعلتها تخرج عن إطارها التقليدي من تربية الأطفال وإعدادهم للحياة العامة وتدبير شؤون المنزل.

I. العامل الاقتصادي:

[1] : عمر خليل معين، علم اجتماع الأسرة، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان 1994، ص 197.

[2] : عمار مانع، مرجع سابق، ص 186.

تبين الكثير من الدراسات أن الحاجة الاقتصادية تعتبر عامل أساسيا ودافعا قويا لخروج المرأة للميدان العمل والمقصود وهو حاجة المرأة الملحة لكسب قوتها وحاجة أسرتها للاعتماد على دخلها، وبالتالي لا يمكن الاستغناء عن عملها، فخروجها كان ضرورة اقتصادية قبل كل شيء بهدف الاعتماد على ذاتها وإعالة نفسها ورفع مستوى معيشة أسرتها حيث أن عملها يعتبر عاملا مساعدا في رفع المستوى الاقتصادي والثقافي في الأسرة، ففي مداخلة قدمها عمر عسوس أثناء ملتقى بطرابلس، سنة 1989 حول المرأة والعمل بالجزائر، اتضح أن المرأة الجزائرية في معظم الأحيان تخرج إلى ميدان العمل لسد احتياجاتها ولمساعدة زوجها وأسرتها خاصة كلما انخفضت الطبقة الاقتصادية والاجتماعية التي تنمي إليها المرأة.

وفي دراسة أجراها فاروق بن عطية نشرت سنة 1970 حول العمل النسوي بالجزائر، فعند استفسار حول أسباب ودوافع خروج المرأة الجزائرية للعمل، وجد أن هناك 61,5 % من العاملات المبحوثات التحقن بالعمل من أجل الحصول على الضروريات الاقتصادية أما نسبة اللواتي يعملن لرفع مستوى معيشتهن فقد بلغت نسبتهن 20 % من العاملات المبحوثات، كما أن هناك فئة من النساء اللواتي يرون في ممارسة العمل خارج المنزل فرصة لإثبات كفاءتهن ودعم ذواتهن وتحقيق استقلاليتهن الاقتصادية، وضمانا لشيخوختهن وهناك أقليه يعتبرن أن مساهمتهن في الدورة الاقتصادية للبلاد إرجاع لما استهلكته من التعليم.

ومن خلال دراسة قام بها عمار مانع حول الوضع الاجتماعي والمهني للمرأة العاملة، وضح أن مبررات خروج المرأة للعمل تعكس الأوضاع الاقتصادية للعائلة الجزائرية، حيث أكبر نسبة في عينة الدراسة والتي بلغت 31% تبرر خروجها نتيجة للأوضاع المالية السيئة للعائلة وهي المبررات التي تشترك فيها بشكل عام المرأة العربية أو المرأة الغربية، أما الدراسة التي قام بها الدكتور مصطفى بوتفنوشت حول الأسرة الجزائرية (التطور والخصائص الحديثة) فقد نوصل إلى النتائج التالية:

1- تشتغل المرأة أولا لضرورة العيش، لتساعد مباشرة الأب الذي يملك موارد أو الذي يحصل على دخل غير كاف، ويظهر أن العدد الأكبر من النساء اللاتي تقدمن لطلب التوظيف لهذا السبب نسبة 24 % من.

2- تشتغل المرأة ثانيا بهدف تحسين الميزانية العائلية والحالة الشخصية لأفراد عائلها فهي تساهم بنسبة كبيرة في تحسين الأوضاع معيشتهم وتدفع نسبة 24 % من النساء جزءا منه أجرتهن إلى الميزانية العائلية.

كما أن المرأة الجزائرية تخرج للعمل من أجل إعانة أسرتها في غياب المسؤول عن الأسرة لمساعدتها من أجل رفع مستوى معيشة الأسرة، كما تؤكد النسبة الي توصل إليها الباحث خليل أحمد في دراسته من أن الجانب الإقتصادي هو الذي دفع بالمرأة إلى العمل وأن ارتفاع تكاليف المعيشة وهو الأثر المباشر في دفع المرأة للعمل.[1]

فالعامل الاقتصادي هو السبب الرئيسي لاقتحام المرأة لميدان العمل وهو مرتبط بالأساس الطبقي للأسرة، حيث يكون الدافع الاقتصادي قويا وملحا ويمثل حاجة قصوى كلما انخفضت نسبة وسط المرأة العاملة، في حين إذا كان وسط المرأة حسنا، فإنها تعمل من أجل الارتقاء بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وبذلك يعتبر العمل في حد ذاته أهمية كبرى في حياة المرأة.

ونجد أن دراسات كثيرة إن لم نقل جلها أثبتت أهمية العامل الاقتصادي والحاجة المادية أولا، وإن كان هذا العامل قد تغير لزيادة فرص التعليم لحاجة المرأة الملحة والشديدة لكسب قوتها بنفسها أو لحاجة أسرتها لدخلها أو الاعتماد عليه في معيشتها والنتيجة الأولى التي يمكن أن نخرج بها من هذه الدراسات كلها هو أن العامل الاقتصادي مرتبط بالأساس الطبقي للمرأة التي تعمل، فيكون الدافع والسبب الاقتصادي قويا وملحا ويمثل حاجة قصوى كلما انخفضت بيئة العاملة كما بينت الدراسات أن العمل يكون من اجل الوصول إلى مستوى أرقى من حيث التعليم أو تحقيق بعض الكماليات من اجل

[1] : مصطفى عوفي، الوضع الإجتماعي للمرأة العاملة في القانون الجزائر المعاصر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 200/2002، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، ص 120

الوصول إلى مكانة اجتماعية أرقى، وعليه لا يمكن التقليل من أهمية المادة بالنسبة لخروج المرأة للعمل، كما أنه يغير عامل أساسي في تحسين والارتقاء بمستوى الأسرة بشكل عام.

II. العامل الاجتماعي:

يعتبر العامل الاجتماعي أو الدافع الاجتماعي لخروج المرأة لميدان العمل، من بين المبررات الموجودة في المجتمع فهي بذلك تعبر عن حاجة المجتمع لطاقات المرأة والرغبة في بنائه باعتبار أن النهضة الاقتصادية وليدة الرجل والمرأة معا، فالمرأة تسعى إلى تحقيق مساهمتها الفعالة ولكي تشارك وتواكب الديناميكية الحاصلة في شتى الميادين وهذا ما دعمه الميثاق الوطني الصادر سنة 1986 الذي جاء فيه تمثل النساء نصف السكان، وتكون مصدر لا بأس به لقوة العمل في البلاد بحيث نجد منها ما يدل على الضعف الاقتصادي وتأخر التطور الاجتماعي على أن اندماج المرأة الجزائرية في مسالك الإنتاج ينبغي أن تتغير فيه الضغوط المتصلة بدورها كأم وزوجة في بناء العائلة وتدعيمها باعتبارها خلية تأسيسية للوطن وعلى الدولة أن تشجع المرأة على العمل في مواطن الشغل التي تستجيب لقدراتها وكفاءاتها في المضمار نفسه إلى جانب ذلك كله خدمة المجتمع كعامل اجتماعي يدفع بالمرأة إلى ممارسة مهنة معينة فهو يمثل رغبتها في تكوين علاقات اجتماعية في المجتمع وحاجة المجتمع لها والرغبة في بنائه، لخدمته واستغلال المواهب فيما يعود بالخير العام على الوطن، فالمرأة من خلال عملها تريد توصيل رسالة معينة للمجتمع تعكس من خلالها الواقع الاجتماعي المعاش بايجابياته وسلبياته.

III. العامل النفسي والثقافي:

إن العامل النفسي والثقافي قد يكونا مبررا كافيا لخروج المرأة للعمل، حيث ان هناك من النساء من يعملن من أجل تنمية مهارتهن الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وبالتالي المساهمة في عملية التنمية لإحساسها بالوحدة ورغبتها في الاتصال بغيرها من الأفراد، لكونها لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن الآخرين وهذا ما يجعلها تتجه إلى العمل بوصفه نشاطا اجتماعيا يحقق لها أهداف اجتماعية ولقد بينت نتائج الدراسات والبحوث المختلفة أن العمل يحمل قيمة إنسانية، فمن خلاله تولدت اللغة والعادات والقوانين والنظم الاجتماعية والسياسية، ومن خلاله يتحقق الشعور بالرضا والقدرة على تحقيق الرسالة

التي خلق من اجلها لذا يعتبر العمل حق ووجوب إنساني مرتبط بالإنسان سواء كان ذكر أو أنثى وقد تخرج المرأة لدوافع نفسية واجتماعية وثقافية، وهذا لما يحققه لها من شعور بالرضا وتحقيق الفعالية والمكانة الموجودة داخل المجتمع والتي قد تحققها من خلال التعليم والتحصيل ومن ثمة الاستمتاع بالعمل الذي تقوم به، تأكيدا لذاتها وهذا ما أوضحه دراسة له حيث أوضح أن 48 % من الأمهات العاملات من العينة الوسطى صرحن أنهن يعملن كي يحققن ذواتهن.[1]

وفي دراسة أخرى أجريت في ليبيا لتماضر زهري حسون عن العائلة الليبية المسلمة وتطورها اتضح أن 49 % من النساء العاملات يعملن من أجل تحقيق ذواتهن لإشباع فكرهن وتوسيع مداركهن ولعل تلك النتيجة ليست بعيدة عن التي توصلت إليها دراسة أمريكية حيث أفادت سيدات أنهن يشعرن بالاكتئاب والملل قبل أن ينخرطن في العمل وأن العمل المنزلي والقيام بخدمة الزوج وتربية الأطفال غدت لهن مهنة روتينية متعبة.

لذا فالمرأة التي تعمل خارج المنزل تسعى إلى تحقيق ذاتها حيث يعتبر العمل بالنسبة لها وسيلة تأكيد لشخصيتها، وأهميتها كفرد في المجتمع له حقوق وعليه واجبات، أي الإحساس بالقيمة الإنسانية كما أثبتت كاميليا عبد الفتاح أن الحاجة إلى تأكيد الذات والشعور بالمكان والإحساس بالقيمة الإنسانية جاءت في الرتبة الأولى ويليها مباشرة ودون فروق جوهرية الحاجة الاقتصادية والشعور بالأمن حيال ظروف الحياة الطارئة.[2]

فالعمل قلل من خضوع المرأة لرجل خضوعا اقتصاديا واجتماعيا وذلك بخروجها للعمل من الفضاء الأسري وتنمية شخصيتها والتخلص من فراغها داخل البيت وشعورها بالحرية والاستقلال ومحاولة منها إشباع الحاجات الاجتماعية المختلفة. بالإضافة إلى ذلك فإن المرأة قد تعمل من أجل الاستمتاع والرغبة في صحبة الآخرين وإشباع الحاجات الاجتماعية للصداقة وفي هذا الصدد يقول عبد الرووف عبد العزيز الجرداوي يعمل نساء

[1] : كامليا إبراهيم عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 84.

[2] : كامليا إبراهيم عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 269.

الطبقة الوسطى أولا لتحقيق الذات ثم لاستخدام مهارتهن الخاصة وتقديم الخدمات للمجتمع وإرضاء حاجاتهن للبقاء مع الآخرين.[1]

كما تثبت نتائج البحوث المختلفة وجود عوامل ودوافع أخرى، تبرر خروج المرأة الحديثة إلى العمل ولعل أهم هذه الدوافع هو دافع التحصيل العلمي والاستمتاع بالعمل مع الرغبة في تأكيد الذات، وهناك من يرى أن الدافع القوى للعمل كان مرتبطا بالحصول على درجة جامعية تعتبر الدافع للتحصيل حصول المرأة على مستويات تعليمية راقية تعتبر سببا للعمل، كما يمكن اعتبار خروج المرأة للعمل عادة تكتسبها المرأة وهناك عوامل أخرى تجنيها المرأة العاملة من خلال عملها مع الآخرين وهي الاستمتاع، بالعمل كقيمة لتأكيد الذات وأيضا صحبة الآخرين، وكذا إشباع حاجات اجتماعية مختلفة من خلال التعامل داخل مجالات العمل الرسمية أو غير رسمية.

من خلال ما تقدم يمكن أن نبين أن العوامل والدوافع مختلفة لخروج المرأة الجزائرية خصوصا للعمل، متعددة ومتنوعة وهذا تبعا لاختلاف المتطلبات والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية التي تسعى المرأة لإشباعها وتحقيقها تجسيدها واقعيا من خلال بحثها عن العمل خارج المجال الأسري.

رابعا: تاريخ العمل النسوي

إن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في المجتمع الجزائري، يمكن النظر إليها بوصفها نتاجا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتهما البلاد، حيث عرف المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات ظاهرة خروج المرأة للعمل، وكانت وفق مراحل حددها تاريخ المجتمع الجزائري.

I. مرحلة الاستعمار:

إن المرأة الجزائرية في عهد الاستعمار كان وضعها الاجتماعي متدنيا، والوضع التعليمي ما هو إلا انعكاس للوضع العام المتدني الذي عانى منه الشعب الجزائري، وذلك نتيجة غلق الكتاتيب والمدارس بهدف تسهيل إخضاع الشعب الجزائري للسيطرة من

[1] : عبد الرؤوف عبد العزيز الجرداوي، مشكلات المرأة العاملة الكويتية والخليجية واتجاهاتها، هالي للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1986، ص ص 185.

طرف المستعمر الذي سعى طوال وجوده في الجزائر إلى حرمان الشعب الجزائري من العلم والثقافة، وكان معظم العمال الجزائريين في الزراعة، وكانت المرأة تؤدي دورا هاما في عملية الإنتاج الزراعي بالإضافة إلى استمراريتها في أداء دورها التقليدي المتمثل في تربية الأطفال والاهتمام بالأسرة.

لقد سعى الاستعمار الفرنسي في الجزائر إلى استخدام أساليب الحرمان في كل الميادين، وخاصة في مجال العلم والثقافة وكانت النتيجة الحتمية لهذه السياسة الأمية المنتشرة حيث بلغت نسبة الأمية في أوساط الجزائريين 90 % من الذكور و 98 % من الإناث، وذلك سنة 1949م[1]. ونظرا لتدني الوضع التعليمي الذي أثر على البنية الاجتماعية والثقافية وإيمانا بالدور الذي يمكن أن تؤديه المرأة في المجتمع باعتبارها تمثل عنصرا فعالا في حفظ التراث الثقافي الاجتماعي، التزمت الطبقة المثقفة في تلك الفترة بضرورة فتح زوايا يتم فيها تعليم الفتيات والفتيان. لقد كان المجتمع الجزائري يتسم بالمحافظة على بعض الظواهر الاجتماعية من بينها عزل المرأة وإبقائها في البيت، وذلك نظرا للسياسة الاستعمارية المنتهجة لطمس شخصية المرأة التي تعتبر حامية التراث الاجتماعي والثقافي. والشخصية الإسلامية العربية الجزائرية تبعا للعادات والتقاليد المحافظة التي تسود المجتمع الجزائري فكانت مشاركة المرأة الجزائرية في الحياة العامة ضعيفة قبل بداية الثورة، وكانت تخضع للسيطرة العائلية من أب و أخ، وتحددت مكانتها الطبيعية بالبيت وانحصرت دورها الأساسي في الأمومة والأشغال المنزلية، وبهذا مساعدة الرجل في الزراعة، كما ظهرت هناك حرف عديدة تمارس خاصة في المناطق الحضارية، وظهور صناعات في شكل ورشات، ساهمت بشكل كبير في تشغيل أيادي عاملة جزائرية كصناعة السجاد بتلمسان، وكان للمرأة نصيب في ذلك.

لقد لازمت المرأة الجزائرية البيت في ظل السياسة الاستعمارية المتبعة وتضييق الخناق على الجزائريين، ولما اندلعت الثورة الجزائرية الكبرى، ولب جميع نداء جبهة التحرير الوطني للكفاح وللطرد الاستعمار الفرنسي والتحرير الجزائري، فلقد عمد الثوار

[1] : رابح تركي، أصول التربية والتعليم في الجزائر،الجزائر، 1999، ص ص 19-20.

إلى طلب المساعدة من النساء في بعض المهام الثورية، أو ممرضات ويمثل هذا مؤشرا على تغير وضعية ومكانة المرأة الجزائرية وانقلبت من امرأة مهنية ببيتها ومساعدة أفراد أسرتها إلى مناضلة مكافحة ومع اشتراكها في الثورة اكتسبت وعيا خاصة بعد ما التحق أغلب الرجال من أقاربها بصفوف الثورة، ووجدت نفسها مجبرة على القيام وتحمل مسؤوليات لم تعهدها من قبل حيث أظهرت وعيا لم يكن منتظرا منها.

لقد لعبت المرأة الجزائرية المجاهدة دورا هاما في الثورة مع الثوار سواء في الجبال أو في المنازل، ولقد أعطت مثالا رائعا في النضال، تعرضت للسجن والتعذيب من أجل استقلال بلادها، كما ساهمت في تكوين مرجعية جديدة في خيال المجتمع النسائي في الجزائر والتي تعبر عن اندثار المكانة التقليدية للمرأة تدريجيا لتفسح المجال لمكانة المرأة العاملة التي تغيرت تدريجيا مواقف المجتمع تجاه النساء اللواتي يخرجن عن إطار مكانتهن التقليدية وذلك لأن المرأة الجزائرية أصبحت واعية بدورها المهم الذي تلعبه بنات جنسها في الكفاح الثوري ومنه اكتسب المجتمع أثناء الثورة التحريرية الكبرى قيمها جديدة بحكم العلاقات بين الجنسين وعليه فالمرأة الجزائرية برهنت على قدرتها بقيامها بعدة أدوار رغم مستواها البسيط وخبرتها الضئيلة، كأم تقوم بالأعمال المنزلية تجاه أطفالها وأسرتها، خاصة مع غياب الزوج والتحاقه بصفوف الثورة وتجدها هذه في مشاركة وعليه وبذلك تركت وجها مشرفا من خلال تحملها لمختلف المسؤوليات.

– لقد بدأت المرأة الجزائرية تمارس حقها في التعليم في الزوايا والمساجد والكتاتيب، ولم يقتصر خروجها للعمل مجرد المشاركة في الكفاح الثوري فحسب، وإنما كان أيضا نتيجة الفقر والحرمان الذي مارسه المستعمر عليها، وقد وصل عدد النساء العاملات في الزراعة 11 ألف عاملة من مجموع السكان القادرين على العمل سنة 1945.[1]

II. مرحلة بعد الاستقلال:

[1] : ليلى رحمون، ميادين عمل الفتاة، مجلة الوحدة اللسان المركزي للاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، عدد 484، 1999، ص 19.

وبما أن المرأة الجزائرية لعبت دورا هاما أثناء الثورة التحريرية وباعتبارها عنصرا فعالا في التنمية الوطنية كان من الضروري إدماجها في العمل من أجل المساهمة في الاقتصاد الوطني لنهوض به رغم القيود الأسرية التي كانت في تلك الفترة معوقا في ممارسة نشاطها المهني، وعلى اعتبار أن العمل أساس أي تقدم، اجتماعي واقتصادي للمجتمع كان وجوب إدماج كل طاقاته البشرية القادرة، كأداة مساهمة في بعث الاقتصاد الوطني للنهوض به، قدما وكان لابد من الاعتماد على العنصر النسوي فلقد كان عمل المرأة في البداية محدودا، وكانت تعمل بقطاع الزراعة وكذا الصناعة النسيجية حيث كانت أغلب العاملات يقمن بجمع المحاصيل الزراعية ويعود ذلك إلى القيود الاجتماعية المفروضة على المرأة وكذا تفشي ظاهرة الأمية.

جدول رقم 5: يبين اليد العاملة حسب الجنس والوسط الجغرافي سنة 2005.

الجنس	ذكور		إناث		المجموع	
مكان الإقامة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة %
الحضري	3,972000	82,3	854,000	17,7	4,826,000	% 100
الريفي	2,889,000	90,1	320,000	9,9	3,218,000	% 100
المجموع	6,870,000	85,4	1,174,000	14,6	8,044,000	% 100

Source: Femme et homme en Algérie : image statistiques. CENEAP ES'CWA. mars 2000 NS : estimation 2000 et 2001.

يتضح من الجدول أعلاه أن مشاركة المرأة في ميادي العمل تبرز بشكل كبير في المدن، حيث شكلت نسبة 17,7 % وتقل في الأرياف وتصل إلى 9,9 % ويعود ذلك إلى المناطق الحضرية التي تحوي إمكانيات مناسبة وكذا توفر مناصب عمل وحاجة العائلة لعملها، كما أن بعض القطاعات تنتشر بشكل واسع في المدن على عكس المناطق الريفية التي تكون محدودة من حيث المراكز والمرافق الضرورية سواء اقتصادية أو اجتماعية بالإضافة إلى تعلم المرأة وارتفاع مستواها التعليمي في المدينة مقارنة بالمرأة الريفية.

إن عدد النساء المشتغلات في الجزائر في تزايد مستمر، وذلك نتيجة لوجود النصوص التي تشجع المرأة على العمل وفي كل الميادين، وترمي على تعديل الوضعية القانونية للمرأة حيث منحها الميثاق الوطني حقوقا وخصص لها ميزانية لترقيتها.

III. تطور عمل المرأة:

- إن عمل المرأة الجزائرية في مختلف الميادين في تطور مستمر، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم 6: يبين نسبة اليد العاملة حسب المستوى التعليمي والجنس والوسط:

الوسط	حضري			ريفي			المجموع		
المستوى التعليمي	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
بدون تأهيل	7,8	10,3	8,2	18,3	24,8	19,0	12,2	14,3	,12

ابتدائي/يقرأ ويكتب	23.7	9,9	21,3	29,9	16,6	28,5	26,3	11,8	24,2
متوسط	33,7	18,3	31,1	32,1	19,6	30,9	33,1	18,7	31,0
ثانوي	23,4	32,0	24,9	15,8	23,0	16,5	20,2	29,6	21,6
عالي	11,2	29,4	14,4	3,9	15,9	5,1	8,1	25,7	10,7
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: مرجع سابق، ص16.

إن المستوى الدراسي لمجموع السكان المشتغلين ضعيف إجمالا. فبالنسبة للمستوى الكلي للمشتغلين نجد نسبة 12,5% بدون مستوى تعليمي، وأكثر من الثلث (36,7%) لا يتعدى مستواهم الابتدائي وأكثر من الثلثين (67,7%) لم يصل مستوى عال لا يمثلوا سوى 10,7% من مجموع لمشتغلين.

غير انه بالنسبة للنساء العاملات يعتبر مستواهن أعلى نسبيا من الرجال، وهو يمثل أكثر من الربع 25,7% من النساء المعالات لديهن مستوى عال في حين ن الرجال العاملين الذين لديهم مستوى عال لا يمثل سوى 8,1% من مجموع الرجال العاملين، أما النساء العاملات اللواتي لديهن مستوى الثانوي والعالي يمثلن 55,3% من مجموع النساء العاملات في حين الرجال من نفس المستوى ل يمثلون سوى 28,3% من مجموع الرجال العاملين.

أما علاقة المستوى التعليمي للمرأة بالوسط السكني فإننا نجد أكبر نسبة من اللواتي ليس لهن تأهيل في المناطق الريفية 24,8% في حين وصلت عند الذكور 18,3% وهذا مؤشر قد يعطينا فكرة عن المهن التي تمارسها المرأة في المناطق الريفية التي لا تحتاج إلى تأهيل.

أما المناطق الحضرية فقد وصلت نسبة المشتغلات اللواتي لهن مستوى الثانوي والعالي 61,4% في حين لم تتجاوز نسبتهم عند الذكور 34,6%، ويعتبر المستوى التعليمي مؤشر مهم في التغيرات الاجتماعية التي سوف تعيشها المرأة داخل الأسرة والمجتمع خاصة إذا ما بقية وتيرة التعليم لدى الفتيات على مستوى كل الأطوار على وضعها الحالي، لأن

المستوى التعليمي للفتيات بدأ يفوق الفتيان حتى على مستوى التعليم العالي وهو ما ينبأ بتغيرات مهمة في المجتمع الجزائري.

جدول رقم 7: يبين تطور اليد العاملة النسوية من 1966 إلى 2005.

السنة	إناث
1966	95,000
1977	138,000
1987	365,00
1997	889,000
2005	1,174,000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، 2006.

إن اليد العاملة النسوية في الجزائر عرفت زيادة مميزة، من سنة إلى أخرى حيث كانت في سنة 1966 لا تتجاوز 95,000 عاملة، وصلت بعد عشر سنوات إلى 138,000 عاملة سنة 1977، وبعدها بعشر سنوات زادت عدد العاملات بثلاث مرات ليصل إلى 366,000 عاملة سنة 1987 ونلاحظ بأنه زادت لتصل سنة 2005 إلى 1,147,000 عاملة.

لقد أصبحت المرأة الجزائرية عنصرا فعالا وحيويا في المجتمع بفضل مساهمتها في مختلف مجالات الحياة العملية في التربية والتعليم وكذا الصناعة والفلاحة، ومع مرور الوقت ونظرا لتغير في مختلف الظروف وكذا حركة المدن والتصنيع والهجرة الريفية، ارتفع عدد المشتغلات سنة 1977 إلى 14,824 ألف مشتغلة، حيث أحدثت في المجال الزراعي تغيرات جذرية بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي كمعركة أولى، في المجال الاقتصادي والصناعي وحدثت ثورة شملت إنشاء المصانع خاصة في المدن الكبرى، وساهمت سياسة التشغيل هذه في امتصاص يد عاملة بشكل كبير، وكان للمرأة الجزائرية نصيب في ذلك، ولكن بصورة أقل، رغم القوانين التي صنفتها بنفس الرتبة مع الرجل في العمل، ويرجع

السبب في ذلك إلى العرف والعادات والتقاليد خاصة في المناطق الريفية التي كانت في الغالب تمنع خروج المرأة للعمل خارج الإطار المنزلي.

إن هذا التطور الحاصل في اليد العاملة الجزائرية منذ الاستقلال، كان نتيجة لتحسن في الأوضاع التي عرفها المجتمع الجزائري والتي من أهمها، التعليم الإجباري لكل أفراد المجتمع دون تميز بين المرأة والرجل، وكذا الوضع الاقتصادي الذي عرفته البلاد بعد الاستقلال وأثرت على القدرة الشرائية للمواطن، التي تمثلت في إنهيار كبير لأسعار البترول، ما أدى بالمجتمع بالخروج للعمل نتيجة لتدهور الأوضاع المعيشة.

الجدول رقم 8: يبين اليد العاملة حسب المستوى التعليمي والجنس

المستوى التعليمي	ذكور	إناث
بدون تأهيل	%12,2	%14,3
ابتدائي/يقرأ ويكتب	%26,3	%11,8
متوسط	%33,1	%18,7
ثانوي	%20,2	%29,6
جامعي	%8,1	%25,7
المجموع	%100	%100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، ص16.

يظهر هذا الجدول أن نسبة كبيرة من العمال لا يتمتعون بمستوى تعليمي عال إذ أن 14,3% من المجموع الكلي يعملون بدون مستوى في حين أن ما بين 11,8% و 18,7% يعملون بمستوى المتوسط ومعرفة القراءة والكتابة.

أما بالنسبة للنساء المشتغلات يعتبر مستواهم أعلى نسبيا من الرجال [1] أكثر من 25,7% من النساء لديهن مستوى عال في حين الرجال المشتغلين الذين لديهم مستوى

[1] : عمار مانع، مرجع سابق، ص 248.

عال لا يمثل مستوى نسبهم 8,1 % من مجموع الرجال العاملين، أما النساء المشتغلات اللواتي لديهن مستوى الثانوي والعالي يمثلن 55,3 % من مجموع النساء المشتغلات، في حين أن الرجال من نفس المستوى لا يمثلون سوى 26,3 % من مجموع الرجال المشتغلين.

فالمستوى التعليمي للفتيات في الجزائر ومنذ 2005 بدأ يفوق الفتيان في جميع المراحل التعليمية حتى في مستوى التعليم العالي، وهو يعتبر مؤشر مهم في التغيرات الاجتماعية التي عرفتها المرأة داخل الأسرة والمجتمع، وهو ما ينبأ بتغيرات كبيرة ومهمة في المجتمع الجزائري.

الجدول رقم 9: يبين تطور اليد العاملة النسوية في بعض المجالات 2003

قطاع النشاط	1977	1987	2003
إدارة	53,8	64,3	48,4
صناعة	17,4	12,4	24,2
خدمات ونقل	13,4	7,9	12,5
زراعة	5,6	2,7	11
تجارة	3,3	3,4	2,9
بناء وأشغال عمومية	2,1	3,4	1

المصدر: ONS.Données statistiques n°23, 1992, n°254 (1996) et EAC , 3eme Trimestre 2003.

يوضح الجدول أعلاه أن اليد العاملة النسوية في سنة 1977 كانت متجهة ونسبة كبيرة نحو قطاع الإدارة، الذي يتطلب الفئة النسوية ثم تليها الصناعة فالخدمات، بينما لا تمثل القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة والبناء إلا نسبة ضئيلة جدا، وهذا لأن هذه القطاعات الأخيرة لا تمنح الوقت الكافي للمرأة العاملة في توفيق بين أدوارها المنزلية وأدوارها الوظيفية.

جدول رقم 10: يبين نسبة العاملات في قطاعات مختلفة 1980 – 2005.

قطاع النشاط	النسبة
التعليم	% 47,9
الصحة	% 20,1
الإدارة قطاعات أخرى	% 32
المجموع	% 100

المصدر: نفس المرجع ص 19.

من خلال الجدول نلاحظ أن العمل النسوي في الجزائر، ومعظم البلدان العربية في السنوات الخيرة، يتمركز في ثلاث قطاعات وهي التعليم، الصحة، الخدمات أو الإدارة، وهذا نتيجة لدور المجتمع والأسرة في اختيار المهن المناسبة للمرأة الجزائرية وطبيعتها، فقطاع التربية الوطنية يحتل الصدارة، بـ 47,9 % أي 192,866 متبوع بقطاع الصحة بـ 20,1 %، وهكذا نجد أن 80 % من العاملات يتمركز في هذين القطاعين، وهذا نتيجة لامتداد الدور الطبيعي للوظيفة التربوية والصحية للأم بالإضافة إلى أن هذين القطاعين يمنحان المرأة العاملة المتزوجة فرصة التوفيق والتوازن بين وقت العمل والالتزامات المهنية، والالتزامات العائلية، كما أن العمل بقطاع التربية يلاقي استحسان من طرف أفراد المجتمع، لأن طبيعة العمل في مهنة الصحة أو التعليم يعتبر مقدار لوظيفة التربية وخدمة الآخرين وهو يتوافق مع دور المرأة في الفضاء الأسري [1] وقد انتشرت هذه الظاهرة بشكل كبير، في البلدان المتطورة أين أصبحت وظائف الخدمات تنتشر بشكل واسع واحتاجت إلى يد عاملة نسوبة عليه، وأصبحت مهن من اختصاص المرأة.

جدول رقم 11: يبين عدد المشتغلات في قطاع التعليم سنة 2000 و 2003

عدد العاملين	السنة 2000	2003
عدد العاملين في الطور	% 46	% 84

[1] : عمار مانع، مرجع سابق، ص 273.

الابتدائي		
عدد العاملين في الطور المتوسط	% 43	% 61
العدد العاملين في التعليم الثانوي	% 43	% 54

المصدر: نفس المرجع ص 96.

يظهر الجدول أن فئة المعلمات في الطور الابتدائي تمثل أكبر نسبة أي 46 % في سنة 2000 بينما 57 % سنة 2005، ثم تليها الأستاذات في الطور المتوسط بـ 51 % وأخير أستاذات الطور الثانوي بنسبة 40%.

وهو ما يبين أن وجود المرأة الجزائرية العاملة في سلك التعليم، في تزايد مستمر وهو يؤكد حرص المرأة على تنمية قدراتها وكفاءاتها المهنية وكذا تنمية قدرات أفراد المجتمع من خلالها دروسها وعملها في المؤسسة.

إن تزايد خروج المرأة نحو للعمل يعني تزايد مشاركتها الفاعلة في النشاط الاقتصادي الأمر الذي يصب في النهاية في صالح عملية التنمية الشاملة، ما يتوجب على المجتمع المدني وعلى المؤسسات الحكومية المعنية أن تبحث عن الحلول القادرة على كفالة حق المرأة في الحصول على فرص عمل مناسبة شأنها شأن الرجل وأن تعمل بجد للقضاء على المعوقات التي تعترض تحقيق هذا الهدف، حتى نستطيع استثمار قدراتها كشريك أساسي في بناء المجتمع.

وهذا حقا ما يجسده واقع المرأة في تشريع العمل في الجزائر، حيث يمنع تشريع العمل طبقا لأحكام الدستور أي شكل من أشكال التميز الذي يرتبط بالجنس، فهو يضمن الحق في العمل للجميع والمساواة بين العاملين مهما كان جنسهم أو سنهم، إذ نص خصوصا على أن العمال يستفيدون من نفس التعويضات والامتيازات مقابل نفس العمل عند تساوي التأهيل والمرود وقد أدخل تشريع العمل تدابير خاصة لحماية المرأة.

- منع التميز بين الرجال والنساء في التشغيل.

- المساواة الموضوعية في الأجر، وجاء كمبدأ ثابت وذلك عند التساوي في العمل المقدم من قبل العامل بغض النظر عن جنسه.

- منع العمل الليلي لأن أغلب النساء ونظرا للتقاليد السائدة والظروف الاجتماعية المعروفة، في المجتمع الجزائري من جهة وضرورة تواجد المرأة ليلا في بيتها من جهة أخرى جعل المرأة لا تفضل العمل الليلي، إلا نادرا مما يساهم في عدم استحقاقهن للتعويض الخاص بهذا النوع من العمل.

- منع العمل التناوبي.

- منع التشغيل في العطلة الرسمية.

- التمتع بعطلة الأمومة، نتيجة لأوضاع المرأة المختلفة وأهميتها في المجتمع ثم اقتراح المزيد من الحماية القانونية التي تتعلق أساسا بوضعها "كأم" تعاني من تبعات الحمل والولادة والتربية والقيام بشؤون البيت من جهة وجهة أخرى تأدية مهامها الوظيفية في العمل مع بقائها في حالة الخوف الذي يطاردها جراء فقدان عملها، وأمام هذا الوضع فإن كل التشريعات تتفق على وجوب ضمان هذه الحماية.

إن حماية الأمهات في العمل أمر ذات أهمية بالغة من أجل المشاركة الجادة في بناء الوطن، دون المساس بهذه الوظيفة التي تميزها المرأة العاملة، وبالتالي المحافظة على تكاثر النسل البشري بصورة سليمة. إن الأمومة مفهوم لصيق بالمرأة وحدها، وخاصة من الخصائص الإنسانية التي تتفرد بها لوحدها دون الرجل ولا ريب أن هذه العملية بما تمتاز به من إجلال وتكريم لا تخلو في المقابل من مخاطر ومشاق، غالبا من تكابدها الأمهات أثناء الحمل والولادة، وبالنسبة للأم العاملة فالأمر مماثل، بل أنه يزيد لأنها هنا في وضعية يتحتم عليها التوفيق بين العمل والبيت وبين تبعات الأمومة، ومسؤوليات العمل.لذا كان من الضروري أن توفر لها حد أدنى من الحماية والرعاية من أجل أن تلعب دورا أساسيا في التنمية لذلك أقرت أغلب التشريعات على أن عطلة الأمومة في الجزائر 14 أسبوعا.

- منع التوظيف في أعمال خطرة أو غير نظيفة أو مضرة بالصحة.

- كما انه يمكن للمرأة العاملة أن تستفيد من فترة استبداع لمرافقة زوجها في حالة تغير مكان العمل ولتمكينها من رعاية طفل عمره أقل من 5 سنوات.

خامسا: المرأة العاملة ومشكلاتها

لقد تحول الاهتمام والجدل المنصب حول عمل المرأة في الآونة الخيرة إلى التركيز حول الصراعات التي قد تكون نتيجة حتمية لتعارض المطالب بين احتياجات المنزل والأسرة واحتياجات العمل اللذان يتطلبان تكريس جزءا كبيرا من الوقت وكذا الجهد والاهتمام وباعتبار المرأة العاملة عضوا أساسي في الأسرة، فإن موضوع خروجها إلى ميدان العمل لا يخصها لوحدها بل هو مرتبط أيضا بالأسرة التي تشكل أحد طرفيها، حيث تتأثر هذه الأخيرة بخروجها للعمل.

وإن الأدوار المختلفة للمرأة والتي ظهرت واضحة بدرجة كبيرة منذ خروجها لميدان العمل، أصبحت أدوار حيوية في جميع المجالات وعلى مختلف الأصعدة، وهذا أدى إلى إشباع نطاق أدوار المرأة حيث أن عملها أدى إلى إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة وخارجها، ولكن رغم ما وصلت إليه المرأة العاملة من مكانة مرموقة على المستوى المحلي والعالمي إلى أنها مازالت تعاني من صعوبات تواجهها على الصعيدين وبالتالي من شانها أن تؤثر عليها داخل البيت أو خارجه، سواء فيما تعلق الأمر بالزوج وتربية الأبناء وأمور المنزل أو فيما تعلق بعملها خارج المنزل وعلاقتها بإدارتها وكل هذه الأمور تعود على الزوجة (الأم العاملة) التي هي داخل الأسرة، هذه الأخيرة التي تعتبر مؤسسة للتنمية الاجتماعية والإنسانية، ومن ثم في تواجه مشاكل ابتداء من البيت مرورا بالشارع وصولا إلى ميدان العمل، لكن هذه المشاكل في كثير من الأحيان، تتفاوت درجاتها حسب مدى الأثر الذي يتركه هذا الأخير.

I. **المشكلات الأسرية:**

تعتبر المشكلات الأسرية من أخطر المشاكل التي تعاني منها المرأة في مختلف مجالات عملها، فعمل المرأة خارج البيت لساعات طويلة لابد أن يخل بالوجبات الأسرية

الملقاة على عاتقها خصوصا إذا كانت متزوجة ولديها أطفال، وواجباتها الأسرية التي قد تتناقض مع عملها الوظيفي كثيرة ومعقدة أهمها رعاية الأطفال وتنشئتهم الاجتماعية والإشراف عليهم وحل مشكلاتهم وإرسالهم إلى المدارس ومراقبة سير دراستهم وتحصيلهم العلمي عن كثب وتحفيزهم على الاجتهاد والسعي والنجاح في الامتحانات، إضافة إلى مسؤولياتها الجسام عن أداء أعماها المنزلية، كالتنظيف وغسل الملابس والطبخ...، زد على ذلك واجباتها الزوجية التي تتمحور حول الاهتمام بزوجها ورعايته وسد متطلباته العاطفية، وتكوين أقوى العلاقات الاجتماعية معه والتنسيق معه في تحمل مسؤوليات العائلة وحل مشكلاتها الآتية والمستقبلية إن وجدت.

II. الواجبات المنزلية والمهنية:

إن المهام الأسرية الملقاة على عاتق الزوجة تتطلب منها بذل المزيد من الجهود المهنية وتخصيص الأوقات الطويلة والسهر على راحة الأطفال بأوقات الفراغ لكن واجباتها لا تقف عند حد تحمل المسؤوليات الأسرية فقط، فهي مسؤولة أيضا عن الواجبات الوظيفية والمهنية التي تؤديها المرأة خارج البيت، والواجبات الأسرية غالبا ما تتناقض مع الواجبات المهنية.[1]

فعمل المرأة لساعات طويلة خارج البيت قد يتعارض مع مسؤولياتها المنزلية، وهذا التعارض يوقع المرأة العاملة في مشكلات التوفيق بين متطلبات عملها المنزلي ومتطلبات عملها الوظيفي ولا تعرف على أية واجبات تركز فإن ركزت على واجباتها المنزلية وأهملت واجباتها الوظيفية، فإن هذا سيعرض عملها الإنتاجي أو الخدمي إلى الخطر، أي أن إنتاجيتها معرضة للهبوط أو التدهور وتضطرب الخدمات التي تقدمها إلى المجتمع وتسيء علاقتها مع الإدارة والمسرؤلين، مما يضطرها إلى التوقف عن العمل وإذا ما ركزت المرأة العاملة على عملها الوظيفي وأهملت واجباتها الأسرية فإنها بيتها يتعرض إلى الاضطراب هو الآخر وسوء الإدارة، مما يترك أثره في سلوك الأطفال والعائلة ككل، كما يسئ إلى العلاقات الزوجية وتكون العائلة عرضة للتفكك وعدم الاستقرار.

[1]: إحسان محمد الحسن، علم اجتماع المرأة دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر، دار وائل للنشر، القاهرة، 2008، ص 79.

إن المشكلة التي تعاني منها المرأة العاملة، في الوقت الحاضر تتجسد في عدم وجود من يحل مكانها في البيت أثناء خروجها إلى العمل، فالزوج في الأغلب لا يساعدها في أداء الأعمال المنزلية بسبب القيم والمواقف التقليدية السائدة في المجتمع كما لا يحبط عمل الرجال الرجال القيام بهذه العمال، وتتوقع من النساء تحمل أوزارها دون مساعدتهن من قبل الرجال، وهذه الحقيقة تعرضها للإرهاق والأعباء الجسدية والنفسية خصوصا وأنها مسؤولة عن تحمل أعباء أدوارها المنزلية والوظيفية في آن واحد.

III. المرأة العاملة والزوج:

إن عمل المرأة خارج البيت كما تشير الدراسات والأبحاث الاجتماعية المختلفة، يجلب للمرأة الاحترام والتقدير ويرفع من منزلتها الاجتماعية ويثبت أقدامها في الأسرة والمجتمع ويرفه عنها ماديا وحضاريا ويقوي معنوياتها ويعزز ثقتها بنفسها وإمكاناتها ويدعم استقلاليتها وذاتيتها[1]،

لكن تعتبر الأوضاع المرأة في المجتمع، تأثرت قيم الأسرة بخروجها للعمل، وتأثر بذلك حجم الأسرة واختلفت أساليب التربية، كما تأثرت العلاقات السائدة فيها، ومنها العلاقة بين الزوجين، فالخلافات المستمرة والمتواصلة والنزاعات بين المرأة العاملة وزوجها بسبب عدم تفرغها للقيام بمهامها الأسرية وعدم مساعدة الزوج لها يخلق جوا من التوتر الأسري، قد يدفع إلى محاولة إيجاد فاصل لنهاية هذه النزاعات.

كما أن خروج المرأة للعمل وحصولها على أجر مادي، قد يغير من مكانتها ودورها داخل الأسرة وذلك لما تحققه من استغلال اقتصادي وهذا ما يدفع بالزوج إلى الشعور بافتقاده للسلطة التقلدية كأب وزوج مما قد يتسبب في الكثير من الصراعات وسوء التفاهم وتوتر في العلاقات الأسرية خاصة إذا طالبت المرأة العاملة زوجها بالمساعدة في الأعمال البيتية[2] ولكن هذا الأمر عادي ومألوف بالنسبة لبعض الأسر التي وصل فيها الزوجان إلى درجة كبيرة من الوعي والتفاهم، وإن مساعدة الزوج لزوجته، في أداء أمور البيت و بتحمل مسؤولية رعايته ورعاية أبنائه طبقا وكذا الاهتمام بتلبية جميع متطلبات

---

[1] : إحسان محمد حسن، مرجع سابق، ص 84.

[2] : حسن الساعاتي، علم الاجتماع الصناعي، دار المعارف الإسكندرية، مصر، 1976، ص 194.

بيته بالإضافة إلى إنشاء المزيد من دور الحضانة ورياض الأطفال وتطوير مستوياتها ومبادرة الدولة بتقديم الخدمات الاقتصادية والثقافية، الاجتماعية والصحية، كل ذلك خفف من المسؤوليات والالتزامات المتشعبة التي تضطلع بها المرأة المعاصرة ويسهل عليها القيام بواجباتها الوظيفية والمنزلية الأمر الذي يوطد العلاقات الزوجية، داخل الأسرة ويحمي الأسرة من أخطار التفكك وعدم الاستقرار.

IV. المرأة العاملة وتربية الأطفال:

إن من أهم وظائف الأسرة إنجاب الأطفال والإشراف على رعايتهم والسهر على تلبية شؤونهم ولذلك تكون الأسرة مسؤولة على التنشئة الاجتماعية التي يتعلم الطفل من خلالها الخبرات الثقافية وقواعدها بصورة تؤهله وتمكنه من المشاركة مع غيره من أعضاء المجتمع، ويقع الجزء الأكبر من هذه المهمة على عاتق المرأة.

فالمرأة العاملة تعاني من مشاكل أسرية تتعلق بتربية الأطفال والاهتمام بهم فقضاء المرأة ساعات في العمل خارج البيت قد يعرض الأطفال إلى الإهمال وسوء التربية وعليه أصبحت غير قادرة على رعاية الأطفال وتربيتهم والعناية بهم على أكمل وجه، ويمكن القول أن أكبر عائق يواجه المرأة العاملة هو مشكل الأطفال الصغار الذين لم يصلوا بعد إلى سن المدرسة والذين هم بحاجة ماسة إلى العناية المباشرة من الأم وخاصة أمور الرضاعة والتغذية والنظافة، كما أن الأطفال في هذه المرحلة عرضة للأمراض مما يتطلب تواجد الأم الدائم بصفة دائمة ومستمر مع طفلها وغيابها عنه وانشغالها بالعمل قد يعقد الأمور، وهذا يجعلها قلقة على أطفالها، وقلق المرأة العاملة بهذه الطريقة لا يساعدها على التركيز على العمل الذي تقوم به مما يسبب انخفاض إنتاجيتها وتدني مستوى الخدمات التي تقدمها للمؤسسة أو الجهة التي تعمل فيها[1].

إن المرأة العاملة في معظم الحالات تتعرض لمشكلة عدم وجود من يرعى أطفالها ويشرف عليهم ويلبي متطلباتهم خلال فترة خروجها إلى العمل، فإن الأزواج في معظم الحالات لا يستطعون مساعدة زوجاتهم في تحمل مسؤولية العناية بالأطفال خلال فترة خروجهن للعمل وذلك إما لانشغالهم في العمل الوظيفي أو عزوفهم عن تحمل مسؤولية

[1] : إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص 81.

تربية الأطفال والإشراف عليهم لأسباب نفسية واجتماعية وحضارية بحتة، فمعظم الأزواج يرفضون تنظيف الأطفال، واللعب معهم والسهر على رعايتهم لأن في رأيهم مثل هذه الواجبات من اختصاص المرأة.

إن تبني هذه الأدوار المختلفة للمرأة انطلاقا من الدور التقليدي كزوجة وكأم ودور حديث كعاملة وقبولها لهذه الأدوار دلالة على قدرتها في تحمل مسؤولياتها كما أن ذلك أدى إلى تغير في توزيع الأدوار بين الزوجين نتيجة لمساهمة المرأة في احتياجات الأسرة، وأن السلطة زادت لصالح المرأة العاملة وحررتها من دورها التقليدي الثانوي بينما في المقابل اتجه دور الزوج إلى الهبوط بعد أن كان مسيطرا.[1]

فنزول المرأة لميدان العمل يولد مشاكل عديدة مما يؤثر على تحقيق الاستقرار بين الزوجين وكذا رعاية الأبناء ففي اعتقاد الكثير من الباحثين وجود أثار سلبية على أبناء الأمهات العاملات نظرا لغياب الأم وإهمال العناية بالأبناء لذلك تضطر المرأة العاملة للبحث عن البديل أثناء غيابها عن منزلها، وغالبا ما تتجه إلى دور الحضانة والأقارب والجيران أو البحث كل يوم عن مكان لترك أطفالها إلى حين عودتها من العمل.

تبين الدراسات أن الطفل الذي ينشأ بعيدا عن أمه نظرا لاهتمامها يعملها، قد يكون طفلا ناقصا في صحته ومكوناته الشخصية، كذلك قد تلجأ بعض الأمهات عند عودتهن من العمل إلى التخلص من ضجيج الأطفال بسبب الإرهاق والتعب وذلك بدفعهم إلى اللعب في الشارع حتى يتمتعن بقليل من الراحة بعد عمل طوال اليوم وعليه فإن قضاء الطفل لفترة طويلة لوحده دون رعاية من طرف الوالدين خصوصا الأم قد يؤدي به إلى الاحتكاك بأطفال قد تكون تصرفاتهم سيئة.

وفي دراسة أخرى كيلجر توضح أن عددا من الأمهات المستغلات أظهرن قلقا وإحساسا بالذنب اتجاه أطفالهن، كما صرحن أنهن يملن إلى التعويض عن غيابهن بالمحاولة الشديدة لكن أمهات صالحات[2]، وهذا ما قد يشكل عبئا وضغط نفسي على المرأة العاملة، حيث بين "فيشر" أن الأمهات المشتغلات يحاولن بشدة أن يثبتن لأنفسهن

[1] : عبد العزيز عبد الرؤف، مرجع سابق، ص 54.

[2] : كامليا إبراهيم عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 65.

ولأقاربهن أنهن لم يهملن أطفالهن وأنهن يبقين معهم ساعات فعلية أكثر مما تقضيه في المتوسط ربات البيوت[1] وهذه الدراسة تبين كيف أن العمل قد يشكل عبئا نفسيا على المرأة العاملة.

فالمرأة العاملة إذن عكس ما يتخيل عليها، اتجاه أطفالها، فهي تحاول خلق الوقت من أجل تربية أبنائها ورعايتهم وتوجيههم، لأنها واعية بدورها ومسؤولياتها، حيث أنها تبين في معظم حالاتها من خلال توزيع وتقسيم وقتها بأنها قادرة على الالتزام بواجباتها اتجاه أولادها فلقد أثبتت كامليا عبد الفتاح أن أبناء المرأة العاملة أكثر نضجا من الناحية الانفعالية والاجتماعية أكثر من أبناء النساء ربات البيوت وأن المرأة العاملة تمنح أبنائها فرصة الاستغلال والتعبير عن الذات وهم أكثر طموحا من غيرهم[2].

وذلك لأن الوالدين إن الوالدين يملكان مستوى تعليم عال قد يؤهلهما إلى إتباع خطوات منهجية مبنية على أساس التفاهم والتسامح، أحيانا وهو ما يهيئ لتكوين شخصية متوازنة، فأبناء العاملات يعتمدون على أنفسهم عكس أبناء المرأة غير عاملة الذين يعتمدون عليها في أبسط الأمور، لكن رغم هذا فإن خروج المرأة لميدان العمل، قد يخلق أثارا سلبية خاصة في تربية أطفالها، كعدم إشباع حاجات الطفل من حب وحنان في سنواته الأولى بسبب غياب الأم لساعات طويلة.

لقد واجهت المرأة العاملة، عراقيل في مختلف المجالات ولازالت تواجهها أثناء أدائها لعملها داخل البيت وخارجه، ولكنها في كثير من الأحيان توصلت إلى التوفيق بين دورها التقليدي ودورها الحديث.

إن تقسيم العمل على أساس الجنس قد يبدو شيئا طبيعي بحكم الاختلافات الطبيعية بين الجنسين لأن طبيعة الحياة تقتضي ذلك حيث أن تقسيم العمل ليس مجرد ظاهرة اقتصادية وإنما هي شرط أساسي للحياة الاجتماعية، وقد اتضح أن التباين في العلاقة الزوجية، تطرح أمامنا واقعا فتقسيم العمل الجنسي هو أحد الدعامة الرئيسية للتضامن

[1]: نفس المرجع، ص 88.

[2]: كامليا إبراهيم عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 46.

الاجتماعي[1]، وهو ما يعرف بعملية تقسيم العمل بين الرجل والمرأة، ولا تكاد تخلو ثقافة في المجتمعات الإنسانية من هذا النوع من التقسيم، وأن هذا التقسيم لا يعتمد على أساس الاختلاف الجنس بين الرجل والمرأة بل يخضع أساسا إلى قيم المجتمع، التي تدعم ذلك عبر الأجيال عن طريق التنشئة الاجتماعية للأسرة، لذلك فإنه ينتج نفس تقسيم العمل سواء داخل البيت أو خارجه، وأن كلاهما يفرض على كل من الرجل والمرأة أدوار معينة، وأن دور الرجل محدد اجتماعيا خارج البيت من أجل العمل لتوفير الحاجات المادية للأسرة والذي يقضي فيه جل وقته دون المشاركة له في أعمال أخرى داخل البيت، أما المرأة فهي المسؤولة الأولى عن البيت وأمورها وتربية الأطفال، باعتبار أن عملها هذا يفرض عليها المكوث في البيت لذلك فإن عملها مرفوض من طرف القيم لكن هذا الرفض تراجع أمام الحاجة المادية للأسرة خاصة في مرحلة الأزمة الاقتصادية التي مرت بها معظم العائلات التي أدت بالمرأة إلى العمل خارج البيت ولكنها قد تهمل أطفالها نتيجة اهتمامها بعملها خارج المنزل، إلا أن هذا التراجع في القيم في خروج المرأة للعمل وتمسكها به لا يعني أن تقسيم العمل بين الزوجين داخل البيت قد تراجع، فيه بل إذا كانت قد سمح لها أن تعمل فعليها أن تتحمل متاعب هذا العمل، وعليه بقيت المرأة تعاني من عدة ضغوط عند العمل خارج المنزل وأتعاب الأعمال المنزلية بما فيها تربية الأطفال، والإشراف على إنجازهم المدرسي، كما أن أفراد المجتمع لا يرون الجانب المادي فقط بل أن معظم الأزواج إن وافقوا على عمل زوجاتهم فالغالب غاياتهم من ذلك هو المكسب المالي الذي يساعدهم على تغطية مصاريف البيت وحاجاته ورفع مستوى المعيشة.

وهذا ما بينه استجواب مجموعة من أزواج عاملات عن سبب عمل زوجاتهم فقد بين أن الزوجة العاملة لدى أكثر الرجال هي وسيلة دخل إضافي، أكثر مما هي شخص في حاجة لإثبات وجودها فخروج المرأة يشترط فيه صفات هامة ذات علاقة بظروف المرأة والعمل المقدر لمتاعبها في التعاون المالي معه، وبالتالي يتعاون معها ويساعدها على الأقل في بعض أمور البيت السهلة ورعاية الأطفال تخفيفا عنها وتحسيسها بالاهتمام والرعاية، ولكن ورغم المساعدات الملموسة للزوج في الأعمال المنزلية وتربية الأطفال

---

[1] : أحمد بيومي، علم الاجتماع، الدار الجامعية، الإسكندرية 1975، ص 211.

إلا أن معظم هذه الأعمال مازالت ملقاة على كاهل الأمهات "الأم العاملة"، لأن هذه الأعمال التي يقدمها ما تزال بصفة عامة ذات حساسية بالنسبة للزوجين في الأسرة الجزائرية.

ومن هنا فإن القيم التي أدت إلى قيام هذه الحساسية، كان تراجعها قليل بالمقارنة بالزيادة المستمرة في عدد النساء العاملات، إضافة إلى ذلك نجد أن المرأة العاملة خارج البيت تتحمل مسؤولية الأطفال وحدها ونتائج هذه التربية بما فيها الجانب الدراسي باعتبار هذا الجانب مهم في تحديد مستقبل الطفل، فإذا نجحت في هذه المهمة لقيت من المجتمع الشكر والثناء، وإذا فشلت فإنها تتلقى اللوم والعتاب، على أن خروجها للعمل جعل رعاية الأطفال وتربيتهم أقل نجاحا من ذي قبل مما يؤدي بالطفل إلى السير نحو طريق الانحراف والفشل الدراسي، وخاصة من طرف أمه باعتبارها مصدر حنان والإشباع النفسي والطمأنينة، إلا أنه يمكن أن نجد نفس الظواهر لدى أطفال المرأة غير العاملة أي الماكثة بالبيت فالغالبية المطلقة من الدراسات والبحوث الاجتماعية لم تستطع أن تثبت وجود فروق بين أبناء الأمهات العاملات وغير العاملات فالأم العاملة وعند عودتها إلى المنزل، تحاول تعويض أبنائها الحنان أثناء فترة الغياب، حيث تتعامل مع أطفالها بحنان وتقدير ولهفة وترى أن غياب الأم لفترة أمر ضروري للطفل طالما هناك تنظيم في معاملته والإشراف عليه خلال فترة غيابها وليس المهم وجودها معه طوال اليوم وإنما المهم هو مدى تقبل الأم لطفلها واتجاهها نحوه.[1]

وبالتالي فإن الاهتمام بالأطفال ورعايتهم ونجاحهم يعتمد أساسا على نوعية المرأة ذاتها ونوع العلاقة التي تقيمها معه ونوع الرعاية التي تقدمها له، لأن عملها ليس له دخل برعاية الأطفال أو دراستهم، وهذا ما بينته دراسة سمية فهمي عن عمل المرأة وأثره على الأطفال.

إن هناك مشاكل خاصة بالعمل ومشاكل خاصة بالأطفال ولكن لا توجد علاقة مباشرة بين الاثنين، إنما العلاقة المباشرة هي بين شخصية الأم وشخصية الأطفال، فكل

[1] : كامليا إبراهيم عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 69.

ما يؤثر على شخصية الأم يؤثر على معاملتها لأطفالها واتجاههما العام نحوهم وتتساوى التي تعمل في نطاق الأسرة، والأم التي تعمل في المجتمع الكبير، أما إذا أحست أن عملها قد تسبب في عدم نجاح أبنائها مثلا دراسيا أو في مختلف المجالات فإنها قد تنسحب من العمل، وهذا ما بينته دراسة حول عوامل انسحاب المرأة من العمل لرعاية أطفالها، والتفرغ لهم لاهتمام بهم أكثر [1] وكذا إمكانية استمرارها في العمل لكن إن تنظيم وقتها بتوفير الراحة لهم عاطفيا ونفسيا ودراسيا، وعليه فالمرأة عموما تضع أطفالها فوق كل اعتبار وتحاول بقدر الإمكان المحافظة على أسرتها وتوفير الراحة والهدوء داخل البيت ولو كان ذلك على حساب راحتها أو صحتها أما في الحالات القصوى والضرورة فالانقطاع نهائيا عن العمل هو الحل الأفضل لها.

[1] : نفس المرجع، ص 215.

أولا: المفاهيم المرتبطة بالتنمية

I. التنمية والنمو:

إن المصطلحات المستعملة في مجال علم الاجتماع يصعب التمييز بينها ومدى تطابقها بحيث يصعب إيجاد خط فاصل بين التنمية والنمو فكل منهما امتداد للآخر وهما يتدخلان في أنظمة المجتمع وأنساقه الاجتماعية زمنيا أو يتفقان معا نحو التحسن والارتقاء Kومع ذلك يختلف معنى النمو عن معنى التنمية، فالنمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات وعلى اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والحضارية،[1] وعليه فالنمو يعني الزيادة والتراكم.

أما النمو الاقتصادي فهو يستخدم للإشارة إلى حدوث زيادة مستمرة في الدخل القومي بينما التنمية فهي تشير إلى بعض أنواع التحول البنائي والتنظيمي للمجتمع [2]، وتشير كلمة النمو إلى التغير البطيء والتحول التدريجي الذي يحدث وفقا لمراحل، بينما التنمية تحتاج إلى دفعة قوية وذلك لأجل الخروج من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو، فالنمو قد يحدث بطريقة تلقائية من غير تدخل الإنسان فيها، كالإنسان مثلا يمر بمراحل النمو من خلال حياته، في حين أن التنمية تعني تحقيق زيادة سريعة تراكمية، خلال فترة زمنية معينة وبالتالي فإن الإنسان هو الذي يتدخل في تشكيلها على أساس أنها تحيط بكافة جوانب الحياة على اختلاف صورها وأشكالها.

ولقد استخدم هوبهاوس مصطلحي التنمية والنمو، كمترادفين في معظم كتاباته واقتراح كتابه النمو الاجتماعي 1924 معايير للنمو، هي الزيادات في المدى، الكفاءة والحرية.[3]

وعليه فإنه ينظر إلى النمو على أنه عملية تلقائية تحدث دون تدخل الإنسان أما التنمية، فتعني النمو المعتمد الذي يتم عن طريق الجهود التي يقوم بها الإنسان لتحقيق

---

[1] : عبد الباسط محسن، التنمية الاجتماعية، مكتبة القاهرة، مصر، 1977، ص89.

[2] : حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص19.

[3] : عبد الباسط محسن، مرجع سابق، ص 90

أهداف معينة وهي تحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو.

كما عرفت التنمية بأنها مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تنتج من التدخل الآراء للمجتمع لتوجيه التفاعل بين الطاقات، والإمكانات الكائنة للمجتمع، والنسق الاجتماعي والاقتصادي للإنتاج والإبداع، وقوام هذه العملية إحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية، في المجتمع بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو.[1]

فالتنمية وفقا لهذا المفهوم ليست هدفا في حد ذاته وإنما هي وسيلة لزيادة قدرة المجتمع من أجل البقاء والنمو. إذن هناك فرقا بين النمو والتنمية، فنجد بعض البلدان التي يتراكم فيها رأس المال والمداخيل، فهي لديها نمو في الأموال إلا أنها لم تحقق تنمية وهو ما يقصد بالنمو التطور التلقائي، بينما يقصد بمصطلح التنمية، التطور المقصود، كما أن التنمية والنمو يتفقان معا من حيث الاتجاه الذي يفترض فيه تحقيق النفع.

وينظر إلى النمو في الغالب على أنه عملية تلقائية تحدث دون تدخل الإنسان وأن معظم التغيرات التي تحدث، عن طريق النمو هي تغيرات تعد في حد ذاتها بسيطة، تتصف بالسطحية، وعدم التمعن، كما أنها تعبر عن التغيرات الكمية وليست التغيرات الكيفية، أما التنمية فتعني النمو المعتمد، الذي يتم عن طريق الجهود التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة، وهي دائما تحتاج إلى حركة قوية ودفعة جادة.

II. التنمية والتغير:

إن مصطلح التغير من بين المصطلحات التي ارتبطت بالتنمية، فمعنى التغير يحمل في منظومته بالفعل سلبية ومعاني إيجابية في نفس الوقت. فالتغير صفة أساسية من صفات المجتمع، ولا يمكن أن تخضع لإرادة معينة بل هي نتيجة قيادات اجتماعية وعوامل ثقافية واقتصادية، وسياسية يتدخل بعضها في بعض ويؤثر بعضها على بعض، فمثلا التغير في البناء الاجتماعي هو تغير المجتمع، وتركيبه.

أما التنمية فهي عملية تغير موجه يتحقق عن طريقها إشباع الاحتياجات. فالتنمية هي شكل من أشكال التغير، إلا أن التغير غير التنمية، فالتغير يحدث تلقائي وفي كل اتجاه

[1] : هناء حافظ بدوي، مرجع سابق، ص63.

سواء أردنا أم لم نرد أما التنمية فما هي إلا تغير موجه والذي تلعب فيه الإدارة دورا جوهريا. وقد أكد "عبد الباسط محمد حسين" أن التنمية ما هي إلا عملية تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم،[1] وهي لذلك تتناول كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فتحدث فيها تغيرات جذرية، لكن طريق الجهود والمخططات المعتمدة والمنظمة من طرف الأفراد لتحقيق هدف معين.

في حين يرى عبد الهادي جوهري أن التنمية أصبحت شعار للطموح والجهد والإنجاز،[2] فهي تعني التركيز على العمل الواعي من أجل تغيير واسع النطاق نحو الاتجاهات المرغوبة والطموح في التغير وإيجاد الوسائل التنظيمية لإحرازه.

بينما يرى محمود الكردي أن التنمية هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في مجمع، وتتجلى مظاهرها في تلك التغيرات البنائية الوظيفية، التي تصيب مكونات المجتمع، وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية العظمى، وعليه فإنه يلاحظ أن التنمية هي عبارة عن أسلوب للعمل الاجتماعي الذي يرتكز على إحداث التغير الاجتماعي الواعي والمقصود.

فالتغير إذن يشير إلى حدوث تغيرات في الظواهر والأشياء، دون أن يكون لهذا التغير اتجاه واضح يميز، فالتغير يكون تقدما ذو ارتقاء أو تخلفا أو تأخرا، أما التنمية فإنها تعني أن التغير يسير في خط مستقيم من حسن إلى أحسن، وفي اتجاه إيجابي صاعدا إلى الأمام. ويرى ستوداك أن التنمية عملية تغير جذري في المجتمع من نواحي مختلفة سواء اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو غيرها.[3] ويقول عبد المنعم شوقي أنها ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية المستمرة التي يقدم بها الإنسان في المجتمع، ما من خلال عمل تغير مقصود وموجه يهدف إلى إشباع الحاجات.[4]

---

[1] : رشاد أحمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 44.

[2] : حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 13.

[3] : نفس المرجع، ص ص 9-10.

[4] : نفس المرجع، ص 11.

فالتنمية بهذا المعنى تعني انتقال المجتمع من طور غير مقبول إلى طور آخر مقبول يستطيع أن يوفر حياة اجتماعية واقتصادية، أحسن مما كانت عليه، لأنه الانتقال بالمجتمع من طور إلى آخر عبر هذه التغيرات المخططة والهادفة لا يمكن أن تعود به إلى التقهقر، وإنما تأخذ به إلى طور الأحسن والأفضل، وعموما فالتنمية من خلال التعاريف السابقة لا تهتم بجانب واحد، وإنما تهتم بجوانب مختلفة من جوانب الحياة، في حين يشير إلى حدوث تغيرات في الظواهر والأشياء دون أن يكون لهذا التغير اتجاها واضحا يميزه عما كان وعما سيكون فالتغير قد يكون ارتقاء وتقدم، وقد يكون لكوص وتخلفا وليس هناك تقدم مطرد وتحسن مطلق، ولكن هناك تغيير وعليه فالتنمية تكون ناتجة عن استخدام التكنولوجيا من أجل تحقيقها في حين أن العمليات الناتجة عن ذلك تعني تغيير.

III. التنمية والتطور:

يقصد بالتطور ذلك التغير التدريجي وبدل التطور على الطريقة التي بها تتغير الأشياء من حالة إلى أخرى ويبطئ، ويأخذ بذلك فترات طويلة ويذهب بعض العلماء إلى أن مراحل التطور ترتبط بالظواهر الاجتماعية والكونية، والعضوية الموجودة، وبناء عليه تم تقسيم التطور إلى عدة أنواعمنها،

التطور الكوني، والتطور العضوي، والتطور العقلي،[1] وما يصاحب هذا الأخير من نمو وارتقاء في التفكير والشعور والإدراك، ثم النضوج وأخيرا الاضمحلال [2] وهو بذلك يعتمد على القدرات الذهنية والعقلية لأفراد المجتمع.

ولقد ربط باريوفز بين التنمية والتطور في قوله "بأن التنمية هي العملية التطورية تنشأ من عملية الانتشار الثقافي،[3] أما التطور فإنه يتضمن الفكرة القائلة أن كل المجتمعات تمر بمراحل محددة خلال الانتقال من الصورة البسيطة إلى الصورة المعقدة.

بينما يرى ديفيد هيوم أن التطور يسير من الغريزة إلى الشعور بالعاطفة إلى العقل، في حين أن أوجيست كونت قد بين أن كل المجتمعات تنمو خلال تطورها بمراحل ثلاث

[1] : حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 12.

[2] : هناء حافظ بدري: مرجع سابق، ص66.

[3] : السيد محمد الحسيني، التنمية والتخلف دراسة تاريخية بنائية، القاهرة، دار المعارف 1982، ص ص 64-65.

هي البداية،والانتقالية والوضعية كما يدعى أن التطور في جانب واحد من تنظيم المجتمع ينعكس على كل الجوانب الأخرى.

فالتنمية الحقيقية هي كل ما يفعله الإنسان لتحسين حياته، وتطويرها للأفضل مستخدما في ذلك كل ما لديه من موارد ووسائل وأدوات. ويتضح مما سبق أن التنمية تهدف إلى التطور والتقدم خلال مراحل متعاقبة من أجل الازدهار والرقي أكثر فأكثر، أما التطور فما هو إلا عملية تحول من صورة بسيطة إلى صورة معقدة.

IV. التنمية والتقدم:

لقد قام المفكرون بربط التنمية بمفاهيم أخرى من بينها التقدم بحيث تعرف على أنها تمدن لأنها اتجاه التحول من التقليدي إلى ما هو أحدث، [1] وبالتالي فهي عملية حضارية متكاملة تهتم بتوفير الخدمات الأساسية للأفراد المنتجين، لتوفر لهم الشروط الموضوعية للوصول إلى مستوى التقدم التكنولوجي المطلوب.[2] ولقد قدمت هيئة الأمم المتحدة تعريفا للتنمية، واعتبرتها العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اجتماعيا، اقتصاديا، وتعتمد بقدر الإمكان على مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه.[3]

فالتنمية يجب أن تكون شاملة جميع أفراد المجتمع وجميع مجالات الحياة الاقتصادية كانت أم اجتماعية، وسياسية....الخ.

كما تعرف التنمية على العمليات التي تستهدف توجيه جهود المواطنين، والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، للمجتمعات المحلية، وتكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم والشعوب ومساعدتها على الإسهام الفعال في التقدم القومي.

فضرورة مساهمة الأهالي في العمل من أجل تحسين أحوالهم وظروف معيشتهم، من أهم ما تهتم به التنمية، كما أنه يجب تقديم ما يلزم من مختلف الخدمات، لمساعدة الأفراد في الوصول إلى التقدم. إذن فالتنمية تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة عن الصفات والخصائص التقليدية التي هي منتشرة في المجتمع ويأخذ بعين الاعتبار الاعتماد على صفات وخصائص السائدة والمنتشرة في المجتمع المتقدم.

---

[1] :عبد الرحيم تمام أبو كريشة، مرجع سابق، ص92.

[2] : نفس المرجع، ص23.

[3] : عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص144.

والتنمية هي التقدم لكن في كل الميادين، وعبر مراحل تاريخية مختلفة، وإحداث تقدم جذري في كل نواحي المجتمع المختلفة سواء اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية وغيرها. أما التقدم هو التحسن الذي يطرأ على المجتمع الإنساني في انتقاله من حالة بسيطة إلى حالة عظمى،وهو يهدف إلى الازدهار والرقي أكثر فأكثر من المراحل السابقة يرتبط بالواقع الاجتماعي الموجود في المجتمع، فالتقدم هو عملية أساسية لتوجيه مختلف القوى من أجل خدمة الإنسان ورفاهيته.

V. التنمية والتحديث:

يعد التحديث مصطلحا جديدا، فلم يكن متداولا قبل الخمسينات، فقد بدأ استخدامه في أواخر الخمسينات، ولقد كان الاستعمال المتداول للمصطلح يؤخذ على أنه استحداث شيء قديم وتحويله إلى صورة حديثة، وذلك بالأخذ بالأساليب العملية الحديثة، في المجالات المختلفة.

فلقد ميز دور كايم بين التقليدية والحداثة، بين وبأن الانتقال من العلاقات الاقتصادية المحددة في المجتمع التقليدي إلى الاتجاهات الاقتصادية الإبتكارية المعقدة، اعتمد على تغيير في قيم واتجاهات معايير الناس. [1] أما كارل ماركس اعتبر أن التنمية أو التحديث عملية ثورية، أي أنها تتضمن تحويلات شاملة في التبعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية،وأن البلد الأكثر تقدما من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد الأقل تقدما.

كما فرق نبيل السمالوطي بين التنمية والتحديث، حيث يرى أن التنمية والتحديث تعني المحاولة البشرية لتحسين ظروف الحياة الجماعية، والفردية بما يتفق مع نسق القيم القائم والموجود فيكون الاتجاه نحو الإنجاز لتحديد الأعمال والحوافز على أساس المعايير التي يتمتع بها الفرد ومن ثم تحدث تغيرا في المجتمع، فالرغبة في الإنجاز عامل مهم في تقرير مستقبل التنمية. ولقد وضع ماكليلاند أن مستوى الانجاز في أي مجتمع يعبر عنه بمستوى التجديد والتنظيم، وعليه يجب أن نميز بين التنمية والتحديث على أساس أن

[1] : عبد الرحيم تمام أبو كريشة، مرجع سابق، ص 95..

التحديث يعني تخليص المجتمع من الطابع التقليدي المدعم للتخلف وذلك من خلال الأخذ بالأساليب الحديثة في المجالات المختلفة، ابتداء من التعليم، الصحة، الزراعة...

وهذا يعني مسألة التحديث في جوهرها مسألة عملية تكنولوجية خالصة، أما التنمية الشاملة فتستغرق إلى جانب التحديث، عملا آخر يتمثل في أسلوب التوظيف وفي توزيع عائد التنمية، وخاصة في تلك الأجواء التي لا يعاد الاستثمار فيها. لذلك فإن معظم الدراسات التي كانت حول التنمية بأنواعها بينت أن التنمية ليست قضية علم فحسب بل قضية عملية، وإنسانية وسياسية.[1]

ويذهب ولبرت مور إلى أن التحديث يتضمن إحداث تحول شامل. في بناء نظم المجتمع التقليدي الذي لم يصل بعد إلى مرحلة المجتمع الحديث ويستهدف هذا التحول إلى إحلال نموذج لتكنولوجيا ونموذج التنظيم الاجتماعي المميزة للمجتمعات القريبة بدلا من النماذج المختلفة القائمة داخل المجتمع المتخلف في حد ذاته.

فالتحديث إذن عملية تتصف بها المجتمعات المتقدمة لصعوبة تطبيق أبعادها ومكوناتها على المجتمعات المتخلفة، وما تقوم به البلدان عبارة عن عملية نقل للنظم والتنظيمات، والابتكارات والتكنولوجيا كأبعاد تعبر عن تحديث من الدول المتقدمة واكتساب الجديد منها وثم عملية النقل عب طريق الاتصال والاحتكاك بالمجتمعات المتقدمة وصولا إلى نموذج مجمعي جديد مغاير تماما عن النموذج الذي يكون سائد في المجتمع.

فالتحديث عملية معقدة تهدف إلى إحداث تغيرات في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، لتنتهي في الأخير هذه العملية (عملية التحديث) إلى تطوير اتجاهات ايجابية، داخل المجتمع المراد وذلك عن طريق تبني الأفراد لإتجاهات جديدة. مهما يكن فإن مصطلح التحديث لا يطرح قضية جديدة أكثر من كونه طرح بعض المفاهيم المتداخلة مع قضية التنمية الأساسية بمختلف اتجاهاتها.

[1] : عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص59.

ثانيا: نظريات التنمية

I. نظرية التحديث:

لقد وضح كل من دور كايم وفيبر، بطرقهما المختلفة العديد من المواضيع الأساسية لنظرية التحديث الحالية، وخاصة في مقارنتها بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث، وتأكيد أكبر على القيم والأعراف التي تؤثر على هذين النمطين من المجتمعات في أنظمتها الاقتصادية.[1]

فهذه النظرية انطلقت من إشكالية واضحة تقوم على التفرقة بين مجتمعين مختلفين تماما، الأول متقدم حديث وهو العالم الغربي والثاني متخلف تقليدي وهو العالم الثالث، وهذا الأخير يتوجب عليه السير على الدرب الذي سلكه العالم الغربي، إذا أراد أن يبلغ نفس الدرجة من التقدم والتطور.

بالرغم من أن كل واحد منهما، يحاول فهم هذا التناقص بطريقة مختلفة، إلا أن علماء الاجتماع اهتموا بها وعملوا على تطويرها.

وقد ذهب دور كايم إلى القول بوجود نمطين رئيسيين من المجتمعات، نمط المجتمع التقليدي ونمط المجتمع الحديث، وكل منهما يتميز بمجموعة من الموصفات ويعتمد على جملة من الميكانيزمات، فالمجتمع يقوم على أساس التضامن الميكانيكي الذي يعتمد على التشابه في البنيات وعلى التوافق في العواطف والأفكار والعقائد ونماذج السلوك، وفي هذا الإطار نجد أن خروج الفرد عن الجماعة يعرض وحدتها للخطر، وفيه يسود التجانس القائم على القهر والصرامة، والأدوار والمراكز الاجتماعية، وهنا يقوم نوع من التضامن العضوي الذي يقوم على التباين الذي يؤدي إلى التكامل.

وفي هذا البناء تسود الاتجاهات التعاونية وتظهر التنوعات الفردية، ويصبح كيانا مستقبلا في آرائه.

[1]: محمد عاطف غيث، تاريخ النظرية في علم الاجتماع والاتجاهات المعاصرة، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1973، ص 120.

أما ماركس فيبر فلقد ركز اهتمامه على العوامل النفسية والدوافع السيكولوجية وأثرها على سلوك الأفراد خاصة السلوك الاقتصادي وإحداث التنمية [1] وأراد أن يميز بين مسائل التغير الاجتماعي من خلال تحليل العلاقة بين الأخلاق البروتستانية والروح الرأسمالية.[2]

وفي تفسيره لنشوء الرأسمالية انطلق فيبر من منطلقات مغايرة التي اعتمدها ماركس فالتغيير الذي في البنية الاقتصادية حسب زعمه جاء نتيجة التغيرات التي حدثت في نطاق القيم الاجتماعية، ولم يكن لعامل الربح، وتراكم رأس المال في المرحلة الاقطاع، الأثر الفعال في تواجد تلك المرحلة، فالتغيير الذي حدث في سلم القيم الاجتماعية والأخلاقية، كان نتيجة ثورة الإصلاح الديني في أوربا في نطاق المذهب البروتستاني، فروح الرأس المالية هي روح العقيدة البروتستانية بما تتصفه من سلوك وأخلاقيات عملية، وعليه فروح الرأسمالية حسبه ظهرت قبل الرأسمالية ذاتها.

ويرى باتهام فيبر أهمية الأخلاق الاقتصادية للدين، فالدين وما ينظمه من قيم هي موجه للسلوك، فقد حدثت التنمية الاقتصادية في أوربا الغربية، في الوقت الذي أصبح فيه المجتمع الأوربي قادرا على تقبلها، تحت تأثير البروتستانية التي عملت على تكوين النضج النفسي وتهيئة الجو الملائم لقبول جو القيم والأفكار المرتبطة بالرأسمالية، وتعتبر هذه القيم شرطا ضروري لظهور الرأسمالية الحديثة.

ويبقى الموضوع الرئيسي الذي أستأثر فيبر هو مشكلة نشوء الرأسمالية والبحث فيها يجب أن يتجه حسبه إلى دراسة الاتجاهات السيكولوجية التي كونت منها عقلية النظام الإقطاعي الاقتصادي.

وقد وجهة انتقادات عديدة لفيبر أهمها:

1 - أن العديد من البلدان غير المسيحية كاليابان استطاعت أن تحرز تقدما هائلا سواء في الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية.

---

[1] : حسن شحاتة، مفاهيم جديدة لتطوير العمل، في الوطن العربي، الدار النهضة العربية، بيروت، 2001، ص 52.

[2] : كامل عمران، التنمية في الوطن العربي، مطبعة الاتحاد، دمشق، 1990، ص 153.

2 – أن الرأسمالية بأشكالها (النقدية، العقارية، والتجارية) قد نشأت قبل ظهور البروتستانية في القرن الخامس عشر، حيث كانت إيطالية ممثلة لهذه الصورة المبكرة من الرأسمالية الصناعية في القرن التاسع عشر. بل كانت أكثر ازدهارا في الجنوب منها في الشمال.

3 – إن البروتستانية هي دعوة للتحرر الديني والاجتماعي ورفض الاستغلال والسيطرة أكثر منها دعوة إلى سيطرة جديدة باسم رأس المال والنشاط الجديد للأفراد.[1]

أما أهم المقولات التي تستند إليها نظرية التحديث فهي:

1) رفض مراحل تطور المجتمع الإنساني التي تعتمد عليها الماركسية، وطرح مراحل أخرى بديلة اختزلت في مرحلتين رئيسيتين هما: مرحلة التخلف أو مرحلة التقليدية ومرحلة الحداثة أي التقدم.

2) رفض محركات التاريخ التي تقول بها الماركسية،وخاصة الصراع الطبقي وطرح محركات جديدة هي قوى التحديث الغربية التي تغير في مؤسسات المجتمع التقليدي وتقدم نموذجا يمكن تقليده، وتدعيم النخبة أو الصفوه المحلية التي تهيأ الظروف للانطلاق نحو التحديث.[2]

3) لا ترجع سبب التخلف في البلدان النامية لعامل الاستعمار دائما إلى المؤسسات التقليدية التي تميز بالقدرة وتنمي اتجاهات بقيم العقلانية لدى الأفراد.

4) إن عملية التغيير لوحظت في أوربا الغربية والتي اشتملت على التحضر، والتصنيع وتحديث الشخصية هي العملية التي نلاحظ الآن في البلدان النامية والتي تبدأ المرحلة الانتقالية ثم تنتقل إلى وضع حضاري تشبه بالوضع الحضاري في الجبهات الغربية.

5) آلية التنمية الأساسية هي السوق وليس التخطيط الحكومي.

---

[1] : كامل عمران، مرجع سابق، ص 156.

[2]: محمد بوقشور، النظام التعليمي والتنمية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع التنمية، جامعةالإخوة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية قسم علم الاجتماع، 2010/2009، ص 91.

6) النمو الاقتصادي الصرف هو الأداة الأساسية لتحقيق التنمية في البلدان النامية.

قد جنح أصحاب هذا المدخل إلى الوضع المجتمعات النامية، بالرغم من الفروقات الكبيرة فيما بينها، ضمن عريضة واحدة أو صف واحد، أو نموذج واحد، وكان هذا النموذج يقارن بالنموذج الآخر المقابل والمغاير تماما، الذي يحوي المجتمعات الغربية.

ويتضح من خلال المقارنة بين هذين النموذجين أن المجتمعات النامية تحتوي ما هو مختلف أو مغاير لنموذج المجتمعات الغربية، أو ما هو أدنى مرتبة من حيث التكنولوجيا والمؤسسات وأنماط الشخصية، فالمجتمعات النامية مجتمعات زراعية عموما وفقيرة وغير مصنعة، وتستخدم أدوات إنتاج بسيطة مما يعيق نموها إلى مستوى مشابه أو قريب من مستوى المجتمعات الغربية الصناعية الفنية، والتي تستخدم التكنولوجيا الحديثة.

وقد قام بارسونز في نهاية الستينات من القرن الماضي، بإعادة صياغة مفاهيم هذا المدخل بعد أن تعرضت هذه المقولات لانتقادات واسعة، فاضطر إلى ربط نظرية دور كايم و فيبر ضمن نظريات أخرى ليقدم نظرية عامة همزة وصل بين العلماء الكلاسيكيين والعلماء المحدثين الذين اشتغلوا بتحليل الأبنية الاجتماعية في العالم الثالث، وقد كان مدخل بارسونز لتحليل هذه المجتمعات هو متغيرات النمط التي يتم من خلالها مقارنة أنماط مختلفة من الأفعال وأنماط مختلفة من المجتمعات وفق للشرط الذي قطعه كل منها في سلم التقدم والتطور، وقد صاع بارسونز في ذلك ما أسماه بمتغيرات النمط والتي هي عبارة عن نماذج مثالية يتم تبني البعض منها في مقابل التخلص مما يقابلها من متغيرات،فالمجتمعات الغربية الرأسمالية الحديثة تتبنى مستويات ثقافية تقوم على الانجاز والحياد الوجداني والتخصص والعمومية والمصلحة الجماعية في نفس الوقت الذي يجب فيه التخلص من المتغيرات، وهي الغزو والوجدانية والانتشار والخصوصية وتفضيل المصلحة الذاتية، إذا كانت المتغيرات الأولى قد ظهرت في الغرب الذي تبناه. محققا بذلك درجة عالية من التباين الوظيفي فإن دول العالم الثالث تنتشر فيها المتغيرات الثانية، وطالما أنها لا تزال في مرحلة التحول فإن أنساقها السياسية وأبنيتها الاجتماعية

والاقتصادية لا يمكن أن تكون مثل نظريتها في المجتمعات الغربية المستقرة التي قطعت أشواطا كبيرة ومتقدمة في ذلك.[1]

ولعل مفهوم التكيف التطويري للمجتمع هو من بين أهم ما قدمه بارسونز الذي يقارن من خلاله بين المجتمع النامي أو التقليدي، والمجتمع الغربي الصناعي الحديث فالمجتمع الغربي حسبه يقيم الأفراد بناء على الانجاز الفردي في حين يقيم المجتمع التقليدي للأفراد بناءا على معايير مورثيه، ويوضح أن المجتمع الغربي الصناعي يشجع على التنافس ويحث عليه، أما المجتمع التقليدي فلا يفعل ذلك.[2]

وعند دراسة نظرية التحديث للبناء الاجتماعي والاقتصادي في العالم الثالث فإن اتجاهاتها التفسيرية تنطلق من فرضية مشتركة، هي أن البناء الاجتماعي هو بناء متخلف، وأن هذا التخلف هو ظاهرة أصلية، يمكن أن توصف عن طريق دلائل ومؤشرات تقليدية، ولذلك فالتنمية تعني التخلص من هذه السمات القديمة المتقدمة التي بها استطاعت أن تتقدم، ووفقا لمدرسة التحديث يتم تقسيم المجتمعات الإنسانية على أساس درجة التقدم الاجتماعي والاقتصادي إلى فئتين، مجتمعات متقدمة وأخرى متخلفة، يتم هذا التقسيم على أساس عدد من المؤشرات منها على سبيل المثال: متوسط دخل الفرد– درجة التصنيع.

ويمكن تلخيص أهم قضايا نظرية التحديث في ما يلي:

1 – تمر بلدان العالم الثالث بمرحلة من التطوير الاقتصادي والاجتماعي تشبه تلك التي مرت بها المجتمعات المتقدمة في القرن التاسع عشر، ولخروجها من هذه المرحلة عليها بالسير على نفس الخط الذي سارت عليه المجتمعات الغربية المتطورة.

2 – يرجع السبب الرئيسي في مختلف مجتمعات العالم الثالث إلى العوامل داخلية كامنة في البناء الاجتماعي، والثقافي لهذه المجتمعات الذي يميز بعدم التجانس، حيث تتداخل فيه العناصر الحديثة مع التقليدية، وهذه الأخيرة تعمل على كبح وإيقاف كل عملية للتحديث.

---

[1]: عبد العالي دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 150.

[2]: عبد العالي دبلة، مرجع سبق، ص 153.

3 - لأن أسباب التخلف داخلية فالتغير في دول العالم الثالث يأتي من خارج، مثلا في تيارات الثقافة القادمة من المجتمعات الغربية، حيث تقوم نظرية التغير على فكرة محورية مفادها أن الإنسان التقليدي قادر على صنع التغير بنفسه، وعليه فإنه بحاجة إلى فكرة محورية مفادها أن الإنسان التقليدي غير قادر على صنع التغير بنفسه، وعليه فإنه بحاجة إلى من يعينه على تحقيق هذا التغيير والثقافية الغربية هي التي تقدم له هذا العون.

4 - التغير لا يحدث في البلدان العالم الثالث بين عشية وضحاها، ولكنه يحدث بشكل تدريجي خطي بمعنى التغير يسير في خط واحد مستهدفا الوصول إلى النمط المثالي المتمثل في صورة المجتمع الغربي الحديث، أين يختفي تأثير الروابط القبلية والقرابة على تشكيل الأمور السياسية ويبدأ النظام السياسي في اكتساب الشرعية، وينشر التعليم وتتسع رقعة التصنيع وترتفع درجة التحضر ويتعمق الاتجاه الديمقراطي.

5 - إن عملية التغير لا تتم دون مشكلات، فمثل هذه المجتمعات النامية أو المتغيرات سوق تواجه كل المشكلات التغير الاجتماعي، ومن بينها على الخصوص ظهور التناقص بين القوى التقليدية والقوى الحديثة مع إمكانية بروز الصراع بينهما وتشمل نظرية التحديث على جملة من الاتجاهات أبرزها:

1 - اتجاه النماذج أو المؤشرات:

ويقوم هذا الاتجاه على استخلاص علماء الاجتماع الغربيين السمات والخصائص الأساسية لمجتمعاتهم المتقدمة ومقابلته بنقيضها في المجتمعات المتخلفة حيث ناقش باسونز نمطي المجتمع التقليدي والحديث[1] ويمكن الحصول على نموذجين اثنين نموذج التقدم ونموذج التخلف ويتضمن كل منهما عددا من المؤشرات الكمية منها متوسط الدخل الفردي ونسبة السكان الدين يعملون في الزراعة وطريقة استخدام التعليم.

[1] : رشاد أحمد عبد الطيف، تنمية المجتمع المحلي، مرجع سابق، ص 50.

وترتكز النظرية الوظيفية على أن المجتمع نسق كلي يتكون من أجزاء تعتمد على بعضها البعض[1]. ومن أجل فهم أي جزء من أجزاء المجتمع ينبغي أن لا يتم في ضوء الكل، أي في حالة انجازه لوظيفة التي تعمل للمحافظة عل الكل وإبقاء على توازنه وهكذا فإن العلاقة وبين الأجزاء بين الكل هي علاقة وظيفية.[2]

أما بالنسبة للمؤسسات والعلاقات الاجتماعية، فقد حدد باسونز المتغيرات النمطية الخمسة في كتابه النسق الاجتماعي في كل من نموذج المتقدم والنموذج المتأخر على الشكل التالي:[3]

1- الوجدانية في مقابل الحياد الوجداني.
2- المصلحة الذاتية في مقابل المصلحة الجمعية.
3- العمومية في مقابل الخصوصية.
4- الأداء في مقابل النوعية.
5- التخصص في مقابل الانتشار.

وإن التنمية استنادا إلى أصحاب اتجاه النماذج تتمثل في اكتساب المجتمعات المتخلفة لمتغيرات المجتمعات المتقدمة واستيعابها وضرورة التخلي عن المتغيرات الشائعة فيها، لأن ذلك يمثل نقطة البداية على طريق التنمية، إلى أن آراءهم تفتقر إلى النظرة الكلية التاريخية الشاملة، لأنها تختزل عملية التنمية في مجرد اكتساب الدول المتخلفة خصائص الدول المتقدمة، وتحاول إظهار جوانب الاتساق والتكامل في المجتمعات المتقدمة، مع سعي مفضوح لإخفاء جوانب الاستغلال والسيطرة فيها.[4]

وعليه فالتنمية إذن هي عبارة عن عمليات ديناميكية لتغير النسق الاجتماعي وفقا لتوجيهات قيمة من النسق الوظيفي الثقافي ينظمها فعل اجتماعي مرسوم يقصد به التغير

[1]: محمد عبد الفتاح، الأسس النظرية للتنمية الإجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005، ص 54

[2]: نفس المرجع، ص 55.

[3]: محمد مصطفى الأسعد، التنمية رسالة الجامعة في الألفية الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2000، ص ص 117-118.

[4]: محمد مصطفى الأسعد، مرجع سابق، ص 150.

في مستوى التفاعل بين الأنساق الاجتماعية لتعديل أشكال العلاقات الإنسانية وعليه فإن التنمية تبحث دائما عن تغيير وظائف التنظيم داخل المجتمع.

2 الاتجاه التطويري المحدث:

يميل أصحاب هذا الاتجاه إلى تجنب ربط التاريخ بأهداف معينة، حتمية مرغوب فيها، وتوسيع نطاق اهتمامه ليشمل التاريخ الإنساني كله، ونحاول تقديم ضمان للاستقرار في مواقف تتسم بسرعة التغير تؤدي إلى تفكيك وصراعات مختلفة.[1]

ومن أبرز ممثلي الاتجاه التطويري المحدث بارسونز و والت روستو حيث انطلق بارسونز من تحديده للعملية التطويرية على أنها زيادة أو تدعيم القدرة التكيفية للنسق، والتي تعني بالتحكم المجتمعي في البيئة بحيث يمكن النسق والمجتمع باستمرار من التكيف مع مواقف جديدة ووظائف جديدة، ولكي يزيد المجتمع من القدرة التكيفية لابد أن يمر حسب زعمه بثلاث عمليات أطلق عليهم دائرة التطور وهي التباين- التكامل- التعمير.

أما روستو فقدم نموذجا لمرحلة أكثر تعقيدا وهي تقوم على فكرة مؤداها أنه، لا يمكن لأي مجتمع أن يصل إلى درجة عالية من النمو إلا إذا قطع مجموعة من المراحل يتلو بعضها البعض في طريق التقدم.

فعملية التنمية في المجتمعات النامية تكمن الإشارة إليها بوصفها سياقا تكتسب منه هذه المجتمعات خصائص التنسيق الاجتماعي، بدرجات متفاوتة،ومن ثم يصبح معيار التخلف والنمو متوافقا على مدى ابتعاد أو اقترابا هذه المجتمعات من الخصائص الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، فنظرية روستو وصفها بالشمولية والواقعية الوضوح، وهي تمثل في اعتقاده بديلا للنظرية الماركسية في تطوير المجتمعات، فذهب إلى أن المجتمعات من الخصائص الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، ونظرية "روستو" وصفها بالشمولية والواقعية الوضوح، وهي تمثل في اعتقاده بديلا الماركسية في تطوير المجتمعات، فذهب إلى أن المجتمعات في تطويرها تمر بمراحل خمس أساسية:[2]

[1] : نفس المرجع، ص 152.

[2] : كامل عمران، مرجع سابق، ص ص 161-162.

- **المرحلة الأولى (المرحلة التقليدية):** ويقوم الإنتاج فيها على أساس العلوم والفنون التي كانت سائدة في القديم، ويتسم هذا المجتمع بانخفاض مستوى الدخل الفردي، وعدم القدرة على تطبيق التكنولوجيا وانتشار التقاليد الجامدة وغلبة الطابع الزراعي المرتبط بالنظام الإقطاعي.
- **المرحلة الثانية (مرحلة التمهيدية للانطلاق):** ولابد من توافر ظروفا سياسية واجتماعية معينة حتى تكون معدا للانطلاق، وكانت انجلترا أول دول أوربا اهتمت بمرحلة التهيؤ للانطلاق في أواخر القرن الثامن عشر، بسبب مزاياها الجغرافية ومواردها الطبيعية.
- **المرحلة الثالثة (مرحلة الانطلاق):** تعد هذه المرحلة هي الحد الفاصل في حياة المجتمعات الحديثة، عندما تزول العوائق عن طريق النمو الاقتصادي وخاصة مع بداية استغلال رأس المال بمعدل كاف بحيث يصبح النمو حالة اعتيادية، وذلك يجب أن يرتفع الاستثمار، وذلك لضمان وجود زيادات في الإنتاج الفردي [1] وعليه تحدث عملية البدء في الانطلاق بحدوث دافع قوي معين، قد يكون ثورة سياسية تؤثر في البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي القائم .
- **المرحلة الرابعة (الاتجاه نحو النضج):** ويصلها المجتمع بعد مضي ستين عاما على بدء مرحلة الانطلاق، وتمتاز هذه المرحلة بانتشار طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، مع انخفاض نسبة العاملين في الزراعة إلى حدود (20%) للاستثمار وتصدير فائض الإنتاج، كما أن القيادة تنتقل من أيدي مالكي وسائل الإنتاج إلى أيدي المديرين.
- **المرحلة الخامسة (عصر الاستهلاك الجماعي العالمي):** وتمتاز بارتفاع متوسط الدخل الفردي، وزيادة نسبة سكان الحضر مع توفير إعتمادات كبيرة للرفاهية الاجتماعية والتضامن الاجتماعي.

وهكذا يرى روستو أن البيئة الإجتماعية تحدد ولا تتحدد بتطور القوى المنتجة ويؤمن بأن النمو الإقتصادي يتخذ نمط واحد وأن الدول النامية اليوم لابد أنها ستماثل

[1]: حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سابق، ص 49.

الدول المتقدمة في المستقبل، لأنه يفترض أن هذه الأخيرة كانت متخلفة ذات يوم وانها قد حققت تقدمها من خلال البناء الذاتي أو من خلال الانتشار والتأثير.

3 الاتجاه الانتشاري (اتجاه الانتشار الثقافي):

إن القضية الأساسية التي ينهض بها هذا الاتجاه هي أن درجة الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الإنجاز هي الدعامة الأساسية للتنمية [1]، حيث يتخذ من كلية المجتمع والثقافة وحدة تحليل وتفسير لعملية التحديث ووضع نماذج الموجهة للتنمية الاجتماعية [2] ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن البلدان النامية أمامها نموذج وحيد، وهو نموذج المجتمع الغربي وأن تحقيق التنمية يتم من خلال انتقال العناصر المادية والثقافية السائدة في الدول المتقدمة إليها، ويركزون على تأثير التكنولوجيا والسلع الاستهلاكية، والأفكار والقيم الغربية، على افتراض أنها تشكل نسقا اجتماعيا معينا، وأن انتقالها سيؤدي إلى تغيير الثقافة والبناء الاجتماعي في مجتمعات البلدان النامية، لتصبح في نهاية الأمر كالمجتمعات المتقدمة، فالتنمية وفق هذا الاتجاه تتمثل في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا والقيم والنظم من دول العالم المتقدم إلى الدول النامية.[3] يؤكدون على أن التنمية تتم بواسطة الانتشار الثقافي أو الجاري من نقطة مركزية هي الغرب، ومن خلال انتقال العناصر المادية والثقافية السائدة في الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

ولقد أكدوا إن قوبل بالترحيب أو بالرفض، فإن أسهل طريقة لإحداثه هي المحاكاة، لكن التغيير القائم على المحاكاة كثيرا ما يكون خطيرا، خاصة إذا فرضت قيود على وسيلة الإنتاج وعلى الأهداف وحدها، فاختيار أهداف بالغة العمومية والبعد نقلا عن مجتمعات أخرى بمنح فرصة أو مجالات للابتكار في اختيار الوسائل التي تستخدم، حيث يستخدم هذا في أهداف مثل رفع المستوى التعليمي وتحسين ظروف المعيشة.

إن مشكلة التكنولوجية وانتقالها إلى الدول النامية ترتبط بالنظام الاقتصادي الاحتكاري الذي تمثله القوى الدولية الكبرى، حيث تؤكد الكثير من الشواهد التاريخية

[1] : د. علي غربي، د. بلقاسم سلاطنية، د. إسماعيل قيرة، د حميد خروف، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص 106.

[2] : شبل بدران، التعليم والبطالة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 27.

[3] : شبل بدران، رجع سابق، ص 27.

والواقعية أن التكنولوجيا المتطورة تبقى دائما من نصيب هذه القوى ولا يمكن للدول النامية أن تحصل عليها.

من خلال ما سبق ذكره في هذا الاتجاه، فإن المجتمع المتأخر لا يمكن له التأقلم مع نمط ثقافي معين مأخوذ من اي مجتمع ويتقبله بنفس الصورة التي كان عليها في المجتمع الآخر، وهذا نظرا للاختلافات الكبيرة في الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تميز المجتمعات عن بعضها البعض، ونجد أنه ما يقبل التطبيق في مجتمع معين لا يمكن تطبيقه في مجتمع آخر نظرا للظروف الخاصة، وما يقبل في زمن معين لا يمكن ان يقبل في زمن آخر، كما أغفل أصحاب هذا الاتجاه في سياق التحليل لظروف التنمية والتخلف المحددات التاريخية والجذور الاستعمارية لظاهرة التخلف، كما أغفلوا مرونة وتنوع الثقافات التاريخية، وانطلقوا من خارج العلاقات الحقيقية المتصلة بقضايا التنمية الكامنة في صميم البناء الاجتماعي.

4 الاتجاه السيكولوجي (الاتجاه النفساني):

يشمل هذا الاتجاه تلك النظريات التي ركزت على تغير الإنسان، مثل نظريات الدينامكية النفسية، نظرية التغير السلوكي، واتخذ أصحاب هذه النظرية من الإنسان وحدة التحليل والتفسير الكائن الإنساني الفرد هو محور التغير ومدخله[1] وهو ما تتضمنه التنمية البشرية في اعتبار الكائن الفرد هو محور التنمية بمختلف مجالاتها.

ولقد بين ماكليلاند أن الرغبة في الإنجاز عاملا مهما وحاسما في التنمية حيث أنه طالما تبدأ التنمية يتكون لدى الإنسان حاجة متزايدة إلى الإنجاز فالذين لديهم الدافع للإنجاز لابد أن يحققوا في المواقف التي تكون فيها مخاطر الفشل معقولة وهي مخاطر يمكن الحد منها بزيادة الجهد والمهارة فالأمم التي لديها درجة أعلى على مقياس الحاجة إلى الإنجاز تتطور وتنمو بشكل أسرع.[2]

ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه أنه في الحضارة الغربية، كما هو الشأن في كل الحضارات الأخرى بمجرد ما تنطلق العملية التنموية يشعر الناس بحاجة الانجاز أو ما

---

[1] : شبل بدران، التعليم والبطالة، مرجع سابق، ص 26.

[2] : علي عبد الرزاق جباسي، هاني خميس أحمد عبده: علم اجتماع، نظرية وتجارب إنسانية، دار المعرفة الجامعية بالأزرايطة، 2009، ص 25.

اصطلح عليه بحافز الإنجاز، فالأشخاص الذين يتوفرون على حافز من هذا النوع، يمكن لهم حسب زعم هؤلاء، مواجهة وضعيات تحمل أخطارا بالفشل، أخطار يمكن أن تتقلص عن طريق بذل مجهود أو الحصول على مؤهلات متينة، وبالتالي فإن هذا الاتجاه يشير إلى أن البحث عن الثروة، يعني تلبية حاجات سيكولوجية هامة، وعليه فالقضية الأساسية فيه هي أن الدافعية الفردية أو الحاجة للإنجاز هي الدعامة الرئيسية للتنمية الاقتصادية.

وبوضوح يبرز دافيد ماكليلاند أن القيم والدوافع والقوى النفسانية هي التي تحدد تماما معدل التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، وأن الأفكار هي التي تلعب الدور الهام في تشكيل التاريخ وأن الجوانب المادية لم تلعب مثل هذا الدور ولن تلعبه وقد عرف الحاجة إلى الإنجاز بأنها الدافع إلى صنع الأشياء بطريقة أفضل وأكفأ، وأن هذا الدافع يمثل خاصة عقلية، وإستراتيجية التي يقترحها لإحداث التنمية هي حشد مصادر الانجاز العالي السائد، في المجتمعات المتقدمة، لكي تعمل هذه المصادر جنبا إلى جنب مع المصادر النادرة، بسبب الحاجة إلى الإنجاز السائد في البلدان المتخلفة التي يتصف سكانها بالكسل.[1]

إن البلدان العالم الثالث تتفاوت وتختلف في الكثير من ظروفها الاجتماعية والثقافية والحضارية وهناك الكثير من المعوقات التاريخية التي تمنعها من تكرار تجربة المجتمعات الغربية، وتؤكد الشواهد التاريخية والواقعية، أن الشعوب لا تسلك طريق التقدم حتى تصل إلى نفس درجة العقلانية أو الرأسمالية المزعومة، وأن أي تقدم أو تدرج نحو العصرنة حسب الوصفة التي يقدمها أنصار (اتجاه التحديث)، حتى ولو كان بسيطا وبطيئا لا يتم ذلك إلا في إطار نظام إيديولوجي، يتجه نحو إضفاء الشرعية، كما أن حالة التبعية التي تميز علاقة دول المحيط المتخلفة بدول المركز المتقدمة، تكبح كل محاولة للبحث عن حلول خاصة ومتفردة من شأنها أن تساعد بلدان العالم الثالث على الخروج من دوامة التخلف المزمنة التي تخبط فيها لأن البلدان الغربية الرأسمالية ترى في ذلك تهديدا لمصالحها هذه المصالح التي تجد في القيادات التي فرضها على الشعوب المستضعفة.

[1]: كامل عمران، مرجع سابق، ص 110.

ولقد توصل جون نايز بيت المختص بشؤون المستقبل وهو يحلل واقع المجتمعات الصناعية إلى نتيجة مفادها أن عصر المجتمعات الصناعية وما أفرزه هذا العصر من مستوى معيشي مرتفع لجماهير هذه المجتمعات ليس سوى حدث عابر في التاريخ الاقتصادي، ولقد أطلت البشرية مع بداية هذا القرن تجليات أزمة اقتصادية عالمية حادة طالت انعكاساتها على كل بلدان العالم، لتأكد بذلك صدق هذا الطرح وبطلان مزاعم أصحاب نظرية التحديث، وخاصة بعدما أصبح خمس سكان العالم أثرياء، من بينهم يمتلكون نصف ثروة العالم، وفي المقابل أربعة أخماس من سكانه فقراء تهددهم المجاعة وتنهشهم الأمراض، وبعدما صار 20% من قوة العمل يكفي لإنتاج جمع السلع والخدمات التي يحتاج إليها المجتمع العالمي.[1]

هناك كثير من الانتقادات التي ظهرت في الكتابات التنموية منذ أواخر الستينات ضد نظرية التحديث أهمها ما يلي:

1. التأكد من أن الطابع الحتمي لتطور المجتمعات وفق مراحل محددة ومتعاقبة وهي مقولة بها مغالطة واضحة. وذلك أن مبدأ الحتمية في التطور غير جائز التطبيق على المجتمعات الإنسانية التي تتغير فقد تتخلف حسب الظروف والأوضاع [(2)] كذلك فقد تختصر المجتمعات هذه المراحل أو تدمج مرحلة مع أخرى، فكثير من المجتمعات النامية حققت تقدما دون المرور بالمراحل الخمسة التي حددها رستو.
2. تبسيط عملية التطور والتحديث عامة ففي نظريته تفاؤل وهو أمر يفتقر إلى الدقة الموضوعية، فعملية التطور معقدة وصعبة [(3)] وليست مجرد عبور ومراحل زمنية محددة، أو في متناول المجتمعات كافة.
3. يشير العديد من النقاد إلى أن الإصلاحيين الرئيسين لهذه النظرية هما التقليدي والحديث باعتبارهما مصطلحين مهمين جدا. لا يمكن استخدامها لتصنيف المجتمعات، فاصطلاح التقليدي يشمل سلسة من المجتمعات ما قبل الصناعة التي اتسمت سمات

[1]: محمد بوقشور، مرجع سابق، ص 104.
[2]: إبراهيم أحمد السيد إبراهيم، مرجع سابق، ص 80.
[3]: كامل عمران، مرجع سابق، ص 140.

اجتماعية واقتصادية وسياسية شديدة الاختلاف كالاقتصادية مثلا والقبلية والإمبراطورية البيروقراطية، فلا بد من تحليل تاريخي أكثر لهذه الأشكال من المجتمعات ما قبل الصناعة لكي يكون لديها أمل في فهم عمليات التغيير الاجتماعي التي تمر بها لاحقا.

4. من المفترض أن تكون النظرية حول طريقة تطور المجتمع، إلا أنها تعطي توضيحا ضعيفا لهذه العملية. فهي لم تقدم لنا أية فكرة عن الطريقة التي تحدث عملية التباين الاجتماعي والتي يحدث منها الكثير.
5. عدم الدقة في تحليل خصائص كل مرحلة من المراحل حيث يبدو عدم وضوح في الفصل بين خصائصها، ويبدوا هذا التداخل في وصفه لسمات مرحلة الانطلاق وسمات مرحلة التهيؤ للانطلاق وسمات مرحلة الاتجاه نحو النضج.

6. ادعاء روستو أن الاستثمار يميز مرحلة الانطلاق الحقيقية ومن جهة أخرى يرى فرانك أن مجموعة من أقطار العالم لم يبدأ أبدا بالمرحلة التقليدية مثل الأرغواي.
7. يوجد اتفاق واسع بين منتقدو روستو على أن نقطة ضعف الأساسية لنموذجه تبرز في إهمال الارتباط و العلاقات بين المجتمعات أو عدم تأكيده عليها
8. عدم اهتمام ماكس فيبر اهتماما كامل في دراسته بحقيقة الأديان الأخرى وخاصة الدين الإسلامي لا نجد أي تعارض بين مبادئه وتعليمه وبين متطلبات التنمية
9. كما أنه يبين أن الوسائل التي تقوم عليها الطبقة الاجتماعية منه ما هو حق الفقراء.
10. وجود فروق جوهرية في الظروف الأولية التي واجهتها الأقطار النامية الحالية
11. هذه النظرية تجاهلت تلك الحقيقة البسيطة وهي أن الدول المتخلفة لا يمكن أن تكرر التجارب الماضية للدول المتقدمة، فيما عدا تلك المظاهر السطحية المتعلقة بارتفاع معدلات النمو والاستثمار وذلك لسبب واحد بسيط على الأقل و هو أن هذه البلاد المتقدمة الآن لم تخضع قط في تاريخها الحديث لظاهرة الاستعمار ، ولم يجرأ استغلالها على النحو الذي حدث أو يحدث للدول المسماة اليوم بالمتخلفة، كما أن تلك

البلدان لم توجد نفسها مضطرة لتحقيق التنمية السريعة وهي محاطة بمجموعة من الدول الأكثر تقدما منها بكثير

12. تدعى هذه النظرية الحديثة أن المجتمعات كلما تطورت زاد انكماش المجتمع التقليدي فيها بفعل القيم والموافق الحديثة ولكن هناك الكثير من الشواهد التي تشير إلى أن النمو الاقتصادي و الحداثة لا يعني بالضرورة التخلي عما يسمى بأنماط السلوك والقيم والمعتقدات.[1]

13. هذه النظرية بشكل عام ونموذج روستو بشكل خاص، لا يخدم كثيرا الأغراض السياسية ، فمرحلة الانطلاق يمكن تمييزها فقط بعد للحدث أي بعد الوصول إليها الأمر الذي لا تكون فيه فائدة لمخططي التنمية الذين يهتمون لما يجري في اللحظة الراهنة و المكان المحدد الذي تحدث فيه عملية التنمية إضافة إلى أن النظرية تتجه نحو الغاية، والنمو يعرض بصورة أساسية بطريقة آلية باتجاه الغاية المحددة أو غرض محدد معين متجاهلا حقيقته ، وتؤكد على أن كل انطلاق حقيقي وفعليه هو مشروع ستتم متابعته بصورة فعلية ،وستلعب فيه الدولة دورا اقتصاديا جوهريا.

14. يلاحظ الراديكاليون من الناحية الأيدلوجية أن نظرية روستو موجهة مباشرة للوقوف أمام نظرية ذات المراحل الخمسة أيضا ، وتوجيهه للهدف النهائي في تطور نحو مجتمع الاستهلاك الوفير وليس إلى المجتمع الاشتراكي حسب المادية التاريخية.

II. النظرية الماركسية (الكلاسيكية والمحدثة) :

1 الماركسية الكلاسيكية:

اهتم كارل ماركس بدراسة الأوضاع الاجتماعية في أوربا الغربية ومناطق أخرى من العالم ثم قدم نموذجا عاما لتطور المجتمعات الإنسانية، ولقد استطاع ماركس من خلال دراسته لفلسفة هيجل بالسلم وبالمنطق الديالكتيكي والعمل على تطويرها، فاستطاع تفسير النظم السياسية والاجتماعية والثقافية بإرجاعها إلى الظروف المادية للحياة، كما فهم المادية الفلسفية وظواهرها، ووسع نطاقها من معرفة الطبيعة إلى معرفة المجتمع البشري،

[1] : عبد الرحيم تمام، أبو كريشة، مرجع سابق، ص 85.

وتبين النظرية الماركسية كيف ينبثق ويتطور من شكل معين من التنظيم الاجتماعي من جراء نمو القوى المنتجة شكل آخر أرقى ، ويؤكد ماركس أن الناس خلال عملية الانتاج يقيمون علاقات محدودة محتمة، وهي علاقات مستقلة عن إرادتهم الفردية، وجماع هذه العلاقات الانتاجية هي ما يشكل البناء الاقتصادي، حيث فرق ماركس بين ما أسماه البناء التحتي الفوقي للمجتمع، فالأول يتألف حسبه من نظام الإنتاج الذي يشمل على عنصرين هما قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج الناشئة عنها وتتألف قوى الإنتاج بدورها من وسائل الإنتاج (الآلات، الأدوات وما يلزم الإنتاج) والأفراد الذين يقومون بالعمل بالإضافة إلى العلاقة الخاصة كملكية وسائل الإنتاج أما البناء الفوقي فيضم سائر الأحكام والنظريات السائدة في المجتمع خاصة عن النظم المقابلة لهما مثل الدولة والقانون و المذاهب والأحزاب السياسية[1]، ولقد حدد ماركس خمس مراحل مر بها التاريخ البشري أثناء تطوره نتيجة الدور الذي تلعبه علاقات الإنتاج وهذه المراحل هي:

- مرحلة الإنتاج البدائي
- مرحلة العبودية
- مرحلة الإقطاع
- مرحلة البورجوازية
- مرحلة الاشتراكية

وفي كتابه رأس المال حاول ماركس تتبع ظهور المشروعات الرأسمالية منذ نشأتها وأطلق عليها التراكم الأولي لرأس المال حيث أوضح كيف أدت العملية إلى تفكيك المجتمع الإقطاعي تحت ضغط مسألة التطورات التي تمثلت في انفصال المنتج عن وسائل الإنتاج، وإلغاء القوانين، وتحرير عمال المدينة من القيود التي كانت تفرضها عليهم الطوائف المهيمنة خلال العصور الوسطى، وظهور النظام الرأسمالي الصناعي.

فالمجتمع الإقطاعي الزراعي، الذي كان سائدا وقتها يمثل عند ماركس النموذج العام للمجتمع التقليدي، وبذلك تصبح عملية التنمية هي التحول الاجتماعي الذي يعيق نشأت النموذج الرأسمالي في الإنتاج، وعملية التنمية عنده لم تكن اقتصادية فقط

---

[1]: كامل عمران، مرجع سابق ، ص ،ص 147 ، 148

فالرأسماليون حسبه يتجهون نحو تنمية أموالهم عن طريق استغلال العمال مما يؤدي بالنسبة للرأسماليين إلى تطوير العمليات التكنولوجية الإنتاجية، بوصفها وسيلة تراكم رؤوس أموالهم الأساسية، وبذلك تتم تنمية الرأسمالية كما حللها منم، خلال أداة معينة هي الطبقة البورجوازية التي تلعب دورا معجلا، أما الفلاحون و العمال فهم ضحايا هذه الطبقة وتنميتها، ويعتقد ماركس أن التقدم التكنولوجي والتوسع الصناعي و التجاري، قد دفع البرجوازية دورا ثوريا في التاريخ حسبه. لكن إعجابه بهذه الدول تغير حينها انتقلت إلى مرحلة الامبريالية كما يقول لا تعيش إلا إذا دخلت تغيرات ثورية على أدوات الإنتاج و بالتالي على العلاقات الإنتاج[1].

ولم ينظر ماركس إلى تلك التغيرات الثورية إلا في سياق عالمي تاريخي، لأن الثورة الرأسمالية التي نشأت في أوروبا الغربية سرعان ما انتشرت في أنحاء أخرى من العالم، بفضل الاكتشافات الجغرافية وحملات الاستعمار، وهكذا اتخذت شكلا عالميا بقيام النظام، وعليه فالتنمية الرأسمالية عملية شاملة بدأت في أوروبا ثم انتقلت إلى العالم بأكمله من خلال انتشار الثقافة البورجوازية في البلدان المتخلفة، لكن تلك الطبقة البورجوازية الثورية بوصفها وسيلة التحول الثوري في المجتمع التقليدي تتحول مع مرور الوقت لتصبح طبقة محا فضة لأنها تسعى إلى تصدير ثورتها الرأسمالية إلى العالم الآخر [2]. ولقد أوضح ماركس أنه خلال المرحلة المتقدمة من النمو الرأسمالي، يصبح المجتمع أكثر تقدما وتحديثا، في الوقت الذي يشهد فيه صراعا طبقيا متزايدا حادا بين البرجوازية والبروليتاريا.

ويتوقف التغير الاجتماعي عند ماركس على صراع دائم بين تطور قوى إنتاج من ناحية وعلاقات الإنتاج من ناحية أخرى، ومن ثم فان الطبقات وبخاصة البروليتاريا هي التي تمثل وسيلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وأن التخلف هو نتيجة ملازمة للتناقضات القائمة بين العناصر[3].

---

[1] : كامل عمران، مرجع سابق، ص 150

[2] : كامل عمران، مرجع سابق، ص 151

[3] : نفس المرجع، ص170

ويشير ماركس أثناء معالجته مرحلة المجتمع الاشتراكي أو الشيوعي إشارت عديدة إلى التنمية، لأن الماركسية في جوهرها هي نظرية في عملية نمو الجنس البشري التاريخي و التحقيق الذاتي النهائي، الذي يتحقق في المجتمع ما بعد التاريخ والذي يمثل في نظر ماركس الاشتراكية أو الشيوعية، حسب رأيه فالدولة الرأسمالية المتقدمة تمثل بالنسبة للمجتمعات الأقل تقدم صورة المستقبل . ولقد اعتبر عملية التنمية عملية ثورية تتضمن تحويل الهياكل الاجتماعية و القانونية والاقتصادية والسياسية، فضلا عن أساليب الحياة، يتضمن صراعا ما بين القوى الاجتماعية، التي يكون التغير لغير صالحها، وعليه فالنظرية الماركسية تعالج قضية التخلف والتقدم من خلال مفاهيم الصراع والعوامل الاقتصادية، والمراحل التاريخية والطبقية[1].

1 الاتجاه الماركسي الجديد:

لقد حاول أصحاب هذا الاتجاه تطوير آراء ماركس بما يتناسب مع التطورات والأوضاع الجديدة وخاصة بما يتفق و أوضاع العالم الثالث، وقد رأى أن التناقض الأساسي القائم هو ذلك الذي ينشأ بين الامبريالية وشعوب العالم الثالث.

ويذهب الماركسيون الجدد إلى أن الطبقة العاملة في المجتمعات الرأسمالية لم تعد طبقة خاضعة أو مستغلة داخل النظام الرأسمالي، لأنها تحصل على الكثير من المزايا التي تحققها الامبريالية، وان هذه الطبقة تم إفسادها عن طريق الصراع الطبقي، بطابع نظامي ويكون تكاملها مع النظام الرأسمالي من خلال نقابات عمالية تتصف أساسا بطابع بيروقراطي.

وعليه فلقد جاءت الدعوة إلى البحث عن سبيل جديدة تتيح للبلاد المتخلفة تجاوز تخلفها ، وضرورة التخلي عن طريق التنمية التقليدية الذي نادت به الماركسية الكلاسيكية، وتشكل قضية الاستعمار الجديد الموضوع الأساسي عند الماركسية المحدثة والمهتمين بدراسة التخلف، حيث يرون أن الامبريالية تمارس دورها في تكريس التخلف في العالم الثالث من خلال المجالات السياسية والأيدلوجية و العسكرية و الاقتصادية والثقافية، ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه بول باران تناول مشكلة التخلف وأسبابه حيث اعتبر أن الطبقات

---

[1] : علي غربي، إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص 19

الحاكمة في الغرب لديها مصالح خاصة في استمرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية الراهنة في البلدان النامية، لأنها تزود حسب اعتقاده الدول الرأسمالية كالموارد الأولية الرخيصة، وتؤمن للشركات الاحتكارية أرباحا هائلة، ومن أجل ضمان استمرار التخلف تقوم الدول الرأسمالية بتأييد ومساعدة الجماعات الرجعية أو المحافظة في الدول النامية بما تقدمه لها من مساعدات اقتصادية عسكرية [1] ويعتقد أن التنمية ثورية وليست تطويرية، وأن التخطيط الشامل هو الطريق إلى التنمية الاقتصادية السريعة [2] ولعل ما يحدث حاليا على الساحة العربية من ثورات ما هو الدليل إلا على أنه لا يمكن التغير بدون إحداث ثورة خاصة لدى الدول المتخلفة. وعلى هذا النحو تعتمد قاعدة النمط للتنمية إلى الحتمية الاقتصادية التي تذهب إلى أن العامل الاقتصادي هو المحدد الأساسي لبناء المجتمع وتطوره، وهذا العامل الذي يتكون من الوسائل التكنولوجية للإنتاج يحدد التنظيم الاجتماعي للإنتاج والذي يعني العلاقات التي ينبغي على الناس أن يدخلوا فيها، لأنها لا تقتصر على التنمية فقط بل تتعدى لتشمل نظام اجتماعي واقتصادي جديد.

أما لينين يبين أن الامبريالية أصبحت تعتبر أن استخراج المواد الأولية بواسطة مؤسساته لا يختلف عن استخراجها بواسطة مؤسسات وطنية تابعة لها، وفي دراسة لاحقة أوضح جاليه أن تخلف العالم الثالث ليس نتاجا مباشرا للاستعمار أو الامبريالية ذلك لأن التخلف سابق عن وجوده، بل هو الذي أتاح الفتوحات العسكرية وألوان الخضوع. ويعتقد أن المعونات التي تقدمها الدول الرأسمالية إلى الدول المتخلفة لا تمثل تعويضا أو إصلاحا جزئيا بقدر ما تبدو مكملة لعملية النهب، فضلا عن أنها تحافظ على استمرار بقاء قادة البلدان التي تتلقى المعونات، وتكريس التبعية.

وعليه فان هذه المساعدات الأجنبية تعتبر محاولة لإبقاء النفوذ الرأسمالي في العالم النامي، إذ أن المعونة تساعد الامبريالية على استمرار الاستغلال واستمرار نظام نصف الاستعمار [3] ، في حين أن هذه المساعدات الأجنبية تبقى بها الأقطار الصناعية الكبيرة،

---

[1] : كامل عمران، مرجع سابق، ص 172.

[2] : علي غربي، اسماعيل قيرة، في سوسيولجية التنمية، مرجع سابق، ص102.

[3] : عبد الرحيم تمام أبو كرشة، مرجع سابق، ص102.

الأقطار الفقيرة في حالة تبعية، ومن ثم تعوق التغيرات التي تتطلبها بناءاتها الاجتماعية وانسياقها السياسية، ومن ثم تؤدي إلى تباطأ عملية التنمية، وفي نفس الوقت تضمن الأقطار الصناعية لنفسها بعض الفوائد كالحصول على المادة الخام والأسواق وفرص الاستثمار ذات العائد الكبير هذا إلى جانب سيطرتها السياسية، وهذا فعلا ما يلاحظ على ساحة الدول المتخلفة حاليا.

III. نظرية التبعية:

لعل النقطة الجوهرية في تحليلات أصحاب هذه النظرية هي أنه لا يمكن فهم طبيعة النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في دول العالم الثالث، بعيدا عن تأثيرات العوامل الخارجية، وخاصة تلك الناجمة عن التوسع الرأسمالي وتحولاته، وتكمن المساهمة الأساسية لمدرسة التبعية في كونها ركزت ووضحت العوامل الخارجية التي أسهمت في وضع التخلف.

فلقد شكلت مدرسة التبعية أحد الاتجاهات البديلة لدراسة مواضيع التنمية والتخلف، وهنا يرى أن ظهورها كان نتيجة لعجز الاتجاهات والمداخل المطروحة في تفسير ظاهرة التخلف، ومن ثم كان الاتجاه منذ ظهوره يسعى إلى إيجاد نظرية متكاملة ومتميزة لتفسير تخلف بلدان العالم الثالث، ومنذ أواخر عام 1950 بدأ يتحول التراث العالمي إلى رؤية جديدة للعلاقات الدولية، تعارض النظريات التي كانت سائدة. فلقد بين أصحاب هذه النظرية، أن التبعية موقف مشروط يتوقف بمقتضاه اقتصاد دولة على تطور واتساع اقتصاد دول أخرى، ويصبح بذلك النمو الذي قد يتحقق في الدول النامية محققا أساسيا لأهداف مسطرة.

وهكذا تبقى العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية غير متكاملة، أو علاقات التبعية حيث تبرز فيها السيطرة والقدرة على التأثير وممارسة القوة من قبل الدول المتقدمة على النامية، التي تقوم بتصدير. وكما أنهم بينوا تأثير التنمية في ضوء بناء أنماط منظمة رأسيا من التبعية بين المراكز والتوابع الإقليمية والمحلية المتنوع [1] وهذه العملية تشكل جزءا من ظاهرة التخلف والتي تدل على العلاقة الغير المتساوية بين

[1] : حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سابق، ص 52.

الاقتصاديات العالم الثالث والقوميات الصناعية، المتقدمة والتي تولد أنماطا من الاستغلال الداخلي[1] وعليه فيظهر جليا أن التخلفات الاقتصادية لاقتصاديات العالم الثالث والقطاع الريفي خاصة نتج من عملية استعمارية وتوسع الرأسمالية، وليست موروثة من طبيعة النظم الريفية غير الرأسمالية ذاتها ومع ذلك فهم يؤكدون على أهمية القوى الخارجية في دفع عملية التغير والتوسع فيه، وأهميتها في تحديد البناءات المحلية والإقليمية.

وبهذا فالنظرية تسعى لتفسير التخلف وعدم النمو في البلدان النامية من خلال مفهوم التبعية للغرب الرأسمالي، حيث ترى أن التخلف وعدم النمو في البلدان النامية يعود إلى الشروط اللامتكافئة بين هذه البلدان وبين الغرب الرأسمالي وتعمل هذه الشروط على استمرار استنزاف الفائض من البلدان النامية، وعدم السماح بتراكمه في هذه البلدان المتقدمة.

ومن أجل إنجاح هذا المسعى فقد استطاعت هذه النظرية إيجاد المفاهيم والمقولات الخاصة بها والتي تميزها عن الإتجهات الأخرى، وأصبحت هذه العناصر المشتركة بين ممثلي هذه المدرسة، ومن بين المصطلحات التي استخدمتها المركز، المحيط، وذلك من أجل بناء طرح نظري يهدف إلى تفسير العلاقة التي تربط العالم الرأسمالي المتقدم ودول العالم الثالث. فالبلدان المتقدمة هي التي تمثل المركز فيما يمثل في العالم الثالث المحيط.

إضافة إلى ذلك أصبح يمتلك هو الآخر محيطا، كما أن المحيط يملك مركزا إذ أن إشكالية الميكانيزمات التي تنتج علاقتها الخاصة بالتبعية إذن كنتيجة للصدام بين المركز والمحيط، أو بعبارة أخرى بين أصحاب السلطة السياسية المالية والعلمية في البلدان الغنية والنخب الحاكمة، والصناعيين وملاك الأراضي في البلدان الفقيرة الخاضعة، وذلك على حساب مجموع المحيطات من عمال مهاجرين، فالفئات الأكثر استغلال من الطبقة العاملة نساء وشباب.

وينشأ التخلف وتتكرس التبعية حسب هذه النظرية بسبب المركز الذي يعتبر المسؤول الأول. عن هذا الوضع المزدوج تخلف، تبعية حيث يقول في هذا الإطار تيودو

---

[1] : نفس المرجع، ص 53.

نيود وسانتوس أنه من هذه الأزمة، ولد مفهوم التبعية [1] تعامل يمكن بواسطته شرح هذا الوضع الغريب، ويتعلق الأمر بشرح لماذا نتطور بنفس الطريقة التي تطورت بها البلدان الأخرى، والعلاقة التبادلية بين اقتصاد أكثر وبين العالم الذي توجد فيه طابع التبعية عندما تستطيع بعض الدول المسيطرة أن تتوسع وأن تعتمد على ذاتها، بينما الدول الأخرى التابعة لا تحقق ذلك إلا بانعكاس لهذا التوسع الذي قد تكون له أثار سلبية أو إيجابية على تنميتها، وبعد سنوات من التبلور انقسم اتجاه التبعية إلى قسمين:

القسم الأول يساري راديكالي ومن بين مؤسسة سمير آمين و سيغل

القسم الثاني وضعي من أهم رواده فرتادو

وقد أخذت مدرسة التبعية منذ بروزها في نهاية الخمسينات، من القرن العشرين اتجاه نظريا ومنهجيا يختلف جذريا عما سبقه من اتجاهات، فلأول مرة وحاولا الوصول إلى تغير تخلفه وتبعيته. معتمدا بذلك منهجا تاريخيا بنيويا يعتمد على النظرة التاريخية والتحليل الديالكتيكي التاريخي لكارل ماركس، في محاولة لتكوين نظرية عالمية في التنمية والتخلف مؤسس على التاريخ الحقيقي للعالم وعلى الأبنية الاجتماعية.

وفي تحليلها لمشكلة التخلف تعتمد مدرسة التبعية على المنظور التاريخي حيث تربط بين التخلف كعملية ومسار النمو الرأسمالي في أوربا الغربية إذ يؤكد سنكل أن التبعية تنتج عن علاقات دول المركز مع الدول التابعة في نظام أو نسق عالمي، يحدث مزيدا من الاستقطاب حتى الداخلي والخارجي أما من الناحية المنهجية، فإن مدرسة التبعية تبرز أهمية البدء من النظام الرأسمالي كوحدة تحليلية أساسية لكي يتم بعد ذلك إستعاب دور العوامل الخارجية في التكيف والتأثير على النمو أو عدم النمو الاجتماعي والاقتصادي، في دول الأطراف، بالإضافة إلى تركيزهم على العوامل والآليات الداخلية، والتشوهات البنيوية لدول الأطراف والناجمة عن الانتشار الكوني للرأسمالية.[2]

وأن ما يؤكده أصحاب هذه المدرسة أنه على الدول النامية أن تسير مسارات مختلفة عن مسار الدول الغربية، بل يؤكد البعض أنه يجب قطع الصلة بهذه المراكز،

---

[1] : عبد العالي دبلة، مرجع سابق، ص ص 212-213.

[2] : عبد العالي دلبة، مرجع سابق، ص ص 217-218.

وعليه فإن أشكال التبعية تتغير تبعا التغير الاهتمامات الإستراتيجية، فبلدان العالم الثالث تستقبل ما يأتيها بشكل سلبي وهو ما أدى بالدول المتخلفة إلى الخضوع والاستغلال الاستتراف ويتمثل الاستغلال في تسخير طبقة العمال والمنتجين بحيث تزداد سعات العمل، وضعف عائدها منه، فضلا عن تشغيلها في ظروف صعبة إلى حد ما مقارنتها بمثيلاتها من الطبقات العاملة في دولة الأصل المسيطرة.

ومن خلال ذلك لقد استطاعت الرأسمالية أن تحقيقي تقدما كبيرا في وسائل الإنتاج وزيادة كبيرة في الدخل القومي بسبب توسيع قاعدة أسلوب الإنتاج الرأسمالي، واكتساب أسواق تصريف إضافية.

وترفض نظرية التبعية النظر إلى التجربة الأوروبية، في التنمية على أنها المثال الذي يجب أن يفتدي به من طرف البلدان النامية، لتحقيق التنمية كما ترفض النظر إلى العلاقة التاريخية التي تربط البلدان الغربية بالبلدان النامية، والتي أخذت أشكال الإشهار والاستغلال والاحتكار الفائض الرأسمالي على أنها مساعدة في تنمية المجتمعات غير الغربية كما تدعى نظرية التحديث فنظرية التبعية تؤكد أن هذه العلاقة أعاقت، بل عطلت في عديد من الحالات التطور الطبيعي للاقتصاديات المحلية في المجتمعات غير الغربية، وبخاصة في إفريقيا حيث عمل الاستعمار الغربي لهذه البلدان على تحويلها إلى أسواق لمنتجات الدول الغربية، وأدخل الاضطرابات إلى اقتصادياتها بدفعها إلى إنتاج مواد أولية تخدم أهداف السوق العالمية وليس السوق المحلية.

نقد النظرية:

1 - يؤكد السوسولوجيين افتقار الفكر الرأسمالي في تحليله وخاصة للتنمية الرأسمالية البديل الذي يعد مطلبا أساسيا لأي في التنمية.

2 - لا يوجد نموذج عالمي واحد شامل للتنمية وفق المفهوم الماركسي قابل للتطبيق بالصورة نفسها في كل مكان وإنما شروط أولية يجب توفرها في المجتمعات إذا أراد لها تحقيق تنمية.

3 - إن مفهوم التبعية شديد الغموض ولم يستطيع فرانك توضيح معنى بلدان العالم الثالث للمراكز الدولية بشكل كاف، ففرانك يرى أن البلدان التابعة هي البلدان التي

تحمل نمطا اقتصاديا ليست مستقلة تماما. وإنما يعتمد أحدها على الآخر لتحقيق النمو، ولا يوجد هذا الوضع في بلدان العالم الثالث فقط، فعلى سبيل المثال نجد أن كندا تعتمد إلى حد كبير على رأس مال الأمريكي إلا أنها بلد متقدم، كما يمكن القول أن و.م.أ تعتمد على احتياطات العالم الثالث، كما أوضحت أزمة النفط عام 1973م.

ومن هنا يصبح التميز بين المراكز والتوابع فهي مزيج من الوحدات الجغرافية والاجتماعية وتحتوي ظاهريا على مستويات مختلفة من الأقطار والطبقات وحتى الأفراد.[1]

4- صرف الكثير من الوقت في قياس التخلف بلغة التبادل ونقل الفائض من التوابع إلى مركز الدولة، وبذلك فإن نقطة الضعف الأساسية لدى فرانك هي فشله في دراسة الطريقة التي تتم فيها استخراج الفائض بواسطة نظام الإنتاج السائد في المجتمعات العالم الثالث.

ويشير بعض النقاد مثل إلى أن إستغلال الفائض من قبل بلد أقوى يتمتع بتفوق تجاري على بلد آخر ليس سمة مميزة للنظام الاقتصادي الرأسمالي، فمثل هذا التفوق التجاري قد يكون بين الأنظمة الاقتصادية وحسب رأيه فإن المشكلة الرئيسية هي معركة في كيفية تسويق انتاج هذا الفائض الذي يتم نقله ومعرفة مدى وجود أي سماة خاصة بالنظام الإنتاجي الذي يستفيد من تنميته.

ويوضح فرانك أن تحليل العلاقات الإنتاج بصورة صحيحة وهو يختلف عن غيره لأنه لا يعتقد باستمرار التخلف في العالم رغم أن نظامه الإنتاجي الحالي هو مزيج من النشطات الرأسمالية، وبذلك يرى أن الركود والتنمية ليست مقتصرة على العالم الثالث ومع ذلك فإن الإتجاه الذي قدمه فرانك يمكن أن يطبق على أي بلد نام فهو تصور نظري لذلك فإنه تفادي في دراسته للأقطار الصغيرة على أساس العوامل الحاسمة لسياستها تقع خارج نطاق حدودها. وهو بذلك أقرب إلى نظرية التحديث منه إلى نظرية التبعية فهو يفسر كل شيء بأحداث واتجاهات داخل المجتمع نفسه.

---

[1] : عبد الباسط محسن، مرجع سابق، ص 39.

يعتبر سمير أمين من بين أهم المفكرين الذين واجهوا انتقادات هامة لنظرية التخلف، ففكرته الأساسية تقول بأن التخلف كان نتاجا للتكيف البنيوي للمجتمعات التي لم تكن أساسا. قد واكبت القفزة النوعية التي قامت بها الدول البورجوازية والاقتصاد الرأسمالي المتمحور على ذاته والتي خضعت بالتالي للتوسع الخارجي لهذه الخبرة، ولذلك يجب التميز بين الأطراف والمراكز الجديدة، وسمات التخلف هي بالدرجة الدينامكية الاجتماعية التي تميزها عن سمات المراكز. هذه السمات ليست ظواهر عابرة، وإنما هي نتيجة لمنطق تراكم على الصعيد العالمي.

فالعلاقات القائمة بين تشكيلات العالم الثالث المتخلف. تسفر عن تدفقات في تحويلات القيمة التي تشكل جوهر المسألة في قضية التراكم على الصعيد العالمي. ففي كل مرة يدخل نمط الإنتاج الرأسمالي مع نمط إنتاج ما قبل الرأسمالية التي يخضعها لسيطرة تظهر تحولات في قيم الأنماط الأخيرة نحو النمط الأول.

وقد وضع سمير أمين اقتراحا حول النمو غير المتكافئ، وتقدم بأطروحة مفادها أن الإقطاعية الغربية هي شكل طرفي (بمعنى غير مكتمل) لنمط إنتاج خارجي هو الأصل وإن الغرب تمكن بالتجديد في هذا التخلف لشكل الإقطاعي، إذا أن الأشكال الاجتماعية غير المكتملة أكثر مرونة من الأشكال المكتملة وبالتالي فإن قفز الأولى من مستوى أخفض إلى مستوى أعلى هو أمر أكثر احتمالا منه بالنسبة للثانية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى يرى الناقد أن التصورات المتماثلة في الماركسية أدت إلى تصور مرحلة الانتقال الاشتراكي إلى المجتمع اللاطبقي، على أنها مرحلة قصيرة نسبيا.

كما يرى سمير أن نظم التفكير السائدة تقلل من شأن هذه السمات الرأسمالية الموجودة فعلا ولا تعطي لها مكانة الصدارة التي تستحقها في أي تحليل علمي واقعي لذلك رأى أن النظرية الاجتماعية في حاجة إلى مفهوم خاص يؤكد أهمية هذه السمات واقترح في هذا الصدد مفهوم القيمة العالمية أولا لأنه مفهوم يفسر فعلا الاستقطاب على الصعيد العالمي من جهة والأشكال الخاصة لاستقطاب الاجتماعي في أطراف النظام من جهة أخرى. وهو بذلك يلقى الضوء على أهم سمات تراكم الرأسمال على الصعيد

العالمي، فهو تعبير عالمي دقيق عن آليات التحالف الاجتماعية التي يقوم عليها التراكم المتمركز على الذات في المركز والتراكم النابع في الأطراف كما أنه يلقى الضوء على الآليات التي تحكم إعادة تكوين الاستقطاب المذكور.

فالرأسمالية المعلومة القائمة فعليا هي استقطاب لطبيعتها، وتجعل من المستحيل رؤية الأطراف تلحق بالمراكز، في هذه الشروط تصطدم التنمية بتطور القوى المنتجة (اللحاق جزئيا على الأقل)، وبناء شيء آخر (الخروج من منطق الرأسمالية الصارم).

إن انهيار العقيدة البرجوازية هو أيضا انهيار التوأم العقيدة الاشتراكية والمذهبية، وبذلك فأن الاشتراكية ليست رأسمالية، بدون الرأسمالية والاشتراكية لا يمكن أن تحتفظ بالسلعة بحيادية التقنيات وبالفصل بين العمل اليدوي والعمل الذهني، مهام التصميم دون أن ندفع من جديد أما إنجاب الاستلاب والاضطهاد أي إنجاب مجتمع طبقات جديد . كما يرى سعد الدين إبراهيم أن هذه النظرية لا تفسر تخلف العالم الثالث كنتيجة حتمية للنظام الإمبريالي الذي ساد العالم ومازال بأشكال متفاوتة.

ثالثا: نماذج التنمية الاجتماعية

يصنف المهتمون بقضايا التنمية أهم النماذج الإنمائية التطبيقية في ثلاث نماذج وهي:

I. **النموذج التكاملي:** يتمثل هذا النموذج في مجموعة من البرامج التي تنطلق على المستوى القومي والتي تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تشمل كافة المناطق الجغرافية في الدولة حضر، ريف، صحاري، أي أن النموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي، على المستويين القطاعي والجغرافي، والتي تحدد أيضا التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية المخططة والجهود الشعبية، المستثارة، ويقوم هذا النموذج على أساس استحداث وحدات إدارية وتنظيمية جديدة، بغرض توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات

المحلية، التي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الوظيفية القائمة على المستويات الإدارية.[1]

– ويشترط لنجاح هذا النموذج توافر شكل من أشكال الاتصال المزدوج خلال فترات ثابتة ومستمرة بين الهيئة العليا والهيئة المركزية، والهيئات النوعية الوظيفية، وذلك من خلال لجان دائمة، ومشتركة، كما يتطلب هذا النموذج توافر شكل من أشكال التسلسل في المستويات الإدارية والتنظيمية المسؤولة عن إدارة التنمية، كما يتطلب توافر قدر من لا مركزية اتخاذ القرارات والتنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة.

II. **النموذج التكيفي:** يتفق هذا النموذج في التنمية مع النموذج السابق في أن برامج كل منهما تنبثق عن المستوى المركزي، ولكن الخلاف بينهما هو أن هذا النموذج يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي، واستثارة الجهود الذاتية والاعتماد على التنظيمات الشعبية، أي أن هذا النموذج يعتمد على برامج الخدمة الاجتماعية في احد فروعها الأساسية وهو تنظيم المجتمع، وقد سمي هذا النموذج بالنموذج التكيفي، لأنه لا يتطلب كما هو الأمر في النموذج التكاملي استحداث تغييرات. في التنظيم الإداري القائم. ذلك لأن برامج هذا النموذج يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية، كما يمكن أن يلحق الجهاز التنظيمي المشرف على تنفيذها بأي جهاز إداري قائم.

III. **نموذج المشروع:** يطبق هذا النموذج في منطقة جغرافية معينة تتوافر فيها ظروف خاصة بزمن معين جاء الاختلاف بينه وبين النموذجين السابقين ويتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي. في انه نموذج متعدد الأغراض ولكن يطبق في منطقة جغرافية بعينها في حين أن النموذج التكاملي يطبق على مستوى المجتمع ككل، ويرى بعض المهتمين بقضايا التنمية أن هذا النموذج يمكن أن يكون بمثابة نموذجا تجريبيا واستطلاعيا يطبق على المستوى القومي، إذا ما ثبت نجاحه في المناطق التجريبية.[2]

---

[1] : أحمد خاطر، التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 42.

[2] : نبيل السمالوطي، علم الاجتماع التنمية، الهيئة المجربة العامة للكتاب، الإسكندرية، 1984، ص 190.

رابعا: مبادئ التنمية الاجتماعية

يعتبر المبدأ قاعدة أساسية، له صفة الشمولية، يصل إليه الإنسان عن طريق المعرفة حيث تستند التنمية كمفهوم إلى مبادئ أساسية، لتحقيق الأهداف المطلوبة، وهي مبادئ ضرورية مترابطة متكاملة مع بعضها البعض ولا يمكن التخطيط للتنمية الاجتماعية وتنفيذ مشروعاتها إلا إذا وضع في الاعتبار هذه المبادئ.

I. إشراك أعضاء البيئة المحلية في تنفيذ البرامج التنموية:

وذلك عن طريق إثارة الوعي إلى مستوى أفضل من الحياة، يتخطى حدود حياتهم التقليدية وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وقدراتهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية، فالمشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات التقليدية، هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها وعدم اشتراك الأهالي مع السلطات العامة، في برامجها، فجهود تركيبها تقف عقبة صلبة أمام التجديدات والتغيرات المفروضة التي تتناول في كثير من الأحيان قيمهم وتقاليدهم الراسخة.[1]

II. تكامل المشاريع والتنسيق بين أعمالها:

لابد من إحداث هذا التكامل بين مختلف المشروعات، وذلك لأنها أقيمت أساسا لحل وعلاج مشكلات المجتمع، فيجب مواجهة هذه المشكلة بخطة متكاملة وهذا المبدأ يشير إلى حقيقة أولية في الدراسات الاجتماعية، وهي مبدأ التكامل الاجتماعي، ويعني بذلك عدم استغلال النظم الاجتماعية فهي تعتمد على بعضها البعض وتتبادل وتتأثر وتؤثر.

فقد اتضح أن أي نوع من المشاريع الاقتصادية فإنه يحتاج إلى تمويل مالي اقتصادي كما يحتاج إلى تهيئة اجتماعية، واستعداد تلقائي لقبول ذلك المشروع الاجتماعي في محيطة وبيئة، تتقبل ذلك ومجتمع أيضا يقبل ذلك.

III. مبدأ الوصول إلى نتائج مادية محسوسة:

[1] : هناء حافظ بدري، مرجع سابق ص 99.

تتطلب التنمية الاجتماعية ضرورة الإسراع بالوصول إلى نتائج مادية محسوسة ذات النفع العام للمجتمع، ولهذا فإن بعض العاملين في ميدان التنمية الاجتماعية يرون أن يكون المدخل إلى هذا الميدان متمثلا في برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج:

وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خططه الإنمائية، فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد سريع الجزاء وقليل التكاليف، ما أمكن والتي تسهم في الوقت نفسه حاجة اجتماعية قائمة.

هذا المبدأ يهدف إلى كسب ثقة أبناء المجتمع، وهي رأس المال الدائم في أي مجتمع، لا يمكن الحصول عليها بدون أن يشعر أبناء المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة محسوسة يحصلون عليها أو يمكن أن يحصلوا عليها من جراء إقامته مشروع اجتماعي أو اقتصادي في مجتمعهم فالثقة في فعالية برامج التنمية مطلب ضروري وجوهري لانسجامها، باعتبار أنها عملية بشرية لا غنى عنها في أي تفاعل اجتماعي.

IV. الاعتماد على الموارد المحلية:

ترتكز التنمية الاجتماعية على الاهتمام بالموارد المحلية للمجتمع مادية كانت أو بشرية، ويؤدي ذلك بالطبع إلى نفع اقتصادي حيث أنه يقلل من تكلفة المشروعات ويعطيها مجالا وظيفيا أوسع.

وتعتبر عملية الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع من أساليب التغير المقصودة أي أن ذلك يتم عن طريق إدخال الأنماط الحضارية الجديدة من خلال الأنماط القديمة وذلك باستخدام الموارد المتاحة في المجتمع، فاستعمال الموارد المألوفة في صورة جديدة أسهل على المجتمع من استعمال موارد جديدة، وينطبق أيضا ذلك على الموارد البشرية، المحلية حيث يكون أكثر نجاحا في تغير اتجاهات أفراد مجتمعهم أو التبشير عندهم بالأفكار الجديدة، من الشخص الغريب الذي يكون حتى أكثر كفاءة وقدرة، ولكنه هو نفسه شيء جديد. يحتاج إلى قبول من المجتمع، وقيل أن تقبل الأفكار التي يشير لها.

V. تحديد الاحتياجات:

تهدف التنمية عموما إلى إشباع مطالب وحاجات الإنسان الأساسية والتي تتمثل في حاجاته البيولوجية، وحاجاته النفسية وحاجاته الاجتماعية والاقتصادية، ويتم إشباع هذه الحاجات الأساسية في أي مجتمع من خلال التنظيم، والمؤسسات الاجتماعية التي تقوم في المجتمع، وما يصاحبها من قيم ومعايير تحدد نوع العلاقات التي تسود بين أفراد المجتمع وحاجاتهم. فالتنمية الاجتماعية تهدف إلى إيجاد نظم اجتماعية جديدة في المجتمع، ويقوم كل نظام بإشباع حاجة أو مجموعة من الحاجات الاجتماعية الأساسية للإنسان، كما تهدف أيضا إلى تطوير النظم القائمة في المجتمع حتى تتفق وظروف الحياة في العصر الحاضر وتتمثل هذه النظم في النظام الاقتصادي والنظام الأسري ونظام الرعاية الاجتماعية والنظام التعليمي، وغيرها عن النظم اللازمة لإشباع كافة حاجات ومتطلبات الأفراد والجماعات في المجتمع النامي وغيره من المجتمعات.

خامسا: أسس التنمية

- تختلف وتتعدد أسس التنمية الاجتماعية، وقد تختلط في بعض الأحيان أو تتداخل وذلك وفق لأراء المتداخلة والمختلفة، ففي برامج الأمم المتحدة مجموعة عن الأسس في أول دراسة منظمة عن قضية التنمية صدرت عن وكالات الأمم المتحدة حيث يجب الأخذ بها عند التخطيط لتنمية المجتمعات.

وأن تقوم عملية التنمية على أساس من التوازن في كافة المجالات الوظيفية المختلفة.

كما يجب أن تسعى برامج التنمية إلى زيادة فاعلية مشاركة المواطنين في شؤون المجتمع النامي وإعادة إحياء نظم الحكم بطريقة أكثر فعالية، أو استخدام النظام إن لم يكن يوجد من قبل. واكتشاف وتشجيع وتدريب الأفراد، لأن عملية التنمية لا يمكن أن تتحقق من خلال القيادات الوظيفية المأجورة، بل كل أفراد المجتمع تكون لها الفاعلية في الدعوة إلى التجديد.

وضرورة التركيز على مساهمة جميع الشرائح الاجتماعية في برامج التنمية، من خلال التنمية الأساسية في تعلم الكبار وأجهزة الرعاية والأمومة، وضرورة التركيز على أنواع الخدمات الاجتماعية المقدمة لكل أفراد المجتمع دون تميز.

يجب أن تصدر برامج التنمية عن الحاجات الأساسية للمجتمع وأن تصدر استجابة للحاجات الهامة والقائمة التي يشعر بها المواطنين ويعبرون عنها بصراحة لأنها تقع في مجال اهتمام مخططي برامج التنمية. كما يجب أن يستفيد من عائدها المجتمع ككل وليس فئة قليلة. كما يجب التوصل إلى أحسن استخدام ممكن للتنظيمات الطوعية على كافة المستويات وتوظيفها في خدمة أهداف التنمية.

وفي التقدم الاقتصادي والاجتماعي على المستوى المحلي يتطلب تبني خطة متوازنة على المستوى القومي، لأن المجتمعات النامية غير قادرة لوحدها على مواجهة مشكلاتها. يجب دعم الجهود الذاتية بخدمات حكومية فعالة، وذلك لأن تنمية المجتمع تهدف إلى تحقيق التكامل بين عوامل ثلاثة أساسية وهي قدرة المواطنين على العون الذاتي، والعمليات العلمية والعلاجية والأنشطة الحكومية.

سادسا: أبعاد التنمية الاجتماعية

عملية التنمية الاجتماعية لا تتحقق ما لم تشمل على عناصر ثلاثة أساسية وهي تعتبر بنائي و دفعة قوية وإستراتيجية ملائمة.

I. التغير البنائي:

يقصد بالتغير البنائي، ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار ومنظمات اجتماعية تختلف اختلافا نوعيا عن الإدارة والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويقتضي هذا النوع من التغير حدوث تحول كبير في الظواهر والعلاقات والنظم السائدة في المجتمع والتغيير البنائي هو الذي يربط بين التنمية الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية، فليس من السهل أن تحدث تنمية في مجتمع متخلف اجتماعيا دون أن يتغير ذلك البناء الاجتماعي لهذا المجتمع، وطبقا لخصائص الدول النامية والتي تمثل تحديات أساسية بالنسبة لها، فإن تحقيق معدلات نمو سريعة لهذه البلاد. لا يمكن أن يتحقق بدون إحداث تغييرات بنائية لها صفة العمق ولها طابع الشمول والامتداد، أما الطابع الذي يعالج الأوضاع معالجة

سطحية. ويضع حلولا جزئية ومؤقتة للمشكلات الاجتماعية دون أن يستأصل الأوضاع القديمة من جذورها، فلن تتحقق له مقومات النجاح.

وعليه يتضح أن التفسير البنائي واحد من مجموعة عناصر أساسية ولازمة للتنمية وبدون هذا التغير لن يتسنى للبلاد النامية أن تتخلص من المشكلات الاجتماعية التي تبقى تحديا أمام الهيئة المسؤولة لهذه البلاد.

II. الدفعة القوية:

من أجل خروج المجتمعات النامية من المستويات المتخلفة فيها لابد من حدوث دفعة قوية، أو ربما مجموعة من الدفعات القوية، وهذه الدفعة لازمة لإحداث تغيرات واضحة في المجتمع، ولإحداث التقدم في أسرع وقت ممكن، فهي التي تملك إمكانيات التغير وهي المسؤولة عن ضمان حد أدنى لمستويات المعيشة للأفراد.

ويمكن أن تحدث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بإحداث تغيرات تقلل التفاوت في الثروات والدخل بين المواطنين، وبتوزيع الخدمات توزيعا عادلا بين الأفراد، ويجعل التعليم إلزاميا وإجباريا ومجانيا، بقدر الإمكان وبتأمين العلاج، والتوسع في مشروعات الإسكان، وغير ذلك من المشروعات التي تتعلق بمختلف الخدمات.

ولمحاربة الأمية، بين الكبار مثلا فإنه من الممكن تحقيق الدفعة القوية عن طريق تعبئة كافة الطاقات والإمكانيات الموجودة في المجتمع، والاستعانة بالشباب المتعلم، في المناطق الريفية والحضرية وتجنيده في حملات محو الأمية، والاستعانة بوسائل الإعلام في إعداد برامج محو الأمية، وسن القوانين ذات الصلة بتشغيل العمال في القطاعات الصناعية التي تشترط على العامل إجادة الكتابة والقراءة.....

أما الدفعة القوية في المجال الاقتصادي والتي لا تصاحبها دفعة مماثلة في المجال الاجتماعي تترتب عليها فجوة ثقافية كبيرة ومشكلات اجتماعية ضخمة، أقل أضرارها مقاومة التغيير بشكل يهدد نجاحه وضعف فاعليته، وهذا كله يتطلب توفر ما يلي:

- وجود قيادة واعية، حازمة وعادلة في نفس الوقت لتدبير عجلة التنمية وتكون بمثابة الأساس المحرك للبناء كله، وإلى جانب هذا فعليها إعداد صف ثان أو حتى

ثالث لهذه القيادة في المستقبل. إيقاظ رغبة التغيير لدى المواطنين واستنفارهم للمشاركة المادية والمعنوية والسياسية في عملية التنمية.

- إحداث التغير المطلوب طبقا للإستراتيجية الملائمة ثم محاولة تثبيته لكي يصبح جزءا لا يتجزأ من مقومات المجتمع محل التنمية.
- البعد في كل نشاطات التنمية عن كل ما هو قهر وإجبار لأنه لا يليق بطبيعة الإنسان لأن الإنسان حر. هو وحده القادر على العطاء والمشاركة باقتدار.

III. الإستراتيجية الملائمة:

يقصد بها الإطار العام أو الخطط العريضة التي ترممها السياسة التنموية، في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي، وينبغي أن تكون إستراتيجية التنمية الاجتماعية على أساس التكامل والتوازن بين كل من التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، أي تحقيق التوازن بين الرأسمال البشري والرأسمال المادي، وينبغي أن تقوم إستراتيجيات التنمية في البلاد النامية على أساس تدخل الدولة في مختلف الشؤون، بحيث توجه الدولة النشاط الاقتصادي نحو تحقيق أهداف اجتماعية عادلة، بحيث تسعى إلى تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية والرقى لكافة المواطنين، دون تميز.

وتتوقف الإستراتيجية المختارة على اعتبارات عديدة أهمها: طبيعة الظروف عند بدء التنمية من حيث درجة التخلف، نوع الاستعمار الذي كان يحتل البلاد، الفترة الزمنية التي مرت منذ حصول الدولة على استقلالها، نوع الحكم السائد، درجة الاستقرار السياسي، ونوعية الإدارة، وشكل الجهاز الحكومي وطبيعة النظام الاقتصادي ونوعية التركيب الطبقي، وحجم المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وتركيب المجتمع من حيث السكان ومستويات التعليم والصحة والقيم السائدة في المجتمع.

وأيضا تختلف في طبيعة الأهداف المنشودة، فهناك أهداف بعيدة يراد الوصول إليها في المدى البعيد وأهداف مرحلية يراد الوصول إليها في المدى القريب.

سابعا: أهداف التنمية

يرجع الاهتمام بالتنمية الاجتماعية إلى حقيقة هامة مؤداها. أنه بالرغم من الجهود المتزايدة بالتنمية الاقتصادية، إلا أن الظروف الاجتماعية، والأساسية ظلت كما هي عليه

لدى كل من الفرد والأسرة والمجتمع المحلي، بل استمر أفراد المجتمع يعانون من حالة الفقر وظروف السكن السيئة، وسوء التغذية، حيث وقفت تلك الملامح التي يتصف بها المجتمع عائقا أمامهم لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، كما يرجع هذا الاهتمام إلى عدم الرضا عن المجهودات الحديثة للتنمية وأملا في الحصول على بدائل أفضل كأن تصبح التنمية الاقتصادية عاملا مساعدا للتنمية الاجتماعية، مع توجيه المزيد من الاهتمام للقيم الإنسانية في المجتمع.[1]

فلقد أصبحت التنمية الاجتماعية، ضرورة لازمة للتنمية الاقتصادية، لدفع عجلة التنمية وضمان نجاحها واستمرارها. فعمليات النمو الاقتصادي. في الدول المتقدمة تعتمد في الوقت الحاضر على المهارات الإنسانية. أكثر من اعتمادها على رأس المال. فالإنسان ذو الكفاية الإنتاجية المرتفعة والذي ينال قسطا من التعليم، وهو يتمتع بصحة جيدة وبعيش في مسكن مريح، وتتوفر له الضمانات الكافية التي تكفل له الحياة الآمنة في حاضره ومستقبله، هو الذي يستطيع أن يساهم بإيجابية في بناء مجتمعه وتنميته [2] بيد أن معاناة الأفراد في المجتمع وضعف الخدمات المقدمة لهم يؤدي إلى استنزاف أوقاتهم وهدر طاقاتهم. وعدم تلبية مطالبهم فتتأثر مشاركتهم في مجالات التنمية كما تتضح أهداف التنمية الاجتماعية في ما يلي:

تحسين نوعية الحياة في مختلف النشاطات البشرية من خلال إحداث التغييرات الاجتماعية التي تساهم في تحقيق التوازن بين الجانب المادي والجانب البشري بما يحقق للمجتمع بقاءه ونموه.[3]

- رفع مستوى المعيشة، وذلك بإشباع الاحتياجات الاجتماعية، كأفراد المجتمع من خلال ما توفره الدولة وقد يعوق تحقيق هذا الهدف عندما يزيد عدد السكان نسبة أكبر من الزيادة في الدخل القومي، أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل غير عادل.

[1]: عبد الهادي جوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 25.

[2] : عبد الرحيم تمام أبو كريشة، دراسات في علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 33.

[3] : عبد الهادي جوهري، دراسات التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 27.

- زيادة الدخل القومي، إذ أن الهدف الأساسي الذي يدفع البلاد المتخلفة إلى القيام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، هو فقرها وانخفاض مستوى معيشتها، مع الزيادة في أعداد سكانها ولا سبيل إلى القضاء على الفقر، إلا بزيادة الدخل القومي الذي بدوره تحكمه مجموعة من العوامل كالإمكانيات المادية ومعدل الزيادة السكانية.
- تزويد أفراد المجتمع بالمعرفة والمهارات والقدرات التي تساعدهم على تحسين مستوى المعيشة.
- تقليل التفاوت في الدخل والثروات، إذ أنه باستحواذ نسبة قليلة من المجتمع على نصيب عال من الدخل القومي. بينما غالبية المجتمع يحصل على نسبة بسيطة جدا من الدخل القومي ويؤدي هذا التفاوت إلى إصابة المجتمع بأضرار كبيرة، وهو يعمل على تردده بين حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر المدقع.
- إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع للمشاركة الفعلية في توجيه التنمية الاجتماعية وتنفيذ برامجها وتقويم نتائجها.
- كما تهدف التنمية الاجتماعية إلى استثارة مجموعة من عمليات التغير المخطط وهي بذلك ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغير من حيث اتجاهاته، وشدته وعمقه وبأهداف المجتمع النابعة من إيديولوجية تصنع شكل النظام الاجتماعي والاقتصادي وكذلك بطبيعية المشاكل القائمة وتوفير الإمكانيات المتعددة الأنواع القادرة على مواجهات. وبمستوى الطموح المتمثل في تطلع واقعي مستند إلى الإدارة لتنمية إيجابية واضحة.[1]
- وبالتالي تسعى إلى إحداث التغيرات الوظيفية بالقدر الذي يمكن النسق الاجتماعي من مجابهة تحديات البيئة، وتحقيق أهدافه باستغلال الطاقات المتاحة فيه، حيث يصاحب هذه التغييرات في مرحلة التنمية أيضا تغييرات بنائية لإحداث التغيرات الوظيفية.

وبذلك يتجلى البناء المنظم من الخدمات الاجتماعية والمؤسسات التي تهدف إلى مساعدة الأفراد والجماعات على تحقيق مستويات معيشية وصحية ملائمة، مما يؤدي إلى

[1] : محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد، مرجع سابق، ص 15.

إنماء العلاقات الشخصية والاجتماعية التي تسمح للأفراد بتنمية قدراتهم إلى أكبر حد ممكن وبزيادة رفاهيتهم بشكل ينسجم مع قدرات احتياجات المجتمع والوضع الاقتصادي السائد، وهذا يؤدي إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو الاجتماعي، ولأن الأخير درجة التحول فيه أبطأ من الأول فهو يحتاج إلى تنشيط وتتدخل الدولة أو المؤسسات الخاصة في رسم وتنفيذ البيانات الموصلة إلى التوازن.[1]

وبصورة عامة تهدف التنمية الاجتماعية إلى تحقيق أكبر قدر من استثمار وتنمية جهود المواطنين وتأكيد استمراريتها، بالاستخدام الأمثل للموارد المحلية، أي أن التنمية الاجتماعية، تستهدف التحسين المادي في حياة المجتمع، ويتوقف مدى هذا التحسن على استعداد أعضاء المجتمع على تبني مشروع كبير أو صغير، وعلى إمكانية تواجد أو تكوين خبرات ناجحة في مجالات عمل وإدارة هذا المشروع الذي يقرره المجتمع.[2]

ثامنا: أهمية التنمية الاجتماعية

– تأتي أهمية التنمية الاجتماعية من كونها تضع المسؤولية على عاتق كل المؤسسات الاجتماعية سواء اعترفت بها أم لم تعترف بها فمن مهام هذه المؤسسات، هو تحقيق التحسين الكيفي الإنساني، وأهمية التنمية الاجتماعية تتزايد بتزايد اهتمام الأفراد بمختلف مجالات حياتهم ويمكن تلخيص أهمية التنمية الاجتماعية في الآتي.

يشعر الأفراد في ظل التنمية شعورا حقيقيا بوجود الدولة، حيث أن الرعاية تساهم في تحقيق معنى المجتمع والدولة، وهي تعمل على غرس الشعور بالوجدان الجماعي، مما يؤدي بالفرد إلى الراحة والعمل الجيد والحياة الكريمة على عكس المجتمعات التي تقوم على التسلط والشعب والفرد أو استعباد الفرد لغيره من المجتمعات فلن يكون لوجودها معنى إيجابي.

ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الدول في هذا الصدد، النوع الأول وهو الدول التي يعتقد المسؤولون فيها أن وظيفتها ومطلبها الأول الاستعباد والتسلط، وهذا النوع يقوم على مبادئ سلبية بعيدة كل البعد عن القيم الإنسانية، والنوع الثاني هو الدول التي يعتقد

[1] : عادل مختار الهواري، النقد الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص 155.

[2] : عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 63.

المسؤولون فيها أن وظيفتها مقصورة على حماية الأفراد من الاضطرابات الداخلية، ومن الاعتداء الخارجي وهذه الدول وإن كانت أنبل من سابقتها في المبادئ والغايات. غير أنها لم ترق في سلم الحضارة لدرجة التي تتيح إدراك طبيعتها الإنسانية.

أما النوع الثالث من الدول فهي التي تقوم على مبادئ إيجابية، تتضمن فوق وظيفتها الطبيعية الأمن والنظام والحماية، وتوفير الرفاهية الاجتماعية، وتحرر المواطنين من المشاكل والارتقاء بهم إلى مستويات معيشية كريمة، والسمو بأفكارهم ومعتقداتهم إلى نماذج مثالية من القيم الإنسانية.

تظهر أهمية التنمية الاجتماعية في تحقيق وتأمين الدولة أو المجتمع وضمان استقراره وعدم جنوحه إلى الانحراف واللجوء إلى المبادئ الهدامة التي من شأنها أن تشيع الفرق بين أفراده، وتحقيق في النهاية وحدة المجتمع المادية والمعنوية، لأن سلامة الدولة واستقرارها لا يقومان على قوة مفروضة على الأنظمة والقوانين الداخلية، وإنما تقومان على قوة الروابط والعلاقات التي تربط بين الأفراد وتوحد أفكارهم ومشاعرهم، وتعمل على تكامل وظائفهم واتحاد مواقفهم.[1]

تعتبر التنمية والإنعاش الاجتماعي، عاملا من عوامل تحقيق الارتقاء بالإنسانية ومعاييرها فوظيفة الإنعاش، تتعدى حدود القوميات للدول، وبذلك يعتبر عاملا أساسيا في تقريب وجهات النظر بين مختلف الدول. وتحقيق التفاهم بينهما وإشاعة السلام بين ربوعها، فكلما كانت العلاقات الاجتماعية بين أبناء الدولة الواحدة ضعيفة، كلما كانت هناك فوارق اقتصادية وطبقية وهو ما أدى المجتمع، إلى حالة يرثى لها من التفكك والانحلال. وكذلك فإن الروابط الدولية تظل ضعيفة مفككة طالما كانت هناك فروق بين الدول والشعور بالظلم واضحا، وكما أن الشعور القومي وقوة القوانين لا يكفيان لتامين المجتمع وضمان استقراره، إلا إذا حقق المسؤلون قدر كبير من العدالة الاجتماعية.

تغرس فكرة التنمية الاجتماعية في أفراد المجتمع، الفضائل الروحية، والمعايير الأخلاقية والمعاني الإنسانية، الرفيعة التي من نشأنها الرقي بوعي المجتمع، وحساسية الأفراد وأذواقهم، ذلك أن الاشتراك في برامج التنمية والمساهمة في ميدانها المختلفة،

[1] : حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 61.

يخرج الفرد من حدود الضيقة وحياته الخاصة، إلى آفاق أوسع نطاقا، بتدربه على مشاعر وانفعالات مجتمعية أساسها الإيثار وحب الغير والتضحية بالذات.

تاسعا: العلاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية

لقد أصبحت التنمية مطلب حيوي، وهدف لكل دول العالم سواء النامية أو المتقدمة، ولقد حازت قضية التنمية الكثير من الاهتمام، في الفكر العالمي المعاصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فتنمية البلاد المتخلفة تعتبر أهم القضايا الدولية الحالية. ويؤكد العديد من العلماء الارتباط بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية فيرى البعض أن العلاقة بين جوانب التنمية الشاملة لا تقبل الانفصال أو التجزئة وخاصة منذ النصف الثاني من القرن العشرين، فقد أصبحت التنمية الشاملة تقوم على نوع من الموازنة بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي في عمليات التنمية ومشروعاتها جميعا.[1]

ويركز أصحاب هذا الاتجاه على ضرورة التركيز على قضايا الإنتاج الاقتصادي من خلال تنمية المجتمع وذلك من منطلق أن النظم الاجتماعية بأنواعها المختلفة مترابطة مع بعضها البعض، بحيث يصعب الفصل بينها وعليه ترتبط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، فهما متداخلان بحيث يصعب التفريق بينهما، فالتغير في الجوانب الاقتصادية يؤثر في الجوانب التعليمية والصحية، كذالك في حين نرفع المستوى التعليمي والصحي للمواطنين، فإننا نعمل في الوقت نفسه على تحقيق مستوى أعلى من الكفاية البشرية، وهذا يعني زيادة الإنتاج والدخل والاستهلاك، وهذه الزيادة تتطلب بدورها مزيدا من الخدمات الاجتماعية.

وقد ظهرت وجهات نظر لبعض العلماء نمو هذه العلاقة وطبيعتها، حيث ترى وجهة النظر الأولى أن المجتمعات النامية في حاجة سريعة إلى تنمية اقتصادية هدفها رفع مستوى الأفراد والدخل القومي، ويمكن للأفراد الانتفاع بها، وذلك يعني أن ارتفاع دخل الأفراد يساعدهم على تحمل مختلف متطلباتهم ويجعل المواطنين أقدر على تعليم أبنائهم والعناية بصحتهم.

---

[1] : أحمد مصطفى خاطر، مرجع السابق، ص 71.

في حين ترى وجهة النظر الثانية أن التنمية الاجتماعية كركيزة لها الأولوية، في برامج التنمية ذلك أن التنمية الاقتصادية، سوف لا تسير بخطى سريعة وأساس متين. إذا انتشر الجهل والمرض بين الناس، فالصحة الجيدة تدفع الناس إلى العمل المستمر، والاشتراك في جهود التنمية ونجعل الفرد قادرا على اكتساب الصحة الجيد والتعليم النافع، مما يجعله أقدر على الإنتاج وكذلك فإن التعليم هو السبيل إلى الابتكار التدريب ورفع الكفاية الإنتاجية ولذا نتوقع زيادة في الإنتاج ومستوى في الإنتاجية، ما لم يكن المشتغلون في هذا الإنتاج على مستوى من اللياقة الصحية وعلى درجة عالية من التعلم والمعرفة، تمكنهم في تحقيق هذه الكفاية.

ومن خلال ذلك، فإن التنمية تعتبر عملية شاملة متعددة الجوانب متشعبة الأبعاد، ولابد من إدراكها باعتبارها تتشكل من جزئين اقتصادي واجتماعي، في إطار منهج تكاملي يأخذ في الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى جانب وظيفتها الاقتصادية وظيفة أخرى اجتماعية حيث أنها تستهدف في المدى البعيد رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشة، ومستلزمات الإنتاج ورأس المال وغيرها من الوسائل التي تحقق للتنمية الاقتصادية أهدافها الأساسية من حيث رفع المستوى المعيشي للإنسان وتحتاج إلى إنسان معد ومدرت على أن يستخدم هذه الوسائل الاستخدام الصحيح وعدم إهدارها أو تحقيق الضياع فيها، بل استخدامها استخداما كافيا وهذا ما تقوم به التنمية الاجتماعية فهي تعد القوى البشرية المدربة وتعمل على تغيير الاتجاهات.

إذن فالتنمية الاجتماعية تعد الإنسان الإعداد الذي يؤهله للاستفادة القصوى مما هو متاح بالبيئة المحيطة به من موارد وإمكانيات وتغير هذه الإمكانيات لصالحه، بحيث يمكن ملاحظة تغيير الظروف الطبيعية المحيطة بالإنسان من فترة زمنية إلى فترة أخرى، نتيجة للجهد الذي يقوم به وفقا لدرجة إعداده ومستوى مهاراته، ومن هذا المنطلق يمكن للتنمية الاجتماعية أن تسهم في استكمال وظيفة التنمية الاقتصادية مما يساعد على تحقيق التنمية الشاملة إذ لابد من تغيير النواحي الاقتصادية والاجتماعية (المادية والبشرية) فلا يمكن حدوث تنمية إلا إذا كان هناك تكامل بين هاتين الناحيتين معا وارتباطهما وتناسقهما.

ولقد أصبحت عملية الربط بين كل من التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في نظر رواد وعلماء التنمية ضرورة لازمة وظاهرة سياسية واضحة، لذلك يصبح التخطيط للتنمية الشاملة هو التخطيط المتزن الذي يجعل التنمية الاقتصادية إدارة إنتاج كفء يديرها رجال أكفاء ذو مستوى تعليمي ومهارة، وهم من نتاج التنمية الاجتماعية.

إن التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية هما وجهان لعملة واحدة، فهما يحققان هدفا واحد، كما أن كل منهما تعتمد على الأخرى وتؤثر فيها، فالتنمية الاجتماعية ضرورية للتنمية الاقتصادية، حيث تدفع عجلتها وتضمن نجاحها واستمرارها، وفي الوقت ذاته تعتمد عمليات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة على المهارات الإنسانية أكثر من اعتمادها على رأس المال، والتنمية تطلب في المقام الأول رأس مال بشري على مستوى خاص من الصحة والتعليم والإنتاج بمثله التركيب السكاني للمجتمع وبناؤه الطبقي ونظمه الاجتماعية ومستوى الخدمات المقدمة إليه من تعلم وصحة وتغذية وتحدده وتؤثر فيه المعوقات المتصلة بالتغيير الاجتماعي كمشكلات الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة ومشكلات النمو السكاني العالي وسوء توزيعها الجغرافي.

وإذا كانت التنمية الاقتصادية أساسا إلى زيادة الإنتاج بترشيد الإنفاق ورفع معدلات الدخل الفردي واستغلال فائض الاستثمار بأفضل الطرق الممكنة، لزيادة الدخل القومي فإن التنمية الاجتماعية، إنما هي نتيجة لاحقة لمقدمات سابقة ترتبط بالتقدم الاقتصادي وبزيادة الدخل القومي، الذي يؤدي بالطبع إلى ارتفاع معدلات الدخل.

إن ما يمكن استخلاصه هو انه لا يمكن فصل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأن كلاهما يسهم الآخر ويدعمه، ذلك لأن نتائج التنمية الاقتصادية تتيح الفرصة لقيام العديد من البرامج لصالح التنمية الاجتماعية، هذه الخيرة والتي بدورها توفر المناخ المناسب لنجاح خطة التنمية الاقتصادية من حيث توفير الأيدي العاملة المدربة القادرة بحكم اتجاهات وأنماط سلوكها على المساهمة بفاعلية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وهذا يعني أن التنمية الاجتماعية تعمل على خدمة الإنتاج من ناحية وخدمة الإنسان من ناحية أخرى، وكما يجب أن تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى الدخل من ناحية وإلى توفير فرص متكافئة من الخدمات لأعضاء المجتمع من ناحية أخرى، حيث أن الإنسان

كهدف رئيسي للتنمية الاجتماعية من أقوى العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية فهو الوسيلة التي تساعد على تحقيقها وهو الهدف الذي توجه إليه التنمية.[1]

ومن هنا يمكن القول أن التنمية الاجتماعية ترتبط ارتباطا بالتنمية الاجتماعية أن ارتفاع مستوى الخدمات العامة يؤثر تأثيرا واضحا في برامج التنمية الاقتصادية بزيادة الكفاية الإنتاجية للفرد، لذلك أدرك الاجتماعيون هذه الحقيقة واتجهوا إلى دراسة قضايا التخلف معتمدين على منهج تكاملي يأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

عاشرا: معوقات التنمية الاجتماعية

يعتبر الإنسان هو غاية أي برنامج للتنمية وهو في نفس الوقت وسيلة من وسائل تحقيق أهدافها، لذلك فهو يعتبر عامل قوة وعامل ضعف لكثير من مشروعات وبرامج التنمية، كما أن كثيرا من الصعوبات والمعوقات التي تقف في سبيل التنمية يكون مصدرها الإنسان نفسه، والمقصود بالمعوقات هنا، العوامل التي تؤدي إلى الانحراف على النموذج الأمثل للتنمية والتحول دون تحقيق الأهداف التي يسعى إليها، فالمعوقات تعني اتجاها سلوكيا سلبيا فالمخطط الذي يرسم خطط التغيير قد يصطدم بأفراد المجتمع وسلوكهم الذي يعوقه ويمنعه عن تحقيق أي أنماط، السلوك التي يريد المخطط أن يسير وفقا لها ومن بين العوامل التي تعيق التنمية وتقف حجر عثرة في سبيل تحقيق التنمية ما يلي:

I. **المعوقات التخطيطية والإدارية:**

تعتبر عملية التخطيط عملية فنية و واعية في نفس الوقت ويستلزم ذلك أن يكون القائمون عليها، على درجة من الوعي لأهميتها كما يجب أن يكون المواطنون المخطط لتنميتهم على درجة من الوعي لتقبل المنحنيات الجديدة في المجتمع، ويعتبر نقص الوعي في التخطيط معوقا أساسيا للتنمية البشرية إذا لم يتفق تخطيط المشروعات مع برامج التنمية وحاجات المجتمع، وذلك لاختلاف المجتمعات في ظروفها ومواردها وحاجات أفرادها[2] ويبدو التخطيط معوقا للتنمية في ما يلي:

---

[1] : عبد الهادي الجوهري، المنظور التنموي في الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص 81.

[2] : أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 107.

– عدم الدقة في اختيار الوسيلة المحققة للهدف.

– عدم وصف الهدف من التخطيط عند العاملين فيه.

– عدم التحكم في الموقف المخطط له.

– عدم التنسيق بين الجهات العاملة في مجالات التخطيط المختلفة.

– عدم توفر الأجهزة المسؤلة عن الدارسات والبحوث والإحصاءات وخاصة على المستوى القومي.

– عدم تحديد الحد الأمثل لوحدة التنمية فمن الأهمية معرفة الطريقة للوصول إلى الحجم الأمثل للوحدة الجغرافية أو اقتصادية أو اجتماعية، وعدم الوصول ذلك يعتبر معوقا أساسيا من معوقات التنمية.

– عدم تحديد الحد القاطع لدور وعلاقة كل من المركزيات والمحليات في التخطيط للتنمية ويعتبر هذا الأمر بمكانة في الأهمية ومعوقا لعمليات التنمية، إذ لابد من تجنب الآثار الضارة لتعقد العلاقات وتداخلها بين الأجهزة ومستوياتها وضرورة تحقيق التعاون معها[1] إن التخطيط في حقيقة المر يسهل تنسيق الجهود والعمليات الإدارية التي تقوم بها الأجهزة الحكومية لتنفيذ البرامج والمشروعات وتوظيف وتمويل الموارد البشرية والمالية لخدمة أغراض وأهداف خطط التنمية ومتابعتها، حيث أن إدارة التنمية عملية في غاية الصعوبة في حين تشير المشكلة الإدارية في المجتمعات النامية إلى أن هناك قصور أو تخلفا في أساليب العمل الإداري يحول دون تحقيق الإفادة القصوى من استغلال الموارد المتاحة. قوميا وتتمثل مظاهر المشكلة الإدارية في المجتمع فيما يلي:

- ✓ تخلف الأجهزة الإدارية وتمثل ذلك في التعقد في الإجراءات والروتين الدائم والبطء الشديد في إصدار القرارات وتناقض بعضها لبعض مع عدم الالتزام بتنفيذ الشعارات المعلنة وانتشار اللامبالاة بالإضافة إلى عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب في بعض الأحيان، وكذلك سيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية والخلط بين العلاقات الرسمية والغير رسمية.

[1] : محمد عبد الفتاح، التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية 2003، ص ص 95 – 96.

- ✓ صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة من ناحية وبين الأجهزة التقليدية القائمة من ناحية أخرى.
- ✓ العجز في الكفايات الإدارية المؤهلة القادرة على تحمل مسؤوليات التنمية.
- ✓ عدم تطوير المشروعات بحيث قد تكون عقبة في سبيل التغيير.
- ✓ سوء توزيع الاختصاصات وخاصة الفنية وعدم تطبيق مبدأ التوزيع وفقا للتخصص مع تدخل اعتبارات أخرى لا تتعلق في كثير من الأحوال بالكفاءة والخبرة العلمية والمؤهلات العلمية للأفراد، وإنما ترتكز على المعرفة والوساطة والقرابة.
- ✓ عدم تطبيق أساليب الإدارة الحديثة في العمل، في كثير من المجتمعات النامية واستمرارها في إتباع أساليب الإدارة السابقة والقديمة.
- ✓ ضعف الإدارات الحكومية وسوء تسيير للوحدات الحكومية، والوحدات الأخرى المختلفة بكل ميادينها.
- ✓ الاختصاصات الكبيرة لاختصاصات مجالس الإدارة ومديرين، في المنشآت الصناعية في معظم الدول النامية بمقارنتها بمثيلاتها في الدول المتقدمة.
- ✓ تدخل المنظمين بإدارة المنشآت في الدول النامية في تفصيلات العمل الدقيقة حتى وإن لم يكن لديهم خبرة أو دراية مناسبة لهذا العمل.
- ✓ البطء الشديد في الإجراءات الإدارية والتكرار والتراخي في الأوامر والتهرب من تحمل المسؤولية، مع تفشي الروتين، والبيروقراطية، بالإضافة إلى تراخي الجهات الإدارية حتى في مجالات عملها التقليدية مثل (الإهمال في الضرائب والجباية).
- ✓ عدم واقعية الأهداف، حيث ترفع الشعارات الرنانة مثل الرفاهية الاجتماعية والتقدم الاقتصادي مما يوقع المسؤلين في مأزق كبير عند فشلهم في تحقيقها، وقد يضطرهم إلى إقامة مشروعات خالية تكلف أموالا باهظة جدا ولا تحتاجها بلادهم ولا أفراد دولتهم، مما يؤدي إلى إهدار الموارد الطبيعية، والطاقات البشرية، واستنزاف القدرات الاقتصادية لدول، خاصة الدول التي تعتمد على الثروات غير متجددة كالجزائر مثلا في استغلالها لثروات الطبيعية بطرق غير عقلانية من حيث تسيرها واستخدامها ومن استغلال مداخليها، مما يؤثر على حياة الفرد الحالي

وحياة الأجيال القادمة، ما لم يكن هناك تطور في أقرب الأجيال في الميادين المختلفة.

- ✓ تسرب العمالة الماهرة في كثير من القطاعات الإنتاجية الأساسية خارج المجتمع أو بعيدا عن مجالات تخطيطاتهم ومهارتهم وهو ما يكلف الدولة أثمان من حيث تكوينه وتعليمه، فينهار بعد ذلك ويترك دولته تتخبط في مشاكلها، وقلة مؤهليها.

II. المعوقات الاجتماعية:

تتحدد العوامل الاجتماعية التي تؤثر في التنمية الاجتماعية ونحاول نوجز أهمها:

– يمثل العامل الديموغرافي أحد العوائق الأساسية التي تقف في طريق خطط التنمية الشاملة للمجتمعات النامية، حيث تعاني معظم هذه الدول من زيادة في إعداد سكانها لا تتماشى غالبا مع قدراتها الإنتاجية وهو أمر يكون له أثاره السلبية على الاقتصاد القومي إذ أن نمو السكان بمعدلات سريعة متزايدة في معظم هذه الدول يلغي أثر الزيادة في الإنتاج والدخل.

فلا يجني ثمار الجهود المبذولة في المجالات المختلفة، ولا يمكن التغلب على المشكلة إلا بتحقيق الزيادة في الإنتاج والدخل بمعدلات كبيرة تفوق كثيرا معدل الزيادة في السكان، لأن هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق أي تحسن في المستوى المعيشي للمواطنين، لذا فإن ارتفاع معدلات الزيادة السكانية دون أن يواكب نمو مماثل في القدرات الإنتاجية والخدمات المجتمعية والثروات القومية، أثارا سلبية على التنمية وتعد بمثابة مؤشرات للتخلف وتحديات للتنمية في المجتمع، وتتمثل أهم تلك الآثار فيما يلي:

– تؤدي أي زيادة سكانية إلى نقص متوسط الدخل الفردي بافتراض ثبات الدخل وباعتباره متوسط دخل الفرد هو ناتج قيمة الدخل الكلي على عدد السكان.

– تتأثر كفاءة الخدمات المقدمة للسكان بزيادة عدد السكان بالنظر لمحدودية دخل الدولة بوجه عام وعدم إمكانياتها في المجال الخدماتي، وهو ما يؤثر على تنمية المجتمع.[1]

– تبتلع الزيادة السكانية كل زيادة في الإنتاج وتستنزف كل عائد للجهد البشري المبذول.

---

[1] : محمد شفيق، السكان والتنمية، القضايا والمشكلات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 205.

– تؤدي مشكلات التزايد السكاني إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع مما يستلزم إنفاق جزء من موارد الدولة لمواجهتها وكان يمكن توجيه إنفاقها في المجال الاستثماري الذي يدفع عجلة التنمية إلى الأمام.

– تؤدي الزيادة السكانية السريعة إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج القومي والثروات الطبيعية.

– ينجم عن الزيادة السريعة في السكان تفاقم حدة مشكلة البطالة خاصة المقنعة مما يزيد من أعداد القوى البشرية الذين لا يضيفون شيئا إلى الناتج الكلي[1].

– يؤدي تضخم السكان وتزايدهم بمعدلات سريعة إلى تحول النشاط الاقتصادي إلى إنتاج السلع الاستهلاكية دون السلع الإنتاجية مما يؤدي إلى إعاقة التنمية[2].

وعلى ذلك يعتبر السكان معوقا من معوقات التنمية على أساس حالة عدم التوازن التي تبدو واضحة بين حاجات السكان والموارد الاقتصادية، إذ أن زيادة السكان بالنسبة للطاقة الإنتاجية للمجتمع تقف عقبة في سبيل زيادة مستوى رفاهية أفراد المجتمع. كما أن الوسائل التي تستخدم لمواجهة هذه الزيادة لا تزال غير فعالة حيث تقف في سبيلها العادات والتقاليد والمعتقدات. وتعتبر نوعية السكان من حيث المعرفة والقدرات والمهارات المتوفرة والمستوى الصحي والنفسي والعقلي من المعوقات الأساسية أيضا إذ أن انخفاض هذه المستويات إلى الدرجة التي تحول بين المجتمع وبين الاستفادة من طاقات أفراده في عملية التنمية يعتبر أيضا معوقا هاما للتنمية[3].

من جهة أخرى فإن التنمية لا تعني التقدم الاقتصادي وزيادة الإنتاج فحسب، بل تعني كذلك عدالة توزيع الثروة والدخل، ذلك أن عدالة التوزيع شرط ضروري لإثارة الحماس بين المواطنين، لأنه إذا كانت ثمار التنمية تتركز في معظمها في أيدي قلة من أفراد المجتمع فلن تؤمن الجماهير بجدوى التنمية إذا كانت لا تنعكس آثارها عليهم في صورة ارتفاع ملحوظ في مستويات المعيشة. كما أن هذه الفوارق قد تخلق ميلا للاستهلاك ونقصا في الادخار من أصحاب الدخل المنخفض بتقليدهم للخط الاستهلاكي

---

[1] : محمد شفيق، مرجع سابق، ص ص 57 – 58.

[2] : نفس المرجع، ص 51.

[3] : أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق، ص 170.

لأصحاب الدخل المرتفع من أجل التفاخر مما يعوق تكوين رأس المال الذي هو عامل رئيسي في تحقيق التنمية الشاملة[1].

كذلك فإن سوء توزيع السكن جغرافيا، وهو ما يشار إليه (بخلل النسق الإيكولوجي) أي سوء توزيع الأفراد والمؤسسات مكانيا، وما يتضمنه هذا التوزيع من عمليات اجتماعية، وما يترتب عليه من علاقات متبادلة بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها والتي توجد بها مناطق حضرية وأخرى ريفية[2].

إلى جانب سمة التحضر في البلاد المتخلفة فإن هناك ظاهرة أخرى تسودها يطلق عليها ظاهرة الثنائية، حيث يؤدي الاهتمام المتزايد بالمناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية في البلاد الفقيرة إلى مشكلات كبيرة تقف حائلا دون نجاح العديد من مشروعات التنمية في القطاعات الريفية بسبب استقطاب المراكز الحضرية لغالبية الخدمات والنشطة الصناعية والاستثمارية ومراكز البحث العلمي وأجهزة الحكومة وغيرها من الأجهزة والنشطة الإنتاجية والخدمية، ويستتبع ذلك بالضرورة نمو وتضخم المدن والمراكز الحضرية من جانب، وإهمال القرى والمناطق الريفية من جانب آخر، وبالتالي حدوث ما يعرف بالتفاوت الريفي الحضري وتتحول المناطق الريفية إلى مراكز طرد فتتأثر بها مشروعات التنمية وتهمل الأراضي والمشروعات الزراعية، بينما تزداد مشكلات المدينة ومعاناتها من جهة أخرى، وهي أمور تعوق من جهود التنمية في المجتمع[3].

إضافة إلى أن زيادة الكثافة السكانية في مناطق بعينها ونقصها في مناطق أخرى يؤدي إلى زيادة الأعباء الخدمية وبروز الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الأولى في نفس الوقت الذي يؤدي عدم تنمية المناطق الثانية وعدم تحقيق الاستغلال الأمثل لثرواتها وإمكانياتها وعدم تحقيق علاقة متوازنة بين سكانها وثرواتها، وهي أمور تعد بحق من معوقات التنمية.

---

[1] أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق، ص ص 168 – 169.

[2] : محمد شفيق، مرجع سابق، ص 59.

[3] : نفس المرجع، ص ص 59 – 60.

III. المعوقات الثقافية:

أما من الناحية الثقافية، فتعتبر المعوقات الثقافية في سبيل التنمية في المجتمعات النامية من أهم التحديات التي تواجهها هذه المجتمعات بما فيها من متناقضات ثقافية وخير شاهد على ذلك وجود أمثلة عامية كثيرة بعضها يحض على شيء والبعض الآخر يحض على نقيضه[1]، وذلك بطبيعة الحال يؤثر على أنماط السلوك وبالتالي على مدى تقبل المواطنين للمشروعات ومدى مشاركتهم فيها، ومن أهم العوامل الثقافية التي تعوق التنمية ما يلي:

1 – **التقاليد السائدة في المجتمع:**

تتضح قوة التقاليد والتمسك بالقديم خاصة في المجتمعات التقليدية الريفية عنها في المجتمعات الحضرية والصناعية، حيث يتمسك الناس بالقديم وبكل ما تركه الأجداد والآباء ويعتزون به، ولذلك يكون الاتجاه نحو التغيير والتعديل اتجاها سلبيا، ويرتبط بالتقاليد السائدة الاتجاه نحو القدرية ونقص السيطرة على البيئة الطبيعية.

فللمعتقدات السائدة لها دور فعال في إعاقة التنمية، والأمثلة كثيرة في البلاد النامية التي تجعل من السكان يقاومون مشروعات التنمية وخاصة التنمية الزراعية إذ يرفضون زراعة المحاصيل الجديدة والتمسك بالمحاصيل التقليدية ، و القيم كما هو معروف هي الإطار المرجعي للسلوك الفردي وهي القوى الدافعة للسلوك الجمعي، فإذا كانت القيم جامدة ومتخلفة واجهت برامج التنمية عقبات شتى، لذلك فلابد أن يضع المخطط نصب عينيه القيم الاجتماعية والثقافية والدينية التي تسود المجتمع ويتعرف عليها، فكثيرا ما تعوق القيم نجاح مشروعات وبرامج التنمية، حيث يتم رفضها من قبل المواطنين لأنها غير مألوفة عندهم أو لارتباطهم ببعض القيم الدينية [2]. كما تتدخل المكانة والمرتبة الاجتماعية في التحاق الرجل بعمل معين ورفضه أعمال أخرى، فهو لا يقبل على كل ما يسئ إلى الجماعة القرابية التي ينتمي إليها والتي يستمد منها مكانته الاجتماعية، فوحدة

---

[1]: عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، ص 154.

2: نفس المرجع، ص 163.

الجماعة وتماسكها يعتبران من أهم الأسباب التي تدفع الفرد إلى العمل على المحافظة على تلك الوحدة وذلك التماسك واستمراره حتى وإن كان ذلك متعارضا مع مصلحته[1].

إن القيم الاجتماعية تلعب دورا هاما في تكوين البناء الاقتصادي وكذلك الاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمعات، وتحتاج عمليات التنمية إلى أنماط سلوكية جديدة، وبالتالي تحتاج إلى قيم جديدة إلى أهداف التنمية وتقودها إلى الطريق الصحيح، لذا فإنه إذا كانت القيم الاجتماعية جامدة ومتخلفة واجهت برامج التنمية عقبات شتى في التنفيذ.

هذا ولا يمكننا أن نستبعد المعوقات النفسية أيضا، إذ أن قبول أو رفض الجديد الذي يطرأ على المجتمع يعتمد على العوامل النفسية مثل الرضا والقبول أو الرفض، كما أن إدراك الجديد وكيفية ظهوره وانتشاره يتوقف على الثقافة السائدة. ففي الكثير من البلاد النامية يتمسك الناس بالقديم وبكل ما هو سائد رغم الانتقادات الموجهة إليه بل ينزعون إلى مقاومة التغيير. كما يخشى الكثير من الأفراد بل والمسؤلين أن يتحملوا عبء تجربة جديدة لا يعرفون نتائجها وتساهم خبراتهم السابقة في تشجيعهم على الإقدام على عدم قبول التجربة الجديدة أو المشروع الجديد. ويسود اعتقاد في بعض المجتمعات بأن أية تغيرات تحدث في المجتمع قد تهدد استقرارهم وشعورهم بالأمان وتؤدي إلى تفكك وحدتهم، لذلك يقف الكثير منهم ضد التغيير وتلعب الشائعات خاصة في المجتمعات الريفية دور عميق في ترسيخ هذا الاعتقاد، وهذا لعدم المعرفة بالمشروعات والتغيير ونتائجه[2].

انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم: التعليم هدف أساسي للتنمية، لذا تحرص الدول المتقدمة على الاهتمام بالتعليم ومستوياته المختلفة ابتداء من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي، حيث كلما زادت نسبة الأفراد الذين يتلقون تعليما– وخاصة في المراحل العليا– كان ذلك دليلا على زيادة المشاركة في مشروعات التنمية وارتفاع المدخول.

ولاشك في أن الأمية وضعف مستوى التعليم في المجتمع تعد بحق إحدى معوقات التنمية وذلك للأسباب التالية، إن الشخص الأمي يفشل في إدراك أهمية التنمية في مجتمعه ومتطلباتها المختلفة ودورها في مقاومة التخلف.

---

[1]: أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق، ص ص 174 – 177.

[2]: نفس المرجع، ص ص 92 – 93.

يعني عدم الإقبال على التعليم الفني والمهني نقص طبقات المتخصصين في المجال التصنيعي، وهو أحد الأعمدة الأساسية في تنمية المجتمع.

يرتبط التعليم بالمستوى الصحي، فكلما ارتفعت نسبة الأميين في المجتمع كلما انخفض المستوى الصحي، فمما لا شك فيه أن الفرد الأمي يجهل المبادئ الصحية مما يسهل انتشار الأمراض ومن ثم ارتفاع معدل الوفيات وهو ما يجعل الدولة توجه جزءا من ميزانيتها للقضاء على الأوبئة وعلاج المواطنين، وهذه الموارد كان من الممكن تخصيصها لاستثمارات منتجة تدفع التنمية قدما للأمام.

انخفاض المستوى الصحي مع سوء التغذية بالمجتمع وانتشار الأمراض المستوطنة بين الأفراد، والذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات وتقل نسبة طول العمر، فضلا على أن سوء التغذية يؤدي إلى عدم الحصول على السعرات الكافية وما يترتب عليها من ضعف صحي عام وتأثير سلبي على الإنتاج، وهذا ينتج أيضا عن النقص في الخدمات الصحية وفي وسائل المعيشة، مع عدم انتشار الوعي الصحي بين المواطنين[1].

تشغيل الأطفال وتأخر المرأة في كثير من الميادين مع الافتقار إلى أسلوب الضمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص: حيث ينجم عن تشغيل الأطفال آثار سلبية معوقة للتنمية أهمها: حرمان هؤلاء الأطفال من الالتحاق بمعاهد التعليم المختلفة والاستقرار فيها، وهو ما يؤدي إلى التأثير على المستوى التعليمي وما ينجم عنه من معوقات للتنمية، فضلا عن إصابة كثير من الأطفال بأمراض أو تعرضهم لحوادث مهنية.

العادات الاجتماعية المرتبطة بنمط الإنفاق الاستهلاكي يعتبر نمط الإنفاق الاستهلاكي أحد العوامل الأساسية التي تعوق التنمية في المجتمع إذ تتعدد أوجه الإنفاق البذخي وصور التبذير، مثل الإسراف في نفقات المناسبات الخاصة والطقوس التقليدية والمبالغة في استهلاك الكهرباء والمياه والطاقة والكماليات.

IV. **المعوقات الاقتصادية:** والمعوقات هنا متعددة نظرا لأهمية الدور الاقتصادي في العملية التنموية، وكذلك نتيجة الدور الحاسم الذي يلعبه العامل السياسي في المجال الاقتصادي، ونجد منها ما يلي:

---

[1] : محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص 60 – 69.

1) **انتشار البطالة في المجتمع**: تعد البطالة احد معوقات التنمية الأساسية في المجتمعات التي تعاني منها، فانتشار البطالة بين السكان القادرين على الإنتاج يؤدي إلى عدم إضافتهم شيئا إلى الناتج الكلي، وتعاني البلاد النامية أنواعا عديدة من البطالة منها:

2) **ضعف البنيان الصناعي**: تعد الصناعة احد مقومات التنمية في المجمع، باعتبارها احد مجالات النشطة الاقتصادية الأساسية وذلك بخلاف كل من النشاط الزراعي والخدمي، وتعاني الدول النامية من ضعف البنيان الصناعي الذي يعكسه نسبة العاملين في هذا المجال بالنسبة لمجموع السكان، أضف إلى ذلك أن معظم المشتغلين في قطاع الصناعة في الدول النامية يعملون في الصناعات الخفيفة مثل الغزل والنسيج وصناعة الأغذية...الخ، عكس المشتغلين منهم في هذا المجال في الدول المتقدمة الذين ترتفع نسبة من يعملون منهم في الصناعات الثقيلة، هذا ويعاني النشاط الزراعي في الدول النامية بوجه عام من بطالة مقنعة، حيث يستأثر هذا القطاع بالشطر الأعظم من السكان على خلاف الدول المتقدمة (مع العلم بالعلاقة الوطيدة بين الزراعة والصناعة)، أما بالنسبة لقطاع الخدمات فإنها تزداد في الدول المتقدمة عن النامية فضلا عن أنهم يسهمون في الأولى (الدول المتقدمة) في زيادة الإنتاج القومي حيث يعملون في مجالات منتجة مثل التجارة والبنوك السياحة والخدمات الصحية...الخ بينما يعتبرون غير منتجين في الدول النامية حيث يشتغلون غالبا في مهن هامشية مثل "الحراسة، عمليات السمسرة، السعادة ".

3) **ضعف البنيان الزراعي**: يتصف البنيان الزراعي في الدول النامية بالضعف وانخفاض الإنتاجية نتيجة عوامل أهمها،

عدم التوسع في استخدام المكننة الزراعة وإتباع الأساليب البدائية وعدم استخدام منجزات التقدم العلمي ونتائج الأبحاث التطبيقية مع ضعف خبرة العمال الزراعيين.

البطالة المقنعة وارتفاع كثافة السكان الزراعيين بالنسبة لمساحة الأرض الزراعية.

سوء توزيع الملكية الزراعية في بعض الدول النامية الذي ينجم عنه تكوين طبقتين من الأغنياء والفقراء، وهو ما يؤدي إلى نقص الادخار وضعف معدل تكوين رأس المال نتيجة نمط الإنفاق الاستهلاكي العالي للأغنياء وضعف الادخار لدى الفقراء.

تدهور خصوبة الأرض وعدم محاربة الآفات الزراعية بطريقة فعالة ورداءة نوعية البذور المستخدمة وعدم استخدام الأسمدة الكيماوية بكميات كافية مع تخلف وبدائية طرق و وسائل الري والصرف وضآلة رأس المال الزراعي.

الاهتمام بزراعة محاصيل معينة للتصدير بقصد الحصول على العملات الصعبة على حساب محاصيل أخرى.

سيادة الإنتاج الواحد، حيث يعتمد الدخل القومي في البلدان النامية على سلعة أولية واحدة أو على عدد محدود من المنتجات الأولية للتصدير، وهو ما يؤدي إلى أن تصبح اقتصادياتها عرضة لتقلبات عنيفة قد تسببها العوامل البيئية الطبيعية غير المواتية، فضلا عن السياسة الاقتصادية العالمية التي تجعل اقتصادها تحت رحمة الأسواق العالمية وما يصيبها من كساد أو رواج في عدد من الدول النامية.

4) ضعف الموارد الطبيعية والقصور في استغلالها مع عدم القدرة على خلق مصادر جديدة للثروة، إذ أن المشكلة الأساسية في كثير من الدول النامية ليست هي مشكلة ندرة الموارد الطبيعية في حد ذاتها بقدر ما هي مشكلة استغلال هذه الموارد ومن العوامل التي تؤدي إلى هذه المشكلة.

- عدم إتباع الأسلوب العلمي في مجال الاستغلال الاقتصادي لموارد الطبيعية.
- عدم استخدام العناصر الفنية الخبيرة في هذه المجالات.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج والعمليات الاستخراجية.
- عدم توافر عناصر أخرى لازمة لاستغلال تلك الموارد.
- ضيق السوق المحلي وسوء استغلال إدارة الوحدات الإنتاجية.

5) **نقص رؤوس الأموال:** وهي إحدى المشكلات الأساسية التي تواجهها الدول النامية، ولهذه المشكلة أسباب متعددة تؤدي إلى آثار سلبية مختلفة وأهم هذه الأسباب هي:

- **نقص الادخار:** حيث يؤدي نقص الادخار إلى نقص رؤوس الأموال إذ تتباين إمكانيات الدول المتقدمة والنامية في هذه الخاصية، فبينما تصل نسبة الادخار إلى الدخل القومي في الدول المتقدمة اقتصاديا من 15 – 20 % فإنها لا تتعدى نسبة 5 %

في الدول النامية، ويرجع ذلك إلى ضعف الدخل القومي بانخفاض القوة الإنتاجية وانخفاض مستوى الدخول فضلا عن ضعف القوة الشرائية وضعف الحافز على الاستثمار.

- **الاكتناز:** ويعني تجنيب جزء من الثروات خاصة لدى الأغنياء في الدول النامية في شكل ذهب أو احتجاز بعض النقود ومنعها من التداول، ويمثل الاكتناز 10 % من الدخل القومي في بعض البلدان النامية وهي نسبة عالية لها آثارها السلبية على التنمية.
- **الادخار السلبي:** مثل القروض الممنوحة من البنوك للأفراد لأغراض استهلاكية (كعمليات البيع بالتقسيط).
- الاستثمار غير المنتج حيث يستثمر أصحاب رؤوس الموال في البلدان النامية أموالهم في مجالات غير إنتاجية لا تحقق زيادة في الإنتاج الصناعي أو الزراعي ولكنهم يوجهونها نحو عمليات المضاربة والمباني وتخزين السلع.
- **هروب رؤوس الأموال إلى الخارج:** حيث يفضل عدد من الأغنياء إيداع أموالهم في البنوك الأجنبية بدلا من استثمارها داخل مجتمعاتهم النامية.
- **نقص منشآت الادخار:** مثل البنوك التجارية، بنوك الادخار...الخ مع عدم كفاية المتوفر منها للقيام بواجباتها على الوجه الأكمل.
- محاكاة نمط الإنفاق الاستهلاكي.
- **تضخم النفقات الإدارية في الدولة** : حيث تنفق نسبة عالية من مجموع إيرادات ميزانية الدولة في نفقات غير رشيدة (سيارات فاخرة للمسئولين – حفلات – دعاية....الخ).
- **انخفاض متوسط الدخل الفردي ومستوى المعيشة** : حيث يرجع انخفاض متوسط دخل الفرد في الدول النامية لضآلة الناتج القومي فيها بوجه عام، فعلى الرغم من أن سكان الدول النامية يمثلون الأغلبية من سكان العالم إلا أن نصيبهم من الإنتاج العالمي

متدني، وهذا التفاوت الصارخ في توزيع الدخل القومي يكون عقبة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

6) **سوء استخدام المناطق الحرة**، وعدم الاستفادة منها بما يدعم الاقتصاد القومي ويحقق استفادة حقيقية برؤوس الموال الأجنبية مع تراخي الإشراف المفترض عليها مما يؤدي إلى تحويلها إلى مراكز تهريب للسلع المستوردة إلى داخل المجتمعات دون الوفاء بالتزاماتها الجمركية وهو ما يضر بالسلع الوطنية التي سددت الرسوم الجمركية على إنتاجها ومن ثم تصبح في موقف تنافسي غير متكافئ مع هذه السلع المهربة، وبهذا تؤدي المناطق الحرة إلى زيادة معدل الإنفاق للسلع الاستهلاكية بدلا من أن تكون مجالا لتحقيق التصنيع والإنتاج الاستثماري الذي أنشأت أساسا لتحقيقه[2].

V. المعوقات السياسية:

أما من الناحية السياسية فتتجلى أهم المعوقات فيما يلي:

التبعية السياسية حيث نجد الدول المتقدمة تمارس تأثيرات واضحة على الدول المتخلفة حتى تضمن وجود نظام سياسي موال لها، من خلال تدعيم النظم الحاكمة الموالية، وهي في ذات الوقت لا تتورع عن التخطيط لإحداث عدم استقرار سياسي يحقق أهدافها ويقوض التنمية فيها، هذا والمساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة للنامية تكون غالبا بهدف السيطرة والتحكم وضمان التبعية الدائمة لها، أضف إلى ذلك أن كثيرا من الاتفاقيات الاقتصادية تكون مشروطة بمطالب معينة كالحصول على قواعد عسكرية أو تسهيلات في أراضيها أو الحصول على تأييد لمواقف سياسية معينة....الخ. كذلك من أهم المعوقات السياسية ما يلي:

– يؤدي الاستعمار بأشكاله المختلفة إلى الأثر السلبي على التنمية في المجتمع المستعمر، حيث يؤدي إلى ابتلاع كل اقتصادياته واستنزاف خيراته وثرواته.

---

[1] : أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق، ص ص 78 – 83.

[2] : محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص 70 – 76.

– يعتبر عدم الاستقرار السياسي وانتشار القلاقل والحروب الأهلية أحد عوامل إعاقة التنمية. وعموما تتميز معظم مجتمعات العالم الثالث بخصائص تعيق التنمية فيها وتتمثل أهم هذه الخصائص من الناحية السياسية فيما يلي:

– تفتقر كثير من المجتمعات النامية إلى المناخ الديمقراطي السليم مع عدم المشاركة السياسية من قبل أفرادها في إدارة مقاليد البلاد.

– سيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على النظم السياسية وعلى عملية اتخاذ القرارات السياسية.

تمركز القوة السياسية في المجتمعات في أيدي جماعات بعينها، ومن ثم لا تتوزع السلطة توزيعا عادلا بين الجماعات السياسية، فالسلطة تحتكر من قبل جماعة واحدة (عسكري في معظم الأحيان).

ضعف المشاركة السياسية وضعف مستوى الثقافة السياسية لدى أبناء هذه المجتمعات، وغياب الوعي السياسي والمشاركة السياسية لأفراد المجتمع وهو ما يتيح بلا شك الفرصة لتفرد الصفوة الحاكمة باتخاذ القرارات دون مناقش أو منافس.

تؤدي الظروف اللاديمقراطية وضعف بل وانعدام المشاركة السياسية إلى أن تتميز النظم السياسية للدول النامية بانخفاض الشرعية السياسية، فأبناؤها لا يشاركون في اتخاذ القرار السياسي، وتنفرد جماعة الصفوة بالحكم دون أي قدر من المنافسة من قبل جماعات اجتماعية أخرى، فهي نظم مفروضة وليست نابعة من ظروف المنافسة السياسية بين الجماعات الاجتماعية المختلفة.

أولا: وضعية التعليم في الجزائر

I – قبل الاحتلال:

إن الشعب الجزائري الذي يمتاز بعمق المشاعر الدينية والذي أقام مؤسساته الثقافية وأنظمته القضائية وعلاقاته الاجتماعية على أساس تعاليم الإسلام، كان دائما يضع قضايا التربية والتعليم في الصعيد الأول من اهتماماته، وقد كان التعليم في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي شديد الانتشار في الجزائر، إذ أنها كانت تمتد على طول البلاد وعرضها شبكة من المؤسسات التعليمية التي كانت في الواقع عبارة عن مؤسسات دينية.

بدأت هذه المؤسسات تظهر بالجزائر، وبكل بلدان المغرب منذ القرن الأول الهجري، عندما وصل إليها الإسلام، وقد كان المسجد هو النواة الأولى لهذه المؤسسات ثم ظهرت بالتدريج مؤسسات أخرى شاركته في رسالته، وخففت عنه بعض الأعباء منها الكتاتيب القرآنية، الزوايا، المدارس، ولكل واحد منها دور

1- المساجد: وظيفتها الأساسية قيام المسلمين بأداء الصلوات فيها وتحفيظ القرآن الكريم وتعليم الفروض الدينية وبعض العلوم الإسلامية، وتعريف شؤون الناس وعلاج مشكلاتهم، وقضاياهم اليومية، وهي على ثلاثة أنواع.

- نوع أسسه الحكام كالخلفاء والأمراء كجزء من عملهم الوظيفي لخدمة المجتمعات الإسلامية وتيسير سبيل أداء شعائرهم الدينية.
- نوع أسسه كبار الأثرياء للتقرب إلى الله وبعض الفئات الاجتماعية وشيوخ الدين.
- نوع ثالث وأسسته الهيئات والجمعيات الخيرية والدينية والاجتماعية.

2- الكتاتيب: وظيفتها تحفيظ القرآن الكريم للأطفال وترتيله لهم وقد دعت الحاجة لتأسيسها من اجل تجنب المساجد أوساخ الأطفال وضوضائهم والاحتفاظ بنقاوتها وطهارتها. وهذه الكتاتيب تكون أحيانا منفردة وأحيانا مجمعات من البيوت مختلفة الأحجام والأشكال وقد بدأت هذه الكتاتيب القرآنية تظهر منذ صدور القرآن والإسلام ثم

انتشرت في سائر البلدان الإسلامية، ومنها الجزائر، وبلدان المغرب التي تطورت فيها تطورا كبيرا وواسعا في العصر الحديث، فكثرت في عهد الاستعمار الفرنسي خلال القرنين 19 و 20 بأسلوب ووسيلة لمواجهة سياسة التنصير والتمسيح الفرنسية وحماية الشخصية الإسلامية للجزائر، ولمقاومة سياسة التجهيل التي كانت تتبعها الإدارة الاستعمارية في البلاد.

3- المدارس العلمية: وظيفتها تعليم جميع العلوم الدينية، وغير الدينية، وظهرت بعد أن اتسعت رقعة الدولة الإسلامية واتصل المسلمون بحضارات شعوب أخرى غير إسلامية واحتكوا بها ودعت الحاجة إلى اقتباس علومها ومعارفها والاستفادة منها، ولم يكن باستطاعة المسجد وحده أن يقوم بهذا الدور، فاضطر المسلمون إلى إنشاء مثل هذه المدارس وقد تنوعت العلوم والمعارف التي تدرس بها أصناف ثلاثة من العلوم وهي العلوم الدينية، علوم اللغة والأدب، العلوم الطبيعية والتجريبية.

4- الزوايا: وهي عبارة عن مجموعة من البيوت والمنازل المختلفة والأشكال والأحجام وتشمل على بيوت للصلاة وغرف لتحفيظ القرآن الكريم، وتعليم مختلف العلوم.

5- المعمرات: وهي عبارة عن مؤسسات ثقافية تشبه الكتاتيب القرآنية أحيانا وبالزوايا أحيانا أخرى، وتنتشر في أرياف الجزائر والقرى الجبلية ويحضر فيها التلاميذ من كل الجهات القريبة والبعيدة ويتم فيها تحفيظ القرآن الكريم وترتيله.

مما سبق يمكننا القول بأن التعليم في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي كانت مضامينه مستوحاة بشكل خاص من المبادئ الدينية، كما يمتاز بطابع علمي والتدريب على مختلف جوانب الحياة، وكان يتم في جو من الحركة والاستقلال، مما ساعد على تبادل الأفكار وانتشار الإشعاع الفكري والثقاف، وأن التعليم لم يكن عبارة عن تنظيم في مؤسسة تعليمية ومنظومة تربوية بمفهومها الحالي.

II - وضعية التعليم في الجزائر أثناء الاحتلال:

لقد تعرضت المؤسسات الدينية بالجزائر لمحاربة شديدة طيلة الفترة الاستعمارية بمختلف الوسائل والأساليب والأشكال، لأنها كانت تمثل عائقا كبيرا وشديدا ضد السيطرة الاستعمارية والسياسية الفرنسية والتنصير والتجهيل، وقد تجلى عملها التخريبي في غلق المساجد والمدارس التي كانت تعلم اللغة العربية، وهدم الكثير وحول الباقي إلى كنائس وثكنات......

ويوضح رابح تركي في مقولته لقد كانت فرص التعليم في الجزائر أثناء الاستعمار الفرنسي الذي مكث في الجزائر قرن وثلث القرن محدودة جدا، فلقد اتجهت السياسة الفرنسية في الجزائر إلى محاربة الثقافة العربية الإسلامية حتى لا تكون وراء أي حركة أو نهضة تهدد كيانها ومصالحها داخل الجزائر، وتجلت هذه السياسة في هدم الزوايا لأنها كانت مراكز لتثقيف الشباب وغرس روح المقاومة في نفوسهم.[1]

كما حول الباقي منها الذي سلم من التخريب إلى أماكن تقتصر على حفظ القرآن الكريم ولم يقتصر المستعمر على فعل ذلك، بل راح يحارب الأئمة على شيوخ الزوايا و وضع حد لنشاطهم الديني والثقافي، وفرضت عليها وعلى أتباعهم مراقبة شديدة ودائمة ونفي منهم إلى مناطق نائية داخل البلاد وخارجها. أما الكتاتيب القرآنية والمعمرات فأغلق الكثير منها، بدعوى عدم وجود رخصته لها من إدارة الشرطة، وتعرض رجالها للملاحقات القضائية والمتابعات القمعية من طرف الشرطة، والضباط العسكريين، ومصالح المخابرات السرية. إن الأمر الذي كان يستهدف المستعمر أساسا من هذا التدمير والقمع المتواصلين للمؤسسات التعليمية هو منع الجزائريين من تعلم لغتهم من جهة، وتحصيل العلم والمعرفة من جهة أخرى [2]، ولهذا فإن سلطات الاحتلال قامت ببث نظرية مؤداها أنه لا يمكن أن تتخذ اللغة العربية في الجزائر لغة تعليم لشدة بعدها عن اللهجات الشعبية، وأن اللغة الفرنسية وحدها تستطيع أن تنهض بهذه الوظيفة وأن تكون همزة وصل بين الجميع.

---

[1]– تركي رابح، أصول التربية والتعليم في الجزائر، 1999، ص 145

1: أحمد طالب الإبراهيمي، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية ترجمة د. حنفي بن عيسى 1962–1972، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص 15.

وقد نجح المستعمر في تنفيذ خطته حيث دمر التعليم وانتشر الجهل بين أفراد المجتمع وقد أكد ذلك تقارير الفرنسيين أنفسهم ومن بينهم دي تو كوفيل الذي ذكر في تقرير له سنة 1948 لقد استولينا في كل مكان على هذه الأموال وتركنا المدارس تتداعى، وبعثرنا الحلقات الدراسية، لقد انطفأت الأنوار وجعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤسا وأكثر فوضى وأكثر جهلا وأشد همجية بكثير مما كان عليه[1].

لقد استبعدت اللغة العربية عن المدارس وعزلت النشاطات الاقتصادية والسياسية، التي احتكرها المحتل وجمدت شيئا فشيئا لتصبح آخر الأمر في إطار لا يمكن لها تطور، وهكذا قضت فرنسا على الثقافة الجزائرية، عندما قطعت عن تلك الثقافة جميع الروافد التي كانت تنميها، وبذلك منعتها من مواكبة التطور.

وعليه عملت السلطات الاستعمارية وبكل فعالية الدور الخطير الذي تنهض به المدرسة في استخلاف الأجيال، فأقامت في البلاد منظومة تربوية متنوعة، عددت اختصاصاتها وفق احتياجاتها للأفراد لتوظيفهم في الإدارة الفرنسية حيث تحاول كسبهم لاستغلالهم وقت الحاجة.

لأن المدرسة التي كانت مفتوحة للأهالي تنتهي في تكوين المساعدين الذين يحتاج إليهم المستعمر.

إن التعليم في الجزائر لم يأخذ نفس المسار الذي سار عليه تعليم الفرنسيين لا من حيث الوقت ولا من حيث النوع، وهذا لمدة طويلة فلم يدخل التعليم المسمى بالتعليم المخصص للفرنسيين وللبعض القليل من الجزائريين إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث صار التعلم مطلبا مهما لطبقة المثقفة. إن المستعمر حرص على تلقين الجزائريين في المدرسة الفرنسية عادات جديدة من حيث التفكير، والذوق والسلوك، وقد كتب أحد الفرنسيين في هذا الموضوع كلمة وضح فيها أن أحسن وسيلة لتغيير الشعوب البدائية هي التعليم وذلك بتثقيف الأهالي وتربيتهم وتعليمهم منذ الطفولة.

---

[1]: أحمد بوقشور: مرجع سابق، ص 129.

إن الهدف الذي كان إليه الاستعمار الفرنسي في الجزائر هو تكوين نخبة مزيفة من المثقفين، مقطوعة عن الجماهير الشعبية وكما حارب اللغة العربية والثقافية العربية والشخصية الجزائرية، فأبعد اللغة عن الإدارة، وطاردها في معاهد التعليم على اختلاف مراحله وكل ذلك أدى إلى زيادة الأمية بين أفراد الشعب الجزائري حتى أصبحت بعد قرن وثلث من الاحتلال تشكل 94,9% بين الرجال و 98,4 بين النساء.

لكن وبظهور جمعية العلماء المسلمين أكدت على ضرورة التعليم ككل أفراد المجتمع، وعلى إحياء الدور التربوي لكل من المساجد والزوايا والكتاتيب وكانت تسعى لتحقيق أهداف أساسية وهي

- إعادة اللغة العربية إلى مكانتها الطبيعية في الجزائر.
- العمل على تحقيق الاستقلال الوطني.
- إعادة الإسلام إلى موقعه الحقيقي داخل الدولة الجزائرية الإسلامية.
- إلزامية التعليم باللغة العربية.

ورغم ما استعمله المستعمر أساليب مختلفة من تخويف وتدمير إلا أن جمعية العلماء المسلمين وضعت على عاتقها مواصلة رسالتها بجد ونشاط وبعناد كبير في كثير من الأحيان بفضل تأييد الشعب لها، واتفاقه مع مختلف النشاطات مع رجالها وطلبتها وتلاميذها، من أجل إرجاع التعليم ومكانة اللغة العربية حتى في ظل وجود الاستعمار الغاشم.

III التعليم في الجزائر بعد الاستقلال:

بقيت آثار التبعية الثقافية خلال السنين الأولى لتحرير البلاد، فلقد بقي التعليم يمارس حسب الطرق التقليدية القديمة والمنظومة التربوية والمدرسة، التي حوصرت نقاط جمعها ودعائمها الأساسية في المناطق الآهلة بالمعمرين كانت تحمل في طياتها الظروف التي من شأنها تعميق الاحتلال وتعميق الظروف.

لقد كانت الأمية سائدة لدى أغلبية الشعب، وذلك لما خلفته فرنسا من تدمير وما ألحقته من جهل في المناطق الريفية أين لا يوجد للتعلم أثر.

وبعد خروج المستعمر نميز التعليم في الجزائر بالنقص الكبير للإطارات الجزائرية نتيجة لمغادرة المعلمين الفرنسيين للبلاد وحالة الدمار التي خلفها الاستعمار لمختلف المنشآت.

إن محاولة تعميم التعليم بواسطة والجهاز التربوي الموروث تنطوي على خطر مؤكد حيث كان انقطاع الاتصال بين الفئات المتعلمة وباقي فئات الشعب، وظهر ذلك من خلال التبعية الثقافية للمحتل القديم. لقد انعكست هذه التحولات الثقافية الأجنبية على السياسة والاقتصاد الميادين الاجتماعية وأصبحت تمثل خطر حقيقي، لأن النخبة حاولت أن تفرز منتوجاتها وقدراتها الموروثة عن طريق المنظومة التربوية ولاسيما التعليم العالي ولا تكون أي تنمية حينئذ في التعليم الجزائري إلا على أساس فرز لغوي يبقى اللغة العربية مكانتها وتصبح تتمتع بكل الامتيازات التي ركنها الاستعمار.

حاولت الدولة الجزائرية بذل جهود كثيرة بعد الاستقلال وشرع في تكوين جهاز التربية والتعليم ومحاولة نشر التعليم وتعميمه بين أبناء الشعب الجزائري الذي عانى من سياسة التجهيل المعتمدة من ظرف الاحتلال طيلة احتلاله للجزائر. فعملت الجزائر تدريجيا على إدخال تعميم التعليم لكل فرد في ترابها وذلك مع حاجيات المجتمع ومتطلبات النشاط الاقتصادي ومقتضيات الأهداف المحددة، له التي تتمثل في ديمقراطية التعليم، ومحاربة الأمية.

لقد تعددت الاختيارات فيما يتعلق ببرامج التعليم على أساس أن التعليم يجب أن يكون وطنيا وثوريا وعلميا، يخدم أهداف التنمية التي تطلع إليها دولة خرجت منهكة القوى من استعمار استغلها أبشع الاستغلال و وجب على المدرسة الجزائرية أن تسير دوما في طريق الديمقراطية وأن تشبع بالروح العلمية والتقنية وأن تكون هي البوتقة التي تزدهر فيها الثقافة الوطنية الأصلية، وديمقراطية التعليم تفرض عليها تأمين إجباري خلال مدة كافية تتيح له أن يصبح المظهر الحقيقي لوحدة تكوين الشباب الجزائري، فيضمن بذلك الانسجام الوطني ويهيئ الأجيال الصاعدة للنهوض بمهام البناء والتشييد.

إن هذا التعليم بحكم مجانيته وتوفره للجميع مطالب بتحقيق تكافؤ الفرص وتمكين واحد من ممارسة حقه في العلم، وذلك باعتماد بعد الاستقلال قرار تعليم اللغة العربية وتعميمها، وتوظيف معلمين ومساعدين والعمل على تكوينهم بسرعة ليكونوا في مستوى مهنة التعليم.

ثانيا: تنظيم التعليم في الجزائر بعد الاستقلال

لقد خضع التعليم في الجزائر لعدة تغيرات هامة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وذلك لأنه يحاول أن يتماشى مع التغيرات العلمية والتكنولوجية المتطورة من فترة إلى أخرى.

وعرف في تنظيمه عدة مراحل وهي:

I- المرحلة التحضيرية: لقد استعملت هذه المرحلة بغية استعمال الإمكانيات البشرية استغلالها أحسن استغلال، وذلك لأهمية هذه المرحلة لدعم التعليم الأساسي، واعتبرت هذه المرحلة القاعدة التعليمية لبقية المراحل، وهذه المرحلة تكون للأطفال الذين لم يبلغوا سن القبول الإلزامي، في المدارس فبواسطة هذه المرحلة يتمكن الطفل من التهيؤ والاستعداد للالتحاق بالمدرسة الأساسية وهي بذلك تهدف إلى مساعدة مدركات الأطفال الحسية على فهم الأشياء بينها، كما تهدف إلى تنمية العادات الخلقية الإيجابية وتدريبهم على بعض المهارات الملائمة لمستوى نموهم الجسمي والتعود على حب العمل والتعاون، وبجد الطفل في هذه المدرسة مجالا واسعا لإشباع حاجاته النفسية والاجتماعية وتربط هذه المرحلة ارتباطا وتبقى بالمجال الأسري، إذ لا يمكن الفصل بين التربية الأسرية والمدرسة.

II- المرحلة الأساسية: إن التعليم الأساسي يجمع بين الدراسة الابتدائية والمتوسطة في مرحلة واحدة، بتدرج فيها التعليم من السنة الأولى إلى السنة الرابعة متوسط.

- فالمدرسة الأساسية تهدف في البداية إلى تزويد التلاميذ بأساليب التعبير باللغة العربية كما تزودهم بمعارف علمية مختلفة، وكذلك استيعاب بعض المواد التي تنمي

لديهم القدرات الفنية والجمالية والإحساس بقيمتها في الحياة الثقافية، وكذا تعليم اللغات الأجنبية وغيرها من المواد المختلفة التي تساعد على تكوين أجيال المستقبل وتعزيز هويتهم بما يتماشى مع القيم والتقاليد الاجتماعية والأخلاقية، التشبع بالقيم المواطنة ومقتضيات الحياة في المجتمع مواصلة الدراسة بطريقة جيدة تمكنه من الوصول على مراتب عاليا.

III– المرحلة التعليم الثانوي العام والتكنولوجي: يخصص هذا النوع من التعليم إلى التلاميذ الذين أتموا بنجاح الطور الأساسي، ونظرا لنمو الطفل وتطوره خلال المراحل السابقة، فإن ذلك يؤدي حتما إلى اختلاف المناهج الدراسية، والأساليب التعليمية، والأهداف التربوية، فالمرحلة الثانوية في النظام التربوي الجزائري تمثل النقطة المركزية للمرحلة التعليمية، وخلال هذه المرحلة تعمل المدرسة على مساعدة التلميذ وتطويره قدراته، واستعداداته وكيفية توظيف إمكانياته، الفعلية بأمن الطرق وتتكون هذه المرحلة من فروع تجمع بين التعليم العام والتعليم التقني أو التأهيلي، في مكان واحد، يسمح بالاختلاط والتمازج بين المواد العلمية والتقنية المختلفة، وبالتالي فهو يهدف إلى دعم المعارف المكتسبة، والتخصص التدريجي في مختلف الميادين وفقا لمؤهلات التلاميذ وحاجات المجتمع.

IV –التعليم العالي: يمثل التعليم العالي قمة السلم التعليمي، سواء في عصرنا الحاضر أو في العصور السابقة، فلقد أصبحت الجامعة مجالا للتخصصات المتنوعة لإعداد القوى البشرية العالية المستوى وأصبح ينظر إلى العلم بقدر فائدته للمجتمع في حياة الناس، وبقدر تفاعله مع اتجاهات العصر ومتطلبات الحياة تكون قيمته.

وفي الجزائر يتم الالتحاق بالتعليم العالي بعد الحصول على شهادة البكالوريا، ويوجد بالجامعات التكوين من 3 سنوات إلى خمس سنوات في حالة الحصول على الشهادة العادية، كما توجد الدراسات العليا بعد الحصول على شهادة الليسانس أو شهادة مهندس وتكون عن طريق المسابقات.

فالجامعة الجزائرية تعتبر أقدم الجامعات في الوطن العربي، وقد شهد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي تطورات كبيرة خلال المسيرة التنموية في الجزائر منذ الاستقلال وقد ساهم بشكل إيجابي في عملية التنمية الشاملة بمختلف جوانبها، برغم من العوائق التي تحاول تقلل من هذا الدور.

فقد كانت خلال فترة الاستعمار نسبة ضئيلة من المحظوظين تتعلم في المدارس الفرنسية في المراحل الأولى للتعليم، ولا يرقى التعليم العالي إلا من ثبت ولاؤهم لفرنسا في معظم الأحيان. وقد كان عدد الطلبة لا يتجاوز 500 طالب جزائري من إجمالي الطلبة البالغ عددهم 3000 طالب في الجامعة الوحيدة وهي جامعة الجزائر، فقد ورثت الجزائر غداة الاستقلال وضعا صعبا للغاية، إلا لم تكن هناك سوى جامعة واحدة على المستوى الوطني في العاصمة ومركزيين جامعيين في كل من وهران وقسنطينة وكان نمط التعليم فرنسيا محضا وبإمكانيات مادية، وبشرية من الدرجة الثانية.

لكن ما يلاحظ على التعليم العالي في الجزائر التوسع السريع الذي شهده هذا القطاع سواء من حيث المنشآت والهياكل وأعداد المنخرطين المسجلين فيها، فمن جامعة واحدة غداة الاستقلال إلى أكثر من 60 مؤسسة جامعية وأكثر من مليون طالب في الدخول الجامعي سنة 2009/2008، وما هو غريب في الأمر بالمقارنة مع بقية دول العالم سواء المتقدمة أو المختلفة أن التعليم الجامعي في الجزائر، مجاني وأن الكثير منهم يستفيد من مختلف الخدمات الجامعية من نقل إلى إطعام وإيواء بالإضافة إلى المنحة التي يأخذها الطلاب في مختلف المراحل الجامعية والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم 12: تطور أعداد الطلبة الجامعيين المستفيدين من المنحة والإيواء (1995 – 2005م)

السنة الجامعية	1995م / 1996م	1999م / 2000م	2004م /2005م
المسجلون في التدرج	252347	407995	721833
المستفيدون من الإيواء	124669	215292	364250
نسبة المستفيدون من الإيواء	% 49,40	% 52,80	% 50,50
الاستفادة من المنحة	181125	338333	638744
نسبة الاستفادة من المنحة	% 71,80	% 82,92	% 88,50

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2005، ص 24.

يوضح هذا الجدول أن التطور في عدد الطلبة ازداد بشكل كبير في فترة وجيزة فلقد ارتفع عدد الطلبة بشكل ملحوظ من 500 طالب في السنوات الأولى من الاستقلال ليصل إلى حوالي 3000 طالب في السنة الجامعية (1995 / 1996) وأصبح يناهز بعد ذلك (1151459) طالبا في الموسم الجامعي 2008 و 2009 ونسبة 81 % منهم يستفيدون من المنحة و 47,1 % يستفيدون من الإيواء، وهو ارتفاع كبير، وجهد أكبر من دولة نامية، تحاول اللحاق بالركب الحضاري على أساس أن التعليم الجيد يحقق الرفاهية والتطور للمجتمع، ولقد وصل عدد الأساتذة المؤطرين لهذا العدد الهائل من الطلبة حوالي (33886) أستاذ منهم (7738) بين أستاذ محاضر وأستاذ التعليم العالي.[1]

ثالثا: تطور التعليم في الجزائر

غداة الاستقلال ورثت الجزائر نسبة عالية جدا من الأمية، قدرت بـــ (86,3 %) من المجموع العام للسكان سنة (1954)، وكانت نسبة الأطفال الجزائريين الذين تلقوا

[1]: محمد بوقشور، مرجع سابق، ص 139.

تعليمهم سنة (1955) لم يتجاوز (15 %)، ومنذ الاستقلال كان الحق في التعليم واحد من بين أهداف التي سعى النظام التربوي لبذل قصارى جهوده لتحقيقه. فالدولة الجزائرية من الدول ألتي آمنت بأن تحقيق أي تطور لا يحدث إلا بالتعليم لأنه يمثل أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في عملية التنمية بوجه عام وتنمية الموارد البشرية بوجه خاص، ويجمع الكثير أن التعليم هو أفضل أشكال الاستثمار في العنصر البشري لما يحققه من مزايا قومية عديدة اقتصادية، اجتماعية وسياسية.

– ونتيجة لهذا عملت الدولة الجزائرية على بذل مجهودات جبارة لبناء الهياكل المدرسية وتوفير المدرسين والمقاعد البيداغوجية، لضمان تمدرس كل أبنائها والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم 13 :عدد المؤسسات التربوية من 2005/2000

عدد المؤسسات	2000/ 2001	2001/ 2002	2002/ 2003	2003/ 2004	2004/ 2005
عدد الأقسام المستخدمة في الطور 1+2	122867	125137	126125	127473	128549
عدد ملحقات المدارس الأساسية الطور 1+2	16186	16482	16714	16899	17041
عدد المدارس الأساسية	3414	3526	3650	3740	3840
ثانوية التعليم العام	925	885	952	970	1015
الثانويات المختلطة	151	155	159	163	159

المتاقن	246	249	246	248	244
المجموع					

المصدر: www.ons.dz

نلاحظ من الجدول سابق مدى اهتمام الحكومة الجزائرية بالتعليم حيث عملت على بناء المدارس لمختلف المراحل، وتوفير المعلمين لكل المراحل، وذلك لإدراك المسؤولين مدى أهمية التعليم لإحداث التنمية في المجتمع، فعملت على زيادة المقاعد البيداغوجية اللازمة لاستيعاب كل أفراد المجتمع الذين هم في سن التعليم.

ففي مدة 30 سنة تضاعف عدد المؤسسات التعليمية أكثر من ثلاث مرات كما أنه وإلى غاية 2008 تم بناء (1536) ابتدائية و(904) مدرسة اكمالية و(321) ثانوية. فلقد حدث تطور كبير بالنسبة للمؤسسات التعليمية الجزائرية منذ الاستقلال إلى غاية اليوم، من حيث التلاميذ المتمدرسين أو من حيث مدارسيهم ومدرسيهم وذلك لزيادة الهائلة الذي شهدها هذا القطاع على أساس أن التعليم هو الركيزة الأساسية في تحقيق التقدم من خلال رفع كفاءات والقدرات للاستجابة السريعة لمتطلبات التنمية الشاملة والمتغيرة باستمرار فنتيجة لتقدم الهائل في العالم المتقدم فهو ضروري لحياة منتجة نشيطة تحقق مجتمع الرخاء والرفاهية.

جدول رقم 14:عدد التلاميذ المسجلين بين 2005/2000

السنوات / عدد التلاميذ المسجلين	2000/ 2001	2001/ 2002	2002/ 2003	2003/ 2004	2004/ 2005
الطور بين 1+2 الابتدائي	4720950	4691870	4612574	4507703	4361744
النيبة المؤوية للاناث	46,82	46,98	46,96	47,02	47,00
الطور 3 المتوسط	2015370	2116087	6186338	2221795	2256232
النسبة المؤوية	48,06	48,04	48,39	48,75	49,03

للإناث					
المجموع	6736320	6807957	6798912	6729498	6617976
النسبة المؤوية للإناث	47,19	47,31	47,42	47,59	47,69
التلاميذ المسجلون في التعليم الثانوي	975862	1041047	1095730	122395	1123123
النسبة المؤوية للإناث	65,15	57,54	56,73	57,54	56,73

المصدر: www.ons.dz

نلاحظ أن العدد الإجمالي للتلاميذ في تزايد مستمر مع تزايد نسبة الإناث أيضا في كل المراحل التعليمية رغم أنه ليس بالكبير، فهناك تذبذب في زيادة وتناقص عدد التلاميذ، وهذا بسبب تقلص حجم الأسرة الجزائرية ورغبتها في عدم إنجاب عدد كبير من الأولاد، وذلك بسبب الرغبة والطموح في التعليم والعمل، والوصول إلى درجات كبيرة من العلم.

كما نجد أن نسبة الإناث في التعليم الثانوي في ارتفاع مستمر، وذلك بسبب تراجع نسبة الذكور الناجحين فالنسبة تتخطى النصف مما يجعلنا نقول أن تعليم الإناث في تحسن داخل منظومتنا التربوية وفي تزايد كبير، حتى في نسبة النجاح.

جدول رقم 15 :عدد المعلمين والأساتذة في النظام التربوي الجزائري 2004/2001:

السنوات / عدد الأساتذة	2002/2001	2003/2002	2004/2003	2005/2004
الطور1+2 الأساسي	170039	167529	170031	171471
الإناث	81388	81463	84598	86584
عدد المعلمين الأجانب	46	40	25	
الطور الثالث من التعليم	104289	104329	107898	108249

الأساسي				
عدد المعلمين الأجانب	81	76	64	47
الإناث	52949	53462	56683	57074
الثانوي	57274	57747	59177	60185
عدد الأساتذة الأجانب	111	90	83	75
عدد الأساتذات	25753	26598	27925	28772

المصدر: www.ons.dz

يتضح من الجدول عدد المتعلمين في تزايد مستمر وما يلفت النظر كل من يلاحظ هذه الإحصائيات يدرك بالعين المجردة أن عدد المؤسسات في قطاع التربية والتعليم قد زاد بشكل ملحوظ، فهو ينجاز النصف، بل أن في بعض المؤسسات تكاد تخلو من مدرس، وذلك كله يؤكد أن الفتاة الجزائرية تتعلم بجد واجتهاد والتي فضلها تتمكن الجزائر من الاستفادة من كل فئات المجتمع لتحريك عجلة التقدم والتنمية.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ تطور نسبة التلاميذ سواء كانوا إناث أم ذكورا منذ الاستقلال، وهو في تطور مستمرة إلى أن وصل 90 % للإناث و92 % للذكور.

إن نسبة الإناث تزداد من سنة إلى أخرى وفي جميع مراحل التعليم ابتداء من التعليم الابتدائي إلى المتوسط إلى الثانوي وصولا إلى الجامعة وهي بذلك تعتبر محرك أساسي لتنمية المجتمع بدءا من بينها وإعداد أفراد أسرتها وتربيتهم وتعليمهم وتوجيههم إلى أفراد المجتمع، وإكسابهم للكفاءة والتجديد والتطوير في النظام التعليمي او في ميادين أخرى.

فلقد بدأ التخطيط لانتشال المجتمع مما هو فيه من جهل وأمية وفق مخططات مختلفة، بداية من المخطط الخماسي الأول (1980 إلى 1984) في ميدان التربية والتعليم من خلال عملية تنفيذ مشروع جديد للمدرسة الأساسية ذات السبع سنوات من التعليم الإجباري والإلزامي لجميع أفراد المجتمع دون تمييز بين فئاته، على المستوى الوطني لأن التعليم الأول يساهم في تكوين المتعلم من جميع الجوانب تاشخصية، عقليا

وجسميا وروحيا وأخلاقيا واجتماعيا، بالإضافة إلى اكتسابهم المهارات للعمل المنتج، وعليه تنمية الأفراد من خلال اكتسابهم للقيم والاتجاهات والمهارات الاجتماعية المرغوب فيها، وفقا لنمط الثقافي السائد.

فالمدرسة الأساسية يدخلها الطفل ابتداء من السنة الأولى عندما يكون قد أكمل ستة سنوات من العمل وينتقل بعدها إلى المرحلة الثانية بثلاث سنوات حتى يصبح عمره خمسة عشرة عاما من (6 إلى 15 سنة) وعندئذ إما أن يواصل تعليمه في المرحلة الثانوية إن كانت إمكانياته الفكرية واستعداداته الذهنية وتحصله الدراسي بمتابعة الدراسة حتى الحصول على شهادة البكالوريا، ومن ثم الجامعة، ويغادرها إلى معترك الحياة بعد أن يكون قد حصل على معلومات علمية تؤهله لأن يحصل على وظيفة تقيه من شر العودة إلى الأمية، أو يتجه إلى التكوين المهني ليتعلم حرفة، تقيه من شر العودة إلى الأمية وإتقان مهنة معية.

ولقد أكدت كل الدراسات أنه كلما زاد التعلم ولو بنسبة زاد ذلك من درجة الكفاءة وأن التعليم وزيادة مدته يزيد من قدرة المتعلم على الإنتاج ويمارس دورا في العملية الإنتاجية بجوانبها المتعددة فالتعليم إذن يحرر الإنسان من كافة ظروف القهر الواقعة عليه، وتشكيله لعقل واع مستنير وناقد وتنشئة أفراد القادرين على تحرير أنفسهم وتحرير أوطانهم والعمل على تغيير الواقع الاجتماعي المعاش نحو الأفضل وتحقيق سعادة الإنسان والمجتمع الذي يعيش فيه، فالتعليم لا يستهدف التنمية ذاتها وإنما يستهدف الإنسان صانع تنمية لتحقيق رفاهيته.

باعتبار المرأة جزء من المجتمع كان لها وجود كبير وكثير في المؤسسة التربوية من حيث تعليمها وتعلمها وكذا ممارستها للتعليم فقد كانت وما زالت داخل المؤسسة التربوية تساهم في توجيه التلاميذ واتخاذهم مسلك صحيح ليكون جيل قادرا على مسايرة الركب الحضاري في جميع مجالاته، إن هذا الحرص على الرفع من مستوى التعليم وانتشاره في شتى أرجاء الوطن لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال مشاركة المرأة في إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية، وهي التعليم وذلك من أجل

تحرير البلاد من التبعية التكنولوجية التي أصبحت اليوم شكلا من أشكال الهيمنة الاقتصادية والثقافية، والاجتماعية على البلاد النامية.

إن تعليم المرأة وتكوينها من أجل تطوير وتغيير نحو الأحسن كان ضرورة ملحة وأكيدة لأننا بحاجة ماسة إلى إشراك نساء المجتمع في خطط وعمليات التنمية وإدماجهن في مشاريعها الرامية إلى تحسين نوعية الحياة وتأسيس بيئة أفضل لنمو الجنس البشري.

وبما أن الإنسان أثمن ثروة تملكها الأمة يجب الاعتناء فهو يعتبر من بين أهم الأعمال المنوطة للمرأة في منزلها وفي محيطها، وخاصة في مجال التعليم، بمختلف مراحله من قاعدة الهرم التعلمية والتي هي المرحلة الابتدائية إلى قمته التعليمية وهي المرحلة الجامعية التي تحدد مصير التلميذ من خلال تكوين وعمل المرأة الذي يعتبر أقرب من الرجل، وذلك لطبيعتها ودورها الطبيعي داخل الأسرة وداخل العمل.

رابعا: خصائص النظام التعليمي في الجزائر:

يتميز النظام التعليمي في الجزائر بعدة خصائص تبين اتجاهاته ومعالمه العامة يمكن إجمالها في ما يلي:

I - مجانية التعليم:

لقد أصبح التعليم ملمح أساسي في أي سياسة تعليمية، خاصة بعد حصولها على الاستقلال، فقد أنجزت تقدم ملحوظا في مجال تعميم ونشر التعليم ومع صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي أقرته الجمعية العامة لأمم المتحدة والذي ينص على أن التعلم حق أساسي لكل إنسان توفره الدولة له دون عوائق مادية أو جغرافية أو عرقية أو جنسية أو طبقية.[1]

[1] : شبل بدران، تكافؤ الفرص في نظم التعليم، دار المعرفة الجامعية الأزاريطة الإسكندرية، 2002، ص 49.

وعند صدور قرار مجلس جامعة الدول العربية في 1968 الذي أولى الاهتمام بالإنسان العربي لاسيما حقه في التعليم وأجبرت الدول على أن يكون التعليم مجانيا على الأقل في مراحله الأولى، وفي جميع الأحوال فالدولة الجزائرية كانت سباقة لأن يكون التعليم في الجزائر تعليم مجاني لجميع أفراد الشعب الجزائري ابتداء من مدارس الحضانة حتى نهاية الدراسات الجامعية وهو ما يحدث فعلا وإلى غاية يومنا هذا، وتبقى الجزائر بعيدة عن كل الدول العربية في مجانية التعليم.

وذلك لأن التعليم يضمن للفرد الحد الأدنى من المواطنة ويؤدي إلى خلق التماسك الاجتماعي، فالدولة الجزائرية، بالإضافة إلى تعميم التعليم ومجانيته فهي توفر مطاعم مدرسية في معظم المراحل التعليمية خصوصا في الريف والأحياء الفقيرة والبعيدة، ويستفيد منها حوالي أكثر من مليوني تلميذ.

كما أنها تصرف منحة للطلبة الفقراء في المراحل التعليم المختلفة وكذا لجميع الطلبة الجامعيين بالإضافة إلى مجانية الكتب المدرسية للأغلبية الساحقة، تعليم خاضع لدولة بنسبة 100 %.

إن التعليم في الجزائر هو تعليم خاضع لدولة بأكمله بنسبة 100 %، بدأ بالمؤسسات في المرحلة الأولى الابتدائية إلى غاية المرحلة الأخيرة الجامعة، وقد نصت المادة العاشرة من مرسوم ميثاق التربية الوطنية على أن النظام التربوي الوطني من اختصاص الدولة ولا يسمح بأي مبادرة فردية أو جماعية خارج الإطار المحدد بهذا الأمر حتى لا يكون حكرا على فئة معينة من أفراد المجتمع كما عملت الدولة على تعميمه وزيادة الفرص المتاحة لأفراد المجتمع جميعا للاستجابة للاحتياجات المتزايدة.

فالتعليم عندما يكون تابع لدولة فإن كل الفئات الاجتماعية تستطيع أن تتلقى التعليم دون عناء أو تفكير في كيفية الالتحاق، وهذا لا يعني انه لا توجد المدارس الخاصة بل في اللآونة الأخيرة ظهرت مدارس مختلفة التكوين، كالإعلام الآلي، واللغات الأجنبية بالإضافة إلى مدارس بمختلف مراحلها لكن بنسبة ضئيلة جدا لا تكاد تذكر. ونتيجة لاحتكار الدولة الجزائرية لتعليم، هذا ساعد على تحقيق ديمقراطية التعليم

ووحدة التكوين والتوجيه لأبناء الجزائر وبناتها على حد المساواة سواء كانوا في الحضر أو في الريف.

II –تعليم مختلط بين البنات والبنين:

إن المدارس الجزائرية بمختلف مراحلها وبتنوع مستوياتها ومواقعها الجغرافية، مفتوحة أمام جميع الجزائريين من إناث وذكور، فالتعليم موحد لجميع أبناء الأمة، بنات وبنين ومن هنا فهو يعمق فكرة الديمقراطية، فلا يقتصر على فئة من الأفراد دون فئة أخرى، أو يقتصر على بيئة دون أخرى، بل هو حق مكتسب لكل أبناء المجتمع الجزائري والتعليم هو لكل فرد بهدف الوصول إلى أقصى ما تسمح لهم قدراتهم واستعداداتهم. فمراكز ومعاهد ومدارس التعليم في الجزائر يجري فيها التعليم مختلطا بين البنات والبنين في سائر مراحل التعليم وكذلك مع سلك المعلمين.

III تعليم إجباري للبنين والبنات:

من بين الخصائص التي يتميز بها التعليم في الجزائر انه إجباري لجميع الأطفال ابتداء من ست سنوات إلى السادسة عشرة وهي نهاية المرحلة الأساسية، وأن لكل مواطن جزائري الحق في التربية والتكوين ويكفل هذا الحق بتحقيقه المدرسة الأساسية، من خلال هذه الخاصية التي يتميز بها النظام التربوي الجزائري، وأن هناك حظوظا متساوية للبنات سواء في التعليم أو في قطاعات أخرى.

إن إلزامية التعليم حتى سن الخامسة عشر يعني إعداد المواطن حتى يمكنه أن ينخرط في حياة العمل والنشاط في مجتمعه، فالدولة الجزائرية تحاول من خلال هذا الإلزام توفير الحد الأدنى الضروري من المعلومات والمفاهيم والمهارات اللازمة للمواطن، والتي يحتاج إليها كل فرد في مجتمعه، قبل أن يتحمل مسئولياته الكاملة كما تزود الفرد بالمهارات التي تمكنه أن يكون مواطنا منتجا في مجتمعه مشاركا في ميادين التنمية حتى إذا لم يستطيع أن يستكمل تعليمه إلى مراحل أعلى.

خامسا: الأهداف التعليمية في الجزائر

I – ديمقراطية التعليم:

يقصد بديمقراطية التعليم تعميم التعليم استخدام المدرسة والجامعة لصالح الجميع دون تمييز وذلك بترك تكافؤ الفرص للجميع في مستويات التعليم وإيصال خدمات التعليم لكل فرد وتمكينه من النمو تبعا لمواهبه وقدراته الذهنية، لقد أصبح المجال مفتوحا أمام أبناء الشعب الجزائري بلا استثناء عرقي أو مادي أو اجتماعي.

II –تحقيق عملية تعريف التعليم:

بمجرد حصول الجزائر على الاستقلال لوحظ طغيان اللغة الفرنسية في مختلف المراحل التعليمية وهي السياسة التي انتهجها الاحتلال الفرنسي في الجزائر، وهو ما يغير من الآثار السلبية التي خلفها الاستعمار، فحاولت الدولة الجزائرية تحقيق أهدافها الأولى في التعليم انطلاقا من إعداد معلمين إعدادا جيدا ضعف المؤهلات العلمية والتربوية للمعلم يؤثر سلبيا على أداء عمله ومهامه، إلى جانب الاستعانة بمدرسين من الدول الشقيقة.

إن إعداد المعلمين يعتبر من أصعب العقبات التي تعترض نجاح المدرسة الجزائرية، وإعداد المعلم أصعب مرحلة وأبعد منالا من قضية توفير المال اللازم لهذا الإعداد والتدريب.

– وكانت الدولة تحرص على تطوير اللغة العربية بكل الأساليب حتى تصبح اللغة المستعملة في جميع المراحل التعليمية وإغنائها بمختلف المصطلحات العلمية الحديثة والتآلف باللغة العربية، كما أنها تعمل على ا تكوين المناهج والكتب المدرسية باللغة العربية، وهو من شأنه أن يهيئ جوا ملائما لنمو الاتجاهات والقيم الجديدة وسيادة الروح الوطنية.

إن عملية إعداد المعلم وتدريبه من أهم عوامل نجاح النظام التعليمي للدول وأبسط دليل على ذلك اليابان، فعملت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال في وضع خطط من أجل تحسين مستوى المعلم وآراءه في جميع المراحل التعليمية من خلال جلب أساتذة من دول عربية تشرف على إعداد المعلمين من سوريا ومصر والعراق، من اجل استعمال اللغة العربية واعتبارها اللغة الأولى في التعلم.

III -الارتقاء بمستوى كفاءة المواطن الجزائري:

إن الفرد في الجزائر، يتلقى تعليمه بالمدرسة الابتدائية بداية قم يمر إلى بقية المراحل الأخرى وبالتالي يستطيع أن يكتسب من خلاله مستو علمي إعداد يستطيع من خلاله أن يواجه الحياة إذا فشل في استكمال تعلميه إلى مراحل أعلى، فالتعليم في المراحل الأولى على الأقل، يعمل على تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ وإشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضروري من التعليم والسلوكيات والمعارف والمهارات العملية المهنية، والتي تتفق وظروف البيئات المختلفة بحيث يمكن من خلال تعليمه هذا أن يوفر الحد الأدنى من المهارات والمعلومات التي يرقى بها مستواه في الحياة وأمام تكنولوجيا العصر، كما أنه يزود بقدر كاف من المعلومات تمكنه من أن يشق طريقه في الحياة ويتمكن عن وعي من الإسهام البناء في بناء وطنه وتنمية مجتمعه ويتجاوب إيجابيا وديناميكيا مع التطورات العلمية والصناعية، والزراعية التي يمر بها العالم اليوم.

– إن مجانية التعليم وإلزاميته تجعل الفرد يعرف قيمة إمكانياته، وبقدر ذاته وهو مزود بمهارات تمكنه من مواجهة متطلبات الحياة ومتطلبات المجتمع الذي يعيش فيه، كما تساعده على إتقان المهارات الأساسية في لغته القومية وفي تاريخ وطنه، وفي مشاكل بيئته الاجتماعية، وفي ضوء تلك المتغيرات جميعها استلزم ضرورة إدماجه في مجتمعه وفهمه لخصائصه، واستخدامه للآلات الحديثة والمعدات المتطورة، لتحقيق الارتقاء بمستواه ومستوى مجتمعه ودفع عجلة الإنتاج وحركة الاستثمار والنمو التكنولوجي وتطوير الخدمات، لأجل مجتمع متقدم يتوفر فيها الرخاء الاجتماعي لكل أفراده.

IV -مزج العلم بالتكنولوجيا:

– هذا الأمر بالغ الأهمية في الإرتقاء بكفاءة المواطن حيث تساعده على اكتساب القدرات اللازمة لتحقيق لإشباعات المختلفة للأفراد في الحياة، والقدر على التكيف مع الواقع المعاش في المجتمع، القدرة على الابتكار لحل المشكلات والصعوبات التي

تواجه الأفراد، وهي العملية التي يقوم بها المجتمع لترجمة المعلومات والمهارات والقيم الفردية لبقاء المجتمع وتطور الفرد، والتأكيد على استمرار الحياة لأفراده والاستثمار الاقتصادي يقوم المجتمع في سبيل ذلك بإمداد الأفراد بالخبرات التي تمكنهم من تنمية القدرات النظرية والعلمية التكنولوجيا حتى توفر لهم الحياة الجيدة.

فالعلم النظري والتطبيقي يعمل على تطوير الكفاءة حسب ما تتطلبه البلاد ويصبح هناك فكرة التوازن بين النظريات المجردة من ناحية والواقع العلمي من ناحية أخرى وبذلك يصبح مواطنا أقل جمود وأقدر على إخضاع النظريات إلى التطبيق الفعلي في شتى مجالات الفكر، ولاشك أن الوصول بالمواطن الجزائري إلى هذه الدرجة من التكوين العالي، يعتبر قفزة كبيرة إلى الأمام بقصد اللحقاق بالشعوب المتطورة في عالمنا المعاصر وذلك نتيجة لتوفر الإطارات والكفاءات وأيضا لتوفر الموارد المالية، وعليه الخروج ببلادنا من مراحل التخلف العلمي والتكنولوجي وسد احتياجاتها المتزايدة إلى الإطارات والكفاءات في الميادين المختلفة انطلاقا من الركيزة الأساسية والمهمة وهي التعليم لأنه إذا تطور والتعليم سوف يتعبه تطور في كل الميادين حتى ولو استغرق ذلك وقتا كما حدث في النمو الأسيوية.

V –الابتعاد عن الأمية والتوجه نحو التنمية:

لم تعد مشكلة الأمية مشكلة تربوية وتعليمية بل تجاوزت ذلك وأصبحت تتعلق بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث لم يعد يتصور في أي مجتمع من المجتمعات التي تتم فيها التنمية في غياب وعي المواطن والإنسان بها وبآلياتها وأهدافها، وأصبح بناء الإنسان قضية محورية تتعلق أولا وأخيرا بملامح حركة المجتمع وتطوره، ومدة أخذه بالأساليب الحديثة والمتطورة في بناء نفسه.

فقد تقاس درجة تخلف المجتمعات، بنسبة الأمية المتفشية فيها وبين مواطنيها وهي بالتالي قضية فردية بقدر ما هي قضية مجتمع بأكمله وقد شعرت معظم الدول النامية في هذا العالم بهذه المشكلة، الخطيرة في الجهاز التعليمي سواء بعودة المتعلمين من أبنائها إلى الأمية أو شبه الأمية بعد ترك المدرسة أو بالنسبة للكبار السن.

إن تعليم الكبار في الجزائر له مهمة في تحقيق محو الأمية ورفع مستوى التعليم والثقافة العامة للمواطنين وهو موجه للأشخاص الذين لم يحالفهم الحظ لإتمام تعليمهم أو لم يمنحوا فرصة التعليم نهائيا ويكون هذا النوع من التعليم إما في:

- معاهد وضعت خصيصا لهذا الغرض.
- مدارس التعليم والتكوين.
- مؤسسات اقتصادية في مواقع العمل.

وتعليم الأفراد في هذه الحالات يحضرهم ليمنحوا نفس الشهادات التي تمنحها المؤسسات التعليمية في المراحل المختلفة.

وعليه تستطيع القول بأن الجزائر عملت على تقليل من الأمية بيم جميع الفئات العمرية التي ورثتها عن الاستعمار والتي جلبت التخلف والجهل وحالت دون وصول إلى أسباب التطور والتنمية، لكن من الواقع والمتأمل في التجربة الجزائر لمحو الأمية، يدرك لا محالة أن جهود كبيرة وأشواط طويلة قطعت لا يمكن تجاهلها.

فلقد تراجعت الأمية بشكل مستمر لتصل إلى (26,50 %) سنة 2002م، بعدما كانت (74,60%) سنة 1966، ولقد تأسس المركز الوطني لمحو الأمية سنة 1964.[1]

الجدول رقم 16: تراجع نسبة الأمية في الجزائر من 1966-1998

السنة	إجمالي عدد السكان 10سنوات فما فوق	إجمالي عدد السكان الأميين	النسبة المؤوية الأمية

[1]: محمد بوقشور، مرجع سابق، ص 142.

1966	7961686	5885349	%74,60
1977	12439300	6134809	%61,50
1987	15504286	6763163	%43,60
1998	22346895	7074827	%31,65

المصدر: الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار مطوية إعلامية

توضح بيانات هذا الجدول على تراجع نسبة الأمية خلال الفترة الممتدة بين (1966م إلى 1998) وهذا التراجع الذي تواصل أيضا إلى غاية 2008 حيث قارب 17,5%، وقرابة الثلثين منهم (3/2) من سكان الريف ويشكل العنصر السنوي أكبر فئة مما يدل على أن الظاهرة تتأثر بثقافة المجتمعات الريفية (الذكورية) والمحافظة التي تعطى الأسبقية للرجل في جميع مجلات الحياة، بما فيها الحق في التعليم، في حين لا تشجع المرأة على التعليم، خاصة وأن الفئة العمرية التي تنتشر الأمية في أوساطهن غما ربات البيوت أو العجائز.

الجدول رقم 17: الإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق بالتعليم في الجزائر (1990 – 2001)

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (% من عمر 15 و ما فوق)		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشاب (% 15– 20 عاما)		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي (%)		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي (%)		الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس (%)	طلاب التعليم العالي في العلوم والرياضيات والهندسة (% إلى مجموع الطلاب الجامعيين)
1990	2001	1990	2001	1999 – 1991	2000 – 2001	1990 – 1991	2000 – 2001	1999 – 2001	1994 – 1997
52,9	67,8	77,3	89,2	93	98	54	62	97	50

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2003.

وقد تحسن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين من عمر (15) سنة فما فوق وقدرت نسبته ب (52,9 %) سنة (1990)، لتصل إلى (67,8 %) سنة (2001)، كذلك المر بالنسبة لمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب والذي قدرت نسبته ب (77,3 %) سنة (1990) لتصل إلى (89,2 %) سنة 2001).

كذلك بالنسبة للصافي من الإلتحاق بالتعليم الابتدائي والتي قدرت نسبته في السنة الدراسية (1990 – 1990) ب (93 %) لتصل في سنة الدراسية (2000 – 2001) ب (98 %) وقدرت نسبة صافي الإلتحاق بالتعليم الثانوي ب (54 %) في السنة الدراسية (1990 – 1991) ليصل إلى (62 %) في السنة الدراسية (2000 – 2001)، وبذلك نرى تحسن ملحوظ في مستوى التعليم في الجزائر في العشرية من (1990 – 2000).

سادسا: التعليم والمرأة في الجزائر

إن الإختلاف التكويني بين الرجل والمرأة أدى منذ القديم إلى عدم مساراتها في الحقوق خاصة ما تعلق بمجال التعليم فقد كانت ظاهرة تعليم القناة في العصور السالفة تقابل بالرفض والحذر كما كان لا بد من حرمانها من فرص التعليم وتحصيل الثقافة، من أجل الإبقاء على وضعية التبعية والسيطرة الكاملة على كيانها، وظلت المرأة تعاني من الحرمان من حقها في التعليم: وقت متأخر، بإستثناء تعاليم الإسلام التي منحت مكانة متميزة للمرأة في المجتمع، وفتحت أمامها أبواب التعليم، إلا أن الإستعمار والعادات والتقاليد التي عانت منها الجزائر جعلتها بعيدة كل البعد عن هذه المكانة.

تعتبر الجزائر من البلدان التي تعرضت للإستعمار والذي ترك لها حصيلة ثقيلة من الأمية المنتشرة بين أغلب سكانها، وإستخدامها السلاح الثقافي كوسيلة أساسية لتدمير الهوية الجزائرية، وإلى غاية الإستقلال بقيت ظاهرة تدهور التعليم بمختلف أنواعه و مستوياته، ميزة هامة من مميزات النظام الإستعماري، الذي عمل جاهدا على تجهيل الشعب الجزائري حيث قام بضرب نظمها التربوية التي كانت قائمة من قبل وجعلها لا تقوى على مسايرة روح العصر وما يشهده من تطورات، وبالتالي المساس بجميع ما يشكل أساسيات هذه المنظومة وتفكيك مقوماتها الحقيقية[1].

---

[1] : بسام العميلي، الله أكبر وأنطلقت ثورة الجزائر، لنفائس، بيروت، 1982، ص 41.

ففي سنة 1830، كان التعلم أكثر إنتشارا وأحسن حالا منه أثناء فترة الإستعمار، فالأمية لم تكن موجودة بالقدر الذي أحدثته سياسة التجهيل الفرنسية خلال الفترة الإستعمارية، فلقد أنشئت أول مدرسة فرنسية إبتدائية في مدينة الجزائر سنة 1836م ثم عقبتها عدة مدارس وبقي الوضع يتميز بضآلة نشر التعليم بين أبناء وبنات الجزائر فقد عمد الإستعمار الفرنسي حرمان الشعب الجزائري من نعمة التعلم وصد أبواب مدارسه أمامهم أما الأقلية ممن أتيحت لهم فرصة التعلم، فقد شددت عليهم الرقابة ولم يترك المجال مفتوحاً أمامهم ليواصلوا تعليمهم عبر مراحه المختلفة:

وفيما يخص عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس فقد كان ضئيلا وحظهن كاد ينعدم، مما جعل. عددهن ينخفض وكانت النتيجة التي تمخضت من سياسة التعلم أمام المرأة محدودة طوال هذه الفترة، مما أدى إلى إنتشار الجهل والأمية في أوساطهن.

إن تعليم الفتاة خلال هذه الفترة كاف في تدهور مستمر، نتيجة للأوضاع السائدة بالإضافة إلى العادات والتقاليد المنتشرة تمنع خروج المرأة، لكن لم تقف الدولة الجزائرية موقف الحائر أمام هذه الوضعية البائسة، بل قامت بمجموعة من الجهود تحت لواء الحركة الإصلاحية، التي نشأت نتيجة تأثرها بالحركات الإصلاحية جزءا منالتي قام بها عبد الحميد إبن باديس لبعث النهضة العلمية والذي كان له الفضل الكبير في طرحه لمشكلة المرأة والتعليم في الجزائر، في بيئة يطغى عليها التخلف والركود، فالإستعمار والفقر والبطالة والأمية المتفشية، إضافة إلى الجمود الفكري السائد، ساهم في إغلاق دائرة الحياة على المرأة التي تعتبر محور الشرف والسمعة في حياة المجتمع[1]. وقد قامت جمعية العلماء المسلمين بالتعليم الذي تميز بالشمولية وشمل الإناث والذكور.

يعتبر التعليم بمفهومه الواسع الزعامة والعنصر الأساسي في تكوين الفرد لبناء المجتمع، والقاعدة الأساسية لتحقيق نهضة شاملة مبنية على العلم والتكنولوجيا، فالعلم هو العامل الحاسم في تحرير الإنسان من مختلف القيود الثقافية، فرقي الشعوب ونموها يقاس بنوعية ومضامين تعليمها.

[1]: مصطفى عوفي، الأوضاع الإجتماعية وإنعكاساتها على وعي المرأة العاملة، مرجع سابق، ص 89 .

فقد عرفت الجزائر العديد من التحولات التي مست وبشكل كبير ملحوظ مختلف مجالات الحياة، بعد حصولها على الإستقلال، ومع توفد المتعلمين الجزائريين والنقص الكبير في الإطارات، لدليل على طبيعة هدف التنظيم التربوي الإستعماري، الذي كان لا يخدم الشعب الجزائري وطبقاته المحرومة، في الأرياف والمدن، لذا كان لا بد من إيجاد حل يتماشى مع متطلبات الظروف الجديدة الملائمة لتكوين وتعليم آلاف من الأطفال المتعطشين إلى العلم والمعرفة ي ظل الظروف السياسية الجديدة[1].

لذلك وجه المسؤلون الجزائريون عناية فائقة لقضايا التربية والتعليم وعناية أكبر لتعليم المرأة إيمانا منهم بأنه لن تكون هناك تنمية مستديمة دون تنمية المرأة على أساس أنها دعامة المجتمع، وركيزته. ونظرا لأهمية التعلم، فقد أولى قطاع التربية والتعليم في الجزائر غداة الإستقلال إهتماما كبيرا من خلال تطبيق مبدأ مجانية التعليم، وفتح فرص التعلم للجميع دون إستثناء، حين باءت القوانين تحمل في طياتها، حقوق المساواة بين الرجل والمرأة وبالتالي أصبحت فرص التعليم والتكوين متكافئة بينها، وتم الإعلان على أن التعلم يكون لجميع الأطفال الراغبين فيه ذكورا وإناثا. دون أي تفضيل أو تمييز بين الجنسين سواء في المدن أو الأرياف، فدخلت الفتاة الجزائرية كغيرها من الجزائريين المدارس بكل شغف، ولكن بدرجة أقل مقارنة بالذكور، ويعود ذلك إلى وضعية الأسرة الجزائري، وظروف المجتمع الجزائري وكذا الإعتقادات السائدة والأفكار التي تعود إلى العادات والتقاليد.

مع تغيير في مختلف الظروف الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع، بدأ الوعي ينتشر بأهمية التعلم، وبدأت الأسرة الجزائرية، تعطي، أهمية وقيمة للعلم، وكذا زوال الأحكام السلبية تجاه المرأة أخذت مراكز التعليم، عاملا إيجابيا وأحدث تحولا عميقا في وضع المرأة الجزائرية.

[1] : بوفلجة غيات، التربية ومتطلباتها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1954، ص 45.

الجدول رقم 18: نسبة التمدرس الجنسين(1965- 1992 م).

الجنسين / السنوات	الذكور	الإناث
1965- 1966	% 57, 7	% 32, 9
1970- 1971	%60	% 43, 9
1975- 1981	% 89, 1	% 61, 4
1980- 1981	% 98, 3	% 67, 5
1985-1986	% 92, 16	% 72, 52
1991-1992	%90, 92	% 79, 52

مصدر: وزارة التربية، 1992.

يبين الجدول أعلاه أن نسبة تمدرس الفتيات في تزايد مستمر، غير أن عدد الذكور يتضاعف بسرعة، فمثلا في الموسم الدراسي 1991- 1992، وصلت **92 %** للذكور مقارنة بـ **79,52%** مقارنة بالإناث؛ فالتعليم بمستوياته، المختلفة كان له أثر كبير في الحياة الفكرية والثقافية والمهنية والتي غيرت من مفاهيم الأفراد وإتجاهاتهم، وعلاقاتهم بأبنائهم، وجعلت التعليم من أولوية الأسرة الجزائرية.

ونظرا لأهمية أهمية التعليم على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع أصبحت المرأة من خلال مساعدات أسرتها والمجتمع، تسعى إلى الإجتهاد في الدراسة والتحصيل العلمي والتدريب والتأهيل ودخولها إلى المؤسسات التربوية والتعليمية على إختلاف مستوياتها، تستطيع الدراسة وحتى التفوق في كثير من الأحيان على الذكور وإكتساب الخبرات، العلمية والمعارف الأدبية والمعلومات التقنية وبعد هذه الدراسة تحصل على مؤهلات علمية في مختلف الميادين، وبمختلف الدرجات والتي تمكنها من الدخول مختلف الأعمال والمهن. وبالتالي الوصول درجة لا بأس لها من الإسقلالية والفردية التي تمكنها من تحسين أوضاعها الإجتماعية ورفع منزلتها الحضارية في الأسرة والمجتمع، فتقدم المرأة

ليس أمرا نظريا إنما هو أمر حاصل ومتكرر على المستوى التاريخي وأثبتته الأزمنة المتعاقبة فبإمكان المرأة أن تقطع شوطا أبعد في السعي نحو العلم، فأنوثتها لا تمنعها التفوق، ولا تعوق حركة تقدمها، ولا تفرض عليها أن تكون في مرتبة ثانية، أو في موقع التبعية والإنقياد، أصبحت بعض العلوم، بالنسبة للمرأة واجب وإختصاص لها كالطب والتمريض؛ والتعليم ذلك امتدادا لدورها أسري والعائلي، وهو ما جعلها تشارك في التنمية الاقتصادية كانت أو الإجتماعية والتي تؤدي إلى إحداث التغير الإجماعي وتسهم في تحقيق درجة من التقدم.

سابعا: التعليـــم والتنميـــة البشريـــة

يتوقف تقدم الأمم على تنمية مواردها البشرية، صحيح أنَّ رأس المال والموارد الطبيعية وغيرها من العوامل الاقتصادية التي تقوم بدور هام في تحقيق التقدم والتنمي، ولكن ما من واحد يفرق في أهمية عنصر القوى البشرية، ذلك أن مصدر التغيير لا يوجد في النظام والقوانين بقدر ما يوجد في الأفراد،فعليهم عبئ التغير في النظام والمؤسسات والعلاقات وعليهم يتوقف تحويل المصادر الطبيعية إلى أشياء نافعة يحسن استغلالها وتوجيهها لخير المجموع، وهنا يبرز دور التعلم في بناء القوة البشرية المنتجة، فعن طريقه يمكن تنمية قدرات الأفراد وتزويدهم بالقيم والاتجاهات والمعارف التي تمكنهم من الخلق والتجديد والابتكار وترجمة مفاهيم الحياة العصرية إلى سلوك يترتب عليه إنتاج أجيال أسعد وأقدر على العمل والإنتاج من الأجيال السابقة.

ولقد أصبح التعليم ضرورة من ضرورات الحياة، إذ بدونه يصعب على إنسان العصر الحديث التكيف مع متطلبات القرن، ممَّا أدى إلى وجود علاقة بديهية ووثيقة بين التعليم والتنمية، حيث لا يمكن الفصل بينهما، يتغذى منها ويغذيها. ويبرز دور التعليم في بناء القوة البشرية المنتجة، وهو عامل حاسم في التنمية لأنه منشط النمو الاقتصادي، ولقد اثبت رجال الاقتصاد أن النتائج الإيجابية في مجالات الإنتاج ترجع لعوامل مختلفة أهمها التعليم. فقد ذهب أنصار المدرسة الوظيفية في علم الاجتماع إلى القول أن التعليم مورد هام للمهارات الأساسية والمعرفة الفنية المتخصصة التي تتطلبها الوسائل الحديثة والإدارة ويمكن تملك

المعارف بالمهارات لتحسين أحوالهم أو دوافعهم للمشاركة بصورة فعالة في النهوض بالمجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً...

فالمستوى التعليمي للسكان يعكس نوعية المورد البشري فإنماء الطاقات البشرية وتوجيهها تلعب دوراً رئيسياً وحيوياً في إثراء التنمية في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وفجوهر تقدم المجتمعات الإنسانية يكمن في تفاعل وتكيف الإنسان مع بيئته وظروفه ولذلك فإن التوعية التعليمية للمورد البشري يعتبر ضرورية لبناء وتنمية أي مجتمع، فالمستويات المعرفية تعتبر متغيرات تحديدية لمقدار طاقة وجدارة الموارد البشرية، وتؤثر على الاتجاهات والقيم، والميل نحو التخطيط والاعتماد على الإنسان الذي يتعلم للسيطرة على بيئته من أجل تحسين أهدافه في الحياة.[1]

والتعليم له اثره في تكوين المواطن الصالح، والعامل دو الإنتاجية المرتفعة والنظم الاقتصادية الذي يحسن تجميع رأس المال البشري واستثمار كل منها، فالمتعلم يغرس في نفوس الطلاب قيمة العلم وهو ذاته قيمة أساسية من قيم المجتمع المعاصر، فهو الذي يفتح أمام الإنسان آفاق المعرفة، ويمكنه من إحداث الثورات التكنولوجية، وهو الذي يهيأ له سبل السيطرة على قوة الطبيعة ويساعده على التحكم في توجيه ظواهرها لخدمة الإنسان، ويتم ذلك بتعويد الطلاب على الأسلوب العلمي في التفكير والالتزام بالدقة والحياد والموضوعية، ونبذ التفكير الارتجالي والاتكالي بما أنه ينبغي أن يكون الأسلوب العلمي في التفكير اتجاهاً سلوكياً عاماً لدى الطلبة حتى يستطيعوا في مستقبل حياتهم صياغة المجتمع على أساس علمي سليم، ولذا يجب الاهتمام بالتعليم لحفز الروح الخلاقة والمواقف الإيجابية للعمل الحسن والتصرفات الجيدة.

كما يلعب التعليم دوراً في زيادة ونمو فرص المشاركة في التنمية، فهو يعمل على زيادة وعي الأفراد بالمسؤوليات تجاه الأمور المحلية والقومية، وخلق مناخ ملائم لتطوير حياة الأفراد، التعليم المواطنين في زيادة معارفهم والارتقاء بالمستو ى الصحي، ويقوي من تكافلهم الاجتماعي، ومن ثم الارتقاء بمستوى الفعالية والجدارة التنظيمية.

---

[1]: محمد عبد الفتاح محمد، التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص 239-140

وتؤكد العديد من الدراسات ارتباط التعليم بالمشاركة في التنمية، فهو يساعد جزئياً على تنمية الإحساس بالواجب تجاه المجتمع، والاهتمام بالمصلحة العامة، والمسؤولية والكفاءة وينمي خصائص معينة لازمة للمشاركة كالثقة بالنفس [1]. وكما تبين الدراسات الحديثة أن الأشخاص الأكثر تعلماً أفضل في المقدرة على نقل اهتماماتهم ومعلوماتهم إلى ذويهم، مما قد يكون له أثره في دوام واستمرار العلاقة بين التعليم والمشاركة، وينمي قدرة الأفراد على العمل الاجتماعي واتخذا القرار في زيادة الميل لخدمة البيئة المحلية والإسهام في دراسة وحل مشاكل المجتمع، كما أن الشخص الذي يحصل على مؤهل أعلى يستطيع الحصول على عمل أفضل من حيث الرتبة والأجر، ويرى جونسون أن المؤهلات العلمية تعمل على تحديد الدخول غلى التخصصات المختلفة وضمان مكافأة ومكانة اجتماعية مرموقة[2]

وتزداد أهمية لاستثمار في التعليم في المجتمعات النامية والتي تعاني من نقص حاد في الأيدي العاملة الماهرة واللازمة لتصدير الإنتاج، ولا جدال في أن تخلف وجمود مناهج التعليم في تلك المجتمعات وعدم مسايرتها للتطور الصناعي والإنتاجي يعتبر حجر عثرة في طريق التنمية. كما أن معظم هذه البلدان النامية تملك ما يكفيها من الموارد البشرية ولكنها غير مدربة وغير جاهزة، ويتمثل ذلك في الأفراد الراغبين في العمل لكنها تفتقر إلى ما تحتاج إليه من قوة عاملة ذات المستوى المرتفع لتحقيق مطالب التنمية بين الأيدي العاملة المدربة، فالتعلم استثمار اقتصادي يدفع ويطور عمليات الإنتاج، فضلاً عن كونه استثمار في القيم الضرورية والمرغوبة في المجتمع، ولقد أصبح التعليم مطلب للحاق الثورة العلمية والتكنولوجية من خلال التجربة وتدريب الفنيين والعمليين على استخدام العمل والتكنولوجيا لزيادة الإنتاج[3].

ثامنا: التعليـــم والمـــوارد البشريـــة

تهدف تنمية الموارد البشرية إلى زيادة المعارف والمهارات والقدرات لدى جموع المواطنين في المجتمع، ويمكن أن ينظر إليها من الناحية الاقتصادية على أنها تكون جزءاً من مستوى المعيشة الذي يحققه الفرد الذي لابد أن يحصل على قدر أدنى منه حتى يستطيع

[1]: محمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 243.

[2]: حسين عبد المجيد، مرجع سابق، ص 9.

[3]: محمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 243.

الاستمتاع بطيبات الحياة بصورة أفضل وأن يقوم في نفس الوقت بدور فعال في النشاط الاقتصادي. ويترتب على هذه النظرة أن ترتبط السياسة التعليمية والتربوية ارتباطاً مباشراً باحتياجات المجتمع من الأيدي العاملة بدرجات متفاوتة من المهارات بأنواع متباينة من التخصص، يستهدف التعلم ن الناحيتين الاجتماعية والثقافية مساعدة المواطنين على أن يحيوا أكثر رفاهية ويتحرروا من التقاليد التي تعوق التقدم[1].

فالموارد البشرية هي ركيزة أي دولة ومن أجل حصولها على التطور والتقدم وتنمية الموارد البشرية في الزيادة في المعارف والمهارات والقدرات لدى جميع المواطنين، أما من الناحية السياسية فهي تعني إعداد الناس للإسهام في الحياة السياسية بوصفهم مواطنين في مجتمع ديمقراطي. ومن الناجية الاجتماعية فإن تنمية الموارد البشرية تستهدف مساعدة المواطنين على أن يحيوا حياة أكثر رفاهية واقل تقيداً بالتقاليد.

وتحقق تنمية الموارد البشرية بطرق شتى عبر مراحل التعليم بأوجهها المختلفة والتي تبدأ من التعليم الابتدائي وتستمر إلى التعليم الثانوي ليصل إلى التعليم العالي في الجامعات والمعاهد العليا، ويأتي في المرتبة الثانية تنمية الموارد البشرية أثناء الخدمة عن طريق برامج التدريب المختلفة[2]، أما الوسيلة الثالثة فهي التطوير الذاتي[3]. ويقصد به سعي الأفراد إلى زيادة معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم بجهودهم الشخصية عن طريق الاشتراك في دراسات المراسلة والإطلاع والتعليم. وقد أدرك رجال الاقتصاد الاستثمارات في التعليم هي استثمارات اقتصادية لأنها تؤدي مباشرة إلى زيادة النمو الاقتصادي، فتكاليف التعليم يمكن اعتبار جزء كبير منها استثمارات وليست مجرد مصروفات اجتماعية ولا ينبغي اتخاذ الزيادة في الإنتاج القياس الوحيد لفعالية تنمية الموارد البشرية بل يجب في نفس الوقت اعتبار التعليم أحد الحقوق التي تبين حرية الفرد وكرامته وتنميته والرفع من شنأنه.

فالتعليم في الحقيقة لا يقتصر على فترة عمرية محددة من عمر الإنسان وأنه ليس مقيداً بحال محدد هو التمدرس، لأن مكانه يتجاوز المدرسة ليمتد إلى العمل والممارسة السياسية وإلى الكثير من مناحي الحياة اليومية.

---

[1]: حامد عمار، دراسات في التنمية البشرية وتعليم المستقبل، مرجع سابق، ص 98.

[2]: عبد القادر محمد عبد القادر عطي: اتجاهات حديثة في التنمية، طبع الدار الجامعية، ص 85.

[3] : نفس المرجع، ص 86.

وعلى صعيد الأدوار المجتمعية للتعليم، فهي أكثر شمولا وتتجاوز النظر إلى التعليم كخادم لقطاع الاقتصاد وسوق العمل من خلال مهارات ومعارف وخبرات متغيرة ومرحلية تشتمل أدواره في تنمية الشخصية الإنسانية ومساعدتها على تجسيد إدارتها وحركتها وانتمائها الحضاري ومشاركتها في مسيرة تنمية مجتمعها، وهي خصائص وأفعال تتطلب تعلما نوعياً وخلق معرفة والسعي إليها.

لقد أوضح الكثير من العلماء أن التعليم يساهم في تنمية القوى لعاملة بصورة مستمرة وحيث أن التعليم يساعد على التعلم والتكيف وكلاهما يساعد العامل والفرد على التقدم في عمله باستمرار ومتابعة ما يستجد في ميدان عمله[1]، فالمعلم يتصور بصورة سريعة مما يؤدي إلى ظهور تكنولوجيات جديدة تستخدم في العمل كالانترنت مثلاً، التي تساعد العامل في الحصول على معلومات تتماشى والزمن الحاضر، والتقنيات المختلفة في مجال التعلم لتطوير الهيئة التعليمية بمختلف مسيرتها، كما تعلمه مهارات جديدة، وتأهله لوظائف جديدة.

كما لا يمكن أن ننكر الدور الفعال الذي يسهم فيه التعليم في رفع مستوى طموحات وآمال المجتمع في تكوين إتجاهات العمال نحو عملهم ونحو أنفسهم وكذا نحو مسؤولياتهم إتجاه المجتمع، وكل هذه الجوانب تساهم في إعداد الإطار الإجتماعي والفكري لتنمية الموارد البشرية، وتؤثر على دوافع الفرد ومن ثم المساهمة في عملية التنمية، فالتعليم يعمل على الإرتقاء بالفرد والمجتمع خاصة في هذا العصر الذي يتميز بالثورة التكنولوجية الأمر الذي جعل تقدم الأمم مرهون بما تحققه من إنجازات في مجال التعليم، فيكون بذلك التعليم مسؤولا عن إعداد الإنسان الذي يمثل الركيزة الأساسية في إحداث النهضة والتنمية في المجتمع لهذه المتغيرات وهو يعتبر أهم عامل في إعداد وتدريب أفراد المجتمع بالشكل والمستوى الذي يستطيع إستغلال طاقتهم وإمكاناتهم لإحداث التنمية والتقدم في المجتمع، فيصعب علينا إذن أن نفصل بين التنمية الشاملة، والتعليم في عصر التقدم العلمي والتكنولوجي فالعامل الحاسم في البناء الإقتصادي والإجتماعي هو المستوى الثقافي للثروة البشرية وبقدر ما يكون التعليم

[1]: الخطب أحمد شفيق، دور التربية العلمية والتكنولوجية في التنمية الوطنية، 1989، ص 95.

وثيق الصلة بالحياة وبمطالب التنمية بقدر ما تكون قدرته على الإسهام في التنمية أكثر فعالية وإيجابية[1].

كما يمثل التعليم العامل الأساسي لتنمية الإنسان من أجل مواجهة الثورة العلمية والتكنولوجية وذلك من خلال إكتساب المهارات اللازمة للتعامل مع هذه المتغيرات. بالإضافة إلى التدريب والتأهيل في حياة الفرد العلمية، وتنمية الطاقات الإبداعية لكل إنسان لأنه هو محور التربية والغاية النهائية لها.

لذلك أصبحت قضية تنمية الإنسان الذي يواكب مغيرات العصر هي أهم إهتمامات المؤسسات التربوية من أجل تحقيق أهداف المجتمع وتلبية حاجات التنمية والتقدم، ولكي تنظر مجتمعاتنا يجب تطوير برنامج التعليم ومواكبة متغيرات العصر وتشجيع التنوع والإبداع، فلا شك أنه يوجد في، الدولة قوى بشرية لديها من القدرات ما تستطيع أن تستوعب به العلوم الحديثة، لذا يجب أن يتجه التجديد في حياتنا إلى التنمية البشرية في المقام الأول لأنه ما لم يرتقى الإنسان ويتعلم جيدا ويمكنه الحفاظ على شخصية الفرد وهوية الأمة لا تستطيع التقدم.

وقد أدت الثورة المعرفية والتكنولوجيا إلى تغيرات إقتصادية فزادت الحاجة إلى عمالة ذات مستويات مهارية مرتفعة مصحوبة بمستويات تعليمية عالية ولذلك التنمية في المجتمع تحتاج إلى نظام تعليمي ليحقق مجتمعًا متعلما يستطيع أن يستوعب هذه المتغيرات فالتفوق الإقتصادي بين الدول يأتي كثمرة التفوق التكنولوجي والتقدم العلمي يكون نتيجة مباشرة لتطور وفعالية المنظومة التعليمية التي نوفر المهارات المتقدمة للتضيع، والإنتاج والإتصال، فتطور أنظمة المعلومات والأقمار الصناعية ألغيت مفهوم التعليم للنخبة وأكدت مفهوم التعليم للمجتمع[2].

فلا يمكن التعامل مع هذا العصر إلا عن طريق التعليم والتأهيل والتدريب، الجيد، لذا يجب على مختلف المؤسسات التعليمية بمراحلها. أن تستجيب لما حولها من متغيرات وتحديات علمية وتكنولوجية متسارعة، ومتلاحقة، بحيث يتفاعل التعليم معها مما يؤدي إلى

[1] : إبراهيم أحمد السيد إبراهيم، مرجع سابق، ص 122.

[2] : حامد عمار، مواجهة العولمة في التعلم والثقافة – دراسات في التربية والثقافة (8)، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، 2000، ص 118.

التطوير الذي يتناسب مع قيم وطموح المجتمع، فالإستحواذ على التكنولوجيا، حتما سيؤدي إلى تغير الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية.

ومن أهم العوامل للمشاركة في الثورة التكنولوجية الإستثمار في البشر من خلال التوسع في التعليم وتحسين والتدريب للإستفادة منها في تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي للمجتمع، فتوجد علاقة واضحة بين التعليم وتنمية الموارد البشرية والتكنولوجيا، حيث بدأ تصنيف المجتمعات في مجال التنمية البشرية على أساس إمتلاك هذه التكنولوجيا وإستخدامها في مجالات التنمية البشرية.

ويشير الإستثمار في مجال المستحدثات التكنولوجيا وسائل الإتصال والمعلومات إلى الحاجة الحقيقية للتنمية البشرية وتحقيق أهدافها، فكلما زاد الإستثمار في هذا المجال زاد الإهتمام بالمواطن والمجتمع بدورهما في تحقيق أهداف التنمية[1].

تاسعا: المرأة ودورها في التعليم

I. التنمية البشرية والمرأة في المجتمع

تلعب المرأة دورا رئيسيا في تنمية الموارد البشرية الصغيرة، فالأسرة هي المؤسسة التربوية الأعلى لتربية الطفل وتنشئته، وفيها يوضح حجر الأساس التربوي، حيث يتعلم مبادئ الحياة الإجتماعية والمعارف الصحيحة السليمة، ورعاية المرأة بأبنائها، تبدأ من منزلها، مهما كانت وظيفتها فهي تنمي طاقات أبنائها، عن طريق تنمية الوعي الفكري والثقافي لديهم، وتوعيتهم دينيا وترسخ فيهم القيم والسلوك والعادات الجيدة، المطلوبة مع الزمن.

وإن إعداد الأجيال إعداد جيدا في مجتمع متقدم تتطلب إعداد المرأة جيدا لتمكينها من القيام بكل الإسهامات وتعليمها وإعطائها الفرص للمشاركة في عملية التنمية وذلك بإعتبارها أهم الموارد البشرية التي تساهم بجانب الرجل في تحقيق التنمية، فإذا كان المجتمع يريد الإستفادة من مساهمة النساء كاملة في التنمية فعليه أن يساعدهن في أداء أدوارهن بالإعداد والإجراءات التي تساعدهن على تحمل مسؤوليتهن، ويتضمن هذا الإعداد تنمية مهارتهن

---

(1)حامد عمار ، مرجع سابق، ص118 .

على إستخدام المعلومات في كل نواحي الحياة، وتدعيم إتجاهاتهن، وإيمانهن بأهمية دورهن في تنمية. مجتمعهن، وتنمية الوعي على ما يدور حولهن في العالم المحلي والخارجي، ولتعرفن حقوقهن وواجباتهن، وهذا عن طريق المزيد من الخدمات التعليمية المقدمة للمرأة، فعندما تفتح المدارس أبوابها الواسعة لاستقبال البنات فإن الفوائد تعمم وتتضاعف وتكون أكثر إنتاجية سواء داخل البيت أو خارجه في العمل، وأقدر على متابعة تعليمها من أجل مسايرة متطلبات التنمية، وأن الفشل في تحقيق زيادة نسبة البنات المتعلمات يعني زيادة تكلفة التنمية نتيجة الفرص الضائعة في تحسن نوعية الحياة، وفي الوقت الحالي أصبح التعليم استثماراً قومياً من الدرجة الأولى، فهو استثمار يعمل على إعداد القوى البشرية التي تقوم على أكتافها كما يمكنها الاستفادة من فرص الدخل الأفضل المتاحة لها.

فالمجتمع هو ركيزة بناء الدولة، والعائلة هي نواة المجتمع التي تقع عليها مهمة بنائه بطريقة متينة ومحصنة ضد عوامل زعزعة كيانه، وتتمحور العائلة حول "**الأم**" سواء كانت عاملة أو ماكثة بالبيت، ودورها كحاضنة ومربية ومدبرة للعائلة ولشؤونها فهي المدرسة والحاضنة والمربية الأولى لأولادها وكلما كانت ثقافة المرأة عالية، إنعكس ذلك على الثقافة وتربية أبنائها وجعلهم أفراد صالحين في بناء مجتمع آمن ومستقر ومن هنا يجب التركيز على آليات التنمية البشرية للمرأة و دورها كأم و كمربية، والتعامل معها صمن الآليات المساعدة لخلق أجيال قادرة على تحمل المسؤولية، ولا يوجد هناك وسيلة أخرى ترفع من مستوى ثقافة ومكانة المرأة غير التعليم، حيث تظهر الدراسات، أن السبيل الأفضل للتنمية والحد من النسل في الدول الفقيرة هو التعليم، وإن متوسط هو عدد الأولاد للمرأة الواحدة هو سبعة في المناطق التي تستثني منها الفتيات في التعليم الثانوي وعندما ترتفع نسبة تعليم الفتيات إلى أربعين بالمئة ينخفض متوسط عدد الأولاد إلى ثلاثة لذلك يجب أن يشكل إرتفاع متوسط العمر زيادة معدلات النمو[1].

وتلعب العائلة ومحورها والأم، دورا تربويا بارزا وأساسيا في عملية التعليم، لأنه كلما كان المستوى التعليمي للمرأة **الأم** مرتفعا كلما قل معدل الإنجاب، وجاءت تربيتها مثمرة

[1] : عبد الحسن الحسيني– النخبة البشرية وبناء مجتمع المعرفة، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008 م.

وتعاملها مع أولادها أكثر إقناعاً وأفضل توجيها وزادت نسبة إلتحاقهم بالمدارس، وتشجعهم على المثابرة وبذل المزيد من الجهد للنجاح والتوصل إلى نتائج مقبولة.

إن العمل على رفع المستوى التعليمي للمرأة الأم، ضروري لتمكينها من ممارسة مهامها العائلية وتحسين قدراتها على التعامل مع أبنائها وتربيتهم وإعدادهم منذ مرحلة الطفولة، المبكرة إلى غاية إلتحاقهم بالمدرسة، وبما أن المرأة، تشكل نصف المجتمع وتؤثر بدرجات متفاوتة في نصفه الأخر فهي إذن قبل أن تشارك في التنمية خارج بيتها، فإنها تقوم بإعداد الجيل الذي يؤثر على التنمية في المجتمع.

وتعليم النساء دور مهم في الحد من معدل المواليد وكذا توفير الرعاية الصحية، فكلما إرتفع مستوى تعليم المرأة والوضع الإقتصادي زاد الطلب على تنظيم الأسرة [1]. ويساهم ذلك في خفض معدل وفيات الأطفال لذا يمكن القول أنه توجد علاقة عكسية بين تعلم الأم ومعدل وفيات الأطفال[2]، فتأثير المرأة أكبر من الرجل، من حيث تحسين المستوى الصحي والغذائي للأطفال وإنه كلما زاد مستوى تعلم المرأة، زاد هذا المستوى الصحي عند الأطفال، وهذا يؤكد أهمية تعليم المرأة تعليما جيدا، [3] ومن المؤكد في أي بلد أن المرأة تلقت تعليما أساسيا كاملا يرجع أن تكون أقدر على تسيير حياتها في ظل ظروف إقتصادية وإجتماعية متغيرة بصورة أفضل من التي ظلت من دون تعليم[4].

فبقدر ما تحصل المرأة على المعرفة وتستفيد من فرص التعليم، في مراحله المتعددة بقدر ما يكون إسهامها في مجال التخطيط والتنفيذ للبرامج والمشروعات التنموية كبير ذلك من حيث كفاءتها وقدرتها على أداء دورها التنموي ويتضح هذا الدور من خلال الإسهامات التي تؤديها في موقع العمل المختلفة [5] وهذا يؤدي إلى إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة الفعالة لها في المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية.

[1] : إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص 40.

[2] : حامد عمار، التغطية البشرية تعليم المستقبل، مرجع سابق، ص 505.

[3] : إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص 40.

[4] : نفس المرجع، ص 40.

[5] : محمد منير مرسي- تخطيط التعليم وإقتصادياته، القاهرة، عالم الكتب، 2008، ص103.

وهذا يؤكد أن الإستثمار في تعليم المرأة يعمل على تنمية المجتمع بصورة كبيرة، حيث أنه إذا أتيحت للمرأة نفس الفرص المتاحة للرجل، فزاد ناتجها بما يقرب **22** %، كما تبين أنه لو زادت معدلات القراءة والكتابة بالنسبة للأنثى بمقدار **10** %، لقلة وفيات الأطفال بنسبة **10** %.[1]

II. العوامل التي أثرت على المرأة وجعلتها تفضل العمل بقطاع التعليم:

1 الظروف المحيطة بالمرأة العاملة :

إن المرأة التي تعمل خارج البيت قد أضافت إليها مسؤولية أخرى وبذلك فهي مجبرة على العطاء في الميدانيين، ميدان العمل وميدان الأسرة، وهي معرضة لضغوطات من طرف الزوج والأولاد وخارج البيت أيضا معرضة لضغوطات أخرى، من طرف المسؤولين عن العمل، وان أي تقصير من جانبها سيعرضها لمسؤولية أخرى، لذلك فهي تعمل بطرق شتى من اجل تغيير أفراد أسرتها لمساعدتها في الأعمال المنزلية ونظام البيت والدراسة لان خروجها هذا ساهم في رفع المستوى المعيشي للأسرة.

وأن كثرة الواجبات المنزلية من تربية وتعليم وتوجيه والاعتناء بالزوج وغيرها من الأمور المنزلية يؤثر على المرأة بشكل كبير، فيجعلها دائما تعيش في حالة من القلق والضغوطات كما يصاحبها تعب كبير من اجل انجاز هذه الوظيفة اليومية ويعتبر عنصر الوقت هو مفتاح دراما المرأة العاملة، فقد انتزع العمل أوقات نهارها ولم يبقى لها إلا الوقت القليل لكي تواجه به مسؤوليتها الأخرى، والتي تنتظرها ويظل يتوقعها الجميع الزوج والأولاد[2]، فوظيفتها كربة بيت يتطلب منها القيام بجميع الأشغال المنزلية بعد عودتها من المؤسسة.

وظروف عمل المرأة لا يمكن النظر إليها فقط باعتبارها عاملا مرهقا. للمرأة ومؤثرا على حياتها الأسرية المهنية بل يجب النظر إليها باعتباره فضاء خارجي مستقل [3] عن الفضاء المهني والعائلي، لأن في هذا الفضاء تتلقى المرأة وتواجه نظرة المجتمع إليه هذا الموقف يؤثر سلبا على حياتها الاجتماعية، وهذا ما يؤكده الدكتور بوسبسي في دراسته التي لاحظ

[1] : إبراهيم أحمد، نفس المرجع، ص 41.
[2] : آدم سلامة، مرجع سابق، ص117.
[3] : عمار مانع، مرجع سابق، ص218.

فيها شيوع حالة الاضطرابات النفسية لدى النساء العاملات في المدن، وذلك جراء المشاكل المرتبطة بالعمل والأسرة، ونجد صعوبة من حيث نظرة الآخرين لها ونظرة أفراد المجتمع، بوصفها امرأة متحررة لديها الحرية في التصرف من حيث الخروج متى أرادات والذهاب إلى المكان الذي تريده.

وكذا المشاكل الناجمة عن كثرة أدوارها في التناقضات الموجودة بين ضرورة الذهاب إلى العمل، وضرورة القيام بدورها كربة أسرة يختلف عددها بين القليل والكثير فنجد المرّأة العاملة تغادر المنزل في ساعة مبكرة من الصباح وتواجه مشاكل المواصلات والانتقال إلى مقر العمل حيث يرتبط عامل المواصلات ارتبطا وثيقا بالظروف السكنية للمرأة العاملة فبعد السكن أو قربه من المؤسسة التي تعمل فيها المرأة العاملة يؤثر على عدة متغيرات كالاستقرار المهني للمرأة العاملة وكذا في ضياع وقت كثير بين المؤسسة والمنزل وهو ما تحتاج إليه المرأة العاملة بنسبة كبيرة، وقد يؤدي أيضا البعد عن التأخر بصفة متكررة إلى مقر العمل أو في حالات أخرى التغيب وما ينجر عنه من مشاكل مع إدارة المؤسسة والوصول المتأخر إلى مقر السكن، وما ينجر عليه من مشاكل مع أفراد العائلة، وهذا مع الجهد والتعب اللذان يلازمانها يوميا مع هاته الظروف وكذلك يؤدي هذا البعد إلى تضييع الوقت، ونحن ندرك أهمية الوقت بالنسبة للزوجة العاملة، وهو ما يجعلها تتغيب عن العمل في بعض الأحيان.

وتؤكد عدة دراسات حول التغييب لدى النساء المتزوجات على إن المسافة بين منزل العاملات ومكان عملهن والوقت الذي تستغرقه رحلة السفر من المنزل إلى العمل من أهم أسباب التغيب.[1]

إن ظروف المواصلات المواتية، لها دور كبير في تسهيل عمل المرأة وإنجاز واجباتها المنزلية والمهنية على حد سواء، فتوفر ظروف المواصلات الحسنة يسهل للمرأة أداء أدوارها بشكل سهل وكامل لكن الإخلال بذلك قد يعيقها ويؤدي إلى صعوبة تحقيق التكامل الوظيفي للأداء مما يقلل مساهمتها في عملية التنمية.

[1] : حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المجتمع والمصنع، مرجع سبق ذكره، ص 224.

إن خروج المرأة العاملة إلى العمل مرتبط بظروف مختلفة من بينها ما سبق ذكره حول المواصلات بالإضافة إلى ذلك نظرة المجتمع فالمجتمع الجزائري مجتمع مسلم محافظ فهو ينظر إلى العائلة على أنها فضاء خاص بالمرأة و الخروج عنه تصدعا خطير في نسقها لأنه يبعدها عن وظيفتها الأساسية داخل العائلة، [1] وخطر على أخلاق المجتمع لأن المرأة هنا تعمل في محيط مهني تختلط فيه مع أفراد غرباء من الرجال من شانه أن يؤدي إلى انحلال خلقي ما يؤدي إلى تفكك الأسرة نتيجة خروجها للعمل، فالأفكار الراسخة في أذهان الناس في المجتمع الجزائري على وجه التحديد ترى أن في خروج المرأة للعمل خروجا عن العادات والتقاليد والقيم المحافظة داخل المجتمع على أساس أن السيطرة المادية والتصريفي ة تعود للرجل، وظهوره بقوة وقمعه للمرأة في كل الميادين أمر طبيعي، في حياتنا الاجتماعية، مما يجعل خروج المرأة للعمل تصرف خارج عن قيم المجتمع وأن عملها خارج البيت مرهون بوضعها العائلي لان وظيفة البيت ترتبط بشكل كبير بالمرأة، وهي ظاهرة لا يكاد ينفرد بها المجتمع الجزائري، ولهذا فإن خروج المرأة للعمل قد يترتب عنه إهمالا لوظيفتها العائلية من تربية وتنظيم المنزل.

وفي دراسة أجراها المركز الوطني للتطورات الحاصلة في بنية العائلة الجزائرية سنة 1999 حول عينة شملت 2207 أسرة توزعت على 14 ولاية. عن مجال حق المرأة في العمل إلى كون هذه المسالة تثير خلافات وتكشف درجة مساهمة المرأة في مجال التنمية منهم 85.90 % من الآراء موافقون على حق المرأة في العمل، وفي هذا الصدد نجد 69.7 % يعتقدون أن المرأة لا يجب أن تعمل في أي نشاط .وفي هذا الصدد نجد المرأة تحبذ العمل في القطاعات الخدماتية التي تتلاءم مع بنيتها وطبيعتها و أدوارها العائلية، كالتعليم والصحة والإدارة.

كما أنها نجد نوعا من التكيف والراحة حتى من حيث التوقيت خاصة اللائي يعملن في قطاع التعليم، وهي عموما وظائف امتداد لوظيفتها الطبيعية كامرأة بالإضافة إلى أن هذا القطاع يحظى بقبول اجتماعي واضح.

2 المستوى التـــــعليمي:

[1] : عمار مانع، مرجع سابق، ص200.

يمثل التعليم أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في عملية التنمية بوجه عام وتنمية الموارد البشرية بوجه خاص، ويجمع الكثير على أن التعليم هو أفضل أشكال الاستثمارات في العنصر البشري لما يحققه من مزايا قومية عديدة واقتصادية واجتماعية وسياسية ولذلك يحتل التعليم مكانة مهمة في كل المجتمعات، لكونه مهنة أساسية تعد العناصر البشرية المؤهلة لمختلف المهن الأخرى، وهذه المكانة تعد رئيسية في عملية تعليم وتعلم الجيل.

وكما أظهرت بعض الدراسات على أن هناك علاقة ايجابية بين مشاركة المرأة في العمل وبين سنوات الدراسة أو حصولها على نوع من التعليم بمعنى آن المرأة يكون أمامه الفرصة للعمل كلما كانت حاصلة على تعليم أكثر، وقد قام البنك العالمي بدراسة ميدانية تبرز دور المرأة فالدول متخلفة كانت في نفس المستوى من الناحية الاقتصادية سنة 1960، غير أن تلك التي عرفت مرتفعة من انخراط مواطنيها في أسلاك التعليم والتربية استطاعت إن تحسن من ورائها على جميع المستويات، بينما تلك التي لم تهتم بهذا المجال ولم تستعمل الموارد المتاحة بطريقة جيدة فقد بقيت في مصاف الدول النامية.

إذن فالتعليم يزيد المرأة من إمكانية رفع مستواها في العمل ويرفع كذلك مستوى توقعاتها في الحياة ويساهم في تحسين فرص التوظيف للمرأة، وذلك ما تبرزه المعطيات الإحصائية إذ تبين أن نسبة المرأة في قطاع التعليم ترفع مع ارتفاع المؤهل والمستوى التعليمي الذي تحصل عليه، وهذا ما يجعلها تواظب وتسعى للاستفادة من المؤهلات والشهادات التي تحصلت عليها.

فالمرأة عن طرق تعلمها وتخصصها في مجال عملها في ميدان التدريس أصبحت قادرة على تكوين مجتمع واعي فهي تعطي صورة حية وديناميكية لواقع المجتمع الذي توجد فيه، كما تقوم بتكوين شخصية الفرد داخل الأسرة والمدرسة، وكذا المجتمع وتزوده بالمعلومات الأساسية الخاصة بشؤون وطنه ومجتمعه، والمرأة العاملة في التدريس تعمل على التربية الجيدة في كل مستويات التعليم، التي تشكل المنظومة الرئيسية لبناء شخصية الفرد وإطلاق مكانته واستعداداته الكامنة وتساعده على إخراج المهارات، واكتساب وتعلم صفات المواطن الصالح كي يسهم في نمو مجتمعه وأمته، ويعدوا الآن وفي المستقبل قادرا أن يلعب الدور المنوط به في عمليات التغيير والتطوير والارتقاء الذي نصبوا إليه جميعا في

كل الميادين، من تحقيق تنمية وطنية شاملة، حقيقة الأمر أنني لن آتي بالجديد، ولن أبالغ إذا قلت أن المرأة تلعب دورا مهما في التربية والتعليم إن لم يكن الدور الأهم والرئيسي في عملية التربية وعمليات الغيير والتطوير والارتقاء الذي نصبوا إليه جميعا في كل الميادين، من تحقيق تنمية وطنية الشاملة. ليس كأم فقط بل كمربية ومعلمة وقدوة أو نموذج في جميع المراحل التعليمية وذلك بدا من رياض الأطفال وصولا إلى التعليم العالي، ونظر لأهمية التعلم، فقد أولى قطاع التعليم في الجزائر اهتماما كبيرا وهو ما أدى إلى التزايد المستمر في المتعلمين والمعلمين المختصين لأنه عنصر فعالا من عناصر التنمية ومع وجود عدد كبير من النساء في الجزائر لديهن مستوى عالي من التعليم وفر لهن العمل في جميع القطاعات من بينها قطاع التعليم، حيث تمارس المرأة عملها كمربية ومعلمة وهو دور تابع لدورها الطبيعي الذي تمارسه في حياتها العادية.

ولأنها في مجال التعليم تتعامل مع الأفراد "التلاميذ" مما يجعلها تكون أكثر حرصا على تكوين شخصيتهم، وتنمية قدراتهم، محاولة منها غرس العواطف النبيلة، فمكانة المرأة في هذا المجال تجعل منها عنصرا فعالا في عملية تطوير التعليم وإدماج الأفراد معه، حيث إن التخصص الذي تتلقاه المرأة من خلال حصولها على مستواها التعليمي يجعلها مؤهلة وبدرجة كبيرة في تنمية أفكار الأفراد وتوجيههم من اجل تنمية البلاد، فالمرأة المعلمة والأستاذة المربية تشكل عاملا أساسيا في المجتمع بأسره.

3 التكوين:

يعتبر العنصر البشري الركيزة الأساسية في عملية التنمية الشاملة والقوة الفعالة التي يتوقف عليها نجاح الخطط الاقتصادية والاجتماعية، ذلك انه يستطيع بقدراته الاستخدام الأمثل للموارد البيئية المختلفة، والتكوين والتدريب أهمية كبيرة في مجال إعداد الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة، ويمكن تعريف التكوين على انه نشاط مخطط يهدف لتنمية وتطوير قدرات واتجاهات وسلوكات الأفراد العاملين لتمكينهم من تحقيق ذواتهم من خلال تحقيق أهدافهم الشخصية وأهداف المؤسسة بأعلى كفاءة ممكنة[1].

[1] : إبراهيم احمد السيد إبراهيم، التعلم والتنمية البشرية، مرجع سابق، ص 193.

كما يمكن تعريفه بأنه عملية مستمرة مقصودة ومخططة تهدف إلى زيادة المعارف والمعلومات وتنمية الاتجاهات والمهارات الفنية والسلوكية لدى مجموعة من الأفراد بطريقة منتظمة لكي تمكنهم من القيام بأداء أعمالهم بدرجة عالية من الكفاءة.[1]

وعلى أساس اعتبار كل موظف في المجتمع جزء من ثروته الحقيقية، فيجب تهيئة الاستفادة من طاقته وإمكانياته، لذا يجب على المجتمع، على الدولة، تنمية طاقتها البشرية وتطويرها إلى أقصى حد ممكن من أجل عملية التنمية والتقدم في المجتمع ويعتبر التكوين والتدريب مصدرا أساسيا لتنمية تلك الموارد البشرية واستثمارها على نحو أفضل.

لقد أدى التطور الحادث في جميع المستويات إلى ضرورة توفر المرونة في القوى العاملة، بحيث تستطيع مسايرة هذه التغيرات، فجميع القطاعات العمل تحتاج إلى كفاءات قادرة على التطوير، وهذا التطور والابتكار لا يكون إلا إذا توفر التعليم وتكوين رفيع المستوى لأنه يتيح استخدام وتوظيف المعلومات وتقديم برامج تكوينية وتدريبية محددة وذلك وفقا لطبيعة وقدرات الفرد المتلقي، يصبح إنسان متعدد الماهرات قادرا على التعلم المستمر ويقبل التكوين والتدريب بصفة دائمة ومستمرة في حياته العملية، وبذلك يمكن تحقيق الكفاءة وحسن الأداء للارتقاء بمهاراتهم وسلوكهم نحو التقدم المنشود.

والمرأة الجزائرية العاملة في قطاع التعليم تلقت تكوينا يساعدها على إتقان عملها، وكذا نمو معرفتها مما يسهل عليها أداء دورها تأهيل القوى البشرية، وإعدادها للعمل وتزويد هؤلاء الأفراد بمختلف أنواع المعرفة المتقدمة عن طريق تنمية قدرتهم على التعلم المستمر، الذي يكسب الفرد المهارات والإبداع، أصبحت كل مجالات الإنتاج، والخدمات الاجتماعية، المختلفة في أشد الحاجة إلى كوادر على مستوى تعليم متميز[2].

وأن توجه المرأة العاملة في قطاع التعليم جاء نتيجة لإيمانها بالدور التربوي والتعليمي الذي يجب عليها أن تؤديه من اجل رفع مكانة المجتمع والتقدم في مختلف المجالات والمشاركة في عملية التنمية المنوطة بها، لأن عملها هذا ما هو إلا عمل مكمل لدورها الطبيعي داخل أسرتها من تربية وتوجيه، كما أن تكوينها يساعدها على تحقيق

[1]: نفس المرجع، ص 194.

[2] : عبد الحسن الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرة، مرجع سابق، ص 352.

أهدافها من تنمية قدرات الأفراد على الإبداع وتزويدهم بالمعارف والمهارات والقيم اللازمة لمواكبة التقدم والتكنولوجي لأنه بقدر إعداد وتنمية معارفه وقدراته، تطوير مهاراته بقدر عطاءه ومسايرته للتقدم.

أولا: مجال الدراسة:

من بين كثير الصعوبات التي تواجه الباحث العلمي خاصة في العلوم الإجتماعية دراسة أي ظاهرة إجتماعية لا يمكن أن تعمم في كل الأمكنة و الأزمنة لذا وجب على الباحث أن يحصر دراسته في نطاق حدود معينة لأن الظاهرة المدروسة قد تتغير نتائجها حسب المكان و الزمان ، كذلك قمنا بوضع حدود لدراستنا فموضوع الدراسة الذي ينتمي إلى المؤسسات الخدماتية التي من بينها قطاع التربية و التعليم والذي تم التركيز عليه في هذه الدراسة .

ودراستنا هذه وضعت ضمن الحدود العلمية المتعارف عليها فالقارئ لعنوان المذكرة يراه كبيرا جدا لذا تم حصرها في :

I. المجال المكاني :

تم الجزء الميداني من الدراسة في مدينة باتنة وبدأ بالإستطلاع على المجال الجغرافي للمؤسسات التربوية قصد تحديد أماكن تواجدها و التعرف على عدد المؤسسات بها.

وقبل التطرق إلى عدد المؤسسات في مدينة باتنة و مؤسسات محل الدراسة نوضح مكانة قطاع التربية و التعليم في مدينة باتنة .

إن قطاع التربية والتعليم بالمقارنة مع بقية القطاعات فهو يحتل مكانة متقدمة عند السلطات المحلية، وذلك لما توفره من هياكل تعليمية وبيداغوجية ويمكن توضح ذلك بالجدول التالي.

الجدول رقم 19: عدد المؤسسات التعليمية وعدد المؤطرين بولاية باتنة

المؤطرين / المؤسسات	عدد الهياكل	عدد المؤطرين المعلمين	عدد المعلمات	التلاميذ	بنات
التحضيري	/	589	500	14503	6833
الابتدائي	633	5804	3983	103131	61476
المتوسط	169	4811	3209	90487	43676

الثانوي	78	3313	2037	55376	33418

المصدر: مديرية التربية لولاية باتنة 2012.

كما يبين الجدول أن عدد المؤسسات التعليمية في ولاية باتنة عدد لا بأس به من حيث طاقة الاستيعاب أو من حيث تواجد المؤسسات في مختلفة مناطق الولاية ، وهو ما أدى إلى زيادة نسبة النجاح في شهادتي التعليم المتوسط والثانوي .

أما الدراسة الميدانية فقد تمت بمدينة باتنة، وهي تقع جنوب شرق الجزائر العاصمة، يحدها من الشرق بلدية عيون العصافير ومن الغرب بلدية وادي الشعبة ومن الشمال بلدية فسديس ومن الجنوب بلدية تازولت.

وهي تحتوي على 35 متوسطة، موزعة على كل تراب البلدية، يؤطرها 1248 أستاذا، منهم 922 أستاذة.

أما المؤسسات التي تم اختيارها فهي المؤسسات التي تحتوي على عدد أكبر من الأستاذات وهي كالتالي.

جدول رقم 20 : المجال الجغرافي والبشري للمؤسسات التربية بباتنة

المؤسسات	الموقع	الأساتذة	الأستاذات
طارق بن زياد	حي لمباركية	57	47
الإخوة شطوح	حي النصر	52	41
متوسطة المطار	حي النصر	46	37
الطاهر مسعودان	حي البستان	54	37
بن سعد الله بلخير	حي الزهور	40	36
الاخوة لمباركية	حي لمباركية	57	47
صابة بلقاسم	حي بوعقال	42	36

المصدر: مديرية التربية لولاية باتنة 2012.

II. المجال الزمني:

لقد دامت مدة إنجاز الدراسة الميدانية أكثر من سنة حيث قمنا في البداية بالتوجه إلى مصلحة التخطيط بمديرية التربية لولاية باتنة للحصول على إحصائيات تخص المؤسسات التربوية وكذا عدد العاملين في هذا القطاع وبعدها قمنا بدراسة استطلاعية داخل المؤسسات التعليمية، وإجراء مقابلات مع بعض المسؤولين، كما قمنا بالاطلاع على الوثائق والسجلات التي ساعدتنا على التعرف على عدد الأستاذات المتواجدات داخل المؤسسات المراد دراستها، كما قمنا باختيار الاستمارة الأولية ومعرفة مدى ثباتها على عينة من الأستاذات في مرحلتين زمنيتين متباعدتين ، للتعرف على مدى صدقها.

وذلك ابتداء من سبتمبر 2012 م، وهو ما أدى إلى ضرورة إدخال بعض التعديلات من حذف وإضافة بعض الأسئلة الأخرى الجديدة التي تتوافق مع الواقع الامبريقي في المؤسسات مجال الدراسة وكذا طبيعة وأهداف الدراسة.

وبعدها تم إعادة تصميم الاستمارة وضبطها وتحكيمها من قبل المشرف، ثم تم تطبيقها و توزيعها على مختلف الأستاذات بعد تعريفهم على طبيعة الموضوع و شرح بعض الإسئلة كما تم إجراء المقابلات مع مدراء المدارس و مستشاري التربية و التوجيه في المتوسطات.

وبعدها تم جمع الإستمارات رغم أن العملية أخذت من الوقت أكثر مما كان مسطرا لها و كانت هناك صعوبات وذلك لعدم تخصيص الأستاذات للوقت للإجابة على أسئلة الاستمارة.

III. المجال البشري:

أما عن المجال البشري للدراسة فقد ضم أستاذات التعليم المتوسط و نظرا لشساعة المجال المكاني و البشري و العدد الكبير للأستاذات في مختلف مراحل التعليم لايمكن تناول كل المراحل عبر المدينة و هو ما أدى إلى ضرورة إختيار مرحلة التعليم المتوسط

على أساس أن عمل المرأة الجزائرية في مجال التعليم متشابه في جميع مراحله ، والمؤسسات التي تم اختيارها هي مؤسسات تحتوي على أكبر عدد من الأستاذات .

ثانيا: المناهج والأدوات:

I. المنهج:

إن كل بحث يتلزم إتباع منهج أو أكثر وهذا حسب مشكلة البحث وطبيعة موضوع الدراسة، وعلى هذا الأساس فكل الدراسات العلمية التي أخذت سماتها العلمية ترتكز على أسس موحدة، وإتباع إجراءات معينة تبحث في سيرورة الواقع، والمنهج ليس سوى خطوات منظمة يتبعها الباحث في معالجة الموضوعات التي يقوم بدراستها للوصول إلى نتيجة معينة[1].

لقد قمنا بجمع المعلومات النظرية اللازمة حول موضوع الدراسة و لجمع المعلومات والملاحظات حول هذه الظاهرة المراد دراستها استخدمنا المنهج الوصفي باعتباره يهدف إلى وصف ودراسة الظاهرة والحصول على معلومات كافية ودقيقة والبحث في العلاقات الترابطية لمختلف عناصر الظاهرة، وذلك من أجل تقديم دراسة تحليلية وتعميمات موضوعية وتفسيرها، وتحليل الخصائص المحددة لظاهرة موضوع الدراسة، ووصفها كميا وكيفيا، على اعتبار أن فهم وتفسير علاقة المرأة بالتعليم، من خلال تنميتها بشريا، يتوجب وصف واقع كل من المرأة وكذا التعليم، ثم وصف العلاقة بينهما.

II. الأساليب الإحصائية:

تم استعمال عدة طرق وأساليب إحصائية على امتداد أطوار الدراسة الميدانية لهذا البحث، بحسب متطلبات كل مرحلة وما يتوافق مع طبيعة البيانات، ومن بين هذه الأساليب مايلي:

1 التوزيع التكراري:

[1] – عمار بخوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي، وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1995، ص 12.

وهو عدد المرات التي تتكرر فيها الإجابة، بحيث يكون المجموع مساويا لعدد مفردات العينة.

2 مقاييس النزعة المركزية:

تعتبر هذه المقاييس من اهم أدوات التحليل الإحصائي الاجتماعي، وتسمى هذه المقاييس بالمتوسطات، ووظيفتها معرفة المتوسط الذي تتركز حوله قيم العينة، ومن المتوسطات الشائعة الاستحدام: الوسط الحسابي، المنوال.

وقد تم استخدام المتوسط الحسابي في الحسابات لهذه الدراسة، وهو بين درجة إجماع عناصر المجموعة حول نقطة واحدة، ويعرف المتوسط الحسابي على أنه مجموع قيم على عددها فهو معلومة رقمية تتجمع حولها سلسلة من القيم[1].

3 النسبة المئوية:

كما تم استخدام النسبة المئوية والتي هي إحدى الطرق الإحصائية التي اعتمدت في هذه الدراسة على القاعدة الثلاثية للنسبة المئوية، وذلك لتحليل المعطيات العددية والتي تدل على التكرارات، وقد تم استخدامها في كل الدراسات.

4 الانحراف المعياري:

اعتمدت الدراسة على الانحراف المعياري لمعرفة درجة انحراف الاجابات وفق كل عبارة في استمارة الاستبيان وللتدقيق، حيث يوضح درجة انحراف كل عبارة على حدا حتى ولو تساوت العبارة في متوسطها الحسابي.

III. أدوات جمع البيانات:

يستخدم الباحث مجموعة من الأدوات التي قد تفيده في عملية جمع البيانات والحقائق اللازمة لإجراء بحثه ، لأن طبيعة الموضوع وخصوصيتة وطبيعة التساؤلات والفروض

[1] – محمد بوعلاق، الموجه في الإحصاء الوصفي و الإستدلالي، دار الأمل للطباعة و النشر، الجزائر، 2012، ص 40.

التي يطرحها الباحث والبيانات المراد الحصول عليها ، كل ذلك يفرض على الباحث انتقاء الأدوات اللازمة والتقنية الملائمة و أدوات جمع البيانات متعددة و الباحث يختار منها ما يتماشى مع أهداف الدراسة و ما يتلاءم لدراسة مشكلة بحثه.

ولذلك فقد عملنا على انتقاء الأدوات الملائمة بهدف الوصول إلى بيانات كافية ذات الصلة الوثيقة بالظاهرة محل الدراسة ومن بين هذه الأداوات ما يلي:

1 - **الملاحظة:** يجمع الباحثون على أن أداة الملاحظة هي أهم أداة من الأدوات الرئيسية التي تستخدم في البحث العلمي ومصدر أساسيا للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة وذلك لأن الملاحظة تتميز عن غيرها من أدوات جميع البيانات في كونها تفيد في جمع بيانات تصل بسلوك الأفراد في بعض المواقف الواقعية في الحياة التي لا يمكن كشفها إلا بالملاحظة.

ولقد تم استخدام الملاحظة بالمشاركة وكانت جد ملائمة، على اعتبار أن إمكانية المشاركة الفعلية في مختلف المواقف المهنية، ومعاينة مختلف الوقائع داخل المؤسسة التعليمية كانت متاحة، فقلد ركزت هذه الدراسة على ملاحظة تصرفات وسلوك المبحوثات أثناء أدائهن الوظيفي وداخل المؤسسة التربوية مما سمح بجمع المعلومات والحقائق ذات صلة بالموضوع.

وذلك من خلال التفاعل بين الطرفين الأستاذة وتلاميذها وطريقة إلقائها، وكذا توسيع أفكارها أو ما مدى قدرة الاستيعاب.

2 المقابلة:

تعتبر المقابلة من الأدوات الرئيسية لجمع المعلومات والبيانات في دراسة الأفراد والجماعات الإنسانية، كما أنها من أكثر وسائل جمع المعلومات شيوعا وفعالية في الحصول على البيانات الضرورية لأي بحث، كما تساهم المقابلة في المراحل الأولى من البحث في الكشف عن الأبعاد العامة لمشكلة الدراسة وتعرف المقابلة بأنها وسيلة تقوم على حوار لفظي مباشر بين الباحث والمبحوث بهدف استثارة أنواع معينة من المعلومات لاستغلالها في البحث العلمي كما تعتبر التقنيات المباشرة التي تستعمل من أجل مساءلة

الأفراد[1]، والمقابلة تقنية تفتعل بين الباحث والمبحوث ويعرفها "أنجرس" بأنها محادثة موجهة يقوم بها الباحث مع المبحوثين بغرض الحصول على معلومات لتوظيفها في البحث العلمي، وللاستعانة في عمليات الإرشاد والتوجيه والتشخيص والعلاج، حتى يتسنى للباحث حل المشكلات[2].

وبالنظر لطبيعة موضوع الدراسة وتعدد أبعاده، فإن إداة المقابلة هي الأداة المناسبة لجمع البيانات ذات الصلة ببعض الأبعاد التي من شأنها أن تساعد على فهم وتفسير الظاهرة موضوع الدراسة وتمثلت المقابلة مع:

مقابلة مدراء المؤسسات التعليمية واجراء حوار ومناقشات حول المرأة وعملها ووجهة نظرهم اتجاهه، ولقد كانت هذه اللقاءات والمناقشات مهمة ومفيدة وهذا لكون مواضيع البحث المتعلقة بالمرأة تلقي اهتماما كبيرا من كل شرائح المجتمع وفئاته المختلفة مما جعلنا نمضي وقتا كبيرا في هذه المقابلات .

مقابلة مستشاري التربية وذلك بغرض معرفة مكانة المرأة في هذه المؤسسات ومدى فعاليتها داخل المجال التربوي التعليمي ، خاصة إذا عرفنا أن المرأة الجزائرية أصبحت توجد بقطاع التعلم بنسبة تفوق في بعض المؤسسات 90% وهي نسبة عالية جدا مما أدى بضرورة دراسة مدى مساهمتها في تغيير أوضاع المجتمع انطلاقا من ممارستها لمهنة تعليم أجيال المستقبل الذي تعتمد عليه الدولة في التطور ومسايرة الركب الحضاري.

مقابلة أساتذة وأستاذات ،لمعرفة ما هو رأي الرجل الذي دائما جنب المرأة في أي ميدان وخاصة في هذا الميدان على أنه الأساس الذي تعتمد عليه جميع دول العالم وكذا قصد معرفة لعلاقة السائدة في المؤسسات بين مختلف العناصر الفاعلة في النظام التربوي التعليمي وإثراء بعض نقاط النقاش حول الموضوع وهو ما ساعد بناء الاستمارة.

3 الاستبيان:

---

[1]: موريس انجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي كمال بوشرق سعيد سبعون، دار القصبة للنشر، الجزائر 2004، ص 197.

[2]: موريس انجرس، نفس المرجع، ص 197.

الاستبيان هو تقنية اختبار يطرح من خلالها الباحث مجموعة من الأسئلة على أفراد العينة من أجل الحصول منهم على معلومات يتم معالجتها كميا [1] .

ويهدف الاستبيان عموما إلى جمع البيانات ، قصد استغلالها في تفسير الظاهرة موضوع الدراسة ، والتحقق من فرضيات الدراسة ، ويمثل الاستبيان أهم وسيلة اعتمدنا عليها في البحث للحصول على بيانات تتعلق بموضوع الدراسة أما عملية إعداد استمارة الاستبيان وتطبيقها في الميدان فمرت بعدة مراحل.

- **التصميم الأول:**

اعتمدنا في تصميم الأولى للاستمارة على تحديد المعلومات التي يتوجب الحصول عليها، حيث كان الحرص منذ البداية على ضرورة احتواء استمارة الاستبيان على جميع النقاط الرئيسية التي تشمل عليها الدراسة ، وأجريت مجموعة من اللقاءات مع بعض العاملات في قطاع التربية واكتشفنا من خلالها طبيعة الأسئلة التي تحتاج إلى توضيح أكثر.

- **اختبار استمارة الاستبيان**

قبل الاستخدام الفعلي للاستبيان قمنا بالاتصال بمجموعة من الأساتذة من أجل المناقشة حول طبيعة الأسئلة وما مدى تطابقها مع موضوع الدراسة حيث أبدوا ملاحظات قيمة ومهمة ، ومن خلال ذلك تم إجراء التعديلات المطلوبة ، وقمنا بالانتقال إلى اختبار استمارة الاستبيان وتجربتها على مجموعة من المبحوثين في بعض المؤسسات التعليمية حوالي 25 عاملة وقد وقع اختيارهن عشوائي وذلك للتأكد من عدم وجود صعوبات في الأسئلة.

- **التصميم النهائي للاستمارة:**

---

[1] : سعيد سبعون، حفصة جردي، الدليل المنهجي، في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، دار القصبة للنشر الجزائر، 2012، ص155.

بعد ما قمنا بإجراءات مختلفة من أجل تعديل الاستبيان بعد تنسيقها في شكل مناسب، صارت الاستمارة صالحة لتحقيق أغراض الدراسة، وضمنت استمارة الاستبيان في شكلها النهائي 43 سؤالا.

وتوزعت هذه الأسئلة على أربعة محاور ارتبطت جميعها بفرضيات الدراسة وتساؤلاتها وهذه المحاور وهي.

المحور الأول: البيانات الشخصية والتي من خلالها يتعرف الباحث على الخصائص الشخصية للعينة واحتوت على ثمانية أسئلة:

المحور الثاني: الظروف المهنية وضم 13 سؤالا.

المحور الثالث: بيانات حول التخصص وضم 11 سؤالا

المحور الرابع: بيانات حول التكوين، وضم 11 سؤالا.

وقد صيغت أسئلة الاستمارة على نوعين من الأسئلة ، الأسئلة المغلقة والأسئلة المفتوحة، مع مراعاة تدرج الأسئلة وتسلسها.

IV. الوثائق والسجلات:

تعتبر السجلات والوثائق مصدر أساسي لجمع البيانات والمعلومات وهي بمثابة سند ومكمل للأدوات المستخدمة في البحث لغرض جمع البيانات ومن خلال السجلات والوثائق تم الاستعانة بالوثائق الصادرة عن وزارة التربية والتعليم لتتبع التطور الكمي في المؤسسات وعدد المؤطرين وكذا عدد المتعلمين .

وقد استفدنا من الوثائق والسجلات التي سمح لنا الاطلاع عليها داخل المؤسسات التربوية في معرفة العدد الإجمالي للأستاذات وتوزيعهن عبر مؤسسات مجال الدراسة ومن ثم اختبار العينة ، وكذا الاطلاع على بعض النماذج من ملفات الترسيم للأستاذات بالمؤسسات مجال الدراسة.

ثالثا: مجتمع الدراسة:

لقد تم التوجه إلى مؤسسات الدراسة بطريقة قصدية حيث قصدنا المؤسست التي تحتوي على عدد كبير من الأستاذات و كانت ستة متوسطات لإن ظاهرة التجانس بين

وحدات الدراسة جعلت الدراسة تقتصر على هذه المتوسطات من أصل 35 متوسطة موجودة في مدينة باتنة .

لقد بلغ عدد الأستاذات في هذه المتوسطات 270 أستاذة واستلزمت هده الدراسة استخدام المسح الشامل حيث تم توزيع الإستمارة على كل الأستاذات المتواجدات بكل المؤسسات التي أجريت بها الدراسة و عددها 270 أستاذة الا أنه تم استرجاع 250 إستمارة و ذلك بسبب الغيابات التي كانت أثناء القيام بالدراسة الميدانية و كذا العطل المرضية ووجود الممتنعات عن رد الإستبيان كما تم إلغاء بعض الإستبيانات لعدم الإهتمام بالإجابة عليها. ولقد بلغ عدد الاستمارات التي لم ترد 20 استمارة.

جدول رقم 21: يبين مجتمع الدراسة

اسم المتوسطات	مجموع الأستاذات	عدد الإستمارات	الإستمارات المسترجعة
متوسطة طارق بن زياد	47	47	42
متوسطة الإخوة شطوح	41	41	39
متوسطة المطار	37	37	33
متوسطة الطاهر مسعودان	37	37	34
متوسطة بن سعد الله بلخير	36	36	34
متوسطة الإخوة لمباركية	36	36	33
متوسطة صابة بلقاسم	36	36	35
المجموع	270	270	250

أولا: تحليل الجداول

جدول رقم 22: يبين فئات السن للنساء العاملات

فئات السن	التكرار	النسبة%
25-35	44	% 17
36-45	132	% 52,8
46 فما فوق	74	% 29,6
المجموع	250	% 100

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة من المبحوثات والمقدرة ب 52,8% يتراوح سنهن ما بين 35 و45 سنة، وتليها نسبة 29,6% من تتراوح أعمارهن ما بين 45 سنة فما فوق، في حين سجلت نسبة 17,6% من تتراوح أعمارهن ما بين 25 و35 سنة.

وهو ما يعني أن الفئات التي تتراوح بين 35 و 45 سنة هي الأكثر وجودا في المؤسسات التعليمية وهي تجعلنا ندرك أن التعليم يرتكز على طاقات نسوي ة قادرة على تجمل المسؤولية الملقاة على عاتقها، باعتبار أن عامل السن يلعب دورا هاما وبدرجة كبيرة في الزيادة من فاعلية المجهودات التي تبذلها العاملات أثناء العمل وهن في نفس الوقت لهن خبرة كافية بمجال العمل تمكنهن من الإسهام بفعالية في تفعيل الأداء وتحسين مستوى الخدمات.

فمهنة التعليم في السنوات الأخيرة أصبحت تعرف بالقطاع النسوي، وذلك نتيجة لوجود المرأة في التعليم في مختلف أطواره وهي في تزايد كما أنها فاقت الذكور في كثير من الأحيان ويعود ذلك طبعا إلى المجتمع الجزائري الذي أصبح يجشع المرأة بعكس ما كان سائدا قديما لارتباط التقاليد بالمفاهيم الراسخة التي كانت تمنع خروج المرأة للتعليم.

إن اقتحام المرأة لميدان التعليم يعود بالدرجة الأولى إلى أنه مكمل لدورها الطبيعي وهو تربية الأجيال، بالإضافة إلى أن التلميذ في مراحل التعلم المختلفة وخاصة الأولى منها يحتاج إلى معاملة خاصة، وذلك نتيجة لتأثيرات متنوعة بدأ من سن المراهقة إلى

الظروف المحيطة داخل وخارج المدرسة، فالمرأة بحكم تكوينها البيولوجي وطبيعتها التربوية الأولى في الأسرة تهتم به وتوجهه وترشده بالإضافة إلى وظيفة التدريس، لذا نجد أنه يحبذ وجود المرأة في التعليم سواء كان من قبل المجتمع أو الأسرة لأن مهنة التعليم هي المهنة التي يرى المجتمع أنها تناسب المرأة، وكذا لأنه يحظى بقبول اجتماعي أكثر من أي مهنة أخرى قد تزاولها المرأة، وذلك لأن التعليم يفضي إلى الاستفادة من المكانة الاجتماعية بالإضافة إلى المرونة الزمنية التي يمنحها للمرأة.

جدول رقم 23: يبين توزيع عينة البحث حسب الحالة المدنية

فئات	التكرار	النسبة %
عازبة	33	% 13,2
متزوجة	193	% 77,2
مطلقة	14	% 5,6
أرملة	10	% 4.0
المجموع	250	% 100

توزعت عينة الدراسة حسب الحالة المدنية على حصص مختلفة ، فالمجموعة الأولى تمثل العاملات المتزوجات، حيث بلغت نسبتهن 77,2% ثم تليها المجموعة الثانية التي تضم النساء العاملات العازبات و بلغت نسبتهن 13,2%.

أما المطلقات فبلغت نسبتهن 5,6% في حين أن نسبة مثلتها الأرامل بـ 4%.

يتضح من هذا الجدول أن المرأة المتزوجة رغم الظروف التي تتحكم فيها من تعدد مسؤولياتها حيث تكون عرضة للصراع وتعدد الأدوار إلا أن هذا لا يمنعها من أن تكون متواجدة بمكان عملها ومتابعة وظيفتها ومهامها، وذلك لأنها تقدر المسؤولية التي هي بصدد تحملها.

أما فئة العازبات العاملات، تكون مسؤولياتهن غير مسؤوليات زميلاتهن المتزوجات وذلك نظرا لقلة انشغالهن واهتمامهن بالعائلة وبالتالي قلة الأدوار دور الأم والزوجة " وهو الأمر الذي يجعلها تعمل بنشاط و حيوية، أكثر و يفسح لها المجال لممارسة عملها بمزيد من الحرية داخل المؤسسة التعليمية المتواجدة فيها، وهذا بالإضافة إلى حماسهن بصفتهن صغيرات السن ومبتدئات بالعمل.

فالمرأة المتزوجة مطالبة بالالتزام بالوظيفة المنزلية أي القيام بكل ما تفرضه هذه المسؤولية من خدمات اتجاه أبنائها من رعاية تربوية وصحية وحتى ترويحية واهتمامها بزوجها، وبالإضافة إلى المشكلات التي تواجهها في تسيير وتوزيع وقتها بين العمل المنزلي، وتوفير قسط من الراحة لتجديد طاقتها وكذا العمل في الفضاء الخارجي الذي انتزع منها أخصب أوقات نهارها، ولم يبق لها إلا الوقت القليل لكي تواجه به مسؤولياتها المختلفة.

لكن هذا لا يعني أن المرأة المتزوجة لا تعمل بجد ونشاط، بل بالعكس، إذ نجدها تعمل بعطاء كبير لأنه امتداد لوظيفتها الطبيعية، كما نلاحظ ارتفاع نسبة المتزوجات في التعليم، وهو ما لاحظناه في مختلف المؤسسات التعليمية، عكس القطاعات الأخرى، التي نجد فيها العنوسة كبيرة وذلك يعود إلى أن المجتمع يقبل عمل المرأة في التعليم والصحة وهو ما أكده الباحث مح مود قرزيز في بحثه، إذ أكد أن الأزواج يفضلون اختيار المرأة التي تعمل بقطاع التعليم والصحة، كما بينت دراسة الباحث عمار مانع أن المجتمع يرفض عمل المرأة خارج المنزل لعدة أسباب ومن بينها نوع المهنة، حيث وجد أن العائلة والمجتمع تحبذ عمل المرأة في قطاع التعليم والصحة، ورفض عملها بالمؤسسات الاقتصادية والصناعية.

جدول رقم 24: يبين عدد أفراد الأسرة للمرأة العاملة

عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة %
2-1	37	% 14,8
4-3	134	% 53,6
6-5	66	% 26,4
أكثرمن 6	13	% 5,2
المجموع	250	% 100

بين الجدول عدد أفراد الأسرة للمرأة العاملة وهي تتفاوت في النسب، حيث أن نسبة 53,6% من مفردات العينة مثلت النساء العاملات اللاتي لديهن من اثنين إلى أربعة أطفال و هي أعلى نسبة، ثم تليها نسبة العاملات اللاتي صرحن بأن لديهن من أربعة إلى ستة ثم تليها بعد ذلك نسبة 14,8% من العاملات صرحن أنه لديهن من طفل إلى طفلين في حين باقي مفردات العينة فأجابت بأن لديهن أكثر من ستة أطفال و قدرت بـــ 5,2%.

ومن خلال الجدول، وقراءتنا لأرقامه، نستطيع القول أن زيادة عدد الأطفال لدى المرأة العاملة قد يعرقل أدائها لوظائفها سواء داخل المنزل أو خارجه حيث أنها تصبح مجبرة على مضاعفة جهدها ووقتها لانجاز مهامها التربوية وهو ما يزيد من إرهاقها وتعبها وعليه تصبح غير قادرة على أداء وظائفها سواء داخل المنزل أو خارجه و بالتالي فان زيادة عدد الأطفال لدى المرأة العاملة قد يقلل من فعاليتها اتجاه الوظيفة التربوية ويزيد من أعبائها و مسؤولياتها.

إن انخفاض عدد أفراد الأسرة، خاصة بالنسبة المرأة العاملة يعود إلى عدة عوامل، وضح ليبتشتين هارفي البعض منها وهي:

- ارتفاع درجة تعليم النساء والتغير الواضح في دورهن وقيمهن.
- التزايد في المشاركة النسائية في قوة العمل غير الزراعية.
- تزايد حقوق النساء والتغير في أدوارهن خارج المنزل.
- إتاحة وسائل منع الحمل الكيماوية.

إن تعليم المرأة في الجزائر وعملها في الفضاء الخارجي أفرز قيما جديدة ذات علاقة بالسلوك الإنجابي حيث أكد الكثير من الدراسات أن التعليم يعطي المرأة أكثر قدرة تفاوضية، وقدرة إقناع من أجل أخذ القرار المناسب لها، وأن عملها وحصولها على دخل يعطيها موقعا مهما في نطاق الأسرة ومن بينها، تنظيم النسل لأنها أصبحت مثل الرجل تعمل خارجا المنزل، ولها ارتباطات عملية بالإضافة إلى الارتباطات العائلية مما يجعلها تنظم حياتها بدءا من تنظيم النسل وتنظيم وقتها، كما أن السياسة الصحية المتبعة في مجال التنظيم الأسري وزيادة عمل المرأة وتحسين المستوى الثقافي والتربوي للوالدين ساهمت في تدني معدلات الولادة وتقلص حجم الأسرة عموما.

جدول رقم 25: يبين مؤسسة التخرج

مؤسسة التخرج	التكرار	النسبة %
معهد التكوين	124	% 49,6
الجامعة	89	% 35,6
المدرسة العليا	37	% 14,8
المجموع	250	% 100

يلاحظ من خلال هذا الجدول الذي يبن المؤسسة التي تخرجت منها المرأة العاملة في ميدان التعليم اكبر نسبة من المبحوثات متخرجات من معهد تكوين الأساتذة الذي كان سابقا و ثم غلقه لكن نتيجة لأهميته في تكوين الأستاذ أعيد فتحه بطرق وصياغة جديدة، ثم تليها فئة المتخرجات من الجامعة نسبة 35,6% وأخيرا المتخرجات من المدرسة العليا وهي نسبة 14,8%.

إن التعليم اعتمد مراحل مختلفة من التغيرات، وذلك نتيجة لأهميته في المجتمع، فالتعليم يعتمد على طاقات نسوية م ؤطرة ومؤهلة للاضطلاع الكامل مسؤولياتهن لما يتمتعن به من قدرات علمية ومؤهلات تمكنهن من رفع أدائهن لعلمي، في توجيه وتنمية قدرات الأفراد داخل المؤسسة التعليمية وخارجها (أي في المنزل) فضلا عن امتلاكهن لقدرات ومهارات تمكنهن من التماشي مع مختلف التطورات الخاصة بالحياة في جميع المجالات. إن العمل بقطاع التعليم يتطلب من الأفراد القائمين عليه مستوى عال من التعليم حيث يعتبر المعلم من أهم العوامل المس اهمة في تحقيق أهداف التعليم وذلك بتجدد الطرائق وتجدد المعرفة من أجل تحسين المستوى التعليمي، والنهوض بمستوى الإنسان.

يعد موضوع التكوين ذو أهمية بالغة كونه يتعلق بتلك الشريحة البشرية التي تحتل وسطا بين الغايات والسياسات التربوية من جهة، وجمهور المتمدرسين من جهة أخرى، وعليه فهو الضامن الأساسي لكل تجديد، وعلى هذه الفئة تقع مسؤولية تكوين أجيال من الممارسين والمسيرين، لما لها من القدرات والمهارات تمكنها من تسيير وإدارة المؤسسات بجميع أنواعها وبطريقة فعالة، وبالتالي كسب رهان التنمية في عالم تتزايد فيه متطلبات التميز والإبداع، وتكبر فيه تحديات العولمة يوما بعد يوم وما تحمله من وعد ووعيد لهذه الشعوب.

فالعلم وتكنولوجياته في تطور سريع يوما بعد يوم، لذا يعتمد على تكوين المدرس الذي يعد المحور الأساسي في عملية التعليم، من حيث إلقاء المعلومات وفنيات التعامل، والجزائر من الدول التي اهتمت بتكوين المعلم ليس من اليوم بل منذ أن بدأت في مرحلة البناء والتشييد، ويلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثات متخرجات من

معهد تكوين الأساتذة الذي اعتمدت عليه الدولة في بداية الأمر عندما كانت بحاجة ماسة إلى الأساتذة بعد خروج المستعمر من الدولة الجزائرية، ثم تليها فئة المتخرجات من الجامعة بنسبة 35.6%، إلا أن الدولة عملت على إعادة النظر في التكوين الأكادمي للأساتذة

الإهتمام بهم، إذ أعادت هيكلة تخرج الأساتذة من المدارس فأصبحت جهوية بعدما كانت منتشرة تقريبا في كل الولايات وهو ما تعبر عنه نسبة 14.8% والتي تخرجت من هذه المعاهد في صياغة جديدة.

فتقدم المجتمع ليس بما تملكه من ثروات طبيعية فقط بل بما تملكه من عقول مفكرة حيث يستند التقدم على القوى البشرية المتعلمة والمكونة والمدربة بطريقة جيدة، فتنمية الطاقات البشرية هي أساس عملية التنمية في أي مجتمع، فكوريا مثلا استطاعت أن تحقق معجزة تنموية وذلك راجع إلى الارتفاع في مستوى التعليم والاهتمام خاصة بتكوين المعلم، وتطوير العنصر البشري بحيث يكون عنصر فاعلا ومتفاعلا مع مجتمعه أهم أهداف التنمية البشرية.

جدول رقم 26: يبين لغة التكوين

اللغة	التكرار	النسبة %
العربية	196	% 78,4
الفرنسية	30	% 12,0
الإنجليزية	24	% 9,6
المجموع	250	% 100

يبين الجدول أعلاه اللغة التي تكونت بها الأستاذات من أجل الوصول إلى العمل.

نلاحظ أن نسبة 78,4% كانت اللغة المعتمدة في التكوين و هي العربية حيث يتقن اللغة العربية وهن ممن يدرسن باللغة العربية و تليها نسبة 12% ممن يتقن اللغة الفرنسية وهي اللغة الأجنبية الأولى في الدولة الجزائرية في حين أن 9,6 % هي اللغة الانجليزية والتي تعتبر اللغة الأجنبية الثانية.

ويتضح من الجدول أن اللغة العربية تستعمل في جميع المواد التي تدرس في مختلف المراحل التعليمية وهي اللغة الرسمية في البلاد، حيث عمدت الدولة إلى تحقيق أهداف التعليم في الجزائر المتمثل في تعريب التعلم، في المراحل الأولى من الاستقلال.

الجدول رقم 27: يبين التخصص حسب مؤسسة التخرج

التخصص	نعم		لا		المجموع %	
مؤسسة التخرج	ت	ن	ت	ن	ت	ن
معهد التكوين	124	49.6	/	/	124	% 49.6
الجامعة	54	21.6	35	14	89	% 35.6
المدرسة العليا	37	14.8	/	/	37	% 14.8
المجموع	205	86	35	14	250	% 100

ما يلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثات والمقدرة ب 49.6% قد تخصص قبل التوجه إلى العمل وذلك في المعهد التكنولوجي والذي كان موجود عبر كل الولايات فمنذ بداية الاستقلال عمدت الدولة الجزائرية إلى تخصص الأساتذة في تعليمهن

حتى تكتسب الخبرة الكافية في المجال الذي استعمل فيه، وعليه فالطاقة النسوية في مجال التعليم تحمل شهادات متخصصة في ميدان عملها، تؤهلها للمشاركة في تطوير المجتمع وذلك للقدرات التي تملكها في ميدان عملها.

وقد غيرت الدولة في الطرق التوظيف والمتخرجين واعتمدت في بداية توظيفها للأساتذة على حاملي شهادة البكالوريا ثم بدأت تعتمد في مسابقات توظيفها على الأساتذة المتخرجين من الجامعة لحاملي شهادة الليسانس، وهو ما يعادل نسبة 21.6 %منهن متخصصات في ميدان عملهن أما 14% غير متخصصات.

جدول رقم 28: يبين مدة العمل في التعليم

مدة العمل	التكرار	النسبة %
1–10	32	12,8 %
11–20	57	22,8 %
21–30	138	55,2 %
أكثر من 30	23	9,2 %
المجموع	250	100 %

يتضح من الجدول أن متوسط مدة العمل بالمؤسسة التعليمية يزيد عن ستة عشرة سنة، كما يبين الجدول أن نسبة كبيرة من العاملات تزيد عن 55,2% وتتراوح مدة عملها بين 20 إلى 30 سنة وهذه البيانات تؤكد أن عمل المرأة في التعليم ظاهرة قديمة نسبيا، كون أن التعليم في الدول العربية يستقطب المرأة نسبيا أكبر من باقي القطاعات.

كما أنها تمثل وضع يعبر عن استقرار المرأة في المؤسسات التعليمية واكتسابها قدر من الخبرة، مع مرور السنين، مما يسمح لها بممارسة عملها في الفضاء الخارجي

والأسري وكذا التعامل مع التلاميذ من حيث توسع أفكارها وكذلك توسيع أفكارهم وكذا طبيعة عملها في هذا الميدان يجعلها تتحمل المسؤولية والرغبة في العمل بجد وإخلاص مما يؤهلها بأن تكون لها فعالية في الأداء والتجاوب مع الأهداف المتوخاة من عملها.

جدول رقم 29: يبين مدى قرب المؤسسة التي تعمل فيها المبحوثات

الاحتمالات	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نعم	**161**	%64,4	1.6440	0.47978
لا	**89**	%35,6		
المجموع	**250**	% 100		

إن استقرار المرأة العاملة في عملها واكتسابها قدر من الخبرة، يؤهلها للبقاء في عملها ومواصلته بطريقة أكثر راحة لها ولغيرها، سواء الأسرة أو المجتمع، ومن العوامل التي تجعل من المرأة العاملة مستقرة في عملها قرب مؤسسة العمل من المنزل، حيث عبرت 161 من أفراد العينة أنها قريبة من المنزل وهو ما يعادل نسبة 64.4%، لأن الأقدمية في التعليم تسمح للمرأة بالمشاركة في الحركة وتكون لها الأحقية في اختيار المنصب الذي تريد، وهو ما يدل عليه المتوسط الحسابي 1.64 الذي تبين قيمته أنه كلما كانت مدة العمل في التعليم كبيرة كلما كانت الفرص سامحة بأن تعمل قرب المنزل.

جدول رقم 30: يبين الصعوبات التي تعرض المرأة العاملة في الوصول إلى العمل

الاحتمالات	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نعم	62	% 24,8	1.2480	0.43503
لا	188	% 75,2		
المجموع	**250**	% 100		

يشير هذا الجدول إلى الصعوبات التي تعترض المرأة العاملة في الوصول إلى العمل، رغم ذلك فالأهمية النسبية للمتوسط الحسابي كانت لصالح العاملات اللواتي تبدين عدم وجود صعوبة في التنقل، وذلك نتيجة قرب المنزل من المؤسسة، في حين أن نسبة 24.8% وضحن بأنهن يصلن إلى المدرسة أو لمؤسسة العمل بصعوبة وذلك نتيجة بعد المؤسسة عن المنزل، إذ صرحن أنه من بين الصعوبات التي تواجههن هي وسيلة التنقل في حد ذاتها، وكذلك مدة التنقل بين المؤسسة والمنزل.

يعتبر عامل المواصلات والمتمثل في الانتقال اليومي بين البيت و مقر العمل عامل له تأثير كبير في استمرارية عمل المرأة وفي انجاز وظائفها الأسرية، حيث أن طبيعة ونوعية وسائل النقل خاصة إذا كانت سيئة تلعب دورا في زيادة الجهد الذي تبذله المرأة عند خروجها للعمل، فبعد المرأة عن عملها و ظروف المواصلات تمثل وضعا آخر للمرأة العاملة، وذلك من خلال اللجوء إلى وسائل نقل مختلفة، فالجهد والوقت الذي تصرفه المرأة العاملة في المواصلات يضاف إلى جهدها اليومي في العمل و هو ما يؤثر عليها.

ففي دراسة أجراها الباحث عمار مانع حول الوضع الاجتماعي والمهني للمرأة الجزائرية العاملة، وجد أن المرأة التي تعمل قرب المنزل وتذهب سيرا على الأقدام يعتبر عاملا إيجابيا يقلص من تردد الأسرة للسماح للمرأة بالخروج للعمل، كما يساعد أيضا في

التخلص من المشكلات الناجمة عن التنقل بواسطة وسائل النقل العمومية، في حين أن النساء اللواتي يتنقلن لمؤسسة العمل عن طريق وسائل النقل المختلفة يتعرضن لجملة من المشاكل، التي أوضحها الباحث سوء انتظام المواصلات ومشكلة الازدحام وكذا قلة المواصلات.

جدول رقم 31: يبين مدة تنقل المبحوثات إلى العمل

الاحتمالات	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نعم	63	25,2 %	1.2520	0.43503
لا	187	74,8 %		
المجموع	250	100 %		

ما يلاحظ على هذا الجدول أن أغلب المبحوثات ترى أن مدة التنقل ليست طويلة، إذ جاء المتوسط الحسابي موجب، ويفسر ذلك بقرب مؤسسة العمل من المنزل وعليه فإن عملها لا يستغرق وقتا كبيرا، وهو ما يجعل من الوقت نقطة ضعف بالنسبة للأسرة والمجتمع بشكل عام والمرأة العاملة بشكل خاص، باعتبار أن المجتمع والأسرة يرفضان عمل المرأة في ظروف وأوضاع مهنية صعبة تتطلب منها وقتا كبيرا في الخارج، ففي الدراسة التي أجراها عمار مانع وجد ارتفاع نسبة العاملات اللواتي يستغرقن في رحلة تنقلهن أكثر من ساعة، [1] وهي تعتبر فترة طويلة خاصة بالنسبة للمتزوجات، وذلك نتيجة

[1] : عمار مانع، مرجع سابق، ص 212.

العمل اليومي المضاعف، إذ أن الوقت والجهد الذي تصرفه المرأة أثناء تنقلها سيكون له أثر كبير على وظيفتها كربة بيت، والتي تطالب فيها القيام بجميع الأشغال المنزلية بعد عودتها من المؤسسة.

جدول رقم 32: يبين في حالة ما إذا كان القرب أفضل للمرأة العاملة

الاحتمالات	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نعم	250	% 25,2	2.0000	0.00000
لا	/	/		
المجموع	250	% 100		

يتضح من الجدول أن نسبة 100% من المبحوثات وهو تمثل كل المبحوثات يحبذن العمل قرب المؤسسة و ذلك نتيجة لعدة عوامل والتي من بينها الوقت.

إن قرب أو بعد سكن المرأة العاملة الأستاذة من المؤسسة التي تعمل فيها يحدد مدة تأثرها بالظروف المحيطة بعملها، سواء كانت الظروف المنزلية أو الظروف التي تواجهها أثناء تنقلها للعمل، حيث يؤثر عل عدة متغيرات كالاستقرار المهني للمرأة العاملة المداومة على العمل، كالتغيب عن العمل وما ينجر عنه من مشاكل سواء نفسية أو مع إدارة المؤسسة، وكذا مشاكل مع أسرة العاملة، لذا نجد أن المرأة العاملة مها كانت طبيعة عملها فهي تفضل العمل قرب المنزل، وهو ما يعبر عنه المتوسط الحسابي التام وهو: 2، بينما نجد الانحراف المعياري 0 وهو أيضا انحراف بالكامل، ومن بين العوامل التي تجعل المرأة تفضل العمل قرب المنزل الوقت، وهو عامل مهم جدا في حياة المرأة العاملة، فإذا كانت قريبة قي مدة تنقلها لا تحتاج إلى وقت كبير وبالتالي استغلال ذلك الوقت في

أعمالها المنزلية أو أمورها العائلية، بالإضافة إلى التأخر عن العمل وما ينجر عنه من مشاكل مع الإدارة، وكذا فإن المجتمع حتى وإن قبل خروج المرأة للعمل فإنه لا يتقبل كل الظروف المحيطة به والتي تؤثر على مكانتها أو أدائها لأدوارها، لذا فإنه يتقبل خروجها وفق شروط.

جدول رقم 33: يبين تأثير القرب في استغلال الوقت

الاحتمالات	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نعم	44	% 17,6	1.1760	0.38158
لا	206	% 82,4		
المجموع	250	% 100		

يرتبط الوقت ارتباطا وثيقا بالمرأة العاملة وذلك منذ بداية يومها إلى غاية نهايته، وذلك في محاولة منها لإيجاد حلول حول كيفية توزيع وقتها بين التزاماتها العائلية والوظيفة المنزلية، وفي تنظيم وترتيب المرأة العاملة لمختلف أمورها من حيث الاستقرار العائلي والمهني، إذ جاءت أكبر قيمة للمتوسط الحسابي للمبحوثات اللواتي يعتمدن على القرب في استغلال وقتهن في مختلف الأمور، وذلك لكون الوقت عنصرا هاما في حياة المرأة العاملة بداية من الدور الذي تلعبه المرأة في بيتها وفي عملها، إذ قد يكون لها آثار سلبية على المرأة نفسها في حالة عدم قدرتها على التوفيق وتحمل الوظيفتين المنزلية والمهنية أو على باقي أفراد العائلة، لأن المرأة في المجتمع الجزائري تحتل موقعا مركزيا بالنسبة للعمل المنزلي وإليها تعود جميع الالتزامات الأسرية، وفي تحقيق نشرته إحدى الصحف الفرنسية حول توزيع الوظائف المنزلية بين الزوجين، تبين أنه يبقى

وبشكل عميق تتحمله النساء بسبة 70% من الوظائف المنزلية، و 60% من الوظائف التربوية، في حين أن المجتمع الجزائري يكلف المرأة الاهتمام بالوظائف المنزلية تقريبا 100% وهذا بالإضافة إلى العمل الخارجي الذي هو امتداد لها، والمتمثل في تربية الأطفال والنشء الجديد الذي تدرسه وتهتم أيضا بتربيته وبتصرفاته داخل القسم وداخل المدرسة مما يرهقها، لذلك فإنه إذا كان وقت
العمل مبرمج بطريقة جيدة وفق برنامج مخطط من طرف مدير المؤسسة، فإن المرأة العاملة في هذه الحالة سوف تشعر بالراحة النفسية وقلة الضغوطات وهو ما يساعدها على التخلص من المشكلات التي تنجر عن عدم التوفيق بين عملها في المنزل وعملها في المدرسة.

جدول رقم 34 : يبين كيفية تأثير البعد عن المؤسسة على حياة المرأة العاملة

الاحتمالات	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نعم	221	% 88,4	1.8840	0.32087
لا	29	% 11,6		
المجموع	250	% 100		

يبين الجدول أن نسبة 88,4% من المبحوثات صرحت أن البعد يؤثر تأثير كبير في حياة المرأة العاملة خاصة المتزوجة فبعد أو قرب المرأة العاملة من المؤسسة التي تعمل فيها يحدد مدى تأثرها بالمواصلات والوقت، الذان يؤثران على الاستقرار المهني للمرأة العاملة أو عن تغيب المرأة العاملة عن عملها ومما ينجر عنه مشاكل مع الإدارة أو الوصول أيضا متأخرة إلى المنزل وما يمكن أن ينجر عنه مشاكل أسرية، وهو ما يعتبر ثقل إضافي تتحمله المرأة يوميا فالجهد الذي تصرفه المرأة والوقت نتيجة بعد مقر السكن عن العمل يعتبر جهدا إضافيا للمرأة العاملة.

أما 11,6% من المبحوثات فقد صرحن أن البعد لا يؤثر على المرأة العاملة وذلك لأنهن عازبات ليست لديهن مسؤوليات أخرى تنتظرهن.

والمرأة تلعب دورا رائدا في السير العادي للأسرة وكذا المجتمع، فهي ركيز الأسرة والتي بدونها لا تقوم قائمة، لذلك فهي تحتاج بأن تكون قريبة في عملها من منزلها، وبالتالي تؤكد على أن بعد العمل "المدرسة" عن المنزل يؤثر على حياتها وأفراد عائلتها وحتى على

عملها، وهذا ما أوضحه المتوسط الحسابي الذي جاء قويا جدا بقيمة 1.844، حيث أن البعد يؤثر على حياة المرأة العاملة فطبيعة المرأة الفيزيولوجية وتأديتها لوظائف

مزدوجة فوق طاقتها يجعلها في إرهاق ويؤثر على حالتها النفسية، فالدور الاجتماعي الذي تقوم به المرأة و تعدد مسؤولياتها ألزمها واجبها نحو بيتها وزوجها، كما أنها تحمل المسؤولية الاجتماعية والتربوية والصحية والغذائية لأطفالها وهي مسؤولية لا يجيدها أحد سواها، إذ حتى المؤسسات التربوية المعاصرة لا تستطيع تقديم ما تقدمه الأم لأطفالها بنفس الأداء والكفاءة، لذلك فهي تبحث دائما عن العمل الأفضل والذي يتيح لها الفرص أن تعمل قرب المنزل لأن هذا الأخير يؤثر علة عدة متغيرات، وبذلك فالأم أهم العناصر الفعالة في العملية التربوية، ويقع على عاتقها العبء الأكبر في إعداد وتكوين الأجيال الصاعدة وتربيتهم جيدا داخل المنزل.

جدول رقم 35: يبين ساعات العمل المناسبة

الاحتمالات	التكرار	النسبة%	المتوسط المعياري	الانحراف المعياري
نعم	117	%46,8	1.4680	0.49998
لا	133	%53,2		
المجموع	250	%100		

يلاحظ من الجدول أن ساعات العمل كما تراها المبحوثات غير مناسبة لهن، حيث بلغ المتوسط الحسابي 1.4680 وبانحراف معياري 0.49998 وهي قيمة قوية، ويفسر ذلك بسبب سوء التخطيط للبرنامج، وكذا في توزيع ساعات العمل حيث أن البعض منهن حتى وإن كانت ساعات العمل لديهن قليلة، إلا أن توزيع الساعات كان بطريقة غير منظمة، مما قد يؤثر على حياتها الأسرية والمهنية، والمرأة في عملها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالوقت الذي

تريده وتبحث عنه، وذلك لكثرة الواجبات المنزلية وكذا المهنية.

إن الظروف الخاصة المتعلقة بالمرأة العاملة المتزوجة تعطي إطار للنظر في كيفيات جعل العمل خارج البيت مناسبا من حيث التوقيت والمدة، وهو ما يستدعي وجود فترات للراحة ووضع نظام وتوقيت يناسب طبيعة وتوقيت أداء الواجبات المنزلية المختلفة، وقلة الوقت المتوفر لدى المرأة العاملة لإنجاز المتطلبات الأسرية، قد يخلق لها نوعا من الضغط النفسي على حساب أداء أدوارها المختلفة، والمرأة في مجال التعليم أصبحت في المجتمع الجزائري تمثل المورد الأساسي للموارد البشرية، التي يعتمد عليها في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى دورها في تكوين شخصية أطفال المجتمع، أو بمعنى آخر في تنمية الموارد البشرية الصغيرة التي يعتمد عليها بنسبة كبيرة، فتقليل وقت عملها وفق ما يتناسب مع طبيعة وضعية أدوارها المختلفة يقلل من تعبها مما يخلق لها الرغبة في العمل، وهو ما يسمح لها بالإطلاع على الأساليب الجديدة في التعليم عن طريق الوسائل المختلفة، مما يساهم في تطوير إمكانياتها ومهاراتها، وبالتالي المساهمة في عملية التنمية التربوية داخل المؤسسات التربوية التعليمية.

جدول رقم 36 : يبين مدى مناسبة توقيت العمل لتحضير الدروس

الاحتمالات	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري

نعم	149	% 59,6	1.5960	0.49168
لا	101	% 40,4		
المجموع	250	% 100		

يتضح من الجدول السابق أن وقت العمل مهم جدا في حياة المرأة العاملة سواء داخل المنزل أو خارجه في مؤسسة العمل، حيث أوضحت الأستاذات أن وقت العمل مناسب لتحضير دروس في ظل عملهن في المؤسسات التربوية التعليمية، وذلك بمتوسط حسابي مرتفع 1.5960 وذلك نتيجة لعدة عوامل مختلفة، سواء أكانت داخل الأسرة أو خارجها من

حيث تنظيم وقتها، وهو ما يجعلها قادرة على التوفيق بين عملها داخل الأسرة أو في القضاء المهني، كما أن ذلك يساعدها على اكتساب مهارات التجديد والتغيير داخل المجتمع والأسرة، وحتى في وظيفتها محاولة منها في تكوين جيل جديد يؤثر على حاضر الأمة ومستقبلها، لأنه ومن أجل النهوض بالاقتصاد الوطني والتقدم في مختلف الميادين خاصة منها الاجتماعية، لا بد من تسهيلات أمام المرأة المتعلمة والعاملة، وذلك بتنمية مهاراتها وقدرتها ومن ثم تنمية المجتمع ككل، حيث يجب أن تواكب مستجدات العصر من علوم وتكنولوجيا ومعلومات من أجل أن تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع والأسرة.

جدول رقم 37 : يبين مدى كفاية الوقت في الاهتمام بالأبناء

الاحتمالات	**التكرار**	النسبة %	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعيار**
نعم	69	% 27,6	1.2760	0.44791
لا	**181**	% 72,4		

المجموع	250	100 %		

باعتبار الأم المصدر الأساسي للرعاية والحنان، ومنح الحب لأفراد أسرتها فغيابها عن المنزل وعن أولادها قد يؤثر عليها وعليهم، وذلك لأن الطفل في بداية رعايته يحتاج الاهتمام والرعاية من طرف الوالدين وخاصة الأم، وهو يحتاج إليها أكثر من احتياجاته المادية، ولهذا تعتبر الأم المعلم الوحيد للطفل فهي تؤدي وظيفة تربوية عميقة الأثر بالنسبة لأطفالها.

وكونها المصدر الأول والضروري للتربية فهي تهتم بأطفالها، كما أن المجال الاجتماعي الأول في التنشئة الاجتماعية هو مجال الأسرة، وأول الناس الذين يمارسون مستلزمات التربية الحقة والتعليم في تاريخ الفرد هما الوالدان، وخاصة الأم التي تقوم بتعليمه.

لذلك فالمرأة العاملة تواجه المشكلة للتوفيق بين عملها المنزلي من أشغال منزلية وتربية الأبناء والاهتمام بهم وبين عملها في الخارج في المدرسة، وهو ما يجعلها تعرف صراع الأدوار في العمل، لا بد أن تقوم بها من الاهتمام وتربية وحماية أبنائها، وبين عملها في المؤسسة التربوية كأستاذة موجهة ومدرسة لها ارتباطات والتزامات في عملها، وهو ما يحدث صراع بين متطلبات البيت وتربية الأطفال التي يعتبرها المجتمع وظائف تعني المرأة بالدرجة الأولى ومتطلبات الحياة المهنية.

ويبين الجدول أعلاه عدم وجود وقت كافي للمرأة العاملة للاهتمام بأبنائها بالطريقة والأسلوب الذي تريده وهو ما يعبر عنه الوسط الحسابي 1.2760 وبانحراف معياري يقدر بـ: 0.44791، وذلك لحاجة الأم العاملة الجزائرية للوقت من أجل الاهتمام بأطفالها وما تتطلبه منها من تربيتهم والاعتناء بصحتهم، وغياب الأم لفترة طويلة في النهار قد يؤثر عليها في الاهتمام بأبنائها، حيث يؤكد علماء النفس والتربية أن الأم لها أثر كبير في

تكوين شخصية الطفل، لأنه ليس مجرد أداة تقوم بتنظيفها أو جسم تقوم بتغذيته وتنظيفه، وإنما هو جسم له روح وله اهتماماته و ميولا ته وعواطفه، وهو بحاجة إلى من تنمي فيه الوعي بذاته وبنفسه، وأيضا في متابعتها لدروسهم بعد عودتها من العمل منهكة ومرهقة ما يجعلها لا تجد طاقة كافية لمتابعتهم باستمرار، كما أن غياب الأم عن البيت يقلل من فرص التجمع الأسري ومحاورة الأبناء والتكفل بمشاغلهم اليومية.

جدول رقم 38: يبن تأثير العادات والتقاليد المرأة لتوجه نحو مهنة التعليم

الاحتمالات	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نعم	225	% 90	1.8960	0.30587
لا	25	% 10		
المجموع	250	% 100		

إن ظاهرة التمدرس الكثيف للإناث في الجزائر نتيجة لما وفرته الدولة من إمكانيات في قطاع التعليم نتج عنه عدد كبير من الفتيات ذوات الشهادات الجامعية والتكوين اللازم الذي يسمح لهن بالعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدماتية ولكن رغم ذلك، فإنه في كل حالات عمل المرأة فإن المجتمع عموما يفضلها في قطاع على حساب قطاع آخر انطلاقا من عقليات وعادات المجتمع، حيث أغلبية المبحوثات والمقدرة بــ 90% أن العادات والتقاليد الموجودة في المجتمع الجزائري جعلتها تتجه إلى ميدان

التعليم وذلك لما يتميز به هذا الأخير من مكانة عالية في المجتمع العربي عامة والجزائري خاصة وذلك لأنه يحظى بقبول واستحسان من قبل الفرد والمجتمع، ويعود هذا إلى عدة أسباب منها المرأة في مجال التعليم بعيده عن الاختلاط بالرجال وهو ما يحبذه أفراد المجتمع، كما أنه يمنحها نوعا من الفراغ بالتكفل بالأسرة بالنسبة للأمهات العاملات، كما أن التعليم يحافظ على كرامة المرأة و سمعتها، وبالتالي سمعة العائلة بأكملها.

أما نسبة 10 % لا تتحكم في توجه المرأة لميدان التعليم بل أن ذلك يعود إلى طبيعة المرأة التي تفضل العمل بهذا القطاع.

يعتبر التعليم والعمل المأجور أحد العوامل التي أخرجت المرأة الجزائرية من نظام القيم التقليدي وفتح أمامها أفاق جديدة، إذ أن برنامج طرابلس يؤكد في دستوره بحق المرأة في المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ نص على أن المرأة

تمثل نصف القوة العاملة في البلاد، فإهمال المرأة يؤدي إلى ضعف التطور الاجتماعي، فقد كان تعليم الفتاة في الجزائر قديما يتم على أيدي الأمهات ويقتصر على إعدادها للحياة العائلية فهي تعيش تحت سيطرة العادات والتقاليد، لكن بعد الاستقلال عمدت الدولة الجزائرية إلى تعميم التعليم في كافة أنحاء البلاد، ومن الناحية القانونية نصت المادة الرابعة والخامسة من مرسوم وميثاق التربية الوطنية أن التعليم إجباري لجميع الأطفال ذكورا وإناثا، ابتداء من السن الساسة من العمر إلى نهاية السادسة عشر، وفي البداية لم تجد النصوص القانونية صداها على أرض الواقع بسبب سيطرة القيم التقليدية على المجتمع خصوصا في الأرياف، فلم يكن من السهل أن تتعلم الفتاة إلى مستويات عالية لأن التقسيم التقليدي للجنسين يجعل المكان الطبيعي للمرأة هو المنزل ولا يرى في تعلم الفتاة أهمية.

ففي دراسة الباحث عمار مانع، وفي سؤال عن موقف المجتمع من عمل المرأة عموما، فقد وجد أن نسبة 24.84% صرحن أن المجتمع يوافق على خروجهن للعمل

صراحة، في حين وصلة نسبة الذين لا يوافقون على خروجهن أو يوافقون بشرط بـ: 75.74%، هذه النسبة تتوزع على موقفين:

- ✓ موقف لا يوافق على خروجها للعمل بلغت 24.24%.
- ✓ موقف يوافق على خروج المرأة للعمل بشروط بلغت 50.90%.

أن إجابات المبحوثات ذات أهمية كبيرة في قياس مدى التطور الحاصل في موقف أفراد المجتمع اتجاه عمل المرأة، وكذلك وعي المرأة داخل المنظومة الاقتصادية في الجزائر، كما بينت دراسة أجريت في الجزائر حول اختيار القرين، أنه بالنسبة لموقف الرجال من عمل المرأة فقد تباينت المواقف والملاحظات الأساسية، وذلك للتغيرات التي طرأت كتعليم الفتاة، و لكن لم تمنع كون أغلبية الرجال 69% يفضلون ان تبقى المرأة في البيت، ويشير ذلك إلى رساخة فكر بقاء المرأة في البيت وأهمية ذلك في حسن تربية الأولاد والانسجام الأسري.

أما النسبة للأصناف التي وافقت على عمل المرأة فقد اشترط بعضهم العمل في قطاعات معينة ذات قيمة اجتماعية وأخلاقية ورمزية (التعليم، الطب).

جدول رقم 39: بين مدى تقدير المجتمع لمهنة التعلم

احتمالات	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نعم	229	%91.6	1.9120	0.28386
لا	21	%8.4		
المجموع	250	%100		

أكد ميثاق طرابلس 1962 على أهمية إدماج المرأة في الحياة العامة، مشيرا إلى ضرورة تجاوز تلك الأفكار التقليدية التي من شأنها أن تعيق مشاركة المرأة الفعلية في تنمية البلاد، حيث جاء فيه:" إن مشاركة المرأة في الكفاح، خلقت ظروف سامحة لتحطيم القيود التقليدية التي أثقلت كاهلها ولا بد من إشراكها وبصفة كاملة في إدارة الشؤون في تطوير

البلاد، وأجمعت النصوص القانونية في البلاد على ضرورة إشراك المرأة في العملية الإنتاجية.

إن دخول المرأة الجزائرية الحياة المهنية كرغبة منها في تحقيق الاستقلال المادي، بالإضافة إلى التعليم الذي استفادة منه وكذا العامل الاقتصادي، كان وراء تزايد عدد النساء المشتغلات كما أن الظروف المعيشية التي يفرضها الوقت الحالي، جعلها تدخل عالم العمل من بابه الواسع، ولكن هذا لا يعني أن كل الوظائف تكون مواتية لها وملائمة من حيث

موقعها أو مكانتها، والعوامل الخارجية أو الداخلية المحيطة بها، حيث يبين الجدول أعلاه أن الجميع يقدر عمل المرأة في ميدان التربية والتعليم، بمتوسط حسابي قوي جدا يقدر بـــ 1.91120 وبانحراف معياري يقدر بـ 0.28386، وذلك يعود إلى أن قطاع التربية والتعليم

قطاع ذو قيمة اجتماعية، وكذا إدراكهم للظروف التي تقتضي عمل المرأة والاستفادة من المكانة الاجتماعية (أستاذة، طبيبة) بالإضافة إلى المستوى العلمي الذي تملكه المرأة والذي سمح لها بالولوج في هذا القطاع الذي يتطلب الشهادات الجامعية بمختلف درجاتها.

جدول رقم 40: يبين مدى مساندة المجتمع لعمل للمرأة في ميدان التعليم

الاحتمالات	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري

نعم	219	% 87.6		
لا	31	%12.4	1.7860	0.33024
المجموع	250	% 100		

يبين الجدول المساندة التي يبديها المجتمع للمرأة العاملة في قطاع التعليم فقد وصلت نسبة اللواتي صرحن بأن المجتمع يوافق ويساند عمل المرأة في التعليم إلى 87.2% وهي تعبر عن وعي المجتمع بقيمة عمل المرأة الاقتصادي والاجتماعي فمن الناحية الاقتصادية متطلبات لوقت وظروف المعيشة تفرض على المرأة زيادة دخل الأسرة، أما من الناحية الاجتماعية فيتمثل دورها في توجيه سلوك الأفراد ورفع مستواهم وغرس قيم أخلاقية رفيعة وبتاء الشخصية الإنسانية النسوية، أما نسبة 12.4 % فهي تبن أن المجتمع لا يساند عمل المرأة في التعليم على أساس أن المرأة مكانتها في المنزل تقوم بتربية أبنائها ورعاية زوجها والقيام بمختلف المتطلبات المنزلية داخل الأسرة.

إن المجتمع الجزائري لا ينظر إلى وظيفة المرأة كتطور إيجابي في المجتمع، بقدر ما ينظر إليها باعتبارها وضعا غير طبيعي، يمكن أن يسمح به المجتمع لكن تحت شروط وظروف محددة، وهذا ما يعبر عنه توجه المرأة للعمل في القطاعات التي تحظى بقبول اجتماعي صريح مثل قطاع التربية، الصحة، الخدمات.

وما يبينه الجدول أعلاه حول المساندة التي يبديها المجتمع للمرأة العاملة في قطاع التعليم، فقد أظهرها المتوسط الحسابي المقدر بـ 1.8760 وهو قوي جدا، فالمرأة العاملة صرحت أن المجتمع يوافق ويساند عمل المرأة في قطاع التربية والتعليم.

وطبيعة العمل في هذه المهنة يعتبر امتداد لوظيفة التربية وهو يتوافق مع دور المرأة في الفضاء الأسري، وقد انتشرت هذه الظاهرة بشكل كبير في البلدان المتطورة،

أين أصبحت وظائف الخدمات تنتشر بشكل واسع واحتاجت إلى يد عاملة نسوية حتى أصبحت مهن من اختصاص المرأة.

جدول رقم 41: إذا ما كان التخصص يساهم في تحسين مستوى التلاميذ

الاحتمالات	التكرار	النسبة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نعم	177	% 70.8	1.7040	0.45741
لا	73	% 29.2		
المجموع	250	% 100		

لقد أصبحت قضية تنمية الإنسان الذي يواكب متغيرات العصر هي أهم اهتمامات المؤسسات التربوية من أجل تحقيق أهداف المجتمع، لذا كان التخصص في التعليم من بين القضايا التي عمدت الدولة الجزائرية في الاعتماد عليها في السنوات الأخيرة وذلك لأهمية

هذا الأخير في تكوين قدرات التلميذ، فقد كانت نسبة 70.8% من المبحوثات وضحن أن التخصص يساهم في تحسين مستوى التلاميذ خاصة في المواد العلمية، وبلغ المتوسط الحسابي 1.7040 وبانحراف معياري بـ: 0.45741، ويفسر ذلك أنه عن طريق التخصص تكتسب المرأة المهارة اللازمة مما يسهل عليها دورها في عملية التعليم وكذا سهولة التعامل مع المعرفة، أما نسبة 29.2% فوضحن أن التخصص لا يساهم في تحسين مستوى التلاميذ لأنه قد تكون الأستاذة غير متخصصة ولكن نتيجة لبحثها الدائم والمثابرة، وتجديد في المعلومات، تستطيع الوصول إلى هدفها في مجال التعليم.

جدول رقم 42: يبين ما إذا كان التخصص ينعكس إيجابا على نتائج التلاميذ

الاحتمالات	التكرار	النسبة%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نعم	197	%78.8	1.7840	0.41234
لا	53	%21.2		
المجموع	2500	%100		

إن المؤسسات التربوية التعليمية هي المؤسسات الاجتماعية الوحيدة التي تخلق المكانة الحقيقية التي يجب أن تتطلع إليها الأجيال وهي تظهر مكانة التعليم ومنافعه ويكون ذلك عن طريق التعليم المتطور والأسلوب المتبع من طرف الأساتذة، وترى أغلبية المبحوثات وهو ما نسبة 78.8 %من أن التخصص ينعكس إيجابا على نتائج الطلبة، وبلغ المتوسط الحسابي ب: 1.7840 بانحراف معياري ب: 0.41234، وهي قيمة عالية تعبر عن إدراك أهمية التخصص في العمل، باعتبار أن التخصص جزء أساسي من عملية التعليم الذي يؤدي إلى إتقان العمل، وكذا لمواجهة التغيرات التي اقتضتها التحولات العلمية الجديدة في المجتمعات ولقد أكدت نسبة 21.9 %من المبحوثات أن التخصص لا ينعكس إيجابا على التلاميذ.

جدول رقم 43: يبين مدى مساهمة التخصص في فاعلية أداء الأستاذة

الاحتمالات	التكرار	النسبة%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نعم	163	%65.2	1.6480	0.47855
لا	87	%34.6		

المجموع	250	%100		

إن المرأة العاملة (الأستاذة) باعتبارها طاقة بشرية يجب تنميتها وتطويرها واستخدامها بكفاءة في عملية الإنتاج، وذلك من خلال اهتمام بتعلمها وتخصصها في ميدان عملها، بالطريقة التي تجعلها قادرة على الارتقاء بمستوى الوعي العلمي والثقافي والاجتماعي، وبالتالي رفع ثقافتها في أداء أدوارها التعليمية داخل المدرسة من خلال تثقيف أبناء المجتمع وتربيتهم على أصول حسنة وبطريقة جيدة، مما يساعد على إعداد أجيال جديدة تساهم في تنمية المجتمع تنمية شاملة في مختلف الميادين والمجالات، وقد بلغ المتوسط الحسابي 1.6480 وبانحراف معياري 0.47855، ويفسر بإدراك المبحوثات لأهمية التخصص في حياتهم العملية، حيث يساهم التخصص في فاعلية أداء وظيفتهن بطريقة حسنة، وتمكنهن من تزويد الفرد بالقيم والاتجاهات والمعارف اللازمة التي تمكنهم من بناء القدرة البشرية المنتجة، لكن رغم ذلك قد تكون هناك عوائق نلاحظها في مختلف المدارس الجزائرية تعيق الوصول إلى هذه الأهداف، والتي من بينها نوعية البرامج التعليمية، وكثافة البرنامج الدراسي أو كثرة التلاميذ داخل القسم الواحد.

الجدول رقم 44: يبين ما إذا كان التخصص يكسب الثقة بالنفس

الاحتمالات	الكترار	النسبة%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نعم	170	%68		

لا	80	%32	1.6760	0.46894
المجموع	250	%100		

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلبية المبحوثات أي ما يعادل 68% أكدت أن التخصص يكسب الثقة بالنفس، حيث بلغ المتوسط الحسابي 1.6760 وبانحراف معياري يقدر ب: 0.46894 وهي قيمة عالية جدا، مما يفسر إدراك المبحوثات لقيمة العملية التربوية التي تكون أكثر، لأن طبيعة التكوين الفيزيولوجي للمرأة تجعلها تتأثر بالأوضاع المحيطة وأن المرأة كلما كانت واثقة بنفسها ومرتاحة في عملها يساعدها ذلك على أداء مهامها بطريقة جيدة لأن طبيعة العمل في مجال التعليم تتطلب التركيز والتجديد والعطاء أكثر وذلك باعتباره (التعليم) الركيزة الأساسية للمجتمعات، وفي هذا الصدد تقول سناء الخولي يعتبر التعليم هو أساس التقدم الاقتصادي والتكنولوجي والفكري لدى المجتمعات المتقدمة، كما أن الفجوة التنموية بين بلدان العالم المتخلفة والمتقدمة ليست فجوة اقتصادية أو سياسية فقط بل تكمن في الفجوة التعليمية ومن هنا يمكن اعتبار التعليم هو المطلب الملح لدفع عملية التحديث لدى تلك الدول التي تطمح للالتحاق بالركب الحضاري [2]، أما نسبة 32 % فقد صرحن أن التخصص لا يكسب الثقة في النفس ومرده أن طريقة الأداء داخل القسم وقدرة الأستاذة في التعامل وإعطاء الكثير من المعرفة والمعلومات قد يؤدي إلى الحصول على الثقة بالنفس.

الجدول رقم 45: يبين إذا كان التخصص يساهم في تنمية قدرات التلاميذ

الاحتمالات	التكرار	النسبة%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نعم	171	%68.4		

[2]: سناء الخولي،

لا	79	%31.6	1.6800	0.46741
المجموع	250	%100		

إن أي خطة لتنمية دولة ما تقتضي ضرورة مشاركة المرأة في خطط التنمية وإدماجها في مشاريعها الإلزامية، وهذا لتحسين نوعية الحياة وتأسيس بيئة أفضل لنمو الجنس البشري، حيث يمتلك التعليم والتخصص الملائم تحديات اجتماعية واقتصادية، ولا يتم ذلك دون التعبئة العلمية والتخطيطية الشاملة والدائمة للموارد الإنسانية التي هي هدف من أهداف السياسة الإنمائية، لذا كان لا بد من التأكيد على أهمية الإستفادة من جميع الموارد البشرية في جميع القطاعات فعملية التنمية تحتاج إلى تسخير كل الطاقات المادية والبشرية، ولعل أهم عملية استثمارية تقوم بها أية دولة نامية على الأخص هي تنمية الموارد البشرية، انطلاقا من كل أفراد المجتمع سواء كانوا أطفال أم رجال أو نساء، ولقد عملت الدولة الجزائرية على الاهتمام بالأساتذة من حيث تخصصهم وتكوينهم، وقد ظهر المتوسط الحسابي ب: 1.6800 بقيمة عالية أي أن التخصص الذي تتحصل عليه المرأة العاملة الأستاذة في مجال عملها، يساهم في تنمية قدرات التلاميذ، كما أن التخصص يعمل على زيادة المعارف والمهارات والقدرات لدى الجميع سواء كان المعلم أو المتعلم مما يسمح للجميع (أفراد المجتمع) على الاستمتاع بقدراتهم والحصول على الحياة بصورة أفضل.

الجدول رقم 46: موقف الباحثات من أهمية التخصص في توصيل الرسالة

الاحتمالات	التكرار	النسبة%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري

نعم	188	%75.2		
لا	62	%24.8	1.7480	0.43503
المجموع	250	%100		

يلعب الاختصاص أهمية كبرى في أداء العمل، فندرة التخصص تؤثر على كفاءة وقدرة الإطارات في أداء عملهم وإتقانه بطريقة مجدية نافعة عكس الذي يعمل دون تخصص، فقد بلغ المتوسط الحسابي 1.7480 وانحراف معياري 0.43503، وهي قيمة عالية جدا تبين أن الأغلبية أي بنسبة 75.2% من المبحوثات وجدن أن عملهن وفق التخصص ساعدهن في توصيل الرسالة العلمية المرادة من مختلف الدروس، وأن تخصص يجعل من الفرد فاعلا مجددا لأسلوب عمله وطريقة تدريبه، وتتجدد معارفه من اجل تحسين الأداء التعليمي ورفع كفاءات المتعلم والنهوض بمستوى الإنسان أما نسبة 24.8 فهن يلاحظن أن العمل بدون تخصص لا يمنعهن من توصيل الرسالة التربوية والعلمية وذلك نتيجة البحث الدائم والمستمر كما أن قضية التعليم لم تعد مجرد نقل المعلومات إلى المتعلمين، بل صارت تتطلب ممارسة القيادة والبحث والتقصي، وبناء الشخصية الإنسانية السوية كما تتطلب القدرات والمهارات في الإرشاد والتوجيه.

جدول رقم 47: يبين إذا ما كان العمل وفق تخصص يحقق نتائج

الاحتمالات	التكرار	النسبة%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نعم	184	%73.6	1.7320	0.44381
لا	86	%26.4		
المجموع	250	%100		

يوضح الجدول أنه توجد علاقة بين التخصص وتحقيق نتائج حيث بلغ المتوسط الحسابي 1.7320 وانحراف معياري 0.44381، وهي قيمة عالية، تفسر إدراك المبحوثات لأهمية التخصص من أجل تحقيق نتائج، وتؤكد معظم الأستاذات على أن مهنة التعليم التي يقمن بها وفقا للتخصص تمكنهن من تحقيق النتائج المرجوة لكن تبقى بعض الصعوبات التي تعترضهن والمتمثلة في كثافة البرنامج وطرق الإصلاح الحديثة.

قطاع التعليم يحوي في طياته طاقة نسوية مؤهلة، تحمل شهادات تؤهلها للمشاركة في تطوير المجتمع، فأغلبية الأستاذات تحملن مستويات عليا من البكالوريا فما فوق وتخصص المرأة في مجال عملها يجعلها ذات قدرة ودراية بمهامها داخل عملها وداخل مجتمعها، لأنه عن طريق التخصص تستطيع توسيع أفكارها والإلمام بموضوع عملها بطريقة جيدة للقيام بواجبها على أحسن ما يرام، ولقد بين لنا مدراء بمختلف مؤسسات الدراسة أن الأستاذة إذا كانت تعمل وفق تخصص تخرجها فإنها لن تجد صعوبة في أداء عملها ومهامها، عكس الأستاذة التي تلتحق بمجال عملها وتكون دون تخصص، مما يجعلها تجد صعوبة في أداء مهامها من إيصال الأفكار للتلاميذ، وهو ما قد يعيق وصولها إلى الأهداف المسطرة أثناء إلقائها للدروس.

جدول رقم 48: يبين إذا ما تلقت المرأة تكوين في مجال عملها

الاحتمالات	التكرار	النسبة%	المتوسط	الانحراف
نعم	155	%62	1.6160	0.48733
لا	45	%36		
المجموع	250	%100		

من العوامل التي لها بالغ الأثر على الكفاءة المهنية طريقة التكوين الأكاديمي للأساتذة والذي يلعب دورا هاما في نوعية المعلومات وكذا تقنيات التعامل مع التلاميذ، ونوعية أداء الوظيفة، إلى العلم الذي هو في تطور سريع والمعلومات دائمة تجدد، فالتكوين أساس العملية التربوية، وهو ما أيدته نتيجة المتوسط الحسابي المقدرة ب : 1.6160 وانحراف معياري ب: 0.48733 ، ومن خلال تحليل يبين أن النسب الأكبر عادت لخريج المعاهد التكنولوجيا كما تبين من خلال الآراء التي تم رصدها أن أكثر نسبة من المبحوثات اللواتي لديهن تكوين في المعاهد أو المدارس، قد كانت الدراسة التطبيقية أكثر من الدراسة النظرية في التكوين مما ساعدهن على أداء عملهن.

الجدول رقم 49: يبين مدى مناسبة التكوين الأصلي للوظيفة الحالية للأستاذة

الاحتمالات	التكرار	النسبة%	المتوسط	الانحراف
نعم	176	%70.4	1.7000	0.45918
لا	74	%29.6		
المجموع	250	%100		

إن الأستاذ هو العنصر الرئيسي في أي تجديد تربوي لأنه أكبر مدخلات العملية التربوية وأخطرها بعد التلاميذ، ومكان الأستاذ في النظام التعليمي تبدوا واضحة في أنه مشارك رئيسي في تحديد نوعية التعليم واتجاهاته، وبالتالي نوعية مستقبل الأجيال وحياة الأمة واكبر دور له في العملية التعليمية، والذي يعمل على تثمين قدرات التلاميذ ومهاراتهم عن طريق تنظيم العملية التعليمية وضبط مسارها التفاعلي، ومعرفة حاجات التلاميذ وقدراتهم واتجاهاتهم وطرائق تفكيرهم، ومعلمهم هو مرشدهم إلى مصادر المعرفة وطرق التعلم الذي يمكنهم من متابعة تعلمهم وتجديد معارفهم.

ويتضح من الجدول أعلاه أن الأستاذات قد تحصلن على تكوين أثناء دراستهن وفق الوظيفة الحالة التي يزاولنها بمتوسط حسابي بلغ 1.7000 وانحراف معياري 0.45918 وهي قيمة عالية تعكس استعداد الدولة الجزائرية للاهتمام بالأستاذة وذلك لأهميتها في العملية التربوية، حيث جاء في المادة 49 التكوين عملية مستمرة لجميع المربين على جميع المستويات ومهمته أن يتيح الحصول على تقنيات المهنة واكتساب أعلى مستوى من الكفاءة والنظافة والوعي الكامل بالرسالة التي يقوم بها المربي.

الجدول رقم 50: يبين إذا كانت الأستاذات بحاجة إلى تكوين إضافي

احتمالات	التكرار	النسبة%	المتوسط	الانحراف
نعم	210	%84	1.8360	0.37102
لا	40	16		
المجموع	250	100		

توضح أغلبية المبحوثات وهو ما يعادل 85% أنهن بحاجة إلى تكوين إضافي لأداء عملهن بطريقة أفضل إذ أن التكوين الأساتذة في المعاهد التكنولوجيا يتميز بالعديد من الحصص والتربص وكذا وجود مادة علم النفس بشكل موسع خاصة المتعلقة بعلم النفس التي تهتم بالطفل ونموه والاهتمام بقيمته واتجاهاته، وهذا إلى جانب باقي المواد التي تكون الجزء النظري للتكوين مما يجعلهن قادرات نسبيا على تطبيق مبدأ العلاقات والتعاملات داخل القسم بينما الأستاذات اللواتي لديهن تكوين جامعي فإن تكوينهن يبقى ناقص نوعا ما لأنهن لم يدرسن علم النفس والمنهجية والبيداغوجية التربوية التي هي من أهم المقاييس التي يجب على كل أستاذ وأستاذة أن يدرسها مما كانت نوع المادة التي يدرسها أو يتكون فيها إلا أنه لا وجود لهذه المقاييس في الاختصاصات الجامعية التي تمكن من مزاولة مهنة التدريس مستقبلا، وقد عبر عنها المتوسط الحسابي الذي بلغ 1.8630 وهو قيمة عالية، وانحراف معياري 0.37102.

جدول رقم 51: يبين إذا ما كان التكوين المستدام ضروري في عملية التعلم

الاحتمالات	التكرار	النسبة%	المتوسط	الانحراف
نعم	234	%93.6	1.9320	0.25225
لا	16	%6.4		
المجموع	250	%100		

إن مهنة التدريس من المهن التي تطلب التجديد المستمر والاطلاع على العلوم الحديثة وبلغ المتوسط الحسابي 1.9320 وبانحراف معياري 0.25225 وهو قيمة عالية، وتؤكد أن التكوين المستمر الدائم للأستاذات ضروري في عملية التعلم فالتكوين لا يقتصر على فترة عمرية محددة من عمر الإنسان فالمعلومات التي قد حصل عليها المدرس قديمة، وأن العلم في تجدد دائم ومذهل وأن حصص الرسكلة موجودة غير كافية نتيجة للتطورات الحاصلة في مختلف الميادين بفضل التعليم، وكذا فإن الندوات التي تجريها الأستاذات مع المفتشين غير كافية ونادرة وإلى جانب نقص الاجتماعات التي تبرمجها المؤسسة للأستاذات فيما بينهم، الأمر الذي جعل الأساتذة تحاول بجهودها الخاص تكوين نفسها بنفسها وبوسائلها الخاصة.

إن تكوين المدرس في الجزائر لا زال بحاجة إلى الكثير من الدعم إذ يسبب ذلك مشكل الضعف متوازنا عبر الأجيال، فلا خريج المعاهد والمدارس أصبحت له المعلومات الجديدة والعصرية ولا خريج الجامعة هو المدرس الذي نتمنى أن نجده يدرس أبناء

المستقبل وهذا ما جعل الإصلاحات الأخيرة تولي هذه النقطة أهمية خاصة من ناحية إعادة تكوين لكل الإطارات الموجودة في القطاع.

في حين سجلت نسبة 6.4%من المبحوثات يلاحظن أن التكوين المستدام ليس ضروري في عملية التعليم.

جدول رقم 52: يبين مدى تحكم الأستاذة في بيداغوجية التدريس

الاحتمالات	التكرار	النسبة%	المتوسط	الانحراف
نعم	176	%70.48	1.7000	0.45918
لا	74	% 29.6		
المجموع	250	% 100		

تلعب الخبرة في ميدان التربية والتعليم دورا هاما من ناحية التحكم في بيداغوجية التدريس وطريقة أداء الأستاذة لدورها من ناحية التعامل مع التلاميذ، الذي أصبح حاليا يتطلب الكثير من الصبر والتحكم في سلوكهم وتوجيههم، بحيث تقوم بضمان تعليم ذو نوعية يكفل التفتح والانسجام والتوازن للتلاميذ، وتمكينهم من اكتساب مستوى علمي واكتساب معارف في مختلف المجالات والمواد التعليمية والتحكم في أدوات المعرفة الفكرية، فالخبرة المكتسبة في كثير من الأحيان في مزاولة مهنة أو نشاط لفترة من الزمن تجعل من هذا النشاط سهلا نوعا ما، ذلك أن المعرفة المتراكمة في أي عمل لا تتم إلا بمزاولته لفترة طويلة، كما يمكن من التغلب على الصعوبات في وقت وجهد أقل، أكثر من الفرد الذي التحق بالمهنة حديثا، وقد بلغ المتوسط الحسابي 1.7000 وهي قيمة قوية، وهو ما يؤكد على أن الأستاذة تتحكم في بيداغوجية التدريس خاصة ذوات الخبرة لأن التحكم في بيداغوجية التدريس أهم بعد من أبعاد العملية التربوية التعليمية.

جدول رقم 53: يبين إذا كانت فرص التكوين متاحة لكل الأستاذات

الاحتمالات	التكرار	النسبة%	المتوسط	الانحراف
نعم	250	%100	2.0000	0.00000
لا	/	/		
المجموع	250	**%100**		

يعتبر التكوين في مجال العمل أهم عملية تعتمد عليها الدولة في تطوير قدرات الأفراد وأداء أعمالهم بطريقة جيدة، حيث أن نجاح برامج التنمية واستدامتها وقدرة المجتمعات على مواجهة التغيرات العالمية مرهون بمشاركة العنصر البشري وحسن إعداده وطبيعة تأصله يسهل على الفرد لتحقيق أهداف السياسة التنموية دونما تفريق في توظيف القدرات البشرية لجميع فئات المجتمع، و عندما تكون المرأة هي نصف المجتمع وواعية بأدوارها ومتسلحة بالقدر الملائم من المعرفة والثقافة والخبرات والقدرات العلمية،تصبح قادرة على المشاركة الحقيقية في التنمية، ومن أهم المبادئ الأساسية لجعل المرأة في ميدان التعليم على درجة كبيرة من أداء عملها لابد من تنمية مهاراتها وقدراتها، ولابد من التكوين أثناء العمل (الخدمة) وللجميع دون استثناء، ولقد كانت نتيجة المتوسط الحسابي تام وانحراف تام، وذلك يعود لطبيعة المهنة التي تتطلب التكوين للجميع دون استثناء أو دون تدخل من أي شخص.

جدول رقم 54: يبين مدى رضا المبحوثات عن وضعهن المهني

الاحتمالات	التكرار	النسبة%	المتوسط	الانحراف
نعم	202	%80.8	1.8040	0.39776
لا	84	%19.2		
المجموع	250	%100		

يبين الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثات والمقدرة ب 80.8% راضيات عن وضعهن المهني، وذلك بسبب أنهن لا يجدن أي عراقيل من طرف الإدارة لأداء عملهن وكذا ما تقدمه بعض المؤسسات التربوية التعليمية من عوامل تساعد المرأة على القيام بواجباتها المهنية والمنزلية بطريقة مرضية للمجتمع دون تضرر أي طرف سواء إدارة المؤسسة أو الأستاذة، في حين تبين نسبة 19.2% من المبحوثات أنهن غير راضيات عن وضعهن المهني وقد بررن ذلك بسبب طبيعة الإدارة خاصة" المدير في اتخاذ إجراءات صارمة وعدم مراعاة ظروفهن المختلفة، ولقد بلغ المتوسط الحسابي 1.8040 وهي قيمة عالية، تؤكد على أن الوضع المهني للمرأة العاملة في التعليم غالبا ما يكون لصالحها عكس العمل في الإدارة أو في المصانع.

جدول رقم 55: بين تأثير العائد المادي على مهنة التعليم

احتمالات	التكرار	النسبة %	المتوسط	الانحراف
نعم	186	%74, 4	1.7400	0.34915
لا	64	%25, 6		
المجموع	250	%100		

إن خروج المرأة العاملة الجزائرية للعمل تعكس الأوضاع الاقتصادية للعائلات الجزائرية، وقيمة المتوسط الحسابي المقدرة ب : 1.7400 تثبت ان الحصول على العائد المادي جعل المرأة الجزائرية تتجه إلى مهنة التعليم أو إلى مهن أخرى، وذلك بسبب أن مهنة التعليم هي الوظيفة التي تفتح وظائف كل سنة وبأعداد كبيرة نوعا ما بالمقارنة مع المهن الأخرى، بالإضافة إلى أنها المهنة الأكثر شيوعا في استقطاب النساء لدرجة أنها أصبحت تعرف بالقطاع النسوي، وهي مهنة تناسب المرأة وتحظى بقبول عائلي واجتماعي.

وفي نتائج دراسة ذهبية عيروس، توصلت بدورها من خلال التحقيق الميداني إلى كون الدافع الاقتصادي كان وراء أكثر من 50% من بين العاملات التي تم استجوابهن كما بينت دراسة فاروق بن عطية التي قام بها في الجزائر العاصمة، والتي توصل فيها أن هناك 61.50% من العاملات المبحوثات التحقن بالعمل من أجل الحصول على

الضروريات الاقتصادية، أما اللاتي أردن العمل لرفع مستوى معيشتهن فقد بلغت 20.95% ونسبة من أردن العمل بهدف التحرر 6.21% من العاملات، وهذا ما يوضح أن نسبة العاملات اللاتي خرجن للعمل بهدف تلبية متطلبات الحياة تمثل 82.45%.

جدول رقم 56: بين أن الظروف العائلية ساهمت في التوجه نحو العمل في التعليم

احتمالات	التكرار	النسبة %	المتوسط	الانحراف
نعم	192	%76, 8	1.7640	0.42547
لا	58	23%, 2		
المجموع	250	%100		

يوضح الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثات ، أكدن أن الظروف العائلية هي التي ساهمت في خروجهن للعمل نحو مهنة التعليم، وقيمة المتوسط الحسابي المقدرة ب: 1.7640 تؤكد على ذلك، فالظروف الاقتصادية للعائلات تجعل الأسرة بحاجة إلى دخل المرأة العاملة خاصة فئة الأرامل والمطلقات، وفي هذا السياق جاءت دراسة من طرف الدكتور مصطفى بوتقنوشت حول الأسرة الجزائرية (التطور والخصائص الحديثة) وعند تحليله لأسباب دخولها الحياة المهنية فجاءت النتائج كالتالي:

- ✓ تشغيل المرأة أولا لضرورة العيش، ومساعدة أفراد العائلة على حياة كريمة.
- ✓ تشغيل المرأة ثانيا بهدف تحسين الميزانية العائلية والحالة الشخصية لعدد هؤلاء الأبناء.

وخلاصة نتيجة التحقيق أوضح بأن هناك مستويات ثلاث هي:

- 45% لضرورة العيش.
- 45% رغبة في تحسين ظروف المعيشة.
- 10% من أجل تحقيق الاستقلال المالي.

جدول رقم 57: بين مدى كفاية المرتب الحالي

احتمالات	التكرار	النسبة%	المتوسط	الانحراف
نعم	87	%34.8	1.3440	0.47599
لا	163	%65.2		
المجموع	250	%100		

إن الأجر أو الدخل هو ذلك المبلغ من المال الذي يتحصل عليه العامل مقابل تقديمه لعمل ما، كما يعرف بأنه نصيب العامل أو الموظف في الدخل القومي، يتحدد بما يضمن مستوى لائق من الحياة طبقا للمستوى الاقتصادي والحضاري لبلد ما، ويتفاوت هذا الأجر أو المرتب بمقدار ما يهم به العامل في تكوين هذا الدخل القومي.

ولهذا فالدخل يتخذ أبعاد اقتصادية واجتماعية إذ حضي في مختلف التشريعات بمكانة لائقة، فخصصت له عدة أحكام تنظيمه وحمايته، كما يعتبر الأجر التزاما قانونيا على مؤسسة العمل.

وما يلاحظ على هذا الجدول أن نسبة 65.2% من المبحوثات أكدت على أن راتبهن غير كافية، وذلك نتيجة الاحتياجات المختلفة التي يتطلبها أفراد الأسرة، من احتياجات أساسية من تغذية ودراسة وصحة، وهي احتياجات اجتماعية تشكل أهمية في تلبيتها، وهي أيضا دليل على نوعية التنمية البشرية ومستواها، وكذا نوعية الحياة والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تجدها المرأة العاملة من خلال عملها، ومن خلال ما وفرته الدولة من سبل وعوامل من أجل عملها ومساهمتها في التنمية الشاملة للدولة الجزائرية، ولقد جاء المتوسط الحسابي 1.3440 وانحراف معياري قدر ب: 0.47599، وقيمة بين أهمية الأجر في خلق حياة كريمة لأفراد المرأة العاملة وكذا لأفراد المجتمع من أجل الوصول إلى مستويات مقبولة من التنمية، ومع القوانين الجديدة فقد عمدت الدولة الجزائرية إلى زيادة في الأجر لمختلف القطاعات، وذلك حتى تتماشى مع متطلبات الوقت وتحقيق نوع من الرفاهية لدى أفراد المجتمع،وبالرغم من ذلك يبين الأجر متدني بالمقارنة مع متطلبات الحياة.

جدول رقم 58: بين أن ما كان الجهد المبذول يتناسب مع الأجر

احتمالات	التكرار	النسبة %	المتوسط	الانحراف
نعم	21	%8, 84	1.0840	0.27794
لا	229	%91, 6		
المجموع	250	%100		

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة من المبحوثات والمقدرة بـــ 6 , 91% يلاحظن أن العمل المبذول في مجال المؤسسات التربوية والتعليمية لا يتناسب مع الراتب وذلك لكون العملية التعليمية مسؤولية كبيرة على عاتق القائم بها من تربية وتوجيه

واكتساب معارف، بينما 8,4% تلاحظن عكس ذلك، وبمتوسط حسابي يصل إلى 1.0840 وانحراف معياري 0.27794.

جدول رقم 59: يبين إنقاص من الجهد في حالة عدم تناسب الأجر مع الجهد

احتمالات	تكرار	نسبة %	المتوسط	الانحراف
نعم	22	%8, 8	1.0880	0.28386
لا	228	%91, 2		
المجموع	250	%100		

تهدف تنمية الموارد البشرية إلى زيادة المعارف والمهارات والقدرات لدى جميع المواطنين في المجتمع، ويمكن أن ينظر إليها من الناحية الاقتصادية على أنها تكون جزء من مستوى المعيشة الذي يحققه الفرد الذي لا بد أن يحصل على قدر أدنى منه حتى يستطيع الاستمتاع بطيبات الحياة بصورة أفضل، و أن يقوم في نفس الوقت بدور فعال في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ويترتب على هذه النظرة أن ترتبط السياسة التعليمية

والتربوية ارتباطا مباشر باحتياجات المجتمع من أيدي عاملة بدرجات متفاوتة وبأنواع متباينة، ويساعد التعليم على أن يحيوا حياة أكثر رفاهية ويتحرروا من التقاليد التي تعوق التقدم، لذلك نجد المتوسط الحسابي 1.0880 وبانحراف معياري 0.28386 والتي تؤكد على عدم قدرة الأستاذة الإنقاص من جهدها، وحتى و إن لم يكن يتماشى ذلك مع الأجر.

جدول رقم 60: يبين الحصول على منح أخرى

احتمالات	التكرار	النسبة %	المتوسط	الانحراف
نعم	238	%95, 2	1.9520	0.21420
لا	12	%4, 8		
المجموع	250	%100		

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معظم المبحوثات والمقدرة بنسبة 95.2 وضحن أنهن يتحصلن على منح والمتمثلة في منحة الأداء التربوي، وعبرت عنه قيمة المتوسط الحسابي بـــ 1.9520 وهي قيمة قوية جدا تبين أن قطاع التعليم يتميز بوجود منح الأداء التربوي، ولقد كانت من قبل سداسية أي كل ستة أشهر، لكن مع التغيرات الجديدة التي عمدت إلى تحسين المستوى الاقتصادي لمهنة التربية والتعلم أصبحت كل ثلاثة أشهر

وهي تكون للجميع أما النسبة 4,8% فقد صرحن عكس ذلك أي عدم حصولهن على منح وذلك بسبب العطل المرضية والغيابات.

جدول رقم 61: يبين مدى تأثير الراتب الشهري على الأداء

احتمالات	التكرار	النسبة %	المتوسط	الانحراف
نعم	239	%95, 6	1.9560	0.20551
لا	11	%04, 4		
المجموع	250	%100		

ليس من شك في أن الفرد يعتبر أساس ومحور العمل في المؤسسة التعليمية، ومن ثم فإن المجتمعات التي تنشر التقدم تولي عناية فائقة نحو تربية وتعليم أفرادها، لذلك فإن الأستاذ مطالب بأداء مهامه على أحسن وجه، دون تأثير ظروف أخرى على عمله يدل على ذلك المتوسط الحسابي الذي جاء بقيمة عالية جدا: 1.9560 والذي يوضح بأن الراتب الشهري الذي يتحصلن عليه لا يؤثر على أدائهن لعملهن داخل المؤسسات التربوية

التعليمية (المدرسة) وذلك لأن التزام الوظيفي. والاهتمام بالتلاميذ و اداء المهام العلمية والمعرفية كفيلة بأداء عملهن من أجل الإسهام في خدمة المجتمع وتنميته، انطلاقا من تنمية الأفراد والتلاميذ وصولا إلى تنمية المجتمع.

جدول رقم 62: يبين استغلال الأموال في أمور العائلة

احتمالات	التكرار	النسبة %	المتوسط	الانحراف
نعم	203	%81, 2	1.8120	0.39150
لا	47	%20, 8		
المجموع	250	%100		

يلاحظ من خلال الجدول هذا أن أكبر نسبة من المبحوثات والمقدرة بـــ %81, 2 تؤكدن على أن الراتب المتحصل عليه من العمل يستغل كله في أمور العائلة، وهي تحاول بذلك توفير كل احتياجات الأسرة، بقيمة المتوسط الحسابي 1.8120 وهي قيمة عالية تؤكد على أن المرأة اشتغلت من أجل تلبية حاجات أفراد أسرتها.

جدول رقم 63: يبين ممارسة عمل إضافي لسد حاجياتك

احتمالات	تكرار	نسبة %	المتوسط	الانحراف
نعم	12	%4, 8	1.0480	0.21420
لا	238	%95, 2		
المجموع	250	%100		

يلاحظ من خلال الجدول أن معظم المبحوثات والمقدر بنسبة 2 ,95% لا تمارس عملا إضافي لسد حاجياتهن، وذلك بسبب أن مهنة التعليم، تحتاج إلى تطوير وتجديد في آليات تنفيذها حتى تتواكب مع التغيرات العصرية، وبالتالي تتطلب وقت لتحضير الجيد والاضطلاع الكامل من أجل تهيئة التلاميذ لعالم الغد وتدريبهم على اكتساب المهارات، وهو ما عبر عنه الوسط الحسابي المقدر ب: 1.0480

جدول رقم 64: بين مدى قبول المبحوثات لزيادة ساعات العمل مقابل زيادة في الراتب

احتمالات	التكرار	النسبة %	المتوسط	الانحراف
نعم	12	%4, 8	1.0480	0.21420
لا	238	%95, 2		
المجموع	250	%100		

يستخلص من بيانات هذا الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثات لا تقبلن زيادة في الراتب مقابل زيادة ساعات العمل وتقدر بـــ 2 ,81%، فهي ترى أن الوقت لا يساعدها في زيادة لساعات العمل، بالإضافة إلى كونها تحتاج إلى وقت لتحضير أمورها العائلية والاهتمام بأبنائها، وهي بذلك تفصل أمورها العائلية على المستحقات المادية، ولقد جاء

المتوسط الحسابي 1.0480 وانحراف معياري ب: 0.21420، والذي أكد أهمية الوقت للمرأة العاملة من أجل تسيير مختلف أمورها العائلية والمهنية.

جدول رقم 65: بين مدى شعور المبحوثات بالأمان الوظيفي.

احتمالات	التكرار	النسبة %	المتوسط	الانحراف
نعم	168	%67, 2	1.6720	0.47043
لا	82	%32, 8		
المجموع	250	%100		

توضح بيانات الجدول أن المرأة العاملة الأستاذة في ميدان التربية والتعليم تشعر بالأمان الوظيفي حيث جاء المتوسط الحسابي 1.6720 وهو قيمة موجبة، ويعود ذلك أن ظروف العمل المحيطة بها مناسبة لها، إلا أنها لا تنفي صعوبته.

جدول رقم 66: بين مدى اقتناع المبحوثات بالرسالة التي يؤدونها

احتمالات	التكرار	النسبة %	المتوسط	الانحراف
نعم	231	%92, 4	1.9240	0.26553
لا	019	%7, 6		
المجموع	250	%100		

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة من المبحوثات والمقدرة ب - 4 , 92% مقتنعات بالرسالة التي يؤدونها وهو ما أكدته دراسة الباحث بوقشور في بحثه حين توصل إلى أن نسبة 03 ,95% من المبحوثين مقتنعون بالرسالة التي يؤدونها، وترتفع هذه

النسبة إلى 97, 14% لدى الإناث وتنخفض إلى 93, 69% لدى الذكور وقد وضح أن نسبة الاقتناع ترتفع عند الإناث عكس الذكور [3] الذي يوجد منهم من هو غير مقتنع بالرسالة التي يؤديها، وهذه نتيجة لأن الإيمان بالرسالة التي يؤديها الأستاذ شرط أساسي في نجاحه غير أن تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية لبعض الأساتذة خاصة الذكور جعلتهم يعبرون عن عدم إيمانهم بالرسالة، ولقد جاءت قيمة المتوسط الحسابي ب 1.9240 وهي قيمة عالية جدا، تؤكد على أن المرأة ونتيجة لدورها الطبيعي داخل الأسرة من تربية واهتمام وتعليم البناء، فهي تؤكد على اقتناعها بالرسالة التي تؤديها وهي تكملة لدورها الطبيعي.

جدول رقم 67: إذا ما كانت الدولة قد وفرت ظروف ملائمة لعمل المرأة

احتمالات	التكرار	النسبة %	المتوسط	الانحراف
نعم	200	%80	1.8000	0.40080
لا	50	%20		
المجموع	250	%100		

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معظم المبحوثات والمقدرة بـــ 80% تلاحظن أن الدولة الجزائرية تعمل على توفير مختلف الظروف لعمل المرأة ومساعدتها على رفع

3: بوقشور، مرجع سابق، ص

مستواها العلمي والعملي، فلقد عملت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال في محاولة جادة منها في الاهتمام بالمرأة وبتعليمها، دون التمييز بينها وبين الرجل من حيث التعليم أو من حيث العمل، كما جاءت قوانين في الفترات الأخيرة من خلال تعديل الدستور لصالح المرأة الجزائرية، فوضعية المرأة في الجزائر تتحسن يوما بعد يوم من خلال تقديم الخدمات التعليمية والصحية والاهتمام بها و ذلك بدخولها إلى مختلف المهن، ودعم زيادة عمالة النساء سواء في القطاع العام أو الخاص، ووضع تأمينات صحية واجتماعية والعناية ببرامج تنظيم النسل، كما وضعت تشريعات جديدة لإدخال المرأة في الحياة السياسية وإعطائها العديد من الحقوق كالحق في التعلم والحق في الصحة والحق في العمل.

ولقد شكل عقد المرأة الأول (1975- 1985) الذي دشن بمؤتمر الأمم المتحدة في المكسيك عام 1975، دفعة كبيرة لتطوير توجهات التنمية للمرأة، إذ شاع أثناء هذا العقد توجه المرأة في التنمية، والذي عم الاعتراف باختلاف واقع وخبرة النساء في التنمية عن الرجال، مما انعكس على رسم استراتيجيات جديدة لتنمية المرأة خاصة في العالم الثالث.

ثانيا: اختبار فرضيات الدراسة

لقد تم استخدام الإحصاء الوصفي في تحليل ومعالجة بيانات الدراسة، وذلك لتقديم صورة كمية عن موضوع الدراسة، وبالتالي الاستناد عليها في التحليل الكيفي والذي يتكامل بدور مع التحليل الكمي، والهدف هو الوقوف على المعطيات المحيطة بموضوع الدراسة، فسيتم الاستعانة بأحد أساليب الاحصاء الاستدلالي لاختبار فرضيات الدراسة.

وفي النظام الإحصائي فرضيتان للاختبار: الفرضية الصفرية والفرضية البديلة أو فرضية البحث.

الفرضية البديلة : وهي عبارة تصف ما يعتقد الباحث حول الموضوع قيد البحث، فقد يعتقد أن هناك علاقة بين متغيرات الدراسة، أو بشكل عام هناك شيء ما يحدث.

الفرضية الصفرية: هي عبارة تصف عكس ما يعتقده الباحث تماما.

يقوم الباحث باختبار الفرضية الصفرية، فإذا كانت النتائج دالة إحصائيا يتم رفض الفرضية الصفرية، وبالتالي قبول فرضية البحث، ويتم الاختبار الإحصائي على مستوى دلالة محددة، ومستوى الدلالة الشائع الاستخدام والقبول في الدراسات الاجتماعية هو: 0.05، فماذا يعني ذلك؟

يعني أن الاحتمال المقبول للحصول على نتائج مماثلة لما تم الحصول عليه بالحظ والصدفة فقط، ولا يجب أن يزيد على 0.05.

ولاختبار فرضيات هذه الدراسة سيتم استعمال χ^2 لأنه يتوافق والبينات الاسمية الموجودة في صورة تكرارات.

واختبار χ^2 يستعمل للأغراض التالية:

- لاختبار حسن المطابقة.
- لاختبار استقلالية متغير عن متغير آخر.
- للمقارنة بين أكثر من مجموعتين.

وفي هذه الدراسة سيتم توظيفه لاختبار استقلالية المتغيرات، أي استقلالية مؤثرات المتغيرات.

اختبار الفرضية الأولى:

الفرضية الصفرية (H_0): ظروف العمل غير مساعدة للمرأة على التوجه نحو مهنة التعليم.

الفرضية البديلة (H_1): ظروف العمل تساعد المرأة على التوجه نحو مهنة **التعليم**.

جدول رقم 68: ظروف العمل ودورها في توجيه المرأة نحو مهنة التعليم

مقياس التقدير / رقم	نعم	لا	المجوع	درجات الحرية	قيمة χ^2	χ^2 المعنوية	نتيجة H_0

السؤال							
7 8	161	89	250	1	20.736	0.0000	رفض
8 9	62	188	250	1	63.50	0.0000	رفض
9 10	63	187	250	1	61.504	0.0000	رفض
10 11	250	0	250	1	/	/	ثانية
11 12	44	206	250	1	104.97	0.0000	رفض
12 13	221	29	250	1	147.45	0.0000	رفض
13 14	117	133	250	1	1.024	0.312	قبول
14 15	149	101	250	1	9.21	0.002	رفض
15 16	69	1814	250	1	50.176	0.0000	رفض
16 17	225	25	250	1	160.00	0.0000	رفض
17 18	229	21	250	1	173.056	0.0000	رفض

يلاحظ من الجدول أن قيمة χ^2 المعنوية اقل من مستوى الدلالة 0.05 لتسعة أسئلة، وبالتالي هناك استثناء لسؤالين والذي جاءت فيه قيمة χ^2 عكسية وبالنسبة لكل سؤال يكون كالتالي:

- **بالنسبة للسؤال هل المؤسسة قريبة من المنزل؟**

تظهر نتيجة اختبار χ^2 أن قيمة $\chi^2=20.736$ هي دالة إحصائية لأن قيمتها المعنوية أقل من 0.05، ويعني هذا أن المبحوثات يتمتعن بقرب مؤسسة العمل.

وبهذا ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ظروف العمل المتمثلة في قرب المسكن من مقر العمل وبين توجه المرأة نحو مهنة التعليم، وذلك بسبب تواجد المتوسطات في معظم الأحياء السكنية لمدينة باتنة، وكذا في سياسة الدولة المتمثلة في تقريب مختلف المؤسسات خاصة التربوية من جميع المواطنين سواء كانوا تلاميذ أو أساتذة، مما يعطي للمرأة بتصور مسبق بأن إمكانية العمل قرب المنزل واردة، حتى وإن اعترضنها صعوبات في البداية وهو ما يجعلها تتجه نحو هذه المهنة.

***بالنسبة للصعوبات التي تعترض المبحوثات في التنقل إلى مؤسسة العمل:** تظهر نتيجة اختبار $\chi^2=3650$ وهي دالة إحصائيا لأن قيمتها المعنوية أقل من 0.05، ويعني هذا أن المبحوثات لا تعترضهن صعوبات في التنقل إلى العمل وذلك بسبب قرب العمل من المنزل، وبالتالي لا يتطلب من استعمال وسائل النقل العمومية مما يؤدي إلى ظهور مشاكل فيها بالإضافة إلى الوقت المستغرق في التنقل، مما يسهل عليها الوصول إلى العمل حتى ولو كان ذلك سيرا على الأقدام، وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صعوبة التنقل والتوجه نحو مهنة التعليم.

***بالنسبة لمدة التنقل إلى مؤسسة العمل** : تبين نتيجة اختبار $\chi^2=61.501$ وهي دالة إحصائيا لأن قيمتها المعنوية أقل من 0.05، ويعني هذا أن المبحوثات لا يستغرقن وقت طويل في التنقل إلى عملهن، وذلك بسبب قرب المؤسسات التربوية وانتشارها في الأحياء السكنية، وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين التوجه لمهنة التعليم ومدة التنقل إلى العمل.

***بالنسبة لقرب العمل من المنزل بالنسبة للمرأة العاملة:** تبين أن نتيجة χ^2 قيمة ثابتة.

***بالنسبة لمساعدة القرب في استغلال الوقت بالنسبة للمرأة العاملة:** وهي تبين اختبار χ^2أن قيمة χ^2=104.97 وهي دالة إحصائيا لأن قيمتها المعنوية أقل من 0.05، ويعني هذا أن المبحوثات يساعدهن قرب المؤسسة التربوية التعليمية من استغلال الوقت، وبهذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرب المؤسسة من المنزل واستغلال الوقت، حيث أن هناك حالات تنقل للعاملات تستوجب عليهن أكثر من ثلاث ساعات إلى أربع ساعات من اجل الوصول إلى العمل، لذلك فالقرب يعتبر عامل أساسي في توجه المرأة نحو مهنة التعليم .

***بالنسبة لتأثير القرب أو البعد المؤسسة عن عمل المرأة:** تظهر نتيجة اختبار χ^2 أن قيمته χ^2=147.45 وهي دالة إحصائيا لأن قيمتها المعنوية أقل من 0.05 ويعني هذا أن المبحوثات يؤثر عليهن قرب أو بعد المؤسسة عن المنزل، وبهذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي هناك تباين في تأثير المؤسسة إذا كانت قريبة أو بعيدة عن المنزل، أي توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين قرب وبعد المؤسسة من منزل المرأة العاملة.

***بالنسبة لسؤال ساعات العمل المناسبة:** فتظهر نتيجة الاختبار أن χ^2=1.024 وهي غير دالة إحصائيا لأن قيمتها المعنوية اكبر من مستوى الدالة (0.05)، وهذا يعني أن عامل الوقت خارج المنزل في كثير من الأحيان لا يمنحها الوقت الكافي لتحضير الدروس، وهذا يعود لطريقة وضع البرامج من طرف المسؤولين المدير، وبهذا تقبل الفرضية الصفرية وترفض الفرضية البديلة، أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ساعات العمل وتوجه المرأة نحو مهنة التعليم.

***بالنسبة للسؤال هل التوقيت اليومي يمكنك من تحضير الدروس:** تظهر نتيجة اختبار χ^2 أن قيمة9.21= χ^2 وهي دالة إحصائيا لأن قيمتها المعنوية أقل من 0.05، ويعني هذا أن

ساعات عمل المبحوثات مساعدة لهن بالمقارنة بالعمل في القطاعات الأخرى، حيث في المؤسسات التربوية التعليمية، قد لا تتجاوز ساعات العمل في بعض الأحيان 15 ساعة ، وبهذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ساعات العمل وتوجه المرأة نحو مهنة التعليم.

***بالنسبة لمدة كفاية الوقت للاهتمام بالأبناء بالنسبة للمرأة العاملة:** تظهر نتيجة الاختبار أن قيمة χ^2=50.176 وهي دالة إحصائيا لأن قيمتها المعنوية أقل من 0.05، ويعني هذا أن الوقت غير كافي للاهتمام بالأبناء، لأن خروج المرأة للعمل مهما كان فهو يأخذ منها وقت من وقت خروجها إلى غاية دخولها، وبهذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية الوقت والتوجه نحو مهنة التعليم.

***بالنسبة لوجود عادت وتقاليد تفرض على المرأة التوجه نحو مهنة التعليم:** بين نتيجة الاختبار أن قيمة χ^2=160.00 وهي دالة إحصائيا لأن قيمتها المعنوية أقل من 0.05، ويعني هذا أن المبحوثات يتأثرن بالعادات والتقاليد في التوجه لعملهن، ذلك أن مهنة التعليم مقبولة من طرف الأسرة و المجتمع وهي تحظى باستحسان من طرف الجميع، وتبعا لقرار القاعدة ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العادات وتقاليد المجتمع الجزائري والتوجه لمهنة التعليم.

***بالنسبة لتقدير المجتمع لمهنة التعليم:** تظهر نتيجة الاختبار χ^2 أن قيمة χ^2=173.056 وهي دالة إحصائيا لأن قيمتها المعنوية أقل من 0.05، ويعني هذا أن المبحوثات ينلن تقديرا من طرف المجتمع، وذلك يعود إلى طبيعة المهنة التي تقريبا تمنع المرأة من الاختلاط، وكذا قربها من المنزل و التوقيت الذي يكون في كثير من الأحيان مناسبا، وتبعا لقرار القاعدة ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقدير المجتمع للمرأة العاملة والتوجه نحو مهنة التعليم.

*** بالنسبة لسؤال هل هناك مساندة للمجتمع الجزائري لعمل المرأة في التعليم:** تظهر نتيجة الاختبار χ^2 أن قيمة χ^2=141.376، هي دالة إحصائية لأن قيمتها المعنوية أقل من 0.05، ويعني هذا أن المجتمع الجزائري يساند عمل المرأة خاصة في ميدان التعليم، وبهذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة بين مساندة المجتمع والتوجه نحو مهنة التعليم، وذلك يعود إلى طبيعة المهنة التي يقبلها كل أفراد المجتمع، فقد بينت دراسة عمار مانع أن العائلة تتدخل بشكل واضح في اختيار المهن التي تمارسها المرأة إما بشكل مباشر أو غير مباشر، بل أن العائلة تتدخل باختيار المسار التعليمي للبنت قبل دخولها في الحياة المهنية، فتوجه البنت إلى تخصصات بعينها يترجم رغبة العائلة والمجتمع في تحديد مستقبل المرأة المهني، حيث أوضح أنه صادف الكثير من العاملات اللواتي تلقين تكوينا لا علاقة له بالمهنة التي يمارسنها، كأن تكون العاملة تلقت تكوينا في الهندسة المدنية، أو في القانون أو في العلوم الطبيعية وتزاول مهنة التعليم في الطور الابتدائي أو المتوسط أو تعمل في منصب إداري لا علاقة له بتكوينها الجامعي، وهو ما يعبر عن خلل المنظومة التعليمية وعلاقتها بالاحتياجات الاقتصادية.

القرار يستخلص أن ظروف العمل المتمثلة في القرب من مكان العمل وتوقيت العمل، وقيمة التعليم في المجتمع ساهمت بدور كبير في توجه المرأة نحو مهنة التعليم، أي أن الفرضية الأولى تحققت بنسبة 81.81% أي من 12 سؤال تم فيه رفض الفرضية الصفرية في 10 أسئلة، في حين سؤال آخر كانت قيمته ثابتة، وبالتالي يمكن القول أن ظروف العمل تساعد المرأة على التوجه نحو مهنة التعليم بنسبة تفوق 80%.

ففي الدراسة التي أجراها عمار مانع وفي سؤال حول المهن التي تراها المرأة مناسبة لها، فقد جاءت النسبة 89.39% لقطاع التربية والتعليم وكذا الصحة أما 10.50% لباقي المهن[4]، حيث أوضحت المبحوثات أنه ليلتحق بالمهنة يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط من بينها:

[4]: عمار مانع، مرجع سابق، ص .

- أن تكون طبيعة المهنة مقبولة وتحظى بموافقة العائلة 40.90%.
- أن تناسب طبيعة المرأة وظروفها الخاصة.
- أن تكون مقبولة من طرف أفراد المجتمع.

وهو ما يؤكد أن القيم المهنية التي تحملها المرأة عن تكوينها البيولوجي وارتباطها بدور الأمومة يجعلها تصنف المهن والقطاعات مع ما يناسب طبيعتها وظروفها الخاصة كامرأة، إضافة إلى رغبتها في الانسجام مع موقف العائلة وعدم الدخول معها في صراع قد يؤثر على استقرارها المهني والعائلي.

إن عمل المرأة بهذا القطاع متعلق بعدة اعتبارات، حيث تظهر بشكل جلي الاعتبارات العائلية والاجتماعية والثقافية والمهنية التي تتضافر لتوجه المسار المهني للمرأة، وذلك عبر البحث عن المهن التي تحافظ على تصور وإدراك أفراد المجتمع لوظيفة المرأة داخل وخارج مؤسسة الأسرة، فالعمل في قطاع التعليم يناسب العائلة ويحظى بموافقتها، ويحظى قبول اجتماعي واستحسان من قبل أفراد المجتمع، بالإضافة إلى المؤهلات العلمية والقدرات التي تسمح لها بالعمل في هذا القطاع، وكذا موقع المؤسسة الذي غالبا ما يكون قريبا من مقر سكن العاملات.

جدول رقم 69: مساهمة رفع المستوى التعليمي للمرأة في رفع التحصيل العلمي للمتمدرسين

مقياس التقدير / رقم السؤال	نعم	لا	المجموع	درجات الحرية	قيمة χ^2	χ^2 المعنوية	نتيجة H_o
19	219	31	250	1	141.376	0.000	رفض
20	177	73	250	1	1.024	0.312	قبول
21	197	53	250	1	82.944	0.000	رفض
22	163	87	250	1	23.104	0.000	رفض
23	170	80	250	1	32.400	0.000	رفض
24	171	79	250	1	33.856	0.000	رفض
25	188	62	250	1	63.504	0.000	رفض
26	184	86	250	1	55.696	0.000	رفض
27	155	45	250	1	14.440	0.000	رفض
28	176	74	250	1	41.616	0.000	رفض
29	210	40	250	1	115.600	0.000	رفض
30	234	16	250	1	190.096	0.000	رفض

31	250	0	250	1	/	/	/
32	176	74	250	1	41.610	0.000	رفض
33	202	48	250	1	94.864	0.000	رفض

الفرضية الثانية:

الفرضية الصفرية: رفع المستوى التعليمي للعاملة لا يساهم في رفع مستوى التحصيل العلمي.

الفرضية البديلة: يساهم رفع المستوى العلمي للمرأة في رفع مستوى التحصيل العلمي للمتمدرسين.

* **بالنسبة للسؤال:** هل التخصص يساهم في تحسين مستوى التلاميذ تظهر نتيجة اختبار χ^2 أن قيمة $\chi^2=0.312$ وهي غير دال إحصائيا لأن قيمتها المعنوية أكبر من مستوى الدالة (0.05) وهذا يعني أن تخصص الأستاذة يساهم في تحسين مستوى التلاميذ، وبذلك تقبل الفرضية الصفرية وترفض الفرضية البديلة.

* **بالنسبة لتخصص وانعكاساته إيجابا على نتائج التلاميذ** تبين نتيجة الاختبار χ^2 أن قيمة $\chi^2=82.944$ وهي دالة إحصائيا لأن قيمتها المعنوية أقل من 0.05، ويعني هذا أن تخصص الأستاذة في عملها ينعكس إيجابا على نتائج المتمدرسين، وبهذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تخصص الأستاذة في عملها ونتائج المتمدرسين.

* **بالنسبة لتخصص ومساهمته في فعالية أداء الأستاذة:** تظهر قيمة الاختبار χ^2 أن قيمة $\chi^2=23.104$ وهي دالة إحصائيا لأن قيمتها المعنوية أقل من 0.05، ويعني هذا أن

التخصص يساهم في فعالية أداء الأستاذة، وبهذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائيا بين التخصص وفعالية أداء الأستاذة.

* بالنسبة للتخصص إذا ما كان يكسب الأستاذة الثقة بالنفس تبين نتيجة χ^2 أن قيمة χ^2=32.400، وهي دالة إحصائيا لأن قيمتها المعنوية أقل من 0.05 ويعني هذا أن التخصص يكسب الأستاذة الثقة بالنفس على أساس أنها تكون قادرة على أداء مهامها التربوية دون أي مشكل، وبالتالي فإنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائيا بين تخصص الأستاذة في عملها واكتساب الثقة.

* **بالنسبة لحاجة الأستاذة لرصيد معرفي:** تبين نتيجة χ^2 أن قيمة χ^2=33.81 وهي دالة إحصائيا لأن قيمتها المعنوية اقل من 0.05 ويعني هذا أن الأستاذات دائما في حاجة لرصيد معرفي متجدد، وذلك نتيجة العمل الذي يتطور بسرعة، وبهذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائيا بين عمل الأستاذة والحاجة إلى الرصيد المعرفي.

* **بالنسبة للرصيد المعرفي ومساهمته في تنمية قدرات التلاميذ** : تبين نتيجة χ^2 أن قيمة χ^2=36.504 وهي دالة إحصائيا لأن قيمتها المعنوية أقل من 0.05 ويعني هذا أن الرصيد المعرفي الذي تكتسبه الأستاذة يساهم في تنمية قدرات التلاميذ، وبهذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائيا بين الرصيد المعرفي الذي تملكه الأستاذة وتنمية قدرات التلاميذ.

* **بالنسبة للتخصص وتأثيره في توصيل الرسالة التعليمية:** تبين نتيجة χ^2 أن قيمة χ^2=55.696 وهي قيمة ذات دالة إحصائيا لأن قيمتها المعنوية أقل من 0.05 ويعني هذا أن التخصص يساعد الأستاذة في توصيل الرسالة التعليمية المنوطة بها كأستاذة، وبهذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائيا بين التخصص الذي تملكه الأستاذة وتوصيل الرسالة التعليمية.

* **بالنسبة للتكوين في مجال العمل:** تبين نتيجة χ^2 أن قيمة $\chi^2=14.400$ وهي قيمة ذات دالة إحصائيا لأن قيمتها المعنوية أقل من 0.05 ويعني هذا أن الأستاذة تلقت تكوينا في مجال عملها، حتى ولو كان هذا التكوين من طرف المفتش، وبهذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة أي توجد علاقة ذات بين التكوين ورفع المستوى التحصيلي للتلاميذ.

* **بالنسبة لتكوين الأصلي وتناسبه مع الوظيفة الحالية:** تبين نتيجة χ^2 أن قيمة $\chi^2=41.616$ وهي قيمة ذات دالة إحصائيا لأن قيمتها أقل من 0.05، ويعني هذا أن التكوين الأصلي للأستاذة مناسب لوظيفتها الحالية، وبهذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائيا بين التكوين الأصلي والوظيفة الحالية للأستاذات.

* **بالنسبة لحاجة الأستاذات لتكوين إضافي:** تبين نتيجة χ^2 أن قيمة $\chi^2=115.60$، وهي قيمة ذات دالة إحصائيا لأن قيمتها المعنوية أقل من 0.05 ، ويعني هذا أن العمل في ميدان التعليم يحتاج دائما إلى تكوين، وذلك نتيجة لما يحمله العلم في طياته من تطور وبناء القدرة البشرية المنتجة، وهو عامل حاسم في التنمية إذ ان تكوين العنصر البشري من أهم عناصر التنمية البشرية، وذلك أن مصدر التغيير لا يوجد في القوانين بقدر ما يوجد في الأفراد، وبهذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائيا بين العمل والحاجة إلى التكوين الإضافي.

* **بالنسبة لأهمية التكوين المستدام في عملية التعليم:** تبين نتيجة χ^2 أن قيمة $\chi^2=190.96$ وهي ذات دلالة إحصائيا لأن قيمتها المعنوية أقل من 0.05 ويعني هذا أن التكوين المستدام ضروري في عملية التعليم، وبهذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائيا بين التكوين المستدام والعمل في قطاع التعليم، حيث من خلال التكوين تنمى قدرات الأفراد ويتم تزويدهم بالقيم و

الاتجاهات و المعارف، التي تمكنهم من التجديد وترجمة مفاهيم الحياة العصرية إلى سلوك يترتب عليه إنتاج أجيال أسعد واقدر على العمل.

* **بالنسبة لفرص التكوين إذا كانت متاحة للجميع** تبين نتيجة اختبار χ^2 أن قيمته ثابتة.

* **بالنسبة لتحكم الأستاذة في بيداغوجية التدريس** : تبين نتيجة اختبار χ^2 أن قيمة $\chi^2=41.610$ وهي دالة إحصائيا لن قيمتها اكبر من 0.05، ويعني هذا أن الأستاذة تتحكم في بيداغوجية التدريس، وبهذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائيا بين التكوين ورفع المستوى التحصيلي للتلاميذ.

***بالنسبة لرضا الأستاذات عن وضعهن المهني** : تتبي نتيجة χ^2 أن قيمة $\chi^2=94.864$ وهي ذات دلالة إحصائيا لأن قيمتها المعنوية أقل من 0.05 ويعني هذا أن الأستاذات في مجال عملهن يشعرن بالرضا، وذلك نتيجة لما يتميز به العمل في قطاع التعليم من ميزات تجعله أكثر المهن استقطابا للمرأة الجزائرية خاصة والعربية عامة، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائيا بين الرضا والوضع المهني للعمل في قطاع التعليم.

القرار: نستخلص أن برفع المستوى التعليمي للمرأة تعمل على رفع مستوى التحصيل العلمي للمتمدرسين، وبالتالي المشاركة في التنمية من طرف المعلمين او المتعلمين، فالدولة الجزائرية اهتمت بتعليم الفتاة مثل تعليم الفتى، وعملت على توفير مختلف الظروف الملائمة التي من حلالها تساهم في عملية التنمية، فالتعليم يعمل على تنمية الموارد البشرية بطرق شتى عبر مراحله المختلفة، والتي تبدأ من التعليم الابتدائي وتستمر إلى التعليم الثانوي، ليصل إلى التعليم العالي في الجامعات و المعاهد، كما أن الدولة تحاول العمل على تنمية الأفراد أثناء عملهم، وذلك من خلال التكوين والملتقيات التي يشرف عليها مفتشو المواد عن طريق برامج التدريس المختلفة، ونتيجة للتطور السريع في مختلف الميادين فإن المرأة الأستاذة تعمل على تطوير ذاتها وذلك بسعيها إلى زيادة

معارفها ومهاراتها وقدراتها بجهودها الشخصية، فقلد أدرك رجال الاقتصاد إن الاستثمار في التعليم هي استثمارات اقتصادية لأنها تؤدي مباشرة إلى زيادة النمو الاقتصادي، فتكاليف التعليم يمكن اعتبارها جزء كبير منها استثمارات وليس مجرد مصروفات اجتماعية، يجب أن يعتمد على التعليم كحق من حقوق الأفراد للحفاظ على حرية وكرامة.

فالتعليم يساهم في تنمية القوى العاملة بصورة مستمرة، حيث يساعد على العلم والتكيف وكلاهما يساعد الفرد على التقدم في عمله باستمرار ومتابعة ما يستجد في ميدان عمله، فالعمل يتطور بصورة سريعة مما يؤدي إلى ظهور تكنولوجيات جديدة تستخدم في العمل كالانترنت مثلا التي تساعد الفرد في الحصول على معلومات تتماشى والزمن الحاضر، والتقنيات المختلفة في مجال التعليم لتطوير الهيئة التعليمية بمختلف مسيراتها، كما تعلمه مهارات جديدة وهذه الكفاءات كلها تعود إلى ما اكتسبه الفرد عن طريق التعليم.

جدول رقم 70: مساهمة الوضع الاقتصادي للمرأة العاملة في تحقيق التنمية الاجتماعية.

مقياس التقدير / رقم السؤال	نعم	لا	المجموع	درجات الحرية	قيمة χ^2	χ^2 المعنوية	نتيجة H_o
33 34	186	64	250	1	59.536	0.000	رفض
34 35	192	58	250	1	71.824	0.000	رفض
35 36	87	163	250	1	23.100	0.000	رفض
36 37	21	229	250	1	173.056	0.000	رفض
37 38	22	228	250	1	169.744	0.000	رفض
38 39	238	12	250	1	204.304	0.000	رفض
39	11	239	250	1	207.936	0.000	رفض

40							
40 41	203	47	250	1	97.344	0.000	رفض
41 42	12	238	250	1	204.304	0.000	رفض
42 43	12	238	250	1	204.304	0.000	رفض
43 44	168	82	250	1	29.584	0.000	رفض
44 45	231	19	250	1	169.744	0.000	رفض
45 46	200	50	250	1	90.000	0.000	رفض

الفرضية الثالثة:

الفرضية الصفرية: لا يساهم الوضع الاقتصادي للمرأة العاملة في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية.

الفرضية البديلة: يساهم الوضع الاقتصادي للمرأة العاملة في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية.

*** بالنسبة للسؤال الحصول على العائد المادي وجهك نحو مهنة التعليم:** تظهر نتيجة اختبار χ^2 أن قيمة χ^2=59.536 وهي قيمة دالة إحصائيا لأن قيمتها المعنوية أقل من 0.05 ويعني هذا أن المبحوثات يبحثن عن الاستقلال المادي، فالمرأة العاملة وحدت ضالتها في المجتمع الجزائري في ظل اكتساح العولمة لباقي مناطق العالم، وأصبحت تعمل في مجال حيوي له أهمية كبيرة في حياة الفرد والمجتمع، من أجل الحصول على عائد مادي يعيلها ويعيل عائلتها في مواجهة الظروف المعيشية المختلفة، وبهذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمل في مهنة التعليم وسعي المبحوثات للحصول على عائد مادي.

***بالنسبة للظروف العائلية التي أجبرت المرأة على التوجه للعمل:** تظهر نتيجة اختبار χ^2 أن قيمة χ^2=71.536 وهي دالة إحصائيا لأن قيمتها المعنوي أقل من 0.05، ويعني أن المبحوثات خرجن للعمل في ظل ظروف اقتصادية تعرفها الأسرة الجزائرية، وبهذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائيا بين الظروف الاقتصادية للعائلة وتوجه المرأة إلى العمل.

***بالنسبة لسؤال كفاية المرتب الحالي:** تبين اختبار χ^2 أن قيمة χ^2=23.104 وهي ذات دلالة إحصائيا لأن قيمتها المعنوية أقل من 0.05 ، ويعني أن المرتب الحالي لا يكفي ولا يلبي حاجيات ومتطلبات أسرة المرأة العالمة، رغم أنه ينظر إلى أجر المرأة العاملة عموما أنه أجر مساعد للعائلة بالنسبة للعاملات وخاصة المتزوجات منهن، وعندما تعمل المرأة تحمل الى المنزل مساهمة مالية كثيرة كانت أو قليلة، وحسب البحوث التي أجريت في السنوات الأخيرة فإن الاهتمام بزيادة الراتب الدافع الأكبر للعمل لدى المرأة، ونتيجة لتدهور القدرة الشرائية لدى جميع فئات المجتمع نتيجة الارتفاع الشديد لأسعار المواد الضرورية، عمدت الدولة الجزائرية لمواجه هذه الظاهرة لاتخاذ مجموعة من الإجراءات والتي من بينها رفع الأجور للعمال في جميع قطاعات الدولة، وخاصة بعد سلسلة

التخفيضات التي تعرضت لها العملة الوطنية، مما جعلها تعيد النظر مرات عديدة في الحد الأدنى للأجر المضمون، وبهذا ترفض الفرضية الصفرية تقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة بين الأجر الحالي وسعي المبحوثات في القدرة على تلبية حاجيات أفراد العائلة المختلفة.

* **بالنسبة لسؤال مدة تناسب الجهد المبذول مع الأجر الذي تتقاضاه المرأة:** تظهر نتيجة اختبار χ^2 أن قيمة χ^2=173.056 وهي دالة إحصائيا لأن قيمتاه المعنوية أقل من 0.05، ويعني هذا أن المبحوثات يبذلن مجهودا كبيرا في عملهن خاصة مهنة التعليم وذلك لا يتماشى مع أجورهن، وبهذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة بين الجهد المبذول من طرف المبحوثات والأجر.

* **بالنسبة لسؤال هل تنقص المرأة العاملة من جهدها لأنه لا يتماشى مع طبيعة أجرها:** تبين نتيجة الاختبار χ^2 أن قيمة χ^2=169.744 وهي دالة إحصائيا لأن قيمتها المعنوية أقل من 0.05، وبهذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جهد المرأة وعملها في ميدان التعليم.

* **بالنسبة للحصول على منح اخرى** : تبين نتيجة الاختبار χ^2 أن قيمة χ^2=204.304 وهي دالة إحصائيا لأن قيمتها المعنوية أقل من 0.05، وبهذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة بين المنح والعمل في ميدان التعليم.

* **بالنسبة لمدى شعور الأستاذة بالأمان الوظيفي** : تبين نتيجة χ^2 أن قيمة χ^2=29.584 وهي دالة إحصائيا لأن قيمتها المعنوية أقل من 0.05، ويعني هذا أن المبحوثات يشعرن بالأمن الوظيفي في قطاع التعليم رغم صعوبته نوعا ما، نظرا للمسؤولية التي يتحملنها أثناء أدائهن لعملهن، وبهذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة أي توجد علاقة بين الشعور بالأمان الوظيفي ومهن التعليم.

* **بالنسبة لاقتناع المبحوثات بالرسالة التي يؤدينها** : تظهر نتيجة χ^2 أن قيمة χ^2=169.744 وهي دالة إحصائيا لأن قيمتها أقل من 0.05، ويعني هذا أن المبحوثات بحكم دورهن الطبيعي داخل الأسرة وهي تربية الأفراد وتوجيههم وتعليمهم، فهي مقتنعة بالريالة التي يؤدينها والمتمثلة في التربية وتعليم أجيال المستقبل، وبهذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنة التعليم والاقتناع بالرسالة التربوية التعليمية.

* **بالنسبة لتوفير الدولة لظروف ملائمة من أجل عمل المرأة في ميدان التعليم** : تظهر نتيجة χ^2 أن قيمة χ^2=90.000 وهي ذات دالة إحصائيا لأن قيمتها المعنوية أقل من 0.05، وبعني هذا أن الدولة الجزائرية عملت بجهد من أجل مشاركة المرأة في التنمية حيث عملت على تعليمها، لأنه بقدر ما تحصل المرأة على المعرفة وتستفيد من فرص التعليم في مراحله المتعددة، بقدر ما يكون اسمها في مجال التخطيط وقدرتها على أداء دورها التنموي، ويتضح هذا من خلال الإسهامات التي تؤديها في مواقع العمل المختلفة، وهذا ما يؤدي إلى إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة الفعالة في عملية التنمية، والتي من المتعرف الأساسي لها هي سعادة البشر وتلبية حاجاتهم والوصول بهم إلى درجة ملائمة من التطور وتعميق إنسانيتهم، والتي لا تتم إلا بالبشر الذين هم وسيلة لتحقيقها.

- إن مشاركة المرأة في التنمية لها أهمية ودلالة كبيرة، كونها تعتبر مورد وطني تتوزع طاقاته وقدراته قي مختلف المجالات والفروع، وتصبح مواطنة عاملة تساهم في عملية التنمية وفق قيم ومقاس مجتمعها سواء كانت تعمل في المنزل أو خارجه، وبهذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمل المرأة والظروف التي وفرتها الدولة لأجلها.

* **بالنسبة لتأثير الراتب الشعري على أداء عمل الأستاذة** : تبين نتيجة χ^2 أن قيمة χ^2=207.936 وهي قيمة ذات دالة إحصائية لأن قيمتها المعنوية أقل من 0.05 وبهذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة.

* **بالنسبة لاستغلال الأموال في الأمور العائلية:** تبين نتيجة χ^2 أن قيمة χ^2=97.344 وهي قيمة ذات دالة إحصائية لأن قيمتها المعنوية أقل من 0.05، وبهذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة بين أموال المرأة العاملة واستغلالها في الأمور العائلية بالرغم من وجود مصدر دل غير دخل المرأة داخل الأسرة، وذلك للاستجابة لمتطلبات العائلة حتى وإن كان عدد أفرادها قليلا، فإن دخل المرأة العاملة أصبح إضافة غلى ميزانية العائلة التي لا يمكن الاستغناء عنه.

إن ثقافة الاستهلاك التي انتشرت في السنوات الأخيرة في المجتمع الجزائري، وضعف دخل رب الأسرة وحصول المرأة على شهادات تعليمية عالية، أصبحت مشاركتها في ظل هذه الأوضاع أمرا يكاد يكون طبيعيا.

* **بالنسبة لقدرة ممارسة المرأة لعمل إضافي لسد حاجيات أسرتها** : تبن نتيجة الاختبار χ^2 أن قيمة χ^2=204.304 وهي دالة إحصائيا لأن قيمتها المعنوية أقل من 0.05، وبهذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمل المرأة الخارجي والمنزلي وعدم قدرتها على ممارسة عمل إضافي، وذلك نتيجة لأهمية الوقت لدى المرأة العاملة، وكذا عدم إتباع الأمور المادية المالية وإهمال أفراد أسرتها، لأنها ليست بحاجة كبيرة إليه.

* **بالنسبة لقبول المرأة العاملة لزيادة الراتب مقابل زيادة ساعات العمل:** تتبين نتيجة الاختبار χ^2 أن قيمة χ^2=204.304 وهي دالة إحصائية لأن قيمتها المعنوية أقل من 0.05، فالمبحوثات صرحن بأن وقت عملهن خراج المنزل وداخله لا يسمح لهن بزيادة أي ساعات إضافية أخرى، حتى ولو كان ذلك على حساب زيادة الراتب، لأنه وكما سبقت الإشارة إليه فالمرأة العاملة تحتاج إلى الوقت خاصة مع عائلتها، وبهذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الرضية البديلة، أي توجد علاقة بين عمل المرأة وأهمية وقتها.

- **القرار**، ما يلاحظ على الجدول أن قيمة χ^2 المعنوية أقل من مستوى الدالة 0.05 لكل الأسئلة أي يتم رفض الفرضية الصفرية على المستوى الفردي لكل سؤال وعلى المستوى العام بالنسبة لكل الأسئلة، ويستخلص أن الوضع الاقتصادي للمرأة العاملة ساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية، أي أن الفرضية الثالثة تحققت بنسبة 100%.

نتائج الدراسة:

من خلال المعالجة النظرية والميدانية تبين لنا:

- تستقطب المنظومة التربوية حجم عمالة للمرأة أكثر من الرجال.

-شهد المستوى التعليمي للمرأة الجزائرية إرتفاعا واضحا ومحسوسا، مقارنة لما كانت عليه سابقا وغداة الاستقلال، حيث بلغت نسبة تمدرس الاناث في سن 6-15 سنة حوالي 90.9% مقابل 94.5% لدى الذكور، اما بالنسبة لسن 16-19 فنجدها مرتفعة عند الاناث 39% و 38.4% حسب إحصائيات 2001 الأمر الذي يدعو للحديث عن نسبة الأمية لدى الإناث مقارنة بمثيلتها لدى الذكور، حيث أخذت نسبة الأمية عند الإناث في انخفاض مستمر منذ سنة 1966 إلى يوما هذا فبعدما كانت نسبة الأمية عند الإناث 85.4% سنة 1966 أصبحت حوالي 35% سنة 2002، أما عند الذكور فبلغت 18.2%.

-كما تشير إحصائيات 2003/2002 أن نسبة الإناث في التعليم بلغت حوالي 47.4% أما في التعليم الثانوي فقدرت بـ: 56.7%، علما أن نسبة نجاح الإناث في شهادة التعليم الأساسي بلغت 42.4% مقابل 35.0% لدى الذكور، وبالنسبة لامتحان شهادة البكالوريا فنسبة النجاح وصلت لدى الإناث 44.5% مقابل 36.4% لدى الذكور، كما يعتبر التكوين المهني الوجهة الثانية للإناث في حالة عدم نجاحهن في الدراسة بنسبة 42.6%، في حي بلغت نسبة الإناث فيما بعد التدرج 55.4% وبلغت نسبة الحصول على الشهادات الجامعية للإناث 56.80% حسب إحصائيات 2002.

– ونتيجة لهذا التقدم في المستوى التعليمي للمرأة الجزائرية، أدى بها إلى الولوج في عالم الشغل، حيث اقتحمت ميدان التربية والتعليم وذلك للمستوى التعليمي الذي تملكه ويتطلبه هذا القطاع، وكذا احتياج قطاع التربية لهن بسبب طبيعة الطفل التي تتطلب رعاية ومعاملة شبيهة بمعاملة الأم له، بالإضافة إلى كون مهنة التعليم تحظى بقبول واستحسان من طرف المجتمع والعائلة، حيث أن المرأة عند توجهها إلى العمل يجب عليها مراعاة ظروفها العائلية وظروف عملها الخراجية، فالمهنة التي تختارها أو تتجه إليها يجب أن تكون مناسبة لطبيعة المرأة وظروفها، وأن تحوز على موافقة العائلة والمجتمع حتى تكون مستقرة عائليا ومهنيا، وهو ما يؤكد على أن القيم التي تحملها المرأة عن تكوينها البيولوجي، وارتباطها بدور الأمومة يجعلها تفضل مهن وقطاعات مع ما يتناسب مع طبيعتها وظروفها الخاصة كمرأة، لديها ارتباطات عائلية مختلفة إضافة إلى رغبتها في الانسجام مع موقف العائلة وعدم الدخول معها في صراع قد يؤثر على استقرارها المهني والعائلي.

- ظروف العمل تساعد المرأة على التوجه نحو مهنة التعليم:

–توجد ظروف عمل مختلفة تساعد المرأة على اختيار مهن دون أخرى، حيث يبدأ اختيار المرأة للمهن انطلاقا من توجهها في الدراسة من أجل الحياة المهنية التي ستتجه إليها المرأة، فهي تختار تخصصات دراسية تجعل مسارها المهني محدد مسبقا، وبهذا نجد أن المرأة تلتحق بمهن يرى فيها أفراد المجتمع بأنها تتناسب مع طبيعة المرأة، وتمنح لها مجالا للقيام بالوظيفة العائلية من تربية واهتمام بالأبناء والزوج وكذا الطبقة المهنية، فقد أكدت الدراسة أن نسبة 64.4% تعمل قرب المنزل وهو ما يسهل عملها عكس التي تعمل بعيدا عن المنزل، حيث تستغل وقتا كبيرا في التنقل وهي بحاجة ماسة له، لأنه أهم عامل تعتمد عليه المرأة في تنظيم حياتها، إذ أن نسبة 74.8% من المبحوثات اللاتي يعملن قرب المنزل لا يضيعن الوقت في التنقل إلى العمل، عكس النسبة 25.2% التي يتطلب منهن التنقل إلى العمل، وهو ما يؤثر في أداء أدورها الأخرى العائلية منها أو الوظيفية والمهنية، في حين أن كل المبحوثات وهي نسبة 100% أكدن أنهن يفضلن العمل قرب

المنزل، وذلك لأنه يقلل عليهن الوقت الضائع والجهد بالإضافة إلى الخروج المبكر من المنزل، إذ أكدت جل المبحوثات أن القرب يساعدهن في استغلال الوقت الذي تبحث عنه المرأة العاملة للقيام بمختلف الأدوار المنوطة بها.

-إن مهنة التعليم من المهن التي تعطي نوعا من الوقت مقارنة بقطاعات العمل الأخرى، فنسبة 59.6% من المبحوثات أكدن كفاية الوقت لتحضير الدروس، في حين أن نسبة 72.4% لاحظن أن الوقت غير كاف للاهتمام بالأبناء، وذلك على أساس أن تربية الأبناء تكون في كل وقت، لأن وظيفة التربية تبقى من مهام المرأة الرئيسية حتى وإن مارست وظيفة خرج الأسرة، في حين نجد أن نسبة 90% من المبحوثات أكدن أن العادات والتقاليد لها تأثير كبير في التوجه نحو مهنة التعليم، فالمجتمع يرى أن مهنة التعليم تحفظ شرف وكرامة المرأة العاملة، بالإضافة الى الظروف المهنية التي تناسب المرأة العمالة، كما نجد أن المجتمع يقدر ويحترم مهنة التعليم وهو ما مثلته نسبة 91.9%.

- ساهم رفع المستوى التعليمي للمرأة العاملة في رفع التحصيل العلمي.

-تبين من خلال المعطيات التي جمعناها من ميدان الدراسة حول المستوى التعليمي للمرأة العاملة وأهميته في رفع التحصيل العلمي، تبين توصلنا إلى أن التخصص يساهم في تحسين المستوى التعليمي للتلاميذ، إذ أن 70.8% من المبحوثات أكدن أن التخصص مهم لأنه يساعدهن على إتقان عملهن، وذلك نتيجة قدرتهن على اكتساب الخبرات والمهارات الجديدة وتوصيلها للتلاميذ من خلال المعلومات التي يحملنها اتجاه المادة التي يدرسنها، فعن طريق التخصص تستطيع الأستاذة الكشف عن المواهب الكامنة بين أفراد مجتمعها وتلاميذها، وبالتالي تحاول تنميتها وتوجيهها أكثر.

-من خلال المقابلات التي كانت لنا مع المدراء والمفتشين، أكدوا لنا أن التخصص قد يكسب الأستاذة المهارات والقدرة الكافية لتغطية موضوع درسها و تحقيق نتائج عملها، لكن هذا لا يعني أن عدم التخصص قد يعيق العملية نهائيا، فقد تكون في مواقف محرجة أمام التلاميذ أو المفتش، إلا أنهم أكدوا لنا أن تنمية التعليم في الجزائر تتحكم بها عدة عوامل، ومن أهماها البرامج التربوية المقررة من القاعدة (اللبنة الأولى) إلى غاية

التخرج، والذي يجب أن يتماشى والواقع الجزائري ويرتبط ارتباطا وثيقا بفاعلية الأفراد داخل المجتمع.

-إن تنمية أي دولة تحتاج إلى مشاركة جميع أفرادها، لذلك فإن تخصصها في دراستها وفي عملها يساهم حتما في تنمية قدرات التلاميذ من خلال قدراتها وإمكانياتها العلمية، إذ أكدت نتائج الدراسة أن تخصص المرأة العاملة في عملها يساهم في تحقيق النتائج المرجوة من عملها، وذلك من أجل تنمية وتطوير المجتمع عن طريق الاعتماد على التعليم كعامل أساسي للتطور والتقدم، فالدولة الجزائرية عملت على الاهتمام بالمعلم من خلال تكوين، لأنه يعتبر الركيزة الأساسية في العملية التربوية بأكملها، فلقد أكدت المبحوثات أنهن تلقين تكوينا في مجال عملهن وأن التكوين للجميع دون استثناء، فمن خلال العمل بطريقة جيدة في ميدان التعليم يستطيع الفرد الحصول على وظيفة أرقى وأعلى مما يجعله يحسن وضعية البلد الذي يعيش فيه، فالمرأة من خلال تعليمها لأفراد المجتمع تستطيع أن تنمي قدرات التلاميذ وتوسيع أفكارهم، حيث يعتبر التعليم الطريق السليم لإتاحة الفرص وخلق ما يتطلبه المجتمع النامي من أدوار مختلفة في ظل الواقع المتغير، والعمل على

تحقيق المنجزات المادية والمعنية التي تساعد على تحقيق التنمية للأفراد والمجتمع ككل، فالتكوين المستدام عملية ضرورية للوصول إلى النتائج المرجوة، إلا أنه يبقى لدينا في الدولة الجزائرية قلة وضع في التكوين، وحتى وإن كان هذا التكوين من خلال الندوات والأيام الدراسية لأنه لا يتماشى مع متطلبات العصر الحديث، فمن بين أهداف التعليم التكوين الجيد المساهمة في عملية التنمية الاجتماعية بشكل أكبر، فالتكوين من المعايير التي يجب مراعاتها لتهيئة الطاقة البشرية، وذلك لما يقدمه من تطوير للمعارف والمهارات ليصبح الفرد أكثر قدرة على العمل والعطاء، فالتنمية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا بالتكوين الجيد، وهذا في ظل نظام تعليمي يتماشى ومعايير الدول المتقدمة، حتى نتمكن من رفع مستوى الفرد وتغيير حياته نحو الأفضل بغية تطوير المجتمع وتنميته في مختلف المجالات.

- يساهم رفع المستوى الاقتصادي للمرأة العاملة (الأستاذة) في المنظومة التربوية إلى تحسين المستوى العلمي.

-من خلال نتائج التحقيق الميداني حول العائد المادي أو الأجر وتأثيره على مهنة المرأة، فقد توصلنا إلى أن المرأة الجزائرية مثلها مثل غيرها في دول العالم المختلفة، فخروجها للعمل جاء نتيجة للأوضاع والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري، فالظروف العائلية المختلفة داخل المجتمع الجزائري وخاصة الظروف المالية أدت بالمرأة للعمل، وخصوصا في قطاع التربية والتعليم نظرا لما يتميز به عن باقي القطاعات، إلا أنه وكما يوجد في كل قطاعات الدولة الجزائرية فالجر يبقى لا يلبي حاجيات المرأة العاملة وذلك للمتطلبات المختلفة، حيث يعتبر الجر من اهم الحوافز التي تبرر خروج المرأة للعمل نظرا لما يمثله من دعم مادي لها ولأسرتها، وقد يكون في بعض الأحيان المصدر الوحيد الذي تعتمد عليه الاسرة في معيشتها، فقد صرحت أكثر من 65.6% أن الأجر غير كاف لتلبية حاجيات الأسرة المختلفة، ولكن هذا لا يعني أن المرأة العملة أثناء أداء عملها تتأثر بالراتب، إذ صرحت أكثر من 95% أن الراتب لا يؤثر على جهدها، بل هي تقوم بأعمالها بالطريقة التي تحقق لها النتائج، بل توضح في كثير من الأحيان أنها تعيش وضع مهني وعائلي مقبول نتيجة لعملها بقطاع التعليم.

لقد أصبح تقدم أي دولة مرتبط بمدى مساهمة نسائه وقدرتهن على المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لذلك فالدولة الجزائرية تحاول جاهدة لتوفير الظروف الملائمة لعمل المرأة في مختلف الميادين، بل أن تشريعات الدولة الجزائرية كلها تساعد المرأة على اقتحام كل المجالات.

إذا كانت التجارب الدولية المعاصرة قد أثبتت أن بداية التقدم الحقيقية بل الوحيدة هي التعليم، على اعتبار أن جميع الدول التي أحرزت تقدما بما فيها النمور الآسيوية تقدمت من بوابة التعليم، حيث يتوقف ازدهار المجتمعات بالدرجة الأولى على الاستخدام العقلاني للطاقات البشرية، وقد برهنت بعض التجارب على انه بالرغم من ارتفاع مستوى التكنولوجيا يبقى عامل البشر أهم عناصر عملية التنمية الشاملة للوطن، وأصبح الاهتمام بالطاقات البشرية يفرض نفسه من اجل رفع مستوى الأفراد وتقدم المجتمع، هذا الأخير أصبحت تقاس درجة رقيه بمستوى الرقي الفكري والعلمي للأفراد، وبالتالي يحتاج إلى كل الطاقات البشرية الكامنة من فكر وسواعد أبنائه القادرين من أجل تحقيق تنمية شاملة دون تمييز بين الجنسين، إذ ثبت أن تخلف بعض المجتمعات راجع إلى هذا التمييز الذي بدا من خلال هذه المساهمة البسيطة، فالتنمية ترتكز إذن على حشد الطاقات البشرية الموجودة من رجال ونساء، وأن أي عملية استثمارية تقوم بها أي دولة نامية تكون بتنمية الموارد البشرية، وخاصة إذا علمنا أن المرأة في المجتمع الجزائري تشكل نصف الموارد البشرية التي يعتمد عليها في تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى الدور التربوي الذي تقوم به في المؤسسات التربوية من تكوين شخصية الأطفال والفرد والمجتمع.

أدت التغيرات التي ظهرت في المجتمع من تعليم المرأة وخروجها للعمل، واقتحامها لمناصب مختلفة ووجودها في مهن، أصبحت تسمى بالمهن النسوية، كل هذا أدى إلى تغير الأوضاع المحيطة بالمرأة الجزائرية العاملة، كما أدى إلى حدوث تنمية اجتماعية بمختلف جوانبها، انطلاقا من قطاع التعليم الذي برزت فيه المرأة بوجه كبير، مما ساعدها على المشاركة في التنمية الشاملة للدولة.

يعتب التعليم أهم عامل في إعداد أفراد المجتمع بالشكل والمستوى الذي يستطيع من خلاله استغلال طاقاتهم وإمكاناتهم لإحداث التنمية والتقدم للجميع، فيصعب الفصل بين التنمية الشاملة والتعليم في عصر التقدم والتكنولوجيا، فالعلاقة بينهما علاقة طردية، حيث أن العامل الحاسم في البناء الاقتصادي والاجتماعي هو المستوى الثقافي للثروة البشرية،

وبقد ما يكون التعليم وثيق الصلة بالحياة وبمطالب التنمية، بقدر ما تكون قدرته على الإسهام في التنمية أكثر فعالية وايجابية، لذلك أصبحت قضية تنمية الإنسان الذي يواكب متغيرات العصر هي أهم اهتمامات المؤسسات التربوية، ولكي تنمى مجتمعاتنا يجب أن تطور برامج التعليم لمواكبة متغيرات العصر وتشجيع التنوع والإبداع، لذا يجب أن يتجه التجديد في حياتنا إلى التنمية البشرية في المقام الأول، لأنه ما لم يرتق الإنسان ويتعلم جيدا فلا أمل في التنمية، وهذا لا يمكن الحصول عليه لا يمكن الحصول عليه من دون نظام تربوي ذو درجة عالية من الكفاءة، بحيث يمكنه من الحفاظ على شخصية الفرد وهوية الأمة.

يعمل التعليم على الارتقاء بالفرد والمجتمع خاصة في هذا العصر الذي يتميز بالثورة التكنولوجية، الأمر الذي جعل تقدم الأمم مرهونا بما يحققه من إنجازات في مجال التعليم، فتكون المدرسة ومن فيها مسئولون على إعداد الإنسان الذي يمثل الركيزة الأساسية في إحداث النهضة والتنمية في المجتمع لمواجهة هذه المتغيرات.

أصبح الاهتمام بالتنمية البشرية من خلال التوسع في التعليم وتحسين نظم التكوين والنهوض بالخدمات الصحية لدى أفراد المجتمع، فالتعليم يعد أهم ثروة لأي بلد، وهو ما جعل دول العالم الثالث تعيش حالة تخلف وركود أرجعه العلماء في مختلف المجالات إلى تخلف قطاع التعليم، ما يؤكده الواقع من خلال النتائج المتوصل إليها في مختلف المراحل التعليمية، وكذلك ما يجري حاليا من اتخاذ القرارات لتغيير المنظومة التربوية بشكل مستمر، لكن تغييرها يجب أن لا يكون شكليا بقدر ما تكون الحاجة إلى تغيير وتجديد علمي لقدرات الأفراد ومهاراتهم، ومحاولة تطويرهم عن طريق التعليم الجيد، بخلق عنصر بشري فعال داخل المجتمع، فهل يمكن للدولة الجزائرية أن تقوم بهذا التغيير؟ وهل يستطيع الفرد الجزائري أن يدرك هذه الهوة بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، وفقا لما تتوفر عليه الدولة من امكانيات.

أولا: الكتب

I - الكتب باللغة العربية:

- القرأن الكريم

- صحيح المسلم، كتاب الطلاق، الجزء الثاني.

1) إبراهيم أحمد السيد إبراهيم، التعليم والتنمية البشرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر2007.

2) إبراهيم مذكور وآخرون، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب، سنة 1976.

3) إبراهيم مذكور وآخرون، معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1976.

4) إحسان محمد حسن، علم اجتماع المرأة، دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر، دار وائل للنشر، 2008م.

5) أحمد بيومي، علم الاجتماع، الدار الجامعية، الإسكندرية 1975.

6) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان بيروت 1982.

7) أحمد طالب الإبراهيمي، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية، ترجمة د/ حنفي بن عيسى 1962-1972 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

8) أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية الأطر النظرية ونموذج المشاركة، القاهرة، 1995.

9) إسماعيل قيرة وآخرون، الجزائر والعولمة، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001.

10) إسماعيل قيرة وعلي غربي، في سيوسولوجيا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2001.

11) إيمان محمد فؤاد، المؤتمر السنوي 22 للاقتصاديين المصريين للتنمية البشرية، مصر، القاهرة، 2000.

12) بسام العميلي، الله أكبر وأن طلقت ثورة الجزائر، لنفائس، بيروت، 1982.

13) بسام العميلي، الله أكبر وانطلقت ثورة الجزائر، النفاس، بيروت، 1982.

14) بوفلجة غيات، التربية والتعليم بالجزائر ، ديوان الغرب للنشر والتوزيع ، وهران 2006.

15) بوفلجة غيات، التربية ومتطلباتها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1954.

16) تاج عطاء الله، المرأة العاملة في تشريع العمل الجزائري يم المواساة والحماية القانونية، دراسة مقارنة، بدون سنة نشر.

17) تغاريد بيضون، المرأة والحياة الاجتماعية في الإسلام، دار النهضة العربية لطباعة والنشر، بيروت، لبنان، بدون سنة نشر.

18) تماضر زهري حسون، تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي، دار النشر ، الرياض.

19) جنا غالب، مواد وطرائف التعليم في التربية المجددة، بيروت 1996.

20) جنا غالب، مواد وطرق التعليم في التربية المجددة، بيروت، 1996.

21) جون هانس وآخرون، التربية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي للدول النامية، القاهرة، 1976.

22) حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي المفاهيم، المؤشرات سينا للنشر والتوزيع القاهرة، 1992م.

23) حامد عمار، العربية، مقالات في التنمية البشرية العربية، الأحوال البيئية الثقافية، مصر، 1999.

24) حامد عمار، دراسات في التربية والثقافة، مكتبة الدار العربية للكتاب ، القاهرة،1998.

25) حامد عمار، مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، دراسات في التربية والثقافة القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب 2000.

26) حسن الساعاتي، علم الاجتماع الصناعي، دار المعارف الإسكندرية ، مصر، 1976.

27) حسن شحاتة مفاهيم جديدة لتطوير العمل، في الوطن العربي، الدار العربية للكتاب 2001.

28) حسن علي، مصطفى حمدان، مكانة المرأة في الإسلام، دراسة في علم الاجتماع العائلة، شركة الشهاب الجزائر، بدون سنة.

29) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعيا وثقافيا، سياسيا، إداريا، بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2009.

30) حسين عبد الحميد رشوان، علم اجتماع المرأة، المكتب الجامعي الحديث الأزارطة، الاسكندرية، 1998.

31) خالد عبد الرحمان العك، شخصية المرأة المسلمة في ضوء القرآن والسنة، دار المعارف، بيروت، 1999.

32) الدعمة إبراهيم، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، دار الفطر للطباعة والنشر بيروت، لبنان، 2002م.

33) رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية الازارطية إسكندرية، 2004.

34) رشاد أحمد عبد اللطيف، تنمية المجتمع المحلي، دار الوفاء الدنيا للطباعة الإسكندرية للنشر، مصر، 2008.

35) رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة، المملكة الأردنية الهاشمية، 2008م.

36) رفاعة الطهطاري، الأعمال الكاملة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983.

37) زهري حسون، تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي، دار النشر، الرياض، دون سنة نشر.

38) سامية الساعاتي، علم اجتماع المرأة، مهرجان القراءة للجميع، مصر، 2003 .

39) سامية محمد جابر و آخرون، علم إجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، 2002.

40) سامية مصطفى الخشاب، المرأة والعمل المنزلي، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة، مصر، 1983.

41) سعيد سبعون، حفصة جردي، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.

42) السيد عبد العاطي السيد محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000م.

43) السيد محمد الحسين، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، دار المعارف ، القاهرة، 1982.

44) شبل بدران فاروق شوقي البوهي، محمد غازي بيومي، فلسفة التعليم الابتدائي، شركة الجمهورية الحديثة، القاهرة، 2003.

45) شبل بدران، التعليم و البطالة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008.

46) شبل بدران، تكافؤ الفرص بالنظم التعليم، دار المعرفة الجامعية الازارطة الإسكندرية، 2002.

47) طبير حجاب، الإعلام و التنمية الشاملة، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2001.

48) عادل مختار الهواري، النقد الاجتماعي التنمية في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993م.

49) عبد الباسط محسن، التنمية الاجتماعية، مكتبة القاهرة، 1977.

50) عبد الحسن الحسيني، النخبة البشرية وبناء مجتمع المعرفة، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2008.

51) عبد الحميد أحمد ر شوان، علم إجتماع المرأة، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية،1998.

52) عبد الرحيم تمام أبو كريشة، دراسات في علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث الازارطة، الإسكندرية، 2003.

53) عبد الرزاق جلبي، هاني خميس أحمد عبيدة، علم الاجتماع نظرية وتجارب إنسانية، دار المعرفة الجامعية، الازرابطة، 2009.

54) عبد الرزاق علي، دراسات المجتمع والثقافة الشخصية، دار المعرفة الجامعة ، الإسكندرية، 1989.

55) عبد الرزاق علي، دراسات المجتمع والثقافة والشخصية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.

56) عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية ولبيئة والعلاقات الدولية ، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي حول مشكلات التنمية والبيئة في ظل العلاقات الدولية الراهنة ، دار الخلدونية لنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

57) عبد العالي دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

58) عبد الهادي الجوهري، المنظور التنموي في الخدمة الاجتماعية، مكتبة النهضة الشروق، القاهرة، 1958.

59) عبده سمير، المراة العربية بين القيود والتحرر، منشورات دار المعرفة، بيروت، 1980.

60) عصام الحناوي، قضايا البيئة وانعكاساتها على التنمية في الوطن العربي مجلة النفط، الكويت، 1994.

61) على أحمد الطراح، غشان منير حمزة، نشوء التنمية البشرية في المجتمعات النامية المتحولة، دراسات في آثار العولمة والتحولات العالمية، دار النهضة العربية، مصر، 2004.

62) على سليمي، إدارة الموارد البشرية، الإستراتيجية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.

63) على شلق وآخرون، المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1993.

64) على غربي، بلقاسم سلاطنية إسماعيل قيرة، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.

65) عمار بخوش، محمد محمود الزن يبات، مناهج البحث العلمي، طرق وإعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

66) عمر خليل معين، علم اجتماع الأسرة، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان، 1994.

67) الفاروق زكي يونس، المجتمع في الدول النامية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1967.

68) الفاروق زكي يونس، المجتمع في الدول النامية، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة، 1967.

69) قاسم أمين، تحرير المرأة، موفم للنشر، الجزائر، 1990.

70) كامل عمران، التنمية في الوطن العربي، مطبعة الاتحاد، دمشق، 1990.

71) كاميليا إبراهيم عبد الفتاح، سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 1984.

72) لوعيل محمد لمين، المركز القانوني للمرأة الجزائرية في قانون الأسرة الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2004.

73) محبا زيتون ، المرأة والتنمية، مناهج نظرية وقضايا علمية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، بدون سنة نشر.

74) محمد الفتاح محمد، الأسس النظرية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الإسكندرية، 2005.

75) محمد الفتاح محمد، الأسس النظرية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005.

76) محمد بوعلاق، الموجه في الإحصاء الوصفي و الإستدلالي ،دار الأمل للطباعة و النشر الجزائر، 2012.

77) محمد عاطف غيث، تاريخ النظرية في علم الاجتماع والاتجاهات المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1973.

78) محمد عاطف غيث، محمد على محمد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.

79) محمد عبد الفتاح محمد، التنمية الاجتماعية من منظور الممارسات المهنية للخدمة الاجتماعية المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2003.

80) محمد عزت روزة، المرأة في القرآن والسنة، بيروت، 1976.

81) محمد علاء الدين عبد القادر، أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي الأمن القومي في ظل العولمة، تحديات الإصلاح الاقتصادي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية 2003.

82) محمد على البار، عمل المرأة في الميزان، القاهرة، بدون سنة.

83) محمد غانم، دمج البعد البيئ في التخطيط الإنمائي، معهد الأبحاث التطبيقية القدس، 2001.

84) محمد متولي الشعراوي، المرأة مكانة ودورا ومجالا، القاهرة، بدون سنة.

85) محمد مصطفى الأسعد، التنمية رسالة الجامعة في الألفية الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2000.

86) محمد منير مرسي تخطيط التعليم و اقتصادياته القاهرة، عالم الكتب 2008.

87) محمد نجيب توفيق حسن الديب، الخدمة الاجتماعية مع الأسرة والطفولة والمسنين، الكتاب الأول، مع الأسرة، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، مصر 1988.

88) محمود أبو عبلة، المرأة العربية العاملة، المعوقات ومتطلبات النجاح في العمل القيادي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004.

89) مريم سليم وآخرون، المرآة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2004.

90) مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1930-1962) مدخل جديد لدراسة المجتمعات السائرة في طريق النمو الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

91) مطاوع ابراهيم عصمت، التنمية البشرية والتعليم والتعلم في الوطن العربي، دار الفكر العربي القاهرة، 2002.

92) منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، القاهرة، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2001.

93) موريس أنجرس ، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي كمال بوشرق سعيد سبعون، دار القصبة للنشر، الجزائر 2004.

94) نبيل السمالوطي، علم الاجتماع والتنمية، الهيئة المجربة العامة للكتاب الإسكندرية 1984.

95) نخبة من اساتذة الجامعات، دراسات في علم الإجتماع الريفي، مراجعة وتحرير عبد الهادي الجوهري الاسكندرية المكتبة الجامعية الازاريطة، 2000 .

96) هناء حافظ بدوي، التنمية الاجتماعية، الإسكندرية، 1990.

97) وهبة الرحيلي، الأسرة المسلمة في العالم المعاصر، دار الفكر بدمشق السورية ، 2000.

98) وهبة الزحيلي، الأسرة المسلمة في العام المعاصر، دار الفكر بدمشق، سوريا، 2000.

II - الكتب باللغة الفرنسية:

1) Bilan et perspectives du système éducation marinor ENAG, Algér
2) f. Benatia, le travail féminine en Algérie S.N.E.P Algérie.1976.
3) f. Hakiki Talahit, travail domestique et son salariat féminin oran 1983.
4) Mahfoud bennoune, éducation culture et développement en Algérie

5) p. Bourdieu ; travail et travailleurs en Algérie louton paris 1963.

6) banque mondiale ,le développement et l'environnement , rapport sur le développement dans le monde 1992, Washington 1993.

ثانيا: الأطروحات الجامعية.

1) عمار مانع، الوضع الاجتماعي والمهني للمرأة الجزائرية العاملة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم الاجتماع 2009/2008.

2) عوفي مصطفى، الوضع الاجتماعي للمرأة العاملة المعاصرة في القانون الجزائري المعاصر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية الإخوة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2002-2003.

3) قرزيز محمود، التغير الأسري في المجتمع الحضري الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الإجتماع تنظيم وعمل، جامعة الحاج لخضر باتنة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2007-2008.

4) محمد بوقشور، النظام التعليمي والتنمية في الجزائر، دراسة سيوسولوجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم الاجتماع، 2010/2009.

ثالثا: المجلات

1) مجلة جزائرية العدد 177، فتيحة عمران، إرادة التطور وشبح اسمع البطالة، يصدره الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات سنة 1989.

2) مجلة الوحدة اللسان المركزي للاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية ، ليلى رحمون، ميادين عمل الفتاة، عدد 484، الجزائر، 1999.

3) مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار، مصر، عدد 2، 2004.
4) مجلة العلوم الاجتماعية، تصدر عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت 27 العدد 4، 1999م.

رابعا: البرامج والوثائق

1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1999، تقرير التنمية البشرية العربية 1999، نيويورك. التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصندوق العربي الإنمائي والاقتصادي والاجتماعي تقرير التنمية الإنسانية للعام 2003، المكتب الإقليمي للدول العربية، الأردن، ص ص 17-18.
3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1994.
4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1991م، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، نيويورك، جامعة أكسفورد 1991.
5) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام، 2002.
6) برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 1992، بيروت، مركز الدراسات، الوحدة العربية، نيويورك-أكسفورد 1992.
7) برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 2002، نيويورك، جامعة أكسفورد القاهرة، وكالة الأهرام للإعلان، 1990.
8) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2000م، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية،.
9) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية سنة 1993، نيويورك.
10) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية في العالم، 1994، نيويورك.

11) البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم 1999، القاهرة، مركز الأهرامات للترجمة والنشر.

12) جبهة التحرير الوطني الميثاق الوطني، الجزائر، 1976.

13) جبهة التحرير الوطني، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور 1963.

14) جبهة التحرير الوطني، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور المعدل في استفتاء نوفمبر 1996.

15) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، أعداد 33، 89 لسنة 1997 وعدد 92 لسنة 2001.

خامسا: مواقع الانترنيت

1) الصحة والتنمية... العلاقة المتجذرة www.hewaraat.com

2) الفقر وحقوق الإنسان www.aihr.org

3) منظمة الصحة العالمية، الاستثمار في صحة الفقراء، الاستراتجيى الاقليمية لتنمية الصحة المضمونة، www.emro.who.int

4) هندسة الفقر www.tanmia.ma

5) التنمية البشرية 2008، www.dz.undp.org.

6) التنمية البشرية في العلم الإسلامي، www.iid-alraid.de/

ملخص الأطروحة

إن نجاح تنمية مجتمع رهن بمدى مشاركة أفراده في جهود وعمليات التنمية وتؤكد الخبرات والتجارب المتعددة إن مشروعات التنمية لن يكتب لها النجاح وتتأصل في حياة المجتمع وتحقق الفائدة المنشودة منها ما لم يشارك المواطن في برامجها وتحقيقها وخاصة العنصر النسوي الذي يمثل القدرة البشرية المهمة في المجتمع.

فالتنمية البشرية تعمل على تعزيز الخيارات الإنسانية وتمكين أفراد المجتمع من توسيع وتطوير قدراته وذلك من خلال إتاحة وتحسين المستوى التعليمي للأفراد، حيث تجعله أكثر إيجابية في مواجهة قضايا وطنه وتسمح له بمشاركة أكثر فعالية في عملية التنمية.

وبما أن المرأة في الجزائر تمثل نصف المجتمع فتعليمها يعمل على تغيير أفراد المجتمع وتحسين اوضاعهم فهي تؤثر وبدرجات متفاوتة في الطرف الآخر وعلى أساس أن التعليم هو البداية الحقيقية للتقدم في كل الميادين نجد أن الدول المتقدمة تضع التعليم دائما على رأس أولويات برامجها وسياساتها على اعتبار أن استمرارها في احتلال المراتب الأولى على سلم التقدم مرهون باستمرار تفوقها في نشر التعليم وإنتاج المعرفة، فالتعليم هو عملية أساسية لإعداد أهم شرط لبلوغ التنمية ألا وهو الإنسان على اعتبار أن عبء الإسهام في إحداث التغيير يقع على عاتقه.

والمرأة في الجزائر تمثل طاقة بشرية هائلة يجب تنميتها وتطويرها واستخدامها بكفاءة في عملية التعليم ولهذا جاءت الدراسة بعنوان: **التنمية البشرية للمرأة العاملة ودورها في التنمية الإجتماعية.**

ولكن بحكم تشعب التنمية الإجتماعية فقد تم حصرها في التعليم وتم صياغة الإشكالية على النحو التالي:

كيف تساهم التنمية البشرية للمرأة العاملة في تحقيق أهداف التعليم؟

وللإجابة على سؤال الإنطلاقة تحددت فرضيات الدراسة كالتالي:

الفرضية الرئيسية:

ساهمت التنمية البشرية للمرأة العاملة (الأستاذة) في تحقيق أهداف التعليم.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى: تستقطب المنظومة التربوية حجم عمالة أكثر من الرجال في مجتمع الدراسة.

الفرضية الثانية: ظروف العمل تساعد المرأة على التوجه نحو مهنة التعليم.

الفرضية الثالثة: رفع المستوى التعليمي للمرأة العاملة (الأستاذة) ساهم في رفع التحصيل العلمي للمتمدرسين.

الفرضية الرابعة: الوضع الإقتصادي للمرأة العاملة (الأستاذة) ساهم في تحقيق أهداف التنمية الإجتماعية.

وللتأكد من مصداقية الطرح تم الإعتماد على المقاربات المنهجية والإمبريقية بأدواتها وتحليلاتها الكمية والكيفية وأساليبها الإحصائية، وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

-نتيجة لإرتفاع المستوى التعليمي للمرأة الجزائرية مقارنة بما كانت عليه سابقا وغداة الإستقلال أدى هذا بدخول المرأة إلى ميادين عمل مختلفة منها التعليم.

-ولقد بيت الإحصائيات إن عدد الأستاذات يفوق عدد الأساتذة في جميع المراحل التعليمية عبر التراب الوطني، إما بالنسبة لولاية باتنة فقد بلغ عدد المعلمين والأساتذة 14517 منهم 9729مدرسة، في حين ان عدد الأساتذة في مدينة باتنة هو 1248 منهم 922 أستاذة.

-إن حصول المرأة الجزائرية على مستوى تعليمي عال جعلها تقتحم ميدان الشغل وخاصة قطاع التربية والتعليم.

-لقد توجهت المرأة للعمل في قطاع التربية والتعليم كأستاذة لأنها مهنة يرى فيها أفراد المجتمع أنها هنة ذات قيمة اجتماعية وأخلاقية وتحظى بقبول اجتماعي صريح.

-كما توصلنا إلى أن المرأة الجزائرية مثلها مثل غيرها في كل أنحاء العالم، خروجها للعمل جاء نتيجة للأوضاع الإقتصادية والظروف الإجتماعية.

Résumé de la thèse

La réussite du développement d'une communauté est à la portée de la participation de ses individus et de leurs efforts dans le processus de développement. Les expériences et les essais divers confirment que les projets de développement ne réussiront pas s'ils ne sont pas intégrés dans la vie sociale, et si le citoyen ne participe pas aux programmes des projets qu'il doit réaliser, et spécialement la femme qui représente une puissance humaine importante dans la communauté.

Le développement humain s'applique à renforcer des choix humains et à rendre les individus capables d'accroitre et de développer leurs capacités, leur faculté d'aide et d'amélioration du niveau d'enseignement des individus, là ou il sera plus positif concernant la confrontation des problèmes de leur pays, et de lui donner la permission d'avoir une participation plus efficace dans le processus de développement.

Tant que la femme en Algérie représente la moitié de la communauté, son éducation servira à changer les membres de celle-ci et à améliorer leur situation, car elle affecte l'autre partie avec des degrés divers. L'enseignement est le vrai départ du développement dans tous les domaines. On constate que les pays développés mettent toujours l'éducation en tête de leurs priorités et de leurs politiques. Ils poursuivent leur objectif de toujours se situer au rang sur l'échelle du développement avec le développement de l'enseignement et la production des connaissances.

L'enseignement est un processus fondamental pour préparer la condition la plus importante qui est l'être humain, afin de réaliser le développement, en considérant cette charge de contribution qui a pour objectif de créer le changement.

La femme en Algérie représente une énorme puissance humaine que l'on doit l'accroitre, faire évoluer et utiliser avec des compétences dans la didactique. C'est pour cette raison que l'étude a pour titre

« Le développement humain de la femme qui travaille et son rôle dans le développement social ».

Cependant, en vertu de la divergence du développement social ; la femme est limitée dans l'enseignement et la formulation de problématique était de la façon suivante :

De quelle manière le développement de la femme qui travaille contribue à réaliser les objectifs de l'enseignement ?

Pour répondre à la question, différentes hypothèses concernant cette étude se sont posées :

Hypothèse principale :

- La contribution du développement humain de la femme travailleuse (Le Professeur) à la réalisation des objectifs de l'enseignement,

Les sous-hypothèses :

- **1ère hypothèse :** Le système éducatif polarise une dimension de commission plus grande que celle des hommes dans la société scolaire.
- **2ème hypothèse :** Les conditions de travail aident la femme à se diriger vers la profession de l'enseignement.
- **3ème hypothèse :** l'amélioration du niveau éducatif de la femme qui travaille a contribué d'élever le niveau scolaire des écoliers.
- **4ème hypothèse :** La situation économique de la femme qui travaille (Le professeur) a contribué dans la réalisation des objectifs du développement social.

Pour confirmer la crédibilité de problématique selon les approches méthodologiques et empiriques avec ses outils et ses analyses, en quantité et en qualité et ses méthodes de statistiques, l'étude a atteint les résultats suivants :

- Augmentation du niveau scolaire de la femme algérienne, comparé à celui avant et à la veille de l'indépendance, par conséquence l'admission de la femme dans des domaines différents parmi eux ; l'enseignement.
- Les statistiques ont montré que le nombre de professeurs « femmes » dépasse le nombre des professeurs « hommes » dans tous les cycles d'études dans notre pays. Quant à la ville de Batna le nombre des enseignants et des professeurs a atteint 14517 dont 9729 enseignantes tandis que le nombre des professeurs dans cette ville est 1248 parmi eux 922 professeurs « femmes ».
- La femme Algérienne a obtenu un niveau scolaire élevé qui lui a permis d'accéder au monde du travail et en particulier au secteur de l'éducation et l'enseignement.
- Elle s'est orientée vers le secteur de l'éducation et de l'enseignement, car la communauté la reconnait comme professeur exerçant une profession de valeur sociale et éducative et elle devient acceptée dans la société.
- On place la femme algérienne au même niveau que toutes les autres femmes dans le monde, et le fait qu'elle travaille est une cause de sa situation économique et de sa condition sociale.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر –باتنة–

كليـــة العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الاجتماعية

استمـارة استبيـان

التنميـة البشريـة للمرأة العاملـة ودورها في عمليـة التنمية الاجتماعية

دراسـة ميدانيـة في المؤسسات الخدماتيـة في ولايـة باتنـة

أطروحة مقدمـــة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع – تنظيم وعمل

إعــــــداد:
آسيــا غــزال

إشــراف:
أ.د.مصطفى عوفي

ملاحظة: بيانات الاستمارة لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

السنة الجامعية 2013/2012

ا-بيـــانات شخصيـــة:

1- الســن: ....

2- الحالة المدنيــة: عازبــة متزوجة مطلقة أرملة

3- عدد أفراد الأسرة:...............

4- المستوى التعليمي: ....

5- هل أنت متخرجة من:

المدرسة العليا للأساتذة المعهد التكويني الجامعة مؤسسة أخرى

6- لغة التكوين: عربية فرنسية انجليزية

7- مدة العمل في التعليم:

[0-10] [10-20] [20-30] 30 فما فوق

الفرضية 1: ظروف العمل تساعد المرأة على التوجه نحو مهنة التعليم

8 - هل المؤسسة قريبة من المنزل. نعم لا.

9 - تعترضك صعوبة في التنقل للمؤسسة. نعم لا.

10 مدة التنقل طويلة. نعم لا.

11 هل القرب أفضل لك. نعم لا.

12 هل يساعدك القرب في استغلال الوقت. نعم لا.

13 في رأيك هل يؤثر القرب أو البعد عن المؤسسة على عمل المرأة. نعم لا.

14 هل التوقيت اليومي لعملك يمكنك من تحضير الدروس. نعم لا.

15 هل وقتك كافي للإهتمام بالأبناء. نعم لا.

16 هل المجتمع الجزائري يقدر مهنة التعليم. نعم لا.

17 - هل هناك مساند من طرف المجتمع لعمل المرأة. نعم لا.

18 - هل هناك عادات وتقاليد تفرض على المرأة التوجه نحو التعليم. نعم لا.

الفرضية 2:يسهم رفع المستوى التعليمي للمرأة في رفع التحصيل العلمي للمتمدرسين

19 - هل أنت متخصصة في المادة التي تدرسينها. نعم لا.

20 - هل تخصص الأستاذة يساهم من تحسين مستوى التلاميذ. نعم لا.

21 - هل التخصص ينعكس ايجابا على نتائج الطلبة. نعم لا.

22 - هل التخصص يساهم في عملية فاعلية أداء الأستاذة. نعم لا.

23 - هل التخصص يكسب الأستاذة الثقة بالنفس. نعم لا.

24 - هل هناك حاجات الأستاذة للرصيد المعرفي الدراسي. نعم لا.

25 - هل الرصيد المعرفي يساهم في تنمية قدرات التلاميذ. نعم لا.

26 - هل يساعد التخصص في توصيل الرسالة التعليمية: نعم لا.
27 - هل تلقين تكوين في مجال عملك.   نعم لا.
28 - هل التكوين الأصلي مناسب لوظيفتك الحالية.   نعم لا.
29 - هل انت بحاجة إلى تكوين إضافي.   نعم لا.
30 - هل التكوين المستدام ضروري في عملية التعليم.   نعم لا.
31 - هل التكوين بأساليب جديدة للأستاذة يساهم في استيعاب المعرفة. نعم لا.
32 - هل انت متحكمة في بيداغوجية التدريس.   نعم لا.
33 - هل فرص التكوين في المؤسسة متاحة لجميع.   نعم لا.
34 - هل انت راضية عن وضعك المهني.   نعم لا.

الفرضية 3:الوضع الاقتصادي للمرأة العاملة ساهم في تحقيق أهداف التنمية الإجتماعية

35 - هل الحصول على عائد مادي موجه لك نحو مهنة التعليم. نعم لا.
36 - هل الظروف الاقتصادية للعائلة اجبرت على التوجه للعمل. نعم لا.
37 - هل يكفيك مرتبك الحالي.   نعم لا.
38 - هل الجهد المبذول يتناسب مع الأجر.   نعم لا.
39 - هل تنقصين من جهدك.   نعم لا.
40 - هل أثر الراتب الشهري على أداء عملك.   نعم لا.
41 - هل تقبلين زيادة في الراتب مقابل زيادة في ساعات العمل. نعم لا.
42 - هل تمارسي عملا إضافيا لسد حاجياتك.   نعم لا.
43 - هل تشعرين بالأمان الوظيفي.   نعم لا.
44 - هل انت مقتنعة بنبل الرسالة.   نعم لا.
45 - هل عملت الدولة على توفير ظروف ملائمة لعمل المرأة. نعم لا.